

تفكيك أزمة الديموقراطية المستدامة:
التنوير وليس التغيير

عبد العزيز حسين الصاوي



مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي
2019



الإهداء

إلى بابكر بدري(التنويري الغريزي) ومعاوية محمد نور (التنويري «الفلتة»)، وثالثهما حسين شريف (التنويري المجهول)[1] ،أعلام الاستنارة الباقون في حياتنا مابقيت الحاجة للتغيير النهضوي الأفق.

والى من يحفرون في الصخر علي خطاهما نحو تحرير العقل.

(1) يصعب تفسير مصدر استنارة عقلية بابكر بدري (1861-1954) بيئة محيطه العائلي والفترة التاريخية التي شهدت ذروة مبادراته الفردية التنويرية المغزي، كانت مجافية تماما لاي نزوع عقلاني. معاوية محمدنور (190-1941) يمكن تفسير تنويريته الثقافية- الفكرية بموهبة شخصية اسثنائية في هذا المجال واتتها ظروف عائلية (امدرمانية ميسورة) واخري تاريخية بالاثر التحديثي للحقبة الاستعمارية.حسين شريف (1928 -1886) مجهول تماما بصفته كتنويري.معروف بنشاطه في المجال العام فقط.

تفكيك أزمة الديموقراطية المستدامة:

التنوير وليس التغيير

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر - السودان.
813.9624 عبدالعزيز حسين الصاوي ، 1900،
أ.ع.ص
التنوير وليس التغيير/ عبدالعزيز حسين الصاوي. - أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2018م.
216ص؛ 24 سم.
ردمك: 978-99942-00-00-0
1.- السودان. أ. العنوان.



2019

First Published in May 2019

أُم درمان السُّودان
الطَّبعة الأُولى2019 م

الإخراج الفنِّي / معمر مكي عمر

تفكيك أزمة الديموقراطية المستدامة:

التنوير وليس التغيير

محتويات الكتاب

الجزء الأول

في الفكـــر والرؤيـــة



الجزء الأول
في الفكر والرؤية

التغيير: الماهية والكيفية[1]

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه المساهمة هي أن فشل جميع محاولات وتيارات التغيير، ممّا انتهى بنا إلى المأزق المصيري الحالي، يعود إلى خطأ مشترك بين الجميع يتعلّق بتحديد مفهوم أو مضمون مصطلح «التغيير» نفسه. إذا انطلقنا من الفرضية التي لا خلاف عليها من أن هدف التغيير هو إقامة نظام ديموقراطي، والاستدامة واحدة من محدداتها الرئيسية، فإن الشرط الذي لا غنىً عنه لتحقيق هذا الهدف هو سيادة العقلانية: انخفاض درجة تأثير الروابط الموروثة على الفرد بما يمكنّه من الاستخدام الحر لملكاته العقلية. هذه خلاصة التجربة الإنسانية الوحيدة الناجحة للتأسيس الديموقراطي في العصر الحديث وهي التجربة الغربية، حيث تمخّض ما سُمِّيَ بعصر التنوير خلال القرنين السابع والثامن عشر خاصة (الثورة الصناعية ونشوء الطبقة البروجوازية، الإصلاح الديني، تيارات الفلسفة والفكر التنويري) عن تحقيق ذلك الشرط. بديهيٌ بطبيعة الحال استحالة استنساخ النموذج الأوروبي أولاً لاتساع الفجوة الزمنية؛ وثانيًا، والأهم، لاختلاف جميع المعطيات الأوروبية ماضيًا وحاضرًا عن معطياتنا. مع ذلك يصح، في تقدير هذه الورقة، القول بأن الإطار السليم لجهود التغيير، فردية كانت أو جماعية، كان وسيظل البحث عن كيفية تحقيق هدف تحرير عقل الإنسان السوداني ضمن ظروفنا الخاصة وممارسة العمل العام السياسي وغير السياسي بما لا يتناقض مع هذه الكيفية. هذا ما لم يحدث حتى الآن، مشكّلاً لبّ معضلة التطوّر السوداني.

---

(1) من كتاب : السودان سجال الازمة والبدائل (تحرير) د. سامي عبدالحليم ،مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، كمبالا ، 2014 ، ص 17 -26

لإلقاء مزيد من الضوء على هذه الفكرة نبدأ بالافتراض التبسيطي العملي القائل بأن المقصود بقوى التغيير هو «القوى الحديثة»، وفق المصطلح المستخدم في الأدب السياسي السوداني: مجموع الشرائح التي نبتت في الشقوق التي أحدثها التصدُّع التدريجي للواقع الاقتصادي الاجتماعي والثقافي الراكد منذ قرون، بتأثيرات الحقبة البريطانية الاستعمارية. من مخرجات المدرسة والمصنع والزراعة المروية والمرافق العامة وإدارات الدولة العصرية، تشكّلت القاعدة الاجتماعية للقوي الحديثة المنوط بها إنجاز شرط تحرير العقل السوداني. غير أن الإحصائيات المتوفرة حول حجم هذه القوى تضع أيدينا على العقبة الأولى في هذا الصدد وهي محدوديتها الكمية. فوفق تحليل علمي لإحصاء عام 1955– 1956 حيث بلغ عدد السكان الكلي (10.263.000 نسمة)، تجاوزت نسبة السكان العاملين في القطاع الريفي (مزارعي القطاع التقليدي والرعاة / البدو) الـ 80% من مجموع القوى العاملة (59.4 % + 21.23 %)، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاعات التي يمكن وصفها بالحديثة (مزارعي الجزيرة، العمال، الموظفين، التجار) [1]4.5%، وهي القوى المرموز إليها سياسيًا عادة باليسار الماركسي وغير الماركسي واليمين الإخواني وما بينهما، مقابل القوى التقليدية مرموزًا إليها عادة بحزبي الأمة والاتحاديين.

مع بداية خروج هذه القوى إلى العلن السياسي أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، بداية بمذكرة الخريجين للحاكم العام عام 1938م، كانت صورة العالم كله، بما في ذلك أوروبا الغربية، قد شرعت تتشح رداءً برتقاليًا اشتراكيًا، إن لم يكن أحمر شيوعيًا. من شمال أوروبا (النرويج) إلى جنوبها (إيطاليا) كان للاشتراكيين حضورًا قويًا في الحكومات منذ الأربعينيات من القرن الماضي، امتدادًا لنفوذهم خارجها، ارتفع إلى قمة بريطانيا حيث أطاح حزب العمال بحكومة بطل الحرب العالمية الثانية تشيرشل في انتخابات عام 1945. وبينما تعملقت الماركسية، بتطبيقها اللينيني السوفيتي، في خواطر شباب العالم الثالث الطامح إلى الاستقلال وما بعده، بمشاركتها في الانتصار على النازية وشروعها في بناء أول دولة للعمال والفلاحين في التاريخ، اكتسحت الاشتراكية المنطقتين العربية والأفريقية فكرًا وتطبيقًا بنماذج مثل مصر

(1)TIM NIBLOCK : CLASS AND POWER IN SUDAN 89=85,PP49-106

/ عبد الناصر وغانا / نكروما، مدعومة أيضًا عندنا بالمناخ المعادي للغرب ممثلاً في الاستعمار البريطاني ما تعذّر معه التمييز بين السلبي والإيجابي الديموقراطي في العلاقة معه. عبّرت هذه الظاهرة عن نفسها سودانيًا بالنمو السريع للحركتين النقابية والشيوعية، حتى أن قيادات اتحادية مثل عبد الماجد أبو حسبو وإخوانية مثل يس عمر الإمام استهلّت حياتها السياسية فيها، وبانتشار تلوينات اشتراكية أخرى كالإسلامية (الحزب الاشتراكي الإسلامي، بابكر كرار) والقومية العربية (حزب الشعب الديموقراطي والبعث).

من منظور مهمة تحرير العقل أضافت هذه الظاهرة إلى قيد محدودية الكم العددي للقوى الحديثة قيد محدودية الأفق التنويري، مبدّدة بذلك إمكانية تعويض ضعف الوزن العددي بوزن نوعي. مرد ذلك أن التيارات السياسية والأيديولوجية الاشتراكية التي تصدّرت قيادة هذه القوى «أوْلَلَتْ» قضية العدل الاجتماعي على حساب الحرية مما ألغى الشرط الأوَّلي لتنمية العقلية النقدية المنفتحة، وهو التفاعل المفتوح للآراء والأفكار داخليًا ومع الخارج. وفي النموذج الناصري الذي شكّل مصدر التأثير الأهم على السودان وغيره وقتها، سنجد مصداق ذلك في أن هذه «الأوْلَلَة» هي التي جعلت أبناء الفلاحين الذين حرّرتهم الناصرية ماديًا من سطوة الإقطاع، حقلاً خصبًا لانتشار الإسلام السياسي التقليدي، كما كشفت انتخابات العام الماضي.

الدور القيادي التاريخي الذي أدَّته التيارات الاشتراكية الماركسية وغير الماركسية، في تثوير شباب النخب المدينية، الثقل العددي والنوعي الأكبر للقوى الحديثة خلال الخمسينيات/الستينيات من القرن الماضي، باجتذابها إلى خارج حيز الروابط التقليدية القبلية والطائفية السياسية/الاجتماعية، تجلّى بأبهى صوره في ثورة أكتوبر 1964م الشعبية بمعنى الكلمة، من حيث التخطيط والتعبئة في مجالَي العمل السياسي والنقابي المقرونين باستعداد عالٍ للتضحية، أثبتت هذه النخب قدرتها على تحريك قطاعات المجتمع المدنية الحديثة وإزاحة مؤسسات انقلاب عام 1958 باستعادة النظام البرلماني، دون الحاجة إلى دعم كبير من عناصر القطاع العسكري المؤيدة. بيد أن المقارنة بين مستوى الزخم الشعبي السياسي والنقابي في أكتوبر 1964م وأبريل 1985م، تبيّن مدى التراجع في حيوية هذه

النخب وقاعدتها في القوى الحديثة 1985م خلال العشرين عامًا الفاصلة بين الحدثين بسبب ذلك العيب الخَلقي، منعكسًا في ضآلة مستوى إنجازات الأخيرة. النموذج الصارخ لذلك هو عودة الإسلام السياسي (الحديث/التقليدي)، حليف النظام المايوي (الساقط/الباقي) حتى ربع الساعة الأخير، وشريك مكوّنه الأيديولوجي الديني والطبقي الرأسمالي الطفيلي قبل ذلك وبعده، بقوة مخترقًا جميع مؤسسات الانتفاضة: المجلسين العسكري الانتقالي والوزراء، ثم البرلمان والساحة السياسية والإعلامية والاقتصادية عمومًا.

تفسير التراجع يكمن في عملية التعرية التي تعرّضت لها النخب المعنية بفعل الجانب السلبي، الخفي ربما حتى الآن، لدورها الأكتوبري التاريخي. فالشاهد هو أن قوة تأثير هذا الدور هي التي غرست في الآن نفسه بذور الميول والنظريات الشمولية في وعي هذه النخب لتزدهر في تجليها الأكبر متخذة صيغة الإسلام السياسي الإخواني لاحقًا. على سبيل المثال، فإن الحزب الشيوعي، الدينمو الحزبي الرئيس المحرك للتيارات المعنية، ظل حتى عام 1969م على الأقل يروِّج لنظرية مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية التي تتدرج نحو الاشتراكية[1]. وللمرحلتين، وفق التحليل الماركسي، مهام معينة في إعداد المجتمع اقتصاديًا وسياسيًا يشكل إقصاء قوى سياسية وطبقية معينة جزءًا أساسيًا منها، إقصاءٌ يتسع نطاقه كلّما جرى تقدّم على هذا المسار بما يقترب به كثيرًا من نظام الحزب الواحد وفق ما يشي به بقاء مفاهيم مثل المرحلة الشيوعية ودكتاتورية البروليتاريا في الخلفية دون نفي كامل لها عهد ذاك، مع ملاحظة أن النظرية المشار إليها يتردد صداها حتى الآن في برنامج الحزب الشيوعي حيث يرد فيه مصطلح «المرحلة الوطنية الديموقراطية»، رغم التطورات الفكرية والممارسية الملموسة لديه باتجاه الديموقراطية، ما يُتوقع معه أن تكون قد أفرغته من مضمونه القديم. من نفس النبع استقت بدايات نشوء حزب البعث وقتها، محققًا بروزه الأوضح أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، دون أن يتخلّى عما اكتسبه منه. فوثيقته الفكرية الأساسية «البعث وقضايا النضال الوطني» التي لم تُلْغَ رسميا و/أو فعليًا حتى الآن لدى أيٍّ من الأقسام الثلاثة، التي توزّع عليها فيما بعد، ذاخرة بأكثر من حكم قاطع بعدم صلاحية الديموقراطية الليبرالية للسودان وأقطار العالم

(1)تاج السر عثمان : مقال تجربة الصراع بين الحزب الشيوعي وانقلاب مايو 69، الفترة 69-71 ،25 يناير 2012، جريدة الميدان.

الثالث، ويمكن عمومًا تصنيفها كمرافعة بليغة ضدها.

على أن مصدر الأثر اليساري الأعمق في تهيئة العقل النخبوي لاستقبال الشمولية الإسلامية لاحقًا، كان الترويج المباشر وغير المباشر لنماذجها التطبيقية في دول المعسكر الاشتراكي بالنسبة للحزب الشيوعي، والنموذج العراقي/الصدامي الدكتاتوري بالنسبة للبعث، حيث العلاقة الفكرية واللوجستية أوثق نسبيًا بالمقارنة للحالة الأولى. وبما أن المراجعة النقدية الذاتية اليسارية لم تبدأ جديًا إلا بعد انهيار هذه النماذج منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وماتزال في حاجة للاستكمال، فإن ترسّبات تلك الأفكار والممارسات بقيت تنتشر طولًا وعرضًا، مقدِّمة أحد المعينات الفعّالة لتسهيل عملية انتشار نفوذ الإسلام السياسي بإضعاف مناعة النخب المدينية لمقاومة أطروحة التناقض بين التغيير والحرية.

على أن هناك أكثر من سبب وراء خروج الإسلام السياسي الإخواني من حالة الانكماش والخمود التي عاشها خارج المجال الطلابي منذ نشوئه الموازي عمريًا لليسار في الأربعينيات من القرن الماضي، ليصبح المؤثر الأيديولوجي والسياسي الأبرز على تلك النخب منذ أواخر السبعينيات. عربيًا شهد تيار الإسلام السياسي صعودًا كبيرًا نتيجة هزيمة (العلمانية) ممثلة في الانتصار الإسرائيلي على مصر/ناصر في حرب عام 1967م، والتراكمات المالية الهائلة في الخزائن الخليجية جراء ارتفاع أسعار البترول بعد حرب 73. انعكست هذه التطورات إيجابيًا على حركة الإخوان المسلمين السودانية، ولكن السبب الأهم لانتعاشها كان داخليا وهو حالة الخوف المريع من المستقبل التي اجتاحت النفسية السودانية تحت وطأة الأزمة المعيشية والاقتصادية الطاحنة بسبب تخبط السياسات الاقتصادية المايوية بما خلع على المخزون الديني التقليدي جاذبية هائلة أعادته إلى كل جوانب الحياة السودانية ولدى كل الفئات الطبقية، وأصبحت منبعًا ثرًّا لتغذية الحركة. وزير مالية النظام المايوي لخّص حصيلة التدهور الاقتصادي خلال الأعوام 1969 – 1979م في سبتمبر عام 1979م على الوجه التالي: «بلوغ العجز في الميزانية (بلغ) بليون جنيه سوداني في العام، وبليونا آخر في ميزان المدفوعات، بينما بلغت الديون الخارجية 4 بلايين جنيه سوداني، وانخفض الإنتاج الاقتصادي بنسبة النصف لما كان عليه الحال عام 1969م»... نجم عن ذلك انهيار قيمة

العملة السودانية والتضخم المالي مؤديًا إلى ضغوط معيشية يومية جبالية تفاقمت إلى مستوى المجاعة في غرب السودان أوائل الثمانينيات. وعندما تصاعدت قدرات الإسلاميين بإضافة سلطة الدولة إليها عام 1989م، دُق آخر مسمار في نعش الخميرة التنويرية للعقل السوداني التي ترافقت مع انبثاق القوى الحديثة التحديثية من رحم التفاعلات التي أطلقتها العلاقة الاستعمارية، ومعها إمكانية تغلغل الثقافة الديموقراطية مجتمعيًا، بكفاءة تجاوزت كثيرًا كفاءة اليساريين. أيديولوجية الأخيرين، على فشلها المدوّي أوروبيًا وعربيًا وأفريقيًا، كانت نسبيًا أكثر قابلية للتغيير وأسهل في إزالة آثارها السلبية لكونها ضعيفة أو معدومة الصلة بالمسوغات الدينية بالمقارنة بأيديولوجية الإسلاميين، لا سيما في مجتمع ما قبل استناري مثل المجتمع السوداني يتضاعف فيه تأثير العقيدة الدينية وإمكانية تأويلها لخدمة أغراض وسياسات معينة مما أدى في النهاية إلى تفريخ تيارات سلفية وتكفيرية معادية للديموقراطية مبدأ وعقيدة في أوساط أكثر الفئات تعليمًا، ممثّلة بذلك ذروة استنزاف العقلانية وإمكانية تفعيل إرادة الاختيار الحر للإنسان السوداني.

وبينما لا يمكن المبالغة في حجم التضحيات التي قدمتها مختلف فئات المعارضة السودانية، جماعاتٍ وأفرادًا، تجاه نظام انقلاب الإسلاميين، خاصة مزاولي العمل المسلح سابقًا والآن، يظل إنجازها في إضعاف قبضته على السلطة محدودًا مهما بلغ حجمه، بدليل استمرار النظام لما يتجاوز ربع القرن رغم الثمن الفادح الذي دفعته البلاد من حاضرها ومستقبلها نتيجة سياساته. كما يمكن ردّ المصدر الرئيسي للهزات التي تعرّض لها النظام مؤخرًا إلى صراعات داخلية نمطية في أي نظام لاديموقراطي تتسبب فيها إفلاساته نظرًا لاستحالة اتخاذه إجراءات تصحيحية قبل فوات الأوان بسبب انعدام الآلية والتقاليد اللأزمة لذلك في هذه النوعية من الأنظمة. على أن الفشل الحقيقي لأقسام المعارضة كافة يتجسّد في خلو تصوراتها، وتاليًا خطة عملها من الفهم الصحيح لمصدر قوة النظام بوصفها كامنة في الحالة التي صارت عليها القوى الحديثة صانعة الانتفاضات، والمرشّحة لتأسيس الديموقراطية كثقافة في الحياة العامة والخاصة، نتيجة ظروف السودان التاريخية غير الأرورربية وعجزنا عن إدارة الشأن العام بما يفكك أزمة توطين الديموقراطية سودانيًا. بذلك بدّدنا فرصة الإضعاف التراكمي لمصدر القوة

الحقيقي للديكتاتورية الراهنة طوال الفترة السابقة، استعدادًا للحظة التغيير الحاسم والإسقاط الحقيقي للنظام، أي الذي يسد الطريق في الوقت نفسه أمام احتمال قيام أي نظام شبيه كما حدث من قبل. وهذا الاحتمال قائم الآن إذا (سقط) النظام لأي سبب من الأسباب دون محاولة جديّة من قبل المعارضة للإسراع لتدارك قصوراتها وتعديل استراتيجيتها لكي نضمن أيضًا إمكانية تأسيس نظام بديل قابل للحياة ديموقراطيًّا في المرحلة اللاحقة.

كذلك، فإن من مزايا هذه الرؤية تأسيس علاقة منتجة مع الجيوب الإصلاحية الجديّة في المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية. عقم أسلوب المعارضة الراهن أنتج، في ضرب من رد الفعل، تيارات معارضة تُماهي بين الفعالية المعارضية والرفض الكامل لكل ممّا له صلة بالنظام حتى لو كانت صلة سابقة. هذا أمر مفهوم لا سيما في المناطق الأكثر تضرّرًا من سياسات النظام من غيرها، ولكنه لا ينفي حقيقة وجود مثل هذه الجيوب، لأن كل ظاهرة تحمل نقيضها في جوفها. فكما لم يكن بمقدور الظاهرة الاستعمارية منع إنتاجها للقوى التي تسبّبت في تصفيتها، كذلك الأمر فيما يتعلق بالإسلاميين حركةً ونظامًا، إذ إن توفُّرَ مصادر الثروة لديهم قبل السلطة وبعدها كان من نتائجه نيل أجيالهم الأصغر، تعليمًا داخليًا وخارجيًا جيّدًا من سماته تنشيط الملكات الاستفهامية النقدية، كما مكّنهم من الاحتكاك الواسع بالعالم الخارجي لا سيما النماذج الإسلامية الديموقراطية في ماليزيا وتركيا وأندونيسيا[1]. كذلك اقتضت إدارة اقتصاد البلاد، حتى وإن كانت طبيعة النظام الشمولية تضّيق قاعدة المستفيدين من ثمراته، إنشاء قطاعات حديثة في مجال البنى التحتية (السدود والشوارع والجسور)، الاتصالات، الميديا، الخدمات المالية المصرفية وغيرها، الإعلانات، خدمات الكومبيوتر، فنادق ومطاعم ومجمعات تجارية ومؤخرا السياحة التسويقية، ثم قطاعات البترول والتجارة الحديثة والصناعات العسكرية. هذه التطورات أفرخت بؤرًا وشرائح تنتمي إلى ظاهرة عودة الطبقة الوسطي المُجمَع على كونها حاضنة الديموقراطية إلى الحياة، ويستحيل أن تكون قد مرّت مرور

(1)نقل عن صامويل هنتنقتون SAMUEL HUNTINGTON صاحب النظرية المعروفة حول عمليات الانتقال الديموقراطي (كتاب الموجة الثالثةTHE THIRD WAVE(تحديده للمعايير المطلوبة من أجل انتقال ناجح : مستوى تعليم مرتفع، حالة تمدين كبير، اندماج في العولمة، وقبل هذا كله ارتفاع دخل الفرد إلى أكثر من 2000 دولار سنوياً. (محمد برهومه 8 نوفمبر 2011 ،جريدة الحياة ، لندن).

الكرام على عقلية الإسلاميين كافة، تاركة أسيجة القولبة وغسيل المخ التي برعت القيادة في إقامتها على متانتها لدى الجميع. هذا واضح المعالم في الانفضاض المتزايد لمجموعة من كبار مفكري وأكاديميي نظام الإنقاذ عنه بما يؤكد اتساع هذه الظاهرة على مستوى الكوادر الأصغر وعموم الأعضاء. فإذا سلمنا بأن أخطر ظواهر التمرد على النظام حتى الآن لكونها انفجرت وسط مقاتليه، مجموعة (السائحون)، تشير بالفعل لوجود إصلاحيين يمتنع التعامل معهم، إلا أن استراتيجية التغيير الديموقراطي السليمة، تصوّرًا وتنفيذًا، كفيلة بإثارة اهتمام وتجاوب الإصلاحيين الحقيقيين.

سواء في هذه الناحية تحديدًا أو في مجمل الموضوع، ليس لدى صاحب هذه التصورات وصفة تفصيلية لكيفية ترجمتها إلى برنامج عمل، ولكن سبق له أن قام بمحاولة في هذا الصدد قوبلت بما تستحقه من اهتمام أو عدمه[1] مستندة على محوري التعليم والمجتمع المدني. أهمية دمج هدف إصلاح المنظومة التعليمية مناهج ومؤسسات في استراتيجية المعارضة السليمة يبدو بديهيًا، باعتبار أن إرهاصات ميلاد تيارات الاستنارة الدينية والفكرية والسياسية والأدبية والفنية والاجتماعية ارتبط بتأسيس التعليم العصري ونشوء الشرائح الاجتماعية والسياسية الحديثة في القطاعات الاقتصادية الخدمية والزراعية. في الحد الأدنى يمكن للتحقيق الجزئي لهذا الهدف، حتى في مرحلة المعارضة، أن يتخذ شكل تحضير خطة تثوير شاملة للتعليم، ورش عمل وما إلى ذلك، متفق عليها وعلى أولوياتها بين أطراف المعارضة جاهزة للتنفيذ في المرحلة اللاحقة، معزّزة بحملة تثقيف مكثفة للجمهور العام لتهيئته كقوة ضغط متجاوزة للخطوط الحزبية على الحكومات كافة ضمانًا للتنفيذ. على أن اقتناعًا جديًا بالأهمية القصوى لهذا الموضوع، بناءً على التحليل السابق شرحه، يساعد في العثور على إشارات لإمكانية رفع هذا الحد الأدنى. فموافقة الجهات الرسمية مؤخرا على إضافة عام دراسي للسلم التعليمي قبل الجامعي جاءت اضطرارًا تحت ضغط آراء الخبراء غير الحزبيين، وكذلك الرأي العام الذي يمكن استشفافه من حقيقة أنه يصعب أو يستحيل العثور على مقال حول الموضوع يؤيد السلم الحالي، ومن حقيقة أن المؤتمر القومي للتعليم عام 2011م الذي تسيطر على تنظيمه

(1) الديموقراطية المستحيلة، معا نحو عصر تنوير سودانيدار عزه، الخرطوميتضمن تفاصيل التصورات والاعتراضات عليها والردود.

هذه الجهات نفسها أصدر القرار مما يعني أنه حتى دوائر قريبة من النظام أيّدت المطلب ورغم غياب أي جهد مركز من قبل الأوساط المعارضة لرفع درجة الضغط. وتظهر درجة الانفصام بين المعارضة والرأي العام، التي يفترض أنها الأقرب إليه من حزب المؤتمر الوطني وحكومته، في أن المجتمع المدني يتولى مهمة تحقيق ما يمكن تحقيقه من هدف الإصلاح التعليمي منذ الآن بوسائله الأكثر فعالية من وسائل العمل السياسي المباشر. ومن نماذج مبادرات المجتمع المدني اللاسياسي المنظمة حركة «تعليم بلا حدود» و«حزب التعليم» الشبابيَّتَيْن؛ بينما قد يصح القول بأن ابتعاد المعارضة الحزبية عن هذه المبادرات نعمة في شكل نقمة، لأن اقترابها منها يتطلّب تدريب أعضائها على التخلي عن التصرف كأعضاء في الأحزاب والإقبال على هذا النشاط الطوعي كأفراد بحيث يحق حتى لمؤيدي النظام المساهمة فيه طالما التزموا بذلك، وهذه مهمة فشلنا فيها إبان فترات حرية العمل النقابي كما يدل سجلنا في تسييس العمل النقابي المهني والعمالي.

إن التعريف البسيط لمصطلح المجتمع المدني هو كونه مجموعة تشكيلات طوعية لاحكومية ولاربحية تُدار ذاتيًا بين مجموعة من الناس لخدمة مسألة معينة بصفتهم الفردية المواطنية المجرّدة عن أي صفة سياسية أو إثنية/قومية أو جهوية. من هذه الخاصية تنبع قدرة المجتمع المدني على اجتذاب مجموعات كبيرة بالمقارنة مع الأحزاب حول المسألة المعينة التي تقوم عليها أحد تشكيلاته، والأهم من ذلك، توفير مجال لتحمُّل المسؤولية بالتفاعل الحر بينهم، مما ينمّي روح المبادرة والتفكير المستقل التي تعتبر بذرة التفتّح العقلي، ومن ثمّ أحد المداخل المهمة لتفكيك المكوِّن القاعدي لأزمة الديموقراطية المتمثلة في شح الرصيد التنويري. من هنا، فإن تنشيط حركة المجتمع المدني والتركيز على مقاومة محاولات السلطة تقييدها بالوسائل السياسية والقانونية محليًا وإقليميًا ودوليًا، هدف في حد ذاته، فضلًا عن كونه وسيلة لتحقيق هدف الإصلاح الجزئي الممكن الآن وإعداد المجتمع لفرضه كأولوية تنفيذية مستقبلاً علمًا بأن المجتمع الدولي، منظمات وحكومات، مستعد لدعم مثل هذا التوجه تمويلاً وتدريبًا في ظل وضع ديموقراطي منفتح على العالم.

لقد استقر النظام الديموقراطي البريطاني خلال الثلاثة قرون ونيف الماضية دون حتى

دستور مكتوب بعد فترة نصف قرن من الاضطرابات والصراعات الدموية. كذلك استغرق تأسيس الديموقراطية الفرنسية منذ ثورة الحرية والإخاء والمساواة عام 1789م أكثر من قرن محتشد بنفس النوعية من الصعوبات. على أن المغزى الوحيد لذلك في عصر توفُّر المعلومات ن.ن تجارب هذه الأقطار وإمكانيات الدعم الكبير لجهود الدمقرطة - DEMOCRATIS TION لدى أي شعب أمميًا وثنائيًا، فضلاً عن انتشار وترسُّخ ثقافة ومفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، هو أن الانتقال الديموقراطي عملية معقدة للغاية، وليس حتمية المرور بنفس نوعية المصاعب البريطانية والفرنسية أو طول الفترة الزمنية. غير أن التأخير الكبير الذي طرأ على شق الطريق الصحيح إلى الديموقراطية سودانيا يعني، على الأرجح، أننا لن نتمكن من تجاوز هذه المصاعب كافة وملحقها الزمني في ظل واقع التمزق السياسي والاجتماعي الذي وصل درجة الحروب الأهلية المتعددة. ويبقى المهم أن نبدأ الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل المحفوفة بالمخاطر بتركيز الجهود على إعادة تقييم استراتيجية العمل المعارض لكي نتمكن من تقليص هذه المخاطر إلى أقصى حدٍ ممكن.

اليسار السوداني وثورة أكتوبر 1964:

استكمال المهمة باستكمال المراجعة النقدية للذات؟[1]

بمعنى مهمٍّ وأساسي يمكن القول إن ثورة أكتوبر 1964م كان حتميًا أن تكون اشتراكية المنبع والمصب تخطيطًا وتنفيذًا ومسيرة. عالميًا، ورغم ما كشف عنه تقرير المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956م من التجاوزات الفظّة للحقبة الستالينية، بقيت موجة الاشتراكية التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة، قوية. في بريطانيا كان حزب العمال بجيبه الماركسي الفعّال وسياساته الاشتراكية في التأمين الصحي الاجتماعي وتأميم المرافق العامة الخيار المفضل للناخبين في انتخابات عام 1945م رغم الشعبية الجارفة لزعيم حزب المحافظين بطل الحرب ونستون تشيرشل، بينما كان للاشتراكيين الأوروبيين وجود ملموس في عدد من حكومات الدول الغربية مثل فرنسا وإيطاليا النرويج، بل إن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية شهدت مرشحًا اشتراكيًا حتى عام 1956م. على أن العالم الثالث كان المجال الأوضح لصعود الموجة الاشتراكية فكرًا وتطبيقًا، حيث شكّلت السّمة الغالبة لكل الأنظمة الحديثة بمقاييس الستينيات في أقطار أفريقية وعربية مثل مصر والجزائر وغانا وغينيا وأخرى مثل أندونيسيا وكوبا.

من هنا كان طبيعيًا أن يتشكّل الفضاء السوداني العام على نفس النمط حيث نعثر على دلالته الأهم في أن قائمة أعضاء الصيغة الأولية للحزب الشيوعي السوداني، الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، تضم أسماء مثل القياديين الاتحاديين لاحقا أحمد زين

(1) من كتاب: خمسون عاما علي ثورة اكتوبر (تحرير) حيدر ابراهيم وآخرين، مركز الدراسات السودانية القاهرة- الخرطوم،2014، ص 217 – 235.التطابق مع دراسة « التغيير : الماهية والكيفية « في بعض مصادر المعلومات وفي الأفكار، يعود الى ان الاخيرة أعدت في مايو 2013 لكتاب جماعي تأخر صدوره حتي أواخر 2014 وبدا، عند إعداد الدراسة حول اليسار،إنه لن يصدر إطلاقا.

العابدين وعبد الماجد أبو حسبو والإسلامي ياسين عمر الإمام وبابكر كرار (مؤسس أول حركة إسلامية في السودان) والعديد من كبار المهنيين والسياسيين وقيادات الخدمة المدنية. ونجد في تجاوز (حستو) الأزمة التي تعرّضت لها عام [1]1950 انتهت بظفر الجناح الداعي إلى تأسيس الحزب الشيوعي على الجناح الداعي للبقاء كجناح تقدمي في الحركة الاتحادية[2]، دلالة أخرى على قوة الموجة وعلى تصدرها من قبل صيغتها الماركسية/الشيوعية تحديدًا. بعدها شقّ الحزب طريقه في الحياة السياسية والثقافية والنقابية بقيادة مجموعة من أميز خريجي التعليم الجامعي والثانوي منتصف الأربعينيات، اختاروا تحمُّل المسؤولية الجسيمة لبناء حزب ماركسي في مجتمع ما قبل صناعي، مقاومةً باسلةً لمغريات الحياة الشخصية الرغدة بالنظر لمستوى التعليم الذي حازوه. وفي هذا إشارة إلى القوة المماثلة للدافع الذاتي أو المحلي في نشوء الحركة تعبيرًا عن توق مجموعات المتعلمين من الجيل اللاحق لجيل قيادات حركة الاستقلال الوطني وشعورهم بالواجب الوطني بالمساهمة في بناء دولة ما بعد الاستقلال، الذي ساعد عليه ضعف جاذبية الحركة. فعلى الرغم من كونها شكّلت طورًا أكثر حداثةً من التنظيم السياسي بالمقارنة للأطر التقليدية القبلية/الطائفية، وحاضنة لنوايات العمل النقابي كما اتصلت في بعض أطرافها بالأفكار الحديثة، إلا أنها بقيت مخلخلة التكوين حتى أن اندماجها في الحزب الوطني الاتحادي جاء نتيجة وساطات وضغوط مصرية في إطار الصراع مع حزب الأمة والاستعمار البريطاني وليس نتيجة تطور ذاتي، بينما تسبّب التجاذب بين الشقين المدني والطائفي في الحزب في وسم أدائه البرلماني والحكومي بالضعف.

تولى الحزب الشيوعي عملية تحديث السياسية السودانية على عدة مستويات محقّقًا حضورًا سياسيًا فعّالاً بوأه مركز قيادة القوى الحديثة بجدارة لفترة طويلة. الرافعة الرئيسة لهذه العملية كان ممارسة العمل السياسي وفق تخطيط استراتيجي للمدين المتوسط والبعيد مستمد من تحليل

(1) محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني (بيروت، دار الفارابي، 1999) ، ص 57.

(2) عوض عبد الرازقتقرير عن الفترة من يوليو 1947- اكتوبر 1952 المقدم الي مؤتمر الحركة في اكتوبر 52 ’(الكاتب كان السكرتير التنظيمي للحركة السودانية للتحرر الوطني والمادة نسخة الكترونية بواسطة مهدي إسماعيل، بريتوريا 2012/01/8.الراكوبة 2012/9/1).

http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id16161-.htm

للواقع الاقتصادي/الاجتماعي انطلاقًا من نظرية فلسفية معينة، وتراتبية حزبية تنظيمية محكمة. هكذا نشأت تحت تأثيره العام، وقيادته المباشرة في معظم الحالات، أول الهياكل النقابية للعمال والمزارعين وأول تنظيمات قومية للشباب والنساء أواخر الأربعينيات وأوائل خمسينيات القرن الماضي، فضلاً عن حضوره الطلابي القوي في المرحلتين الثانوية والجامعية وفي أوساط الأدباء والفنانين ورجال الأعمال وأيضًا وسط شباب العسكريين، حتى أن قيادة انقلاب مايو 1969م كانت حريصة على كسب تأييده وعيّنت اثنين من أعضائه العسكريين في مجلس قيادتها.

انتخابيًا، أمارات صعود الحزب الشيوعي وشى بها أن نائبه الوحيد في أول انتخابات خاضها الحزب عام 1953، حسن الطاهر زروق، جاء في المركز الرابع بين 22 مرشحًا، ومشتركًا مع ألمع نجوم السياسة السودانية وقتها (المحجوب ومبارك زروق وخضر حمد) في شريحة الأصوات الأعلى المتجاوزة لـ 30000 صوت ضمن المقاعد الخمسة المخصصة للخريجين[1]. هذا الصعود كان ينبئ بسرعة تقدم الحزب الشيوعي في أوساط القوى الحديثة وبمحورية الدور الذي أدته قيادته في إسقاط نظام نوفمبر 1958م، كما أثبت صعوده السلم الانتخابي عام 1956م الذي بلغ درجة اكتساح كل دوائر الخريجين (تقريبًا أحد عشر من 15 مقعدًا)؛ بينما أوشك سكرتيره عبد الخالق محجوب على هزيمة زعيم حركة الاستقلال الوطني إسماعيل الأزهري في دائرة أمدرمان الجنوبية حيث فاز الأخير بفارق ألف صوت فقط، وعاد للفوز فيها في انتخابات تكميلية ضد أحد أبرز قيادات الحزب الوطني الاتحادي، ورغم أن الحزب كان محلولاً قانونيًا حينها. إلى جانب ذلك، هناك ملاحظتان فيما يبدو مناقضًا لسياق هذا التحليل، وهو الاختراق الأهم لقائمة الحزب الشيوعي في انتخابات دوائر الخريجين من قبل حسن الترابي، محرزًا أعلى الأصوات. فمرشحو الحزب الشيوعي اكتسحوا بقية القائمة كلها تقريبًا ككتلة واحدة بأصوات متقاربة[2]، بما يعني أن الاختراق هو من قبيل الاستثناء الذي يثبت صحة قاعدة تصاعد نفوذ الشيوعيين، لأنه كان خاصًا بفرد وليس بالتيار السياسي النقيض لتيار اليسار الذي يمثله. بل يمكن القول إن صعود الترابي في الحركة الإسلامية وخارجها تمّ بفضل هذا النفوذ لأن التجاوب مع تحسساته التجديدية (الفن، المرأة) التي

(1) بنك المعلومات، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان (الخرطوم ،بنك المعلومات السوداني،1986) ص 35.
(2) مرجع سابق ، ص 157.

مهدّت طريقه كانت مستحيلة دون مناخ التجديد العام الذي نتج عن الصعود الأكتوبري للشيوعيين واليسار عمومًا.

بهذا الحجم الكمي والنوعي كان تميّز دور الحزب الشيوعي في ثورة أكتوبر بمراحل عن دور الأطراف السياسية الأخرى، متمثّلاً في التوصل إلى صياغة استراتيجية الإضراب السياسي منذ 29 أغسطس 1961م وتهيئة مستلزمات إنجاحه، أمرًا منطقيًا. بل إن صحة ما يقال عن ارتخاء معارضته للنظام وقبوله بدخول انتخابات المجلس المركزي عام 1963، والانقسام الذي عانى معه في الصراع مع الجناح اليساري[1] تُضفي أهمية أكبر على هذا الدور لأنه تحقّق رغم هذه المعوقات. درجة الحضور الشيوعي المباشر وغير المباشر في القيادة الميدانية والسياسية لثورة أكتوبر (جبهة الهيئات) تجلّى في حصوله على ثلاثة مقاعد في مجلس الوزراء، إضافة لمقعدين على الأقل من المحسوبين عليه (عابدين إسماعيل وعبد الكريم ميرغني)، مقابل مقعدٍ واحدٍ للأحزاب الأخرى، إلى جانب ما ذكر سابقًا من مظاهر أخرى مثل نتائج دوائر الخريجين، وذلك حتى إسقاط حكومة أكتوبر الأولى بعد أقل من أربعة أشهر من تكوينها في نوفمبر 1964م بالتهديد باستعمال العنف الشارعي الريفي، وهو ما شكّل بداية الهجوم المضاد من قبل جبهة تكتّل للوسط واليمين التقليديين والإسلاميين على الحزب الشيوعي في دلالة حاسمة على مدى تصاعد نفوذه، انتهت إلى حلّه قانونيًا في إجراءات برلمانية وقانونية بدأت في نوفمبر 1965م، واكتملت في ديسمبر من نفس العام.

مرحلة المصاعب

نجاح القوى التقليدية في تعبئة قواها داخل البرلمان وخارجه لإلغاء مكاسب الحزب الشيوعي الانتخابية الذي امتد بعد ذلك لإلغاء دوائر الخريجين من قانون الانتخابات، كان بداية تصفية المكسب الرئيسي لثورة أكتوبر وهو الحريات العامة. وقد ترتّب عليه بمرور الوقت وتمكّن الشمولية من سلطة الدولة ثم في المجتمع، بما في ذلك شرائح ومناطق الوعي، بمعدل وصل أقصى درجاته على يد الإسلاميين، تصفية بقية المكاسب فتحوّل حق المرأة في

(1) الحزب الشيوعي السودانيالماركسية وقضايا الثورة السودانية (الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع،2008 ، الطبعة الثانية) ص118-123.

الانتخاب وتخفيض السن إلى 18 عامًا رصيدًا لمصلحة الشق الإسلامي من النخبة السودانية بنسخته التقليدية واستمر تدهور حال الوحدة الوطنية من الفشل في تطبيق مقررات المائدة المستديرة (مارس 1956م) إلى الانفصال وانتشار الحرب الأهلية في مواقع أخرى. وبينما تقع المسؤولية الرئيسة في هذا التمكّن، المصدر الرئيس لحالة التدهور الشامل التي تكاد تعصف ببقاء البلاد المجرد الآن، على عاتق الأطراف السياسية الطائفية والإسلامية (الحديثة) مع تفاوت في الحجم بينها، إلا أن اليسار، وقيادته الشيوعية بالذات، يتحمّل جزءًا من المسؤولية يزداد حجمه كلما طال العهد بمراجعة أسبابه الحقيقية تمهيدًا لمعالجتها.

لقد استمر اليسار في تحقيق بعض الإنجازات الانتخابية بعد ذلك في الدوائر الجغرافية الحضرية (أحمد سليمان في الخرطوم الشمالية، الحاج عبد الرحمن في عطبرة، عبد الخالق محجوب في أمدرمان الجنوبية)؛ ولكن المقارنة مع نتائج انتخابات عام 1986م توضّح مدى تراجع نفوذه حتى في المناطق الحضرية حيث نجح مرشّحَا الحزب (محمد إبراهيم نقد وعز الدين علي عامر) في دائرتَيْن جغرافيَّتَيْن لهما خصوصية تجعلهما غير تمثيليَّتَيْن لبقية الدوائر مثل كثافة حضور غير المسلمين، وثالثة من دوائر الخريجين الجنوبية فاز فيها مرشح الحزب (جوزيف موديستو) بـ 178 صوتًا فقط[1] ولم يفُزْ حزب البعث العربي الاشتراكي، الطرف اليساري الآخر بمراحل عن الشيوعي، في أيٍّ من الدوائر الـ 92 التي ترشّح فيها، بينما ارتفع تمثيل الإسلاميين البرلماني صاروخيًا إلى 51 نائبًا مكتسحين دوائر الخريجين (23 من 28) و28 نائبًا من الدوائر الجغرافية بـ 726.021 صوتًا مقابل 67،937 صوتًا للشيوعي[2] مؤشرًا شديد الوضوح للتوسُّع الكبير والنخبوي والشعبي لرقعة الشمولية، يسطع باهرًا إذا أُضيف لذلك أن هزيمة حسن الترابي في دائرة الصحافة شرق كانت انتصارًا للإسلاميين في وجهها الآخر، لأنه خسر بألفَي صوت فقط في وجه تحالف ضمّ جميع الأحزاب الأخرى انتخب نائبًا وقف ضد إلغاء قوانين الشريعة.

نجح الإسلاميون، وهي حركة حديثة قياسًا إلى الطبيعة النخبوية لقياداتها وكوادرها

(1) بنك المعلومات، تاريخ الانتخابات السودانية، ص 143.

(2) المرجع نفسه، ص 192.

الرئيسة ومنابتهم المهنية والطبقية وبنائها على أساس فكري /تنظيمي، فيما فشل فيه اليساريون وهو الجمع بين النفوذ في المجالين لأن طبيعة أيديولوجيتهم كانت متماهية مع تصاعد قابلية المجتمع السوداني للتجاوب مع الخطاب الديني الماضوي السياسي وغير السياسي. العامل الأهم وراء هذه الظاهرة هو حالة الانهيار الاقتصادي/المعيشي التي دخلت فيها البلاد منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي بملامحها الأولى في بداية تدهور سعر الجنيه السوداني من ثلاثة ونصف دولار للجنيه إلى 12 جنيهًا للدولار في عام 1985م، وأزمات شُح المواد التموينية الأساسية التي انحدرت إلى حد المجاعة في دارفور عام 1983م، ثم إلى ما يقترب من ذلك في مجموع البلاد. ففي سبتمبر عام 1979م لخّص وزير مالية النظام المايوي وضع الاقتصاد الكلي خلال الأعوام العشرة (1969–1979م) كالآتي: بلغ العجز في الميزانية بليون جنيه سوداني في العام، وبليون آخر في ميزان المدفوعات، بينما بلغت الديون الخارجية 4 بلايين جنيه سوداني، وانخفض الإنتاج الاقتصادي بنسبة النصف لما كان عليه الحال عام 1969م. وفي نوفمبر 1981م تولّى جعفر نميري في خطاب (برنامج الإنعاش الاقتصادي) بنفسه تأكيد هذه المعلومات واستكمالها، معترفًا بالانهيار الاقتصادي ومُوردًا بعض حقائقه، مثل العجز الخطير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بسبب تضاعف الواردات وانخفاض الصادرات نتيجة للانخفاض المريع في إنتاج القطن وارتفاع الواردات الاستهلاكية، ثم تضاعُف الصرف على الجهاز الحكومي، وتردِّي الإنتاج في المرافق العامة والمصانع. ولخّص الرئيس الوضع كله بوجود فجوة متسعة بين الصادرات والواردات، والإنتاج والاستهلاك، والمدخرات والاستثمارات[1].

واكتملت حلقات التدمير الشامل التي تقود إليها سياسة التحرير الاقتصادي المنفلتة عن الرقابات الديموقراطية التشريعية والقضائية وعن الأفق الاجتماعي، بموجة تديّن تبسيطي خام أطلقتها الضغوط المعيشية الباهظة التي زلزلت الأرض تحت أقدام أغلبية الشعب الساحقة فلجأت إلى السماء. تلقّت مفاعيل هذه الموجة في الانغلاق الذهني والنفسي، حتى وسط النخب، دفعة حاسمة من تراجع نوعية التعليم الناتج عن تسييسه سلطويًا بواسطة نظامَي مايو 1969م ثم يونيو 1989م الشموليَّيْن من حيث المناهج بصورة خاصة، إضافة إلى الهجرة

(1) مجلة الدستور ، لندن،(ii) تقرير البنك الدولي، واشنطون، اكتوبر 1979.

الواسعة نحو الخليج من قبل الجيل الأقدم الأفضل تعليمًا والأكثر استنارةً نتيجة عوامل الطرد الداخلي، وانجذابًا نحو فورة "البترودولار" التي فتحت الحقل المصرفي والتجاري أمام الإسلاميين. كل ذلك في وقت انكشفت فيه العيوب الخطيرة للأنظمة اليسارية والعلمانية، وبالذات الناصرية لقوة تأثيرها في السودان وشناعة انكسارها، جيشًا وطبقةً حاكمةً، في حرب سنة 1967م.

هذا التناسب الطردي بين تدهور الأحوال العامة ونمو الإسلام السياسي ليس من مسؤولية اليسار. الحزب الشيوعي بالذات دفع ثمنًا غاليًا بالإعدامات التي طالت قيادته في مقاومة سياسات النظام المايوي التي تسببت فيها، ولكن المؤكد أن فشله، مع الطرف البعثي الذي كان له نصيبه أيضًا في المقاومة، في تجاوز معضلة توطين الديموقراطية في الواقع المحلي مثلهما في ذلك مثل الأحزاب التقليدية، ولكن لأسباب مختلفة باختلاف طبيعتيهما، ساهم في تسهيل انتشار الإسلام السياسي في الأوساط النخبوية. المعني بذلك تحديدًا أن الديموقراطية نتاج لعصر التنوير الأوروبي (الثورة الصناعية، الإصلاح الديني ونشوء الطبقة الوسطى في خضم الصراع ضد الكنيسة/الإقطاع خلال القرنين السابع والثامن عشر) الذي حرّر عقل الإنسان وسلوكه من الارتباطات الموروثة مبرزًا فرديته وقدرته على الاختيار الحر، وكان من المتعيّن، لذلك، التفكير في كيفية استزراعها في واقع مختلف جذريًا تاريخيًا ومكانيًا[1]. تعذّر ذلك لأنه لم يكن من هموم الأحزاب التقليدية التي يناسبها الافتقار إلى ثقافة الديموقراطية وقواها، بينما تضافرت مجموعة من الأسباب لتعطيل تطوّر اليسار بهذا الاتجاه، يمكن تتبعها بالنسبة للحزب الشيوعي بداية من تحليله لثورة أكتوبر.

اليسار والديموقراطية: مؤشرات الخلل

وفقًا لوثيقة الحزب الشيوعي الأساسية حول مرحلة ما بعد أكتوبر، هي فترة جديدة وليست مرحلة جديدة في التطور الوطني الديموقراطي «تتميز باتساع الرقعة المتيقظة على مهام التغيير الاجتماعي وتطلعها إلى قيادة جديدة تحقق أمانيها، ونزوعها للاستقلال عن القيادات

(1) عبد العزيز حسين الصاوي، الديموقراطية المستحيلة، معا نحو عصر تنوير سوداني (الخرطوم، دار عزة للطباعة والنشر، 2012).

البورجوازية. وهذه الجماهير تشمل أقسامًا واسعةً من العاملين في قطاع الاقتصاد الحديث وتؤثر على الأقسام الأخرى تحت تعبيرات مختلفة تتجمّع في رفض السير على الطريق الذي سلكته الطبقات والفئات الحاكمة بعد الاستقلال. وهذا النزوع للاستقلال بين الجماهير الثورية لن يكون عابرًا، ولا يعني انتكاس ثورة أكتوبر إبعاده كعامل مبرز من العوامل التي تؤثر في سير الحركة السياسية في بلادنا[1].

أهم ملامح هذه الفترة هي السير في طريق التطور غير الرأسمالي وقواها الرئيسة هي التنظيمات الديموقراطية للعمال والمزارعين والشباب، والمثقفون الثوريون وأقسام من البورجوازية القريبة من المصالح الوطنية، وذات طابع مناهض للاستعمار القديم والحديث، بقيادة الحزب الشيوعي والطبقة العاملة[2].

سنلاحظ هنا أن مصطلح "ديموقراطية" المتردد بكثرة لا يشير للديموقراطية الليبرالية أو السياسية وإنما هو وصف يطبق على مرحلة من مراحل تطور المجتمع نحو الاشتراكية ما يعيد للأذهان التصور الماركسي الكلاسيكي لتطور المجتمعات من الشيوعية البدائية إلى المجتمع الشيوعي مرورًا بالعبودي والإقطاعي والرأسمالي والاشتراكي. كما أن النص على قيادة الحزب والطبقة العاملة في إطار إقصائي للآخرين قريب من مفهوم دكتاتورية البروليتاريا. أما الحقوق الديموقراطية البورجوازية، حسب الوثيقة، فهي "أداة في يد الحركة الثورية لوضع السلطة في يد القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الديموقراطية والتحرر الوطني والتقدم[3].

مدى تغلغل هذا النوع من المفاهيم والأفكار المُجانبة للديموقراطية في عقل الحزب يظهر في بقاء مخلفاته في تفكيره حتى الآن، رغم الهزات الزالزالية التي ضربت الأنظمة الاشتراكية والانتقادات التي تعرضت لها الماركسية أهمها من قبل أحد تفرعات مدرسة ما بعد الحداثة[4]

---

(1) الحزب الشيوعي السوداني، الماركسية وقضايا الثورة السودانية، ص 143.

(2) المرجع نفسه، ص 155.

(3) المرجع نفسه، ص 146-147.

(4) هشام عمر النور 'محاولة تأسيس نظري لحركة القوي الاجتماعية الجديدة '(الحوار المتمدن، العدد رقم543).

17 2003/7/http//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid8680=

ومناقشات التجديد الداخلي[1]، حيث يمكن تتبع آثارها في الوثيقة الأساسية الصادرة في يوليو 2016 بعنوان "الدستور والبرنامج المجازان من المؤتمر السادس"، كما تقول الملاحظات التحليلية للفقرات التالية:

الباب الرابع، "السلطة الوطنية الديموقراطية": يسعى الحزب الشيوعي لتأسيس السلطة الوطنية الديمقراطية، بالنضال الجماهيري وبالوسائل الديمقراطية عبر آلياتها المعروفة وتتسم هذه السلطة بالملامح التالية:

1. تعبِّر تركيبتها السياسية الاجتماعية عن تحالف عريض لكل القوى الاجتماعية المنضوية تحت الجبهة الوطنية الديمقراطية والتي تشمل عمالاً، مزارعين، مثقفين وطنيين، والرأسمالية المستثمرة في دائرة الإنتاج وامتداداتها ممثلين في تنظيماتهم السياسية واتحاداتهم ونقاباتهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

2. يحكم السلطة الوطنية الديمقراطية برنامجها المجاز بواسطة تحالف قواها الاجتماعية ممثلة في تنظيماتهم السياسية واتحاداتهم ونقاباتهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

4. الديمقراطية البرلمانية تدعم بالديمقراطية المباشرة التي تمارسها الجماهير عبر تنظيماته.

5. تبتكر مختلف الآليات والقنوات المحكومة بالقانون واللوائح من أجل تعميق المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية وإتاحة الفرصة إمام أوسع القطاعات للتعبير عن رأيها بحرية ولممارسة حقوقها في المواطنة وصنع القرار[2].

في الباب الأول تحت "المشروع الاشتراكي: إنجاز المهام الوطنية الديمقراطية يفتح الباب لولوج مرحلة التحول الاشتراكي (...) السمات الأساسية للاشتراكية التي ننشدها هي:

---

(1) تاج السر عثمان ' تجديد الماركسية' (الحوار المتمدن، العدد رقم 2275)
133887=aid?asp.art.show/debat/org.ahewar.www//:http 2008/8/5

(2) الحزب الشيوعي السوداني 'مسودة برنامج الحزب الشيوعي للمؤتمر السادس '، (سودانيزاون لاين) ، ص 17.
http//:www.sudaneseonline.com/board/30/msg.1395165864/html18-3-2014

● تحرير الإنسان من الاستغلال.

● إلغاء الامتيازات الطبقية بما ينهي اغتراب الإنسان.

● الملكية العامة لوسائل الإنتاج باشكالها المختلفة والتي تكرس تملك الشعب لهذه الوسائل وعائدها.

● مكافاة الإنسان حسب عمله.

● السياسات والتدابير التي توسع من دائرة الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

● سلطة سياسية ديمقراطية تعددية لتحالف واسع من الأحزاب والتنظيمات السياسية للطبقة العاملة والمزراعين والمثقفين الثوريين (هذه وكل التشديد اللاحق من الكاتب). وتُؤسَّس تلك السلطة من خلال التجارب وزمالة النضال السياسي والاقتصادي والفكري ولا تُفرض فرضًا أو قسرًا، وهذا ما أكدنا عليه في برامجنا المجازة في المؤتمر الرابع والخامس (قيادة الحزب الماركسي في ظل النظام الاشتراكي، لا يعني وجوب نظام الحزب الواحد. الديمقراطية الاشتراكية ترتكز على ما حققته الشعوب من حرية للفرد والجماعة في التعبير وحرية الفكر، وتستكمل هذا البناء بتحرير الإنسان من سيطرة رأس المال واغترابه من مراكز النفوذ والقرار).

● الاشتراكية تدعم الديمقراطية النيابية بالديمقراطية المباشرة[1].

محمولات استخدام تعبير "مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية ذات الأفق الاشتراكي" في البرنامج ليست منقطعة الصلة كليّة بالاستخدام في السياق اللاديموقراطي لتحليل عام 1967م حول ثورة أكتوبر. يتردد صدى هذا الاستنتاج في الفقرة التالية من مقدمة البرنامج: "نواصل تعاملنا مع منظومة المفاهيم والمصطلحات الواردة في برامجنا ووثائقنا والتي استقرّت دلالاتها المحددة من خلال عشرة الجماهير معها، مثل التغيير الاجتماعي والسلطة الوطنية الديمقراطية والأفق الاشتراكي[2]، ثم يجد أيضًا ما يؤكده في صلب البرنامج.

(1) المرجع نفسه، ص 21.

(2) نفس المرجع، ص 8 (المقدمة).

النص الصريح في بداية الفقرة الخاصة بالسلطة الوطنية الديموقراطية حول سعي الحزب لتأسيس هذه السلطة بـ"الوسائل الديموقراطية وآلياتها المعروفة يغدو أقل صراحة على ضوء التعريف الوارد فيها لمكوّنات السلطة الوطنية الديموقراطية، إذ تتكرّر فيه نفس المصطلحات والمعاني المستخدمة في تحليل عام 1967م، باستثناء إضافة التنظيمات السياسية لمكوّنات التحالف حيث كانت تقتصر على النقابات والحزب الشيوعي وحده. وينزلق البرنامج باتجاه تشويش أكثر على المعنى السليم لمصطلح الديموقراطية، عندما نلاحظ التركيز على مضمونها الاجتماعي والاقتصادي مقابل السياسي بتكرار التعبيرات الدالة على ذلك، وهو الفهم الذي أفضى عمليًا إلى إلغاء الديموقراطية في جميع التجارب الاشتراكية أوروبيًا شرقيًا وعالمًا ثالثيا، إضافة إلى استخدام تعبير "الديموقراطية المباشرة"، كداعم للديموقراطية البرلمانية والنيابية دون شرح للمقصود منه بما يبعده عن معنى الانتخابات. يوغل البرنامج بنفس الاتجاه في الفقرات التفصيلية لـ "المشروع الاشتراكي" حيث يلغي ضمنيًا الاستثناء المشار إليه أعلاه حول التنظيمات السياسية عندما يحددها بكونها "الأحزاب والتنظيمات السياسية للطبقة العاملة والمزارعين والمثقفين الثوريين"، وهو ما يمكن تفسيره كإعادة إنتاج للتقسيم اليساري الكلاسيكي للقوى السياسية إلى رجعيين وتقدميين بما يستتبعه ذلك من قصر حرية العمل على مجموعة دون الأخرى، تفسير لا يلغيه الاستدراك الوارد بين قوسين بأن (قيادة الحزب الماركسي في ظل النظام الاشتراكي، لا تعني وجوب نظام الحزب الواحد). كما يتمشّى مع الجمود الفكري الذي يوحي به النص على تأميم وسائل الإنتاج بأشكالها المختلفة دون تحفظ، من رفض لسياسة التحرير الاقتصادي مع أن الاشتراكيين عمومًا تجاوزوه إلى قبول هذه السياسة مشترطين الحفاظ على دور للقطاع العام في بعض المجالات وضمان حماية مصالح الطبقات الشعبية. كذلك الأمر فيما يتعلّق بأن النص على الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان والديموقراطية يأتي في نهاية هذا الجزء من الفصل الأول وكذلك الفقرة التي تحمل نفس المعنى في الجزء السابق، إذ يوحي ذلك بتدني أولويته لدى الحزب[1].

(1) عاطف عبد الله ، طائر النوء، قطار الشهيدعبد الخالق محجوب، مدخل للتجديد، نسخة الكترونية بي دي أف من الكتاب ، ص 28-2،29-3-2014.

http://www.sudaneseonline.com/board/460/msg/1395898631.html

نقد من موقع ماركسي كلاسيكي لتطور موقف الحزب الشيوعي من دكتاتورية البروليتاريا نحو الديموقراطية

على أن للحزب الشيوعي شركاء في مسؤولية التقصير ديموقراطيًا لعلّ أهم نماذجها هو حزب البعث العربي الاشتراكي لكونه، مع الفارق بجميع المعايير، أهم الأطراف اليسارية بعده ولكونه، من بين الحركات السياسية الكثيرة التي تمخّضت عنها (ثورة) أكتوبر، الحركة الوحيدة التي بقيت ونمت نموًّا سريعًا أيضًا، لا سيما خلال الثمانينيات وحتى انفراط عقدها أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وكانت الخلايا البعثية الأولى قد تأسّست قبل أكتوبر 1964م، ولكن نشاطها العملي انحصر في القطاع الطلابي وضمن تصورات وأشكال عمل أولية مهّدت للانتقال إلى الساحة العامة بصيغة "الاشتراكيين العرب" التي عقدت مؤتمرها الأول عام 1966م بعد ثورة أكتوبر[1].

رغم التوترات والنقد المتبادل بين الطرفين، في غالب الأحيان بفعل حاجة البعث لإثبات وجوده ولحساسيته الأكثر حدّة تجاه الصراعات العنيفة بين البعثيين والشيوعيين في المجال العربي[2]، هناك أثر فكري وسياسي شيوعي واضح على البعث، ممّا يوحد الاستنتاجات حولهما ويساعد، بذلك، في توضيحها. من نماذج ذلك الفقرات التالية من وثيقته الفكرية/السياسية الحاكمة: «إن الحركة الجماهيرية الديموقراطية في قطرنا لم تستطع بعد استكمال إنجاز الثورة الديموقراطية وذلك نتيجة عجز الطبقة البورجوازية، وطريقها

الليبرالية يؤكد ماورد في هذا التحليل.

(1) حول تاريخ البعث،

(أ) محمد علي جادين، صفحات من تاريخ التيار القومي وحزب البعث في السودان (الخرطوم، دار عزه للنشر والتوزيع،2011، ص 9-102).

(ب) عبد العزيز حسين الصاوي، من القومي الي الديموقراطي، تجربة البعث في السودان (بيروت، دارالطليعة للطباعة والنشر، 2010، ص 134- 184). (دار المصورات ، الخرطوم، 2107 ، ص 139 -193)

(2) حول العلاقة:

(أ) الحزب الشيوعي «حزب البعث وقضايا النضال الوطني في السودان، نقد وتقييم» دراسة من 13 صفحه غير منشورة مطبوعة علي الآلة الكاتبة، ب. ت.

(ب) حزب البعث العربي الاشتراكي 'نقد النقد أو وثيقة الحزب الشيوعي المعنونة " حزب البعث وقضايا النضال الوطني في السودان ‹دراسة من 40 صفحه غير منشورة مطبوعة علي الآلة الكاتبة، 1977(يرجح كاتب هذه المساهمة الذي اطلع علي الوثيقة عام 1976 وأعد الرد البعثي عليها أنها كتبت عام 1975. الوثيقتان محفوظتان لديه وستصدران في كتاب بعنوان « الحواراليساري المبتور» عن مركز عبد الكريم ميرغنيالثقافي).

الرأسمالي، عن القيام بإنجاز هذه المهة وبناء مجتمع وطني عصري متقدم ومستقل عن السوق الرأسمالية العالمية (....) أن التجارب النضالية الطويلة التي دخلتها جماهير شعبنا منذ الاستقلال وعجز الطبقة البورجوازية عن قيادة حركة التطور الوطني قد دفعت بالحركة الجماهيرية الديموقراطية إلى الفترة العليا من مرحلة الثورة الديموقراطية والمواجهة المباشرة مع مراكز نفوذ الاستعمار الجديد[1].

التشابهات مع الحزب الشيوعي في المصطلحات والمفاهيم واضحة هنا، وكذلك في الفقرات التالية فيما يتعلّق بالديموقراطية الليبرالية: "وبالإضافة لذلك كشف الانقلاب (عبود 1958م) ضعف الأساس الاقتصادي والاجتماعي للنظام البرلماني في بلادنا. ففي ظروف التخلف لا يشكل هذا النظام طريقًا للتقدم والتطور"[2]. ضعف الحركة الجماهيرية الديموقراطية وذلك نتيجة حملة القمع التي واجهتها طوال سنوات الحكم العسكري ونتيجة لتأثير الشعارات الليبرالية التي كانت سائدة في أوساطها[3]. وفيما يتعلّق بتفسير انتكاسة ثورة أكتوبر تقدم الوثيقة ثلاثة أسباب أولها: "تمسّك القوى التقليدية بالديموقراطية البرلمانية باعتبارها النظام الأمثل والهدف المباشر لثورة أكتوبر (...) وهذا ما يؤكد أن الديموقراطية البرلمانية في بلادنا لا تشكل طريقًا للتقدم والتطور"[4]. فضلاً عن ذلك هناك على المستوى التنظيمي/السياسي التشابه بين صيغة "الاشتراكيون العرب" القائمة على التحالف بين القوميين والبعثيين وصيغتي "الجبهة الديموقراطية" و"الجبهة النقابية" اللتين عمل الحزب الشيوعي من خلالهما في تحالف مع الديموقراطيين.

كما هو الحال مع الحزب الشيوعي، تطوّر موقف البعث إزاء موضوع الديموقراطية[5]

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي، البعث وقضايا النضال الوطني في السودان، (لندن، دار العروبة للطباعة والنشر، 1973) ص 11-12.

(2) نفس المصدر، ص55.

(3) نفس المصدر ص 69.

(4) نفس المصدر ص 76.

(5) أ/ محمد علي جادين، صفحات من تاريخ التيار القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان،ص251-253.

ب/ عرض وتقييم شامل لموضوع الديموقراطية لدي حزبي الشيوعي والبعث، حيدر ابراهيم علي، الديموقراطية السودانية، المفهوم، التاريخ، الممارسة (القاهرة، الحضارة للنشر، 2013) ص 109-148

باتجاه أكثر اقترابًا من معناها السليم، ولكن دون انقطاع كامل مع توجهاته السابقة. تمثّل هذا في بقاء نظرته الإيجابية للنظام العراقي دون تغيير، على الأقل في الظاهر، لأنه، كما اتضح في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كانت دواخل البعث تشهد اختمار تيار مختلف لدى بعض شخصياته القيادية تحوّل تدريجيًا إلى كتلة نجم عنها عام 1997م انقطاع تنظيمي وسياسي في انشقاق للبعث إلى (سوداني) و(أصل). وبينما بقي الأخير رافضًا أي مراجعة نقدية لتجربة البعث، سودانيًا أو عراقيًا، توقّفت عملية النقد الذاتي للتجربة لدى الأول عند السياسي دون الفكري، مع استمرار الميل أحيانًا إلى تصوير الخلاف مع الشق الآخر باعتباره إداريًا/تنظيميًا[1].

على هذا يمكن القول إن قطبي اليسار السوداني، على الاختلاف الكبير في الأوزان بينهما، ظلا يغذيان عقلية القوى الحديثة التي صنعت انتصار أكتوبر عام 1964م الكبير بطرح فكري وسياسي لا يقطع بشكل جذري بين التغيير والشمولية، إلى جانب الترويج – الصريح من قبل البعث والموارب من قبل الشيوعي – لأنظمة سياسية تسلطية، ممّا أضعف حصانة تلك القوى تجاه شمولية الإسلاميين عندما حان زمانهم. وعلى الرغم من التطور النسبي في موقفيهما من موضوع الديموقراطية لاحقًا، إلا أن محدوديته تبدو واضحة حتى الآن على ضوء ما يمكن استنتاجه من موقفيهما حول مسألة إسقاط النظام الراهن. في الحد الأقصى من الاستعداد لمرحلة ما بعد نظام الإنقاذ تحسّبًا لعدم دوران الحلقة المفرغة، تتوزع جهود جميع الأطراف المعارضة السلمية والمسلحة، بين صياغة برامج تفصيلية وتوحيد المعارضة وفق اتفاق ملزم. بيد أن هذه الجهود، بما في ذلك أيضًا جهود المعارضات الشبابية التي ترفض هذه الأطراف كافة، تُغفل حقيقة أن معضلة الديموقراطية في السودان التي تتسبب في انهيار نظامها وعودة نقيضها هي كونها ضحلة الجذور أصلاً في العقل النخبوي والشعبي، بما يُضعِف التمسُّك الشعبي بها عندما لا تتحقق المطالب المباشرة، فاتحًا بذلك المجال أمام التفكير والفعل الانقلابيِّين. يعود ذلك إلى أن السودان لم يُقدّر له المرور بعصر تنوير تحريري للعقل، ومنذ سيطرة الإسلام التقليدي على المجتمع تضاعف تأثير هذه الحقيقة ما يُفسِّر ظاهرة تناقص

(1)عبد العزيز حسين الصاوي ، من القومي الي الديموقراطي ، م.س. ص 7-12 .

الزخم الانتفاضي بين عامي 1964م و1985م، وازدياد نسبة التسلطية في الشموليات بنفس الدرجة. الشاهد أنه لم يُبذل أي جهد لاستكشاف معضلة الديموقراطية في ركنها الأساسي وكيفية تنمية الشرط المفقود.

على أن مسؤولية هذا التقصير ليست وقفًا أيضًا على اليساريين المنظمين وحدهم، إذ تتقاسمه معهم مجموعات النخبة الأخرى غير الإسلامية التي اتخذت عبر السنوات أسماء مختلفة تعكس الملمح الأساسي لديهم، وهو عدم توحدهم في كتلة منظمة: الاشتراكيون الديموقراطيون، المستقلون، الليبراليون، ومحاولة مجموعات منها التكتل في حركات مثل حق، المؤتمر السوداني، التحالف الوطني، الحزب الديموقراطي الليبرالي... إلخ. هذا الملمح يوجه الانتباه والتفكير ناحية الحزب الشيوعي، وحزب البعث بدرجة أقل، عند الحديث عن القوى السياسية الحديثة، مع أن تكوين أعضاء هذه المجموعات التعليمي ومنبتها المهني والطبقي وتوجهاتها (العلمانية) لا يختلف عن تكوين أعضاء الحزبين المذكورين. وعلى الرغم من أن عدد منتسبي هذه المجموعات أكبر من الآخرين، إلا أن تأثيرها أقل بسبب عدم التكتل، أو عدم نجاحهم المستدام في ذلك[1]، أيضًا لافتقادهم إلى الرابط الأيديولوجي، ولكنهم في الواقع كانوا على نفس الدرجة من القصور فيما يتعلّق بقضية تفكيك أزمة المشروع الديموقراطي السوداني. فهم شاركوا، ولا يزالون، بقية الأطراف في التصور والتصرف الناقصين فيما يتعلق بجوهر معضلة الديموقراطية بحيث بقي تحررهم من القيود الأيديولوجية عديم الجدوى في تحسين فهمهم لها. فهم – ممثلين في عدد رموزهم – كانوا العماد التكنوقراطي، والسياسي أيضًا، للدكتاتورية المايوية، كما إنهم لم يقدموا إنتاجًا فكريًا يُذكر مع أن فرصتهم في الحفر الأعمق بموضوع الديموقراطية كانت أفضل كثيرًا من الشيوعيين والبعثيين لتحرُّرهم من تلك القيود وعدم وقوعهم تحت الاستهداف الأمني والسياسي الدكتاتوري إلا قليلا. ومع الإقرار بأن رموزًا (ليبرالية) أخرى أدت دورًا مشهودا في انتفاضة أبريل 1985م، وأخرى ساهمت في مقاومة دكتاتورية الإسلاميين، إلا أن دورهم في جملته لا يبعد بهم كثيرًا عن منطقة قصور

(1) طلعت الطيب'محطات في مسيرة حركة' "حق "(الراكوبة)

http//:www.alrakoba.net/articles-action-show-id.47375-htm

25-3-14.

النخبة المنظمة حزبيا. والحق أن مسيرة الحزب الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديموقراطي ممثل الطبقة الوسطى تاريخيًا، والأقرب لهذا السبب إلى تلك المجموعات، تؤكد صحة هذا التقييم لدورها، إذ يبدو أنه استنفد جل طاقته التغييرية في صنع إنجاز الاستقلال الوطني، كما توضح أبرز علامات مسيرته بعد ذلك: تصفية الجناح الليبرالي (صالح محمود إسماعيل، موسى المبارك وغيرهما) بعد أكتوبر 1964م والمشاركة النشطة مع حزب الأمة والإسلاميين في تصفية أهم مكتسباتها وهو الحريات العامة، معارضة إلغاء قوانين الشريعة بعد انتفاضة أبريل عام 1985م، التشرذم الاستثنائي، والانزياح نحو هيمنة الجناح الطائفي على الحزب من موقع أبعد عنه بالمقارنة لحزب الأمة؛ بينما يحدث العكس نسبيًا لدى الأخير، ما يرشحه، مع تطورات في جوانب أخرى بالمقارنة للاتحادي، تجعله بديلاً له كممثل للوسط.

اليسار والديموقراطية: الذاتي والموضوعي

بيد أن التقدير الموضوعي السليم لمدى مسؤولية الاتحادي الديموقراطي والمجموعات الحديثة غير المنظمة كليًا أو جزئيًا، وكذلك الطرفين اليساريين، يقتضي النظر إليها في السياق الأوسع حيث يتضح أن قصورها ديموقراطيًا، بالمعنى الذي تتبناه هذه الدراسة، كان شبه حتمي في البداية قبل أن يصبح أقرب للاختيار الذاتي بمرور الوقت.

ثورة أكتوبر، الإنجاز اليساري، والشيوعي خاصة، في رأي هذه المساهمة، كانت في الوقت نفسه تفجيرًا للحد الأقصى من طاقة التغيير والتقدم الكامنة في القوى الحديثة، ولكنها لم تكن كافية لتحقيق الديموقراطية. من الناحيتين الكمية والنوعية وبحكم الظروف التاريخية وظروف مرحلة الستينيات من القرن الماضي أو ما بعد الاستقلال، كانت هذه الشرائح المدينية وشبه المدينية لا تتوفر على التأهيل الكافي لتأسيس الديموقراطية التي تعتبر الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من تعريفها. المقصود بمصطلح "القوى الحديثة" مجموع الشرائح التي نبتت في الشقوق التي أحدثها التصدع التدريجي للواقع الاقتصادي/الاجتماعي والثقافي الراكد منذ قرون، بتأثيرات الحقبة البريطانية الاستعمارية. من مخرجات المدرسة والمصنع والزراعة المروية والمرافق العامة وإدارات الدولة العصرية، تشكّلت القاعدة الاجتماعية للقوى الحديثة المناط

بها إنجاز شرط تحرير العقل السوداني. غير أن الإحصائيات المتوفرة حول حجم هذه القوى تضع أيدينا على العقبة الأولى في هذا الصدد وهي محدوديتها الكمية. فوفق تحليل علمي لإحصاء عام 1955–1956م حيث بلغ عدد السكان الكلي (10،263،000)، تجاوزت نسبة السكان العاملين في القطاع الريفي (مزارعي القطاع التقليدي والرعاة/ البدو) الـ 80% من مجموع القوى العاملة (59.4 % + 21.23%) بينما لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاعات التي يمكن وصفها بالحديثة (مزارعي الجزيرة، العمال، الموظفين، التجار) 4.5%، وهي القوى المرموز إليها سياسيًا عادة باليسار الماركسي وغير الماركسي واليمين الإخواني وما بينهما، مقابل القوى التقليدية مرموزًا إليها عادة بحزبَي الأمة والاتحاديين[1].

يؤكد مصدر آخر نفس الحقيقة فيما يتعلّق بالنمو النسبي للفئات التجارية والصناعية ابتداءً من النصف الأول لعشرينيات القرن الماضي، إذ بقي العاملون في القطاعات التقليدية أغلبية ساحقة بينما وصل تعداد أكبر تركز للقوى الحديثة، وهو السكة الحديد، إلى حوالي 20.000 عامل في عام 1946م، رغم التوسع الزراعي الكبير في مشروع الجزيرة ومشاريع الرى بالطلمبات ودخول السودانيين مجال تسويق محصول القطن داخليًا وخارجيًا، على الرغم من سيطرة الشركات الأجنبية على تسويق معظم المحصول، ومجال التوسط بين المنتج والمصدر فيما يتعلق بتصدير الصمغ وتجارة الثروة الحيوانية. وبالإضافة لذلك فإن سياسة التصنيع الجزئي، التي سُمِح بها إبان الحرب العالمية الثانية نتيجة توقف الاستيراد من بريطانيا، فتحت مجالاً محدودًا للانتقال من الصناعة التقليدية اليدوية (النسيج والأحذية.. الخ) والبسيطة (معاصر الزيوت والمحالج) إلى صناعات استهلاكية، مثل الصابون والمشروبات والحلويات[2].

---

(1) Tim Niblock, Class and Power in Sudan, the Dynamics of Sudanese Politics, 18981985-(London, The Macmillan Press, 1987), PP 81-94

(2) ,(a) Fatima Babiker Mahmoud, The Sudanese Bougeoisie: Vanguard of Development (London and Khartoum, Zed Books Ltd.and Khartoum University Press), pp3442-

Op.Cit: pp53-54

(b).Niblock, Class and Power in Sudan, p 113

مؤدى هذه المعلومات هو هشاشة القوى الحديثة من حيث وزنها العددي بالمقارنة لعدد السكان، والنوعي من حيث أهليتها كرافعة لتحرير العقل والثقافة نظرًا لحداثة عهدها بالخروج عن أرضية مجتمع تقليدي بكافة المقاييس، وتاليًا عدم انقطاعها المعرفي عنه بشكل كامل. إذا استعدنا للأذهان أن تقليدية المجتمع وقتها كانت الصيغة السودانية لحالة ما قبل الاستنارة الموسومة بمحدودية العقلانية وقوة تأثير القيم والروابط الأولية القبلية/الإثنية والطائفية، تحسّسنا العائق الأهم والمشترك بين جميع الأطراف المعنية وهو غياب الشروط الموضوعية التي توفّرت في النموذج الأوروبي لنمو وترسُّخ الديموقراطية كثقافة في نسيج المجتمع. من هنا، ولأنه ليس هناك مجتمع محصّن أبديًا ضد الديموقراطية، فإن الاعتماد على الإرادة البشرية الذاتية في شق الطريق إليها، لا سيما في عهد توفّرت فيه خبرات بشرية غنية وإمكانيات هائلة في هذا المجال، بقي ممكنًا. وكما جاء سابقًا فإن استجابة مجموعة من شباب الأربعينيات لنداء العصر الاشتراكي - ونضيف هنا تأثير مناخ العداء المستحكم ضد الغرب الاستعماري حينذاك - أفضى إلى نشوء الحركة الشيوعية، بمعوِّقاتها الأيديولوجية، كأفضل تجسيد سوداني ممكن لهذه الارادة. بيد أن سقوط البلاد في قبضة الشمولية منذ السبعينيات من القرن الماضي وما ترتّب على ذلك من "أوْلَلَة" الانضباط الأيديولوجي والتنظيمي في العمل السري، عطّل قدرة الحركة على تفتيح النصوص الماركسية باتجاه الديموقراطية بعد مرحلة النشوء، بالتفاعل مع ظاهرة "الشيو-أوروبية EURCOMMUNISM" التي طوّرت خطوطًا نظرية وسياسية ماركسية تجديدية بقيادة الشيوعيين الإيطاليين والإسبان خلال السبعينيات أيضًا برز فيها الاسم المعروف "انطونيو قرامشي". غير أن الحركة الشيوعية، والطرف اليساري الآخر، حزب البعث العربي الاشتراكي والمجموعات النخبوية غير المنظّمة، بقيت غير منتبهة إلى جذر معضلة الديموقراطية وصياغة استراتيجية العمل المعارض بما يمليه ذلك، حتى بعد أن خفّ، أو انتهى في بعض الأحيان، تأثير تلك المعوِّقات وتراكمت معارف ثرّة خاصة من تجارب فشل الأنظمة غير الديموقراطية، بينما ارتفعت ضرورة تفكيك المعضلة إلى مستوى حياة أو موت البلاد.

هكذا كانت قمة الإنجاز في أكتوبر 1964م هي البداية الحقيقية لانكسار الموجة. لمّا تعذر على الحزب الشيوعي، واليسار عمومًا، فتح الطريق نحو السلطة انتخابيًّا باختراق ريفي، بعد

أن وصل نقطة تشبُّع في نفوذه المديني، كان طبيعيًّا أن تشتدَّ في أوساطه النزعة الانقلابية وجاء التكوين القيادي اليساري/القومي العربي للمجموعة المايوية تجسيدًا لذلك. مع ذلك، والمعاناة القاسية خلال الحقبة المايوية وتفاقم ظاهرة الإسلام السياسي التقليدي بديلاً نخبويًا لليسار، ظلّت معالجات اليسار لمعضلة الوعي الديموقراطي كوعي وثقافة محصورة في هامشها باقتصارها على السعي لتصميم قانون الانتخابات بما يعطي وزنًا أكبر لمناطق الوعي.

الخلاصة:

وعود أكتوبر التغييرية استحقاقًا لوصف «ثورة»، ما تزال معلّقة بانتظار تفكيك العقدة الرئيسية التي منعت تحقيقها، وبقدر ما تتقدم الأطراف الرئيسة التي تولّت تفجيرها على طريق إعادة النظر النقدية الجذرية في تجربتها بقدر ما تستعيد مكانتها في قيادة الثورة بمعناها المقصود هنا: جوهر تعريف مصطلح ثورة المتفق عليه هو أنها التغيير الشامل والجذري ما يشترط استمرارية التغيير دون أن يعني ذلك انعدام احتمالات توقف إخفاقي في وقت أو آخر أو إزاء قضية أو أخرى مع ضمان عدم تحوّله إلى تراجع مستدام، خطوة إلى الخلف من أجل خطوتين إلى الأمام. يعني هذا بدوره حضور الديموقراطية كجزء لا يتجزأ من التعريف لكونها الوسيلة الوحيدة لتجاوز الخلل قبل فوات الأوان بسلامة تشخيصه من خلال الشفافية وتعدّد الآراء، ولكونها في الحالة السودانية المختلفة كلية عن الحالة الأوروبية، توفّر الإمكانية الأهم لإعادة تكوين العقل العام بحيث يكتسب الاستقلالية والنزوع النقدي الضروريين لتحصينه ضد مخارج التغيير المزيفة تطلعًا للمستبد العادل. الثورة، إذن، عملية تغيير مستمرة عمادها الديموقراطية وحرية العقل.

الاستقلال الذي لم يكن: (بابكر بدري- معاوية محمد نور)، و«حليل زمن الإنجليز[1]»

الإجماع السائد هو أن دولة الاستقلال السياسي الوطني تقاصرت كثيرًا عن التحوّل المنشود إلى دولة الرفاه المادي والمعنوي، إن لم تكن قد تحوّلت إلى عكس ذلك تمامًا. وبينما تتعدّد تفسيرات الفشل ملتقية في تحميل المسؤولية للفاعلين السياسيين وغير السياسيين، يقارب هذا المقال الموضوع من زاوية تعتبر هذه التفسيرات، على صحتها، أقرب إلى المصدر الثانوي للفشل، منها إلى الرئيس. الافتراض بهذا الخصوص هو أن هناك عيبًا في التعريف الدارج لمعنى الإنجاز الاستقلالي بكونه الإعمار الاقتصادي/الاجتماعي، بينما تفيد تجارب البشرية المعاصرة الناجحة بأنه يتضمن أيضًا شرط وجود القوى المؤهلة لابتدار وقيادة هذه العملية. هناك، كما ثبت نهائيًا منذ 9 نوفمبر 1989م وسقوط حائط برلين، تجارب للإعمار الاقتصادي/الاجتماعي عمّرت أكثر من سبعين عامًا، انكشف القناع بعدها عن واقع نقيض لافتقارها لهذا الشرط. النموذج السوفيتي القائد لهذا النوع من التجارب خسر مباراة الإعمار مع غريمه الأمريكي بحيث كان حجم الاقتصاد السوفيتي قد تقلّص إلى نصف حجم الاقتصاد الأمريكى في نهايتها، واضطر للاعتماد على تصدير الغاز والبترول، مثله في ذلك مثل دول الخليج، لاستيراد المواد الغذائية بدلاً عن تصديرها، ومع تداعي الهيكل السياسي بجمله تحت وطأة الانهيار الاقتصادي تفتّت الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة. هذا هو المصير الذي تنحدر إليه دولة الاستقلال السودانية، بما في ذلك إرهاصات انتقال الانفصال الجنوبي بتعلقاته الاستنزافية في علاقات الطرفين، وداخل كل منهما على حدة، إلى مناطق شمالية. ومرد ذلك غياب القوى المؤهلة لشق طريق الإعمار الاقتصادي/الاجتماعي المتجدّد والمستدام لارتباطه

(1)من كتاب :استقلال السودان 60 عاما من التجربة والخطأ (تحرير) مركز الدراسات السودانية،الحضارة للنشر، القاهره، 2015، ص. -607 619

بنظام سياسي له نفس الخصائص، وهو النظام الديموقراطي[1].

في قلب هذا النوع من الأنظمة يكمن الارتباط العضوي بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان، تحرير الإرادة الوطنية من أسر الاحتلال الأجنبي، وتحرير إرادة الإنسان من أسر البنى الاجتماعية والثقافية التقليدية والموروثات النقلية ليغدو بذلك الإنسان/الفرد، وهو ما أنجزته التجربة البشرية الأهم في تأسيس النظام الديموقراطي بمكابدات عصر التنوير الأوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ومن ثمّ تحرير عقل الإنسان وتدريبه على استقلالية الرأي وحرية الاختيار الخاصة والعامة حتى أصبح الإنسان/المواطن وذلك مقابل الإنسان/الرعية والإنسان/القبيلة. والتجلّي الأوضح من غيره لهذا الإنجاز هو ذهاب التجربة الأوروبية في مرحلتها الثانية خلال ثلاثينيات القرن الماضي إلى توليد تيار المراجعة النقدية الذاتية لعصر التنوير نفسه فيما عرف بـ «مدرسة أو تيار ما بعد الحداثة» الذي اعتبر الظاهرة الاستعمارية إحدى سلبياته منبثقة من حاجة الثورة الصناعية، أحد أعمدة التنوير، للمواد الخام. والمفارقة التي تكمن في صلب معضلة عقم الاستقلال أن السودان كان أحد ضحايا هذه الظاهرة، ولكنها في عين الوقت شكلّت فرصته المهدرة للاستفادة منها بما ينقذ الاستقلال من المصير الذي انتهى إليه. الاستعمار البريطاني، بهامشه المصري، كانت له أهدافه الاستراتيجية (منابع النيل، حماية جائزته المصرية الثمينة، الانتقام لمصرع غردون) والاقتصادية (المواد الخام أساسًا القطن حيث الثورة الصناعية بدأت بصناعة النسيج في أسكتلندا). كل ذلك تطلّب قدرًا من التحديث للنظام التعليمي وللبنية الاقتصادية والإدارية والأمنية، وشكّل حاضنة استنبات طلائع القوى المؤهلة لمواجهته على جميع الأصعدة العسكرية/السياسية، والثقافية/النهضوية. ولكن الظروف التاريخية حكمت بازدهار المسار السياسي/العسكري على حساب الثقافي الذي كان قمينًا بتنمية وعيٍ متكامل بمختلف جوانب تركيبة الوجود الاستعماري البريطاني، يضع المسار الأول في خدمة استخلاص الإيجابي من الطابع السلبي للاستعمار، وذلك

(1) الرأسمالية قرينة الديموقراطية. لصاحب هذا المقال إدعاء شرحه في مناسبة سابقة بأن الموجود حاليا ولكن دون مسمي، هجين مع الاشتراكية. علي أن من الممكن ايضا تحييد اثر الانتقادات الرائجة للرأسمالية في التقليل من اي اهمية تنطوي عليها اطروحة المقال الرئيسية بوضعها بدلا عن الديموقراطية في مقولة الزعيم البريطاني تشيرشل الشهيرة فتصبح: "الرأسمالية هي أسوأ نظام باستثناء الانظمة الاخري".

باستخدام أسلوب المواجهة كجزء من صراع تفاعلي وليس انقطاعيا. فعلى الرغم من فشل أسلوب المواجهة العسكرية في ثورة عام 1924م، إلا أن إيحاءات نموذجها الصدامي الآيل إلى القطع الكلي العشوائي مع الاستعمار بقي متجذّرًا في الشعور الوطني الاستقلالي، عندما ارتفع الضغط القمعي عنه في الثلاثينيات من القرن الماضي تغيّر الأسلوب من العسكري إلى السلمي، ولكن المفهوم الحاكم لنوعية التعامل مع الوجود البريطاني بقي كما هو. ومّما عزّز هذه الاستمرارية الإيحاءات المماثلة لنموذج الثورة المهدية (1881–1898م). فالمغزى الغائب فيما يتعلّق بالثورة المهدية، حتى عن الوعي المعاصر، كونها تجاوزت أسلوب الرفض العنيف للاستعمار التركي/المصري إلى القطع مع الإفرازات الحداثية (التغيير في الثقافة والعقلية) الممكنة لبدايات تحديث الاقتصاد والمجتمع خلال تلك الحقبة بإدخال التعليم النظامي، وزراعة القطن، والاتصالات التلغرافية، والطباعة والتقسيم الإداري.

ولعل أبرز الأمثلة على عيوب أسلوب التعامل الانقطاعي مع الاستعمار، أن إدراك حركة الاستقلال الوطني لأهمية التعليم، الفتح الحقيقي في منجزات الاستعمار رغم كونها جاءت خدمةً لمصالحه، وسعيها لتوسيعه بالعون الأهلي، ظلّ يُواجَه بالتشكيك باعتباره منتجًا غربيًا. فعندما استؤنفت البدايات التركية/المصرية المتواضعة لإدخال التعليم الحديث مع الإنجليز جاء التشكيك فيه حتى من داخل صفوف الحركة الوطنية وليس من الأوساط التقليدية فقط، كما تمثّل في القصيدة الشهيرة ليوسف مصطفى التني (في الفؤاد ترعاه العناية) «ما بدور مدرسة المبشر عندي معهد وطني العزيز» والمقصود (المعهد العلمي).

بتأثير «أوْلَلَة» السياسي على الثقافي، أو السياسي المنزوع الدسم ثقافيًا، في الصراع الاستقلالي لم يُقدّر لبوادر النهضة الثقافية والفكرية التي انتعشت خلال تلك الفترة أن تغدو المؤثر الغالب في رسم استراتيجية التعامل مع الوجود الاستعماري. نشأت هنا دائرة مفرغة: في ظروف التخلّف التاريخي للمجتمع السوداني ما قبل التنويري، نضوج النهضة الثقافية إلى المستوى المطلوب كان رهينا بالتفاعل المفتوح مع الخلفية التنويرية والحضارية للظاهرة الاستعمارية، بعبارة أخرى تجسير الهوة بين التقليدي والعصري، بينما تتطلب قدرة التفاعل نفسها مستوى أعلى من النضوج الذي يعني في جوهره سيادة العقلانية

والموضوعية. السودان لم يكن جزءًا فاعلاً من الحضارة العربية - الإسلامية في أوج ازدهارها، والحضارات السودانية السابقة، الموضعية والتاريخية، كانت بحكم انعزالها أو إيغالها في القدم أكثر ضعفا كمحرك لتغيير عصري، لذلك فإن درجة الركود التي رانت على مناطق تأثير هذه الحضارة خارج السودان بعد أن انتقلت الدورة الحضارية إلى أوروبا عبر عصر التنوير، كانت مضاعفة لدينا.

عليه تبدو الأحكام الإدانية المنتشرة حتى في كثير من الكتابات رفيعة المستوى حول تراجع مثقفي حركة الاستقلال الوطني، بما في ذلك الأكثر تقدمًا نسبيًّا من غيرهم من أعضاء مجموعتي أبوروف والفجر، نحو الأطر الحزبية الطائفية كمجال لنشاطهم العام، مجانبة للموضوعية. فهي تفترض مقدرة غير متوفرة على مغالبة واقع الركود التاريخي المؤسس للعلاقات الطائفية - القبلية كمجال للفعل العام، بالنظر إلى محدودية التغييرات الكمية التي طرأت خلال الحقبة الاستعمارية، وضعف تأهيل النخب الحديثة لممارسة عملية الصراع التفاعلي غير الانقطاعي مع هذه الحقبة للتعويض عن ذلك، كما ذكر من قبل. ويترتب على ذلك أن الأحكام المعنية لا تساعد في تكوين رصيد معرفي بناءً لتاريخنا الحديث. من هذا القبيل، في زعم إضافي لهذا المقال، أن شخصية أحمد خير التي تطرح في بعض هذه الكتابات كنموذج مضاد لمثقفي تلك الفترة الآخرين بسبب نأيه عن تلك الأطر، هي في الواقع أكثر تراجعًا منهم؛ لأن انحيازه بعد ذلك إلى إطار الحكم العسكري يعني أنه ساهم بصورة مباشرة في ترسيخ ظاهرة الأنظمة الانقلابية التي كانت أكثر فاعلية بكثير في تدمير البلاد لكونها بددت الرصيد التنويري ورصيفه الديموقراطي على شحته الموروثة، بينما مساهمة الآخرين لم تكن مباشرة لكونها تحسب ضمن إساءة إدارة الأحزاب التقليدية الكبيرة انتخابيا للنظام البرلماني. بل إن دور أحمد خير الرائد في تأسيس مؤتمر الخريجين وثقافته التي تبدو أكثر نضجًا من الآخرين كما يعكسها كتابه «كفاح جيل»، ومن بينها الفكرة اللامعة بأن الغاية النهائية ليست الاستقلال وإنما الديموقراطية، تحسب لصالح مثل هذا الزعم، الذي يضعه في مرتبة أدنى من الآخرين وليس ضده؛ لأن في ذلك تأكيدًا للمدى الاستثنائي لتراجعه بقدر تميّز دوره وخزينه الثقافي عنهم.

انخفاض سقف القدرة الذاتية لمثقفي حركة الاستقلال الوطني على مغالبة قيود الواقع الموضوعي وإحداث الاختراق اللازم لوضع الاستقلال على مسار صاعد بترسيخ الديموقراطية كوسيلة وحيدة لذلك عن طريق التفاعل الصراعي، أو الصراع التفاعلي، مع الاستعمار البريطاني، لم يجد ما يرفعه لدى الجيل اللاحق الأصغر سنا والأفضل تعليما. فهذه المهمة عطّلها القالب الأيديولوجي المغلق الذي صُب فيه إرث المواجهة الانقطاعية مع الاستعمار لدى هذا الجيل، وهو القالب اليساري الاشتراكي، والشيوعي خاصة، الذي بلغ من اتساع نفوذه خلال الخمسينيات/الستينيات من القرن الماضي أنه مسّ حتى أجواء الإسلاميين. سبق لكاتب المقال عرض هذه الفكرة بتفصيل يعود بمصدر هذا التطور السلبي، فيما يتعلّق بالاختراق المطلوب، إلى اشتداد جاذبية إرث الصراع غير التفاعلي مع الغرب نتيجة بزوغ المعسكر الاشتراكي وبالذات بعد عام 1917م بقيادة الاتحاد السوفيتي وانتشار التيارات والأفكار الاشتراكية حتى في المجتمعات الغربية نفسها، ناهيك عن العالم الثالث الأفريقي والعربي والآسيوي والأمريكي اللاتيني (ناصر، نكروما، سوكارنو، كاسترو). داخليًا، كان هناك بحث جيل المثقفين والناشطين الجدد عن بدائل إزاء تشرذمات أطراف حركة الاستقلال الوطني بحيث تعذّر توحيد أطرافها إلا بضغط مصري، لتعود إلى الانفراط بعد حلولها في السلطة السياسية والإدارية مكان الإنجليز والمصريين. وعلى الصعيد الموضوعي كان هناك ضيق القاعدة الاجتماعية للقوى الحديثة الذي لم يتجاوز عند الاستقلال أكثر من 4% [1]

وهكذا، فإن المنظور السوداني بشقّيه التقليدي والأحدث لم يكن مؤهلًا لتنمية قوى الإعمار المستدام من خلال توفير شرطه الضروري في الديموقراطية المستدامة؛ لأنه كان مقيّدًا بمفهوم جزئي للتحرّر يقتصر على تحرير الأرض دون الإنسان، وعندما تطوّر لم يتجاوز مفهوم الإنسان/الطبقة (التحرير الطبقي الاشتراكي). بهذا المعنى لم تكن هناك قوى تغيير حقيقي (ديموقراطي- تنويري) صبيحة أول يناير عام 1956م، أي قوى إنجاز مادي/

(1) عبد العزيز حسين الصاوى "اليسار السودانى وثورة أكتوبر"، فى حيدر إبراهيم على (محرر)، 50 عاما على ثورة أكتوبر، ط أ، 2014، مركز الدراسات السودانية.

معنوي متصاعد؛ إذ وُلِد الاستقلال مفتقرًا للموتور الذي يحركه نحو التنمية البشرية ودولة الرفاهية. واتضحت الأَبعاد الكاملة والخطيرة لهذا العوق المدمّر مع انجذاب الأجيال الأصغر من مثقفي وناشطي السبعينيات من القرن الماضي نحو مفهوم (التحرير الديني الأخلاقي) مكان اليساري، تحت تأثير فشل نماذج الأخير الناصرية وغير الناصرية، ودخول البلاد نفق الأزمة الاقتصادية والمعيشية المظلم منذ ذلك التاريخ ممّا ولّد اندفاعًا شعبويًّا كاسحًا نحو التدين البسيط والغيبي بحثًا عن التوازن النفسي، شكّل أرضية خصبة لنمو الإسلام السياسي. وهذا قالب أكثر انغلاقًا تجاه التنمية الديموقراطية من القالب اليساري بنسبة الفرق بين التأثير الديني والعلماني في تشكيل عقل الإنسان وسلوكه. وبمقياس مستوى دخل الفرد سنلاحظ أن التنمية (الإنجاز الاقتصادي/الاجتماعي المنشود استقلاليًّا) التي تولّت أمرها الأنظمة التسلطية المايوية/الإنقاذية بقيت تتناقص حتى تدنّت إلى مستوى وجبتين فقيرتين غذائيا وتعليم هو التجهيل بعينه، على الرغم من الصروح المادية التي أقامتها في قطاعات الخدمات (الاتصالات، المصارف.. إلخ) والبنى التحتية، لافتقارها إلى الترشيد الديموقراطي والاجتماعي. هذه تنمية غير بشرية بمعنى الكلمة كونها معادية للإنسان، قادت إلى التعقيدات الأخطر بتعميق حالة الخلل التنموي بين الأقاليم السودانية الموروثة عن العهود السابقة، إلى مظلومية تاريخية في المناطق الطرفية فقدت أي أمل في الاستجابة للمطالب المشروعة، فلجأت لانتزاعها بقوة السلاح. وفي مناخ التصحُّر الديموقراطي، حتى في المناطق الأكثر تطورًا نسبيًا، كان حتميًا أن تتم أدلجة هذه المظلومية وتسييسها على النمط الجنوبي القائم على الفصل بين الأزمة المحلية والأزمة الوطنية الشاملة في جذرها الديموقراطي، مما أدّى إلى سيادة رؤية تحيل المسؤولية عن المظلومية إلى طبيعة المركز والوسط النيلي تارة، والثقافة العربية تارة أخرى، ومن ثم تقوية خيار الانفصال.

الرؤية التي يقترحها هذا المقال لتفسير مقولة «الاستقلال الذي لم يكن» بمعيار وعوده المأمولة، تستند إلى الانفصام بين الإنجازات الاقتصادية/الاجتماعية والديموقراطية وبين الأخيرة والتنوير/الاستنارة. وتكمن الإجابة على سؤال المخرج البدهي بعد ذلك فيما يمكن وصفه بـ»عصر تنوير سوداني» لإنتاج حصيلة عصر التنوير الأوروبي المتمثلة في تهيئة

الشرط الموضوعي لاستزراع الثقافة الديموقراطية ونظمها السياسية، عبر عملية مشتقّة من ظروف الزمان والمكان السودانيين. وهذه الإجابة هي بطبيعة الحال من قبيل سهولة القول وصعوبة التنفيذ، الذي تقتصر مساهمة هذا المقال بشأنه بالمثل القائل: «حُسن أو سلامة.. عرض المشكلة تشكل نصف الحل»، إذا تسنى القبول بانطباق الجزء الأول منه على التحليل المطروح، بالإضافة إلى عرض مقتضب لمصدري تنوير وحداثة أحدهما سوداني والآخر أفريقي، وذلك بهدف أساسي وهو إثارة اهتمام المثقفين والباحثين السودانيين بهذا الموضوع، وتقييم مدى فائدته في إنقاذ البلاد من هوة الاستقلالات التي تنزلق نحوها.

المصدر السوداني: بابكر بدري ومعاوية محمد نور

المجال السوداني ليس خلوًا تمامًا من الرصيد التنويري، إذ يمكننا بتتبع آثاره في مسيرة شخصيتين هما بابكر بدري (1861– 1954م) ومعاوية محمد نور (1909– 1941م) العثور على ومضات لدى آخرين، فليس الأمر مجرد اختراع لهذا الرصيد تحت ضغط الشعور بالحاجة المصيرية لتأسيس الديموقراطية سودانيًا، على غرار ما نُقِل عن فيلسوف القرن الثامن عشر الفرنسي «فولتير» بشأن الإله من أنه لو لم يكن موجودًا لوجب اختراعه.

في تقدير هذا المقال أن سيرة الشيخ بابكر بدري تدل على أنه توصل للمعادلة الصحيحة في العلاقة مع الوجود الاستعماري البريطاني، وذلك بالصراع التفاعلي وليس الانقطاعي معه. من المعروف أن بابكر بدري دخل في صدامات مباشرة مع مسؤولي الإدارة البريطانية في أكثر من مناسبة، وقال رأيه فيهم بصراحه أمامهم، ولكن خارج إطار الشعارات والمواقف الوطنية العامة كما تبّنتها حركة الاستقلال الوطني. في نفس الوقت فإنه تعاون معهم إلى أقصى الحدود فيما يتعلّق بمشاريعه، خاصة التعليمية، وظل مصرًّا على طريقته في التعامل رغم تعرّضه للمقاطعة من قبل أوساط الحركة في مؤتمر الخريجين واتهامات التواطؤ وقلة الوطنية. إذا عرّفنا الحداثة بأنها القطع البنّاء غير الجزافي مع أسلوب الحياة التقليدي، الذي لا ينحصر في البنى المادية، وإنما يتناول العقل والثقافة، فإن المغزى الحقيقي لدوره الطليعى في البدء من تعليم البنات يتسع ويتعمق إلى هذا المستوى. اختيار تجربة تعليم البنات بـ (منهج) يشمل الحساب

واللغة العربية في وقت كان يتعذّر فيه تعليم الذكور إلا قليلًا، يكشف عن جرأة حافزها درجة اقتناع استثنائية بأهمية التعليم تتجاوز الدوافع العادية لدى المصلحين الاجتماعيين، مثل اكتساب معارف دينية، إلى تطوير أسلوب الحياة فيما يتعلق بتنشئة الأطفال، كما ورد في بعض أقواله، وإخراج النساء للحياة العملية بداية بمهنة التدريس كما تدل تصرفاته. وفي هذا التقاء مع ما يمكن للتحليل المعاصر أن يتوصل إليه من أن المدخل الأساسي لإحداث اختراق تنويري يشع على نواحي الحياة كافة هو التعليم الجيّد. فقيام منظومة التعليم الحديث على يد الإدارة البريطانية شكّل المصدر الأساسي لنشوء قوى اجتماعية حديثة، وإن لم يُقدّر لإرهاصات دورها الاستناري النضوج الكامل، رغم الأهداف البريطانية المحدودة من إنشائها.

على أن الطليعية التعليمية لم تكن سوى إحدى قطع الموزاييك التي تشكل لوحة متكاملة لبابكر بدري كعَلَم للتنوير السوداني يضاهي في قامته، ضمن الظروف السودانية الخاصة، قامة الأعلام المصريين من أمثال الطهطاوي ومحمد عبده. فسيرته الذاتية تنطوي على ما يمكن وصفه، بسبب انعدام تفسير أفضل، باستعداد أو قابلية تنويرية غريزية تتغذى من قناعة بضرورة التعلّم من الغير حتى عبر الحواجز الدينية، ومن موقع الثقة بالنفس. مذكراته بأجزائها الثلاثة تشكّل فكرة كتابتها في حد ذاتها، مجرد الفكرة، ناهيك عن المضمون، دليلًا على بعد النظر وتجاوزًا خلّاقًا للواقع لم يصل إليه مثقفو التعليم الحديث إلا مؤخرًا، وفي حدود أضيق كثيرًا من حيث المضمون، علمًا بأنها ممارسة أوروبية عتيقة تبدأ لدى الأطفال مع بداية التعليم النظامي، وتعتبر مصدر مادة غنية للتاريخ الاجتماعي بصورة خاصة. أما صراحة مذكرات بابكر بدري التي سارت بذكرها الركبان فيما يتعلّق بحياته الخاصة والعامة، ومن بينها قصة حب ملحمية، فهي تعيد إلى الأذهان سيرة أحد أعلام التنوير الغربي هو الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712–1778م) صاحب نظرية العقد الاجتماعي القائمة على فكرة التوافق الطوعي بين مجموعة بشرية لتأسيس سلطة عليا تدير شؤونهم، وماتزال حيّة حتى الآن مع بعض التعديلات. فالمنجز التاريخي الآخر لـ «روسو» هو كتاب السيرة الذاتية الموسوم «إميل» أو «الاعترافات» الذي اتسم بصراحة هزّت أركان المجتمع وقتها، ويعتبر في نفس الوقت أول كتاب في التربية، ممّا يخلق وشيجة على مستويين في العقلية والشخصية والسلوك بينه وبين

بابكر بدري[1]. ويمكن لمن يتفحّص مذكرات بابكر بدري على ضوء أطروحة التنوير والحداثة، أن يعثر على قطع موزاييك أخرى ترسم صورته الحقيقية كأيقونة لهذه الأطروحة، مثل ريادته في التمثيل المسرحي، وممارسات التنظيم الدقيق للعمل، واحترام الوقت، ثم مخالفة العادات الاجتماعية في الزواج والوفاة وغيرهما، بما يتجاوز صورته الرائجة كمصلح اجتماعي وتعليمي إلى آفاق أرحب، يكتفي هذا المقال بإيراد نماذج منها تتعلّق بالتعليم. فبينما تفيض نظريات التعليم الحديثة بمفاهيم تعريفية للتعليم الجيد مثل التعليم الذي يعلِّم الإنسان أن يعلِّم نفسه أو التعليم الذي يعلِّم الإنسان حل المشاكل أو تفكيك المعضلات - PROBLEM SOL ING، سنجد أن عبقرية بابكر بدري وقوة إرادته، التي لا توازيها إلا قوة ذاكرته، وأيضا صلابة تكوينه الجثماني وقوة احتماله، وهذا جانب آخر مثير للاهتمام في سيرته، توصلت إلى تلك المفاهيم عمليًا، سواء في العلم النظري أو التطبيقي التكنولوجي. خريج الخلوة هذا يقرأ ابن خلدون ويستشهد به ويضع مناهج لتعليم التاريخ والجغرافيا واللغة العربية للتلاميذ، ويبز في ما يمكن تسميته بتكنولوجيا ذلك العصر، معلميه في السمكرة والصناعات الجلدية. وليس غريبًا بعد كل هذا أن نجده يرحب بإقامة تمثال له قبل وفاته ببضع سنوات، علامة كبرى على مدى تفتحه الذهني في فهم الإسلام لا سيما عند المقارنة بـ(حداثة) إسلاميي القرن الـ21.

يتسنى بناءً على هذه الشواهد وغيرها القول، ربما بشيء من المبالغة، بأن سيرة بابكر بدري تدل على وعي مبكر بضرورة التوازن بين التواصل والانقطاع في العلاقة مع التجربة الغربية، وهو ما فات على حركة الاستقلال الوطني ثم اليسار، وبالتأكيد اليمين اللاحق، ويبقى للبحث الأكثر عمقًا وجدية تشخيص الأسباب وراء انتقال الرجل من أسلوب المواجهة النضالية للاستعمار كجندي مخلص في الثورة المهدية، إلى ما يمكن تأويله كمواجهة حداثية المغزى، سواء كانت عبقريته الخاصة أو/و تجاربه الحياتية الثرية ومن بينها فترة إقامته في مصر.

أما أيقونة الحداثة والتنوير السودانيين الأخرى، معاوية محمد نور، فإن الأسباب تبدو

(1) شهادة حية حول الصراحة استمع إليها كاتب المقال مباشرة من أحد الذين تولوا تسجيل المذكرات (السفير لاحقا والطالب وقتها، مصطفى مدني)، يقول: كنت فى بعض المقاطع أتوقف عن تسجيل ما يمليه علينا مصعوقا بالدهشة مما أسمع منه فيزجرنى لأستمر فى الكتابة. وفى مقدمة الجزء الأول من المذكرات (تحقيق د. بابكر على بدري) إشارة إلى أن بعض أجزاء المذكرات أحرقت بطلب من رئيس المعهد العلمى بسبب صراحتها البالغة.

واضحة وهي تبحُرّه الهائل في اللغة الإنجليزية وآدابها، ثم اضطراره إلى ممارسة نشاطه الفكري والكتابي في مصر مما يسّر له الاحتكاك المباشر وغير المباشر بقمم العصر الفكرية والأدبية حينذاك، وتأسيس علاقة وثيقة مع قيادات التيار الليبرالي المصري.

ريادية معاوية في معارف الثقافة الغربية، بما في ذلك الموسيقى الكلاسيكية والرقص التعبيري، متجاوزًا كل الموجود في الساحة العربية وقتها، وكل ذلك خلال خمس سنوات فقط من حياته المنتجة، شهد عليها عددٌ من المثقفين السودانيين المتخصصين، عبد الحي، عجب الفيا، ولخّصها د.أحمد البدوي بأن معاوية "بين طليعة عصره في جيل الحداثة في مصر (...) فالأسماء العالمية المشهورة في الغرب، والتي راجت في الستين والسبعين، وفي دائرة أضيق في الأربعين، عرفها معاوية باقتدار منذ أواخر العشرين وكتب دارسًا وناقدًا أوائل الثلاثين من القرن العشرين[1]

على أن هذا المقال يعتبر القيمة الكبرى لإنتاج معاوية وعلاقاته هو مغزاها ومحتواها التنويري المباشر. سنلحظ أن إقباله على النهل من الثقافة الغربية يتّسم بالعمق والإيجابية، بمعنى أنه تفاعلٌ مع الحضارة الغربية يتعدّى مجرد الاستيعاب الموسوعي إلى إدراك لجوانب الضعف، ما يؤشر أيضًا لانعدام عقدة الدونية تجاهها. ففي مقال بعنوان «الاستعمار والحضارة»، يلخِّص معاوية بإعجاب رصين أحد مؤلفات الكاتب الإنجليزي (LEONRD WOOLF) بنفس العنوان، التي تعرض رؤية نقدية للحضارة الأوروبية في جانبها الاستعماري، يتضمن أيضًا تعليقاته الخاصة ومقدمة حول مذهب النقد الأدبي (NEW HUMANISM) ذي الأبعاد الثقافية والسياسية. والمعروف أن المؤلف كان عضوًا في الجمعية "الفابية الاشتراكية" وحزب العمال ومنتميًا إلى مجموعة (BLOOMSBURY) مع شخصيات مثل الفيلسوف برتراند راسل والشاعر إليوت والاقتصادي كينز، والتي تعتبر مكوِّنًا أساسيًّا في حركة الحداثة البريطانية أوائل القرن الماضي، وهناك ما يدل على أن معاوية كان على علاقة بها. كما ينسجم مع هذا السياق مضمون إحدى قصصه بعنوان "إيمان" . وفي هذه القصة تتفاعل شخصيتان

(1) د.احمد محمد البدوي، تجليات ناقد الحداثة، دار كيمبردج للنشر، ب. ت.

رئيسيتان إحداهما كثيرة "الشك الفلسفي (تعتقد بأن...) أساس هذا العالم هو التغير والتحول (هاشم عرفات)"، لاحظ الاسم، والأخرى هزلية إلى حدٍّ ما، وتتميز بأنها سريعة التأثر بما تسمعه من الآخرين، وعندما تقع تحت تأثير عرفات ينتهي بها الأمر إلى أن: "يصبح جلال أفندي شاكًّا في كل شيء بعد أن كان مؤمنًا بكل شيء (...) واضطرب كيانه العصبي حتى أنه وهو على فراش الموت عندما سأله أهله أن يتشهد مرات ويقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، فتح عينيه وقال لهم: هل أنتم متأكدون؟ وراح في سبات عميق". هذه القصة، مثلها مثل بقية قصصه، تطبيقٌ حرفيٌّ لنظريات حديثة وقتها في كتابة القصة القصيرة لا تتقيد بالنمط التقليدي القائم على البداية والنهاية. غير أن معاوية يحاول أيضًا في هذه القصة إيصال مبدأ الشك المنهجي الديكارتي المعروف (أنا أفكر إذا فأنا موجود)، أحد أهم أركان فكر عصر النهضة الأوروبي خلال القرن السابع عشر، التي استقرّت في تكوينه الفكري. وأبعد من ذلك، فإن النظر المُتأنّي في إنتاج معاوية محمد نور يلمح استشعارًا مبكرًا بما هو أهم بكثير فيما يتعلّق بالوعي النقدي للحضارة الغربية؛ ففي مقال نشر عام 1932م اهتمام بكتاب عنوانه "فوضى العالم ومسؤولية العلم" يدور حول الوجه السلبي لتيارات التنوير والعقلانية من خلال التلخيص والتعليق الإضافي. والمعروف أن هذا التوجه ظهر بعد ذلك في الأربعينيات من القرن الماضي إثر الحرب العالمية الثانية ممثّلا فيما أُطلق عليه "مدرسة فرانكفورت" التي تبرز فيها أسماء هوركهايمر، وأدورنو، ثم هربرت ماركوزه، ويتمحور نقدها لتيارات التنوير حول أن تركيزها على تسييد العقل والعلم على الطبيعة والإنسان (العقل الأداتي) كان السبب وراء اغتراب الإنسان وتحوّله إلى شيء، بل وتذهب بعض مكونات هذا التيار النقدي إلى تحميلها مسؤولية الحروب الأوروبية.[1]

المصدر الأفريقي

تجربة أقطار غرب أفريقيا الثلاثة: سيراليون، وليبريا، وساحل العاج، تطرح أمام دارسي العلوم السياسية السودانيين تحدّي تنويع مصادر وخبرات معارفهم الأكاديمية ونشاطهم إلى مناطق جديدة، وفى نفس الوقت المساهمة المباشرة في تذليل استعصاء الأزمة السودانية

(1) مقتطفات من مقالين لكاتب المقال (جريدة الأحداث، 23 ديسمبر 2008 و9 ديسمبر 2009).

بفتح نافذة جديدة في موضوع الصراع التفاعلي مع الأطراف الأجنبية. هذه المجموعة من الأقطار استقرّت أحوالها على طريق الخروج من الحرب الأهلية والانهيار الاقتصادي بتأسيس أنظمة ديموقراطية تضمن الاستمرارية، نتيجة التعامل الإيجابي مع التدخل الأجنبي العسكري/ السياسي الأممي والثنائي من بريطانيا وفرنسا وأمريكا، إلى جانب تدخل إقليمي. ففي سيراليون اندلعت حرب أهلية خلال (1991– 2001م) حُسِمت بتدخل عسكري من بريطانيا، المستعمر السابق، عندما فشل التدخل العسكري الأممي في إنجاز المهمة كاملة. وبالتعاون المفتوح بين السلطة المنتخبة ديموقراطيًا بعد ذلك والأمم المتحدة وبريطانيا تأسست محكمة لجرائم الحرب، وتجري في ذلك الحين عملية إعادة البناء والتنمية، ومن ذلك التغلُّب الحاسم على وباء الإيبولا بدعم قوى من هذه الأطراف نفسها. ليبيريا شهدت حربًا أهلية على مرحلتين بين أعوام 1989 – 2003م بفاصل ثلاث سنوات، تم إيقافها ووضع البلاد على طريق تجربتها الديموقراطية الحالية بتدخل عسكري/سياسي من الأمم المتحدة، مدعوم لوجيستيًا من الولايات المتحدة الأمريكية وآخر من منظمة (أكواس) الإقليمية، وأشرفت بعد ذلك على إعادة بناء الجيش والاقتصاد. كذلك الأمر في ساحل العاج (كوت دو فوار) حيث دارت الحرب الأهلية على مرحلتين الأولى 2002 – 2007م انتهت بتدخل قوات من الأمم المتحدة مع وجود عسكري فرنسي. وإثر انتخابات عام 2010م عندما رفض الرئيس «لوران باقبو» التنازل عن السلطه بعد خسارة الانتخابات، نشبت حرب أهلية حسمها تدخل عسكري فرنسي بدعم من قوات للأمم المتحدة، وبطلب صريح وملح من الرئيس المنتخب انتهى باعتقال الرئيس السابق وتسليمه للحكومة.

الاستنتاج الممكن من هذه النماذج الثلاثة، أنه مع انتفاء ظاهرة سهولة تجييش المشاعر الشعبية ضد التدخل الأجنبي بتهمة عدم الوطنية بالنظر لتوفر عنصر التوافق الوطني على ضرورته المؤقتة في ظروف مصيرية، يصبح من الممكن إرساء قواعد تجربة ديموقراطية ناجحة تضع البلاد بالتدريج في موقع الند للطرف الأجنبي فارضة بالتدريج معاييرها الموضوعية في تقييم سياسات الحكومات والأحزاب بما في ذلك ما يصون السيادة الوطنية حقًا. فالفصل بين سيادة الوطن وسيادة المواطن، جوهر الأنظمة والأيديولوجيات الشمولية، هو الذي جعل

الاتحاد السوفيتي العظيم يتفتّت بين يوم وليلة، بينما تلحق بروسيا، وتكاد تتجاوزها اقتصاديًا، دول عالم ثالثية (سابقًا) ذات أنظمة ديموقراطية مثل تركيا والبرازيل والهند. كما أن دولة مثل ألمانيا، الصنيعة تنمويًا لمشروع مارشال الأمريكي، والتي خضعت لشروط ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى في تعداد جيشها، تمكنت من ممارسة حق السيادة الفعلي، وليس الصوتي الشعاراتي، ضد رغبة أمريكا في تشريع غزو العراق بقرار من الأمم المتحدة عام 2003م بفضل التحوّل الديموقراطي لنظامها السياسي والمنعة الاقتصادية المترتبة على ذلك.

لا شك، والحال هذه، أن إخضاع تجارب أقطار غرب أفريقيا الثلاث المشار إليها للدراسة الأكاديمية وغير الأكاديمية التفصيلية، بما في ذلك التشابهات والاختلافات مع الحالة السودانية، يفيد كثيرًا في الاستفادة منها[1]. كما لا يفوت المراقب لردود فعل المزاج السوداني تجاه أوضاع البلاد المزرية أن في هذه التجارب إشارة استجابة للنداء المضمر في التعليق المتراوح بين اليأس والسخرية: «يا حليل زمن الإنجليز».

(1) *الدراسة المعنونة: «إيقاف دوران حلقة الأزمة الشيطانية..كيف؟» في هذا الكتاب محاولة بهذا الاتجاه.

حسين شريف، العقلانية في تجلياتها المبكرة: دراسة استطلاعية

حسين شريف (1886– 1928)، ابن محمد شريف الخليفة الرابع للإمام المهدي وحفيده من ابنته، يرد اسمه في الفضاء العام على وجهين: إيجابي وسلبي. في الأول، يرد الاسم مرتبطا بصفته كـ «أول صحفي سوداني[1]»، وبدرجة أقل، بسبقه الزمني في الدعوة إلى تنظيم الخريجين. وفي الثاني، نتيجة ارتفاع قضية الهامش إلى قمة اهتمامات العمل العام خلال العقدين الأخيرين، مرتبطًا بافتتاحية لجريدة «حضارة السودان» إبان رئاسته لتحريرها تعرضت بإساءات عنصرية لشخصية علي عبد اللطيف. تخلص هذه الدراسة الاستطلاعية حول حسين شريف إلى أن السبق الزمني لديه، الذي يتضمن مسائل أخرى أيضًا، ليس وليد الصدفة أو عفو الخاطر وإنما نبت طبيعي من عقلية خصبة بآراء سابقة لزمنها تتمظهر في تناولها لمختلف القضايا، بما يلقي ضوءًا مختلفًا على موضوع الافتتاحية ومحتواها.

العقلانية، المقوم الرئيسي للاستنارة، سنجد في كتابات حسين شريف المتوفرة لدى كاتب الدراسة[2] ما يمكن الاستدلال به على حضور نسبي فيها، أي بقدر ما تسمح به ظروف التخلف التاريخي في تلك المرحلة، ولكنه بالغ الدلالة على مستقبلية تفكيره بالنظر للمكبلات الفعالة التي تفرضها هذه الظروف على النشاط العقلي المغاير، ولوفاته في سن صغيرة نسبيًّا.

---

(1) ترأس تحرير جريدة الرائد المملوكة لتاجر يوناني لفترة قصيرة قبل إغلاقها وكتب فيها مقالاته الشهيرة " شعب بلاجريدة ، قلب بلا لسان" وسعي بعدها بجد لاصدار اول صحيفة سودانية 100% عام 1919 (حضارة السودان) بتمويل من السيد عبد الرحمن المهدي وبعض رجال الاعمال، وتولي رئاسة تحريرها حتي وفاته.

(2) فجر الصحوة الوطنية : حفيه مامون حسين شريف (إعداد وإشراف)،سودان فلكس،2010
يحتوي الكتاب علي 15 مقال لحسين شريف.كل الاشارات الى أرقام صفحات في المتن او الهوامش دون تحديد المصدر، هي لهذا الكتاب.

الدين... المرأة.. النداء المشترك بين إمانويل كانط وحسين شريف

الدين

خلال فترة أوائل عشرينيات القرن الماضي كتب حسين شريف ثلاث مقالات (أولها في مارس 1919) حول موضوع النهضة، وإذا افترضنا أن الدين الإسلامي، باعتباره المحدد الرئيسي للوعي العام في تلك الفترة التاريخية المبكرة يجد له مكانًا طبيعيًّا في معالجة مثل هذ المسألة بالذات، فإن تفسير النهضة صعودًا وهبوطًا يغدو المجال الرئيسي لحضوره، كما كان شائعًا خلال تلك الحقبة في كل أرجاء المعمورة العربية- الإسلامية، حيث نلاحظ أن أي دراسة معاصرة عن إشكالية النهضة العربية تبدأ أو تتطرق للسؤال الشهير: «لماذا تأخر المسلمون وتقدم الآخرون؟»، للتنويري اللبناني شكيب أرسلان (1869 –1946) الصادر عام 1930. فإذا أضفنا لذلك تديّن حسين شريف الشخصي وانتماءه إلى أسرة وبيئة أنصارية مهدوية قامت على التعليل الديني لمهمتها الكبيرة، يبقى أمر الغياب المباشر للمسألة الدينية في المتن الرئيسي للمقالات حول موضوع النهضة لافتا للانتباه التحليلي الذي لا يلبث، كما سيبين لاحقًا، يجد فيها حضورًا بنّاءً ومستقبليًّا لها. وهو أمر لا يمكن تفسيره بأثر التعليم النظامي الذي تلقاه لأن المتاح منه للسودانيين آنذاك، ولم تتجاوز قمته في حالة حسين شريف (كلية غردون أربع سنوات، معلم أولية)، كان مُصمّمًا من قبل الإدارة الاستعمارية لمقابلة احتياجاتها المباشرة وليس لتكوين عقلية منفتحة، رغم صحة القول بأنه لم يكن مُصمَّمًا لمنع الانفتاح كما حدث على يد الأنظمة الشمولية التي احتلت مرحلة ما بعد الجلاء. وبطبيعة الحال، فإن التعليم غير النظامي الذي تلقاه قبل ذلك، أقل خدمة لهذا الهدف. واضح، إذن، أن التثقيف الذاتي والموهبة المقرونة بالجدية هما مصدر هذا الإنجاز، بما في ذلك احتمال معرفة باللغة الإنجليزية بقدر يتجاوز كثيرًا مما توفر له أثناء الدراسة.[1]

(1)مرجع رئيسي (محمد عمر بشير ،تطور التعليم في السودان « ترجمة عن الانجليزية « ،1970) لاتوجد به معلومات واضحة حول المنهج في قسم تخريج المعلمين في كلية غردون ولكن الارجح ان اللغة الانجليزية كانت تدرسوالسؤال هنا : هل كانت معرفته كافية لتمكنه من الاطلاع علي المصادر الانجليزية؟ انظر:
BASHIR.Mohamed Omer Revolution and Nationalism (REX COLLINGS, LONDON,1974) pp77
مقتطفات من مقال أعده حسين شريف لجريدة التايمز البريطانية ترجح احتمالأن المقال كتب باللغة الانجليزية لان اللغه غير مسبوكة جيدا والاحتمال ضعيف ان تكون ترجمة لاصل كتبه بالعربية

المقال الأول «النهضة الوطنية الحديثة» 21 مارس 1919 (ص43) يحصر محركات النهضة في الفكر والبرهان ولا يرد الموضوع الديني إلا جزءًا من آية لتصوير شدة الانفجار الناجم عن حراك النهضة في وجه «القديم والباطل». كذلك، لا في ما يعتبره من البوادر الضعيفة للنهضة ولا في كيفية تقويتها وتنميتها في المقال الثاني (ص45) والثالث بتاريخ 26 أبريل 19 بعنوان فرعي «الخطوة الثانية في سبيل إحيائها»، لا ذكر للدين رغم أن الجزء الأهم فيه يدور حول المبادئ الثابتة التي ينبغي أن تقوم عليها النهضة. في (ص48) تصوير مجازي للدين يماهي بينه وبين الأماني القومية بحيث تصبح هي الدين: «هنالك تبدو الأماني القومية (.....) فتطير النفوس إليها شوقًا وتهيم القلوب حُبًّا بها وتذهب الأديان إلى دينها ومذهبها وتضمحل الأغراض إلا غرضها». حتى عندما يرد ذكر الدين لا يأتي في سياق مباشر للنهضة بل يأتي متأخرًا في الترتيب، بعد القومية العربية (ص44) وفي (ص47) يأتي في المؤخرة بعد الشباب والتعليم والتاجر. وفي المقال حول مشروع الصندوق الأهلي للتعليم (ص55) يأتي الدين في الموقع الرابع والأخير من الدوافع التي تحض على تأييد المشروع وتبنّيه، بعد الوطنية والقومية والمدنية. وفي مقاله بعنوان «المنافع والعواطف» (ص74) لا يعتبر الدين أساسًا للتابعية (الجنسية، الوطنية) بل الحسابات الذاتية.

على أن تحليل مجمل كتابات حسين شريف يفتح البصر على حضور متطور وبناء، وحقيقي بهذا المعنى، للإسلام بما يجعل الغياب تغييبًا لتأويله الموروث منذ إغلاق باب الاجتهاد في الإسلام. يتعلق الأمر هنا بما ينضح من كتاباته حول عدد من المواضيع من أفكار ومعالجات يجمع بينها كونها، بمعايير ذلك الزمان، توفير للشرط الأساسي المحفز على توليد فهم متطور للدين ولجميع القضايا الكبرى، من استنارة للعقل. بدءاً بمسألة النهضة نفسها، ميدان العقل النشط والمبدع، تطرح الكتابات تصورًا لها، قابلاً للاستنتاج من المادة المتوفرة، يعتبر العلاقة المتوازنة مع الغرب مدخلاً لها، وهو تصور يحقق انتشارًا متزايدًا لدى المفكرين المعاصرين إثر انهيار النموذج الاشتراكي رغم، أو بسبب، إعادة التقييم والنقد ما بعد الحداثي الذي يتعرَّض له التنوير الغربي، منبع أهم المكتسبات البشرية ممثلة في العهود الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية- الاجتماعية.

منذ المقال الأول من ثلاث مقالات حول موضوع النهضة بعنوان «النهضة الوطنية الحديثة»، يوقت حسين شريف ما يعتبره ارهاصاتها زمنيا ببداية الحقبة الاستعمارية (مقال 21 مارس 1919 ص 44 الفقرتين الثانية والثالثة) حيث تعود «مؤثرات العصر الجديد» إلى العشرين عاما السابقة أو ما يقاربها، أي عام 1898م. على أنه منذ البداية (ص 4) يؤكد أيضًا على ضرورة التمييز بين السلبي والإيجابي بهذا الصدد فـ«التطور سنة الحياة في الجزئيات منها والكليات الحيوان منها والنبات والجماد في الأمم والأفراد (...) منه ما يكون علما هاديًا ومنه ما يكون سرابًا خادعًا».. في التوضيح التفصيلي يذهب (الفقرة الأخيرة من صفحة 49) صراحة إلى ضرورة الولاء للحكومة الاستعمارية: «ولاءً مُمَحّصًا من المواربة والمداجاة والنفاق، مبنيًّا على حسن التفاهم وتبادل الآراء»، والاعتماد عليها كأول المبادئ لإنجاز النهضة. غير أنه يتبع ذلك مباشرة في أول (ص50) بما يمكن اعتباره أدق تعبير عن الفهم السليم للعلاقة مع الغرب حتى الآن بالتوازي فيها بين التميز والتعاون: «وأنه ليجدر بنا أن لا نمر على أخبار الشعوب الغربية في أحوالها الداخلية ونزعاتها القومية وحرياتها التعبيرية وتكويناتها الديمقراطية مرور الغافل المعرض أو المتفكه المتسلي بل ننظر فيها بعين العبرة والعظة ونستخلص منها صورة تنطبق على حالنا واستعدادنا فنتخذها إمامًا وقدوة». استثنائية المغزى التنويري الناضج في هذه الفقرة تتأكد أيضًا من ورود مصطلح الديموقراطية فيها، لأول مرة عند كاتب سوداني[1].

هنا أحد مكونات مجموعة السبق الزمني لحسين شريف ذات الأهمية الخاصة، إذ يتعلق بما كشفت عنه التطورات بعد سبعين عامًا من كتابة هذا النص، حول أولوية الديموقراطية كشرط للنهضة وبما ترتب على «المرور الغافل المعرض» للنخبة السودانية عنها من دمار شامل على يد الدكتاتوريات المتتابعة.

ويتضح اكتمال صورة الوعي بالسلبي والإيجابي في العلاقة بالغرب لدى حسين شريف من عدم إغفاله معالجة مسألة الاستعمار التي تطرأ بقوة في أذهان المعترضين عليها (ص7): «الإنجليز أقدر من يخضع هواه لسلطان الحق ويوفق بين منازع السيطرة ومبادئ العدل على

(1) حيدر ابراهيم علي : الديموقراطية السودانية، المفهوم..التاريخ.. الممارسة (مركز الدراسات السودانية/ مبادرة الاصلاح العربي، القاهره، 2013) ص 21. أنظر أيضا مقال الكاتب (إعادة اكتشاف حسين شريف وعلي عبد اللطيف، كتاب ديموقراطية بلا استنارة ؟ ج2، دار عزه ، ص.81).

قدر ما تسعه الطاقة البشرية ويتسع لدولة فاتحة وأمة استعمارية (...) تلك حقيقة أدركتها كل البلاد في الشرق منذ أن أصيب بمصيبة الفتح ودوهم بداهمة الاستعمار».

المرأة

إحدى ذرى الاستنارة لدى حسين شريف ونموذج الحضور الخصب والبنّاء للدين في حياتنا العامة، يتبدّى في موقفه من قضية المرأة، الذي يوحي أيضًا بفهم متطور للنصوص الدينية نفسها، وتمّسُّ الحاجة إليه مضاعفة عدة مرات، للمفارقة، بعد ما يقارب القرن من وفاة حسين شريف.

في أربع مقالات بعنوان «المرأة السودانية»، أولها بتاريخ 14 يونيو 1919 (ص 75) يطرح حسين شريف تفسيرًا للآيات حول المرأة بما يضعها في مركز مُساوٍ للرجل بناءً على تأويل مُعيّن للنصوص القرآنية ذات الصلة من (سورة الأحزاب): «إن القرآن فرض على المرأة ما فرضه على الرجل من الحدود والتكاليف وأمرها بما أمره به (...) الإسلام لم يضع المرأة هذا الموضع الذي نضعها فيه نحن اليوم، موضع الماعون والمتاع، بل وضعها في إحدى كفتي الميزان وعرض عليها كما عرض على قرينها عقائد التوحيد فتصل إلى التمسك بها بالدليل والبرهان ولتحمل بقوة العقل والمعرفة الأمانة». وسنلحظ هنا، أن النص على المساواة مع الرجل في العقيدة وفي ملكة العقل والتفكير، يتم بتشديد على الشق الأخير (الدليل والبرهان، قوة العقل والمعرفة). وفي هذا تأكيد على الإعلاء من شأن الخيار الذاتي المستقل حتى في الموضوع الديني مقابل الإيمان الموروث، بما يتضمنه ذلك أيضا من إعلاء لشأن المرأة، ويشكل ردًا ضمنيًا على القول الشائع حتى الآن في بعض الأوساط حول نقص العقل والدين عند المرأة رغم استناده على حديث ضعيف. ومع أن حسين شريف يحصر دور المرأة في الأمومة والمنزل مبررًا ذلك بمراعاة الفرق بين الغرب والشرق، إلا أنه لا يلبث أن يخفف من هذا الحصر أو يلغيه كما يمكن الاستنتاج من إشادته بدور النساء المصريات خارج المنزل ومشاركتهن للرجل في كثيرٍ من النشاطات (ص 77)، ومن تصويره لمعركة تحرير المرأة في الغرب التي انتهت بخروجها إلى الحياة العامة، بما يشي بانحيازه إليها وذلك كما يُستَشفُّ من الإسهاب في تعداد أقطارها (9 بما فيها المجر وبلجيكا) والإشادة بكفاءة المرأة في الدفاع عن حقوقها (ص 75-76.). كذلك

الأمر بالنسبة لموضوع الحجاب (ص79) حيث يُبعد مبرراته عن التفسير التقليدي الذي يتصل بدرء الفتنة والتبرج متجهًا بها نحو علاقة له بدور المرأة في الحياة والتطور. وفي كل هذه الجوانب من محاولة سبر غور رؤية حسين شريف حول المرأة، ما يتمشّى مع ملمح التطور في نظرته المبدأية لموقعها المتميز في سياق النهوض العام باعتبار موضوعها: «مركز الدائرة لحياتنا الاجتماعية وقطب الرحي لحياتنا العمرانية (....) فالمرأة إذا صلحت صلح كل شيء»، وتركيزه على ضرورة تعليمها.

صلة ما مع عصر التنوير

بالإضافة إلى ما تشير إليه الفقرات السابقة من اقتراب لجوهر الاستنارة باعتبارها تنشيط العقل، في كتابات حسين شريف، فإن ثناياها تنطوي على عناصر تؤشر إلى صلة أخرى بأحد أهم قضايا التنوير الأوروبي وهي التمييز بين الكاثوليكية والبروتستنتانية، حيث تُدرج الأخيرة ضمن محفزات التنوير بالنظر للتحوير الذي أدخلته على العقيدة المسيحية بما نزع عنها التحريم الكاثوليكي الكلاسيكي للدنيويات طريقا للعبادة. لدى حسين شريف ما يرجح إمكانية تشبيه فهمه للدين الإسلامي بكونه أقرب للنموذج البروتستنتانتي من زاوية تبدو هامشية للوهلة الأولى، بمعنى أن اهتمامه بما يحيل إلى الدنيويات، وإن لم يرد مرتبطا بالدين لأن الأمر في الإسلام لم يكن موضع نزاع بحكم أن تياره الرئيسي لا يحرم الدنيويات، يرد بملامح مختلفة عن تلك السائدة لدى الآخرين في ذلك الزمان من حيث الصور والأخيلة والمصطلحات، وبإحالته إلى معارف وأفكار متطورة. على سبيل المثال في سياق الدفاع عن مفهوم الدولة القومية (ص51) نلحظ الخصوصية في أناقة التعبير وإيحاءات ذلك في شبه جمل مثل: «أرضها وما أثقلت وأنبتت وسماؤها وما ازينت به وتحلت (...) والسعد إذا ابتسم والرخاء إذا هطل والشعر والخيال والحب والمال والفضيلة والجمال». في مواقع أخرى يستخدم كلمات مثل الارتقاء والرقي والتقدم.. الخ (ص 43،44،49) وأخرى مثل الحرية والحياة في جمل موحية بأبعاد أخرى كما سيوضح لاحقا: «الخروج إلى فضاء الحرية، والحياة (ص 48) «والشعور بالحياة يتسع أفقه أمام كل طبقة: «التجار والشبان والعلماء والزعماء ويتقد جمره بين الآحاد والأفراد»، واستخدام

مصطلحات وأفكار مثل السعادة في: «ويطلعه على باحات السعادة» (ص 43،49) «تقيم بالسودان تحت ظلال سعادة لا يمتد إليها شقاء» (ص 78) «المتعلقة بها سعادة العائلة الأمة» و(ص 44) «للوصول بالأمم إلى ساحات السعادة». السياقات التي تستخدم فيها كلمات الحرية والحياة والسعادة تومئ إلى إمكانية استنتاج مثير مؤداه احتمال اكتساب حسين شريف معرفة جيدة بمجريات وقواعد الحياة السياسية الأمريكية، نظرًا للتشابه الكبير بينها وبين المادة الأولى في إعلان الاستقلال الأمريكي التي تكرس «الحياة، الحرية والبحث عن السعادة LIFE،LIBERTY AND THE PURSUIT OF HAPPINESS " كحقوق غير قابلة للتصرف INALIENABLE RIGHTS للإنسان. كما يؤكد هذا التعرف عدم انحصار معرفته بالغرب في القريب البريطاني منه، وهو ما يتسق مع استخدامه لمصطلح "الشعوب الغربية" وليس "الشعب" في الفقرة حول اهتمامه بالتجربة الديموقراطية الغربيه. وسنجد في معرفته بالتطورات الدولية المتعلقة بمؤتمر فيرساي كما تظهر في شرحه لرأيه حول الدولة الوطنية لاحقا، وفي آرائه حول المرأة سابقًا، ما يعزز صحة الاستنتاج حول ترامي آفاق اطلاعه على أحوال الغرب وتاليًا حول إعلان الاستقلال الأمريكي. ولعل الأهم من كل ذلك في هذا المجال فهمه السليم لجوهر الثورة الصناعية – العلمية في أوروبا التي شكلت العمود الفقري لعصر التنوير الأوروبي عندما يقول عن سر تقدم الأوروبيين إنه: "تذليل رقاب الطبيعة وامتلاك نواصي المادة فجاءوا بالمعجزات التي غيرت وجه البسيطة وبدلت الأرض غير الأرض" (ص 52). بهذا الخصوص نعثر على استنتاج لا يقل إثارة عن ذلك المتعلق بالدستور الأمريكي، حول تشابه بين حسين شريف وعلم التنوير الغربي الأبرز إمانويل كانط (1724–1804)، على البون الشاسع بينهما بكل المقاييس: العنوان– الشعار "كن صادقا ولا تخف"، قبل عناوين المقالات نفسها، الذي اختاره حسين شريف لمقالاته الثلاثة حول النهضة، وللمقال حول الدوله القومية/ الوطنية (ص43 و50)، تتردد فيه بوضوح أصداء الشعار الذي استعاره إمانويل كانط عن اللغة اللاتينية: "تجرّأ على التفكير بحّرية"، وذلك في شرحه لنظريته عن معنى التنوير القائمة على تحرير العقل.

الطبقة الوسطى

الفحص المتأني لكتابات حسين شريف يجد فيها أيضًا إيماءات قوية إلى الشروط اللازمة لتحقيق الديموقراطية، ما يكشف عن احتمالات إدراك واعٍ لاختلاف سياقها التاريخي في السودان بالمقارنة مع نموذجها الأوروبي. ففي تشخيصه للدوافع نحو الشعور بضرورة النهضة يلفت النظر التحليلي تركيزه على الجانب الاقتصادي (ص46) وذلك على مستويين: افتتاح الفقرات حول الوعي بضرورة النهضة بالتاجر الوطني، قبل القطاعات الأخرى، الشباب والزعماء الدينيين، ونسبته ذلك لشعور التاجر بأهمية عدم الاستكانة لسيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادي؛ المستوى الثاني (ص49) حول احتياجات النهضة ومقوماتها حيث يتميز حديثه عن الجانب الاقتصادي بتفاصيل تخلو منها تمامًا القطاعات الأخرى مثل الشباب..الخ: «ترقية الزراعة وإحياء الصناعة وإنهاض التجارة.. توفير وسائل الاستثمار تذليل صعاب الإنتاج (...الشعب السوداني) محتاج إلى المال الذي يضيء سماءه بنور العلم والفنون وإنبات رجال مفكرين عاملين (..) محتاج إلى من يأخذ بيده فيطوف به إلى موارد الرقي ويطلعه على باحات السعادة ورياض التقدم والارتقاء»، داعيا إلى «إلحاق فرع تجاري بالكلية يخرج من يساعد في تغيير أساليب التجارة وترقيتها حتى تقوي على المجاراة وبز الناظرين». إلى جانب التفاصيل سنلاحظ شمولها لاهتمامات ونشاطات مرتبطة عادة بالطبقة الوسطى مما يوحي بفهمه لطبيعتها أو، بالأحرى، تمهيد الطريق لفهم طبيعتها، مع إدراك مبكر لأهمية تنميتها خاصة إذا لاحظنا وصفه للتاجر بـ«الوطني» وإشارته إلى المنافسة مع الأجنبي وأهمية تحديث النشاط التجاري المحلي ليتمكن من المجاراه. ورغم استبعاد إمكانية إدراك حسين شريف للصلة بين الطبقة الوسطي والديموقراطية، كما يرد في نظريات التحول الديموقراطي الحديثة، إلا أن خصوصية تمييزه لها على هذا النحو تعتبر تمهيدًا للطريق نحو إدراكها سواء من قِبله، لو أنه عاش لفترة أطول، أو من قِبل آخرين. بعبارة أخرى، يكاد الأمر يشي بإدراك جنيني للصلة بين الديموقراطية والطبقة الوسطى لا سيما إذا قرنّا ذلك بما ورد سابقًا حول التفاتة حسين شريف الموحية مستقبليًا بشأن الديموقراطية في النموذج الغربي.

التعليم

قد يكون من قبيل التعسف القول بتوفر وعي تام لدى حسين شريف بخصوصية العلاقة بين تطوير التعليم والديموقراطية في بلد مثل السودان يفتقر إلى الشروط الأخرى كافة التي أدت لازدهارها في محضن عصر التنوير الأوروبي. على أن الذي لا شك فيه أن اهتمام حسين شريف بالتعليم (ص 53–60) له طابع استثنائي إذ يلتقي فيه السبق الزمني مع الفهم المتقدم لدور التعليم كأداة للتغيير الاجتماعي، ما يمكن معه الاستنتاج لكونه انعكاسًا لبعد نظره بصورة عامة. ففي مطلع مقاله الأول حول موضوع التعليم بتاريخ 10 مايو 1919، أي قبل حوالي عشرين عامًا من ظهوره بصورة جدية على يد الحركة الوطنية في «يوم التعليم»، يعتبره «أول الأولويات» ويسترعي الانتباه، فوق ذلك، عدم اقتصار النص المعني على ضرورة توسيع نطاق التعليم وإنما ترقيته أيضًا، أي النوع مع الكم.. ويذهب نضج تصوره للموضوع أبعد من ذلك كاشفًا عن البعد الاجتماعي في تفكيره حيث يعتبر «تعليم الفقراء» أحد أهداف المشروع الأربعة وتأتي في التفاصيل الأولوية لـ: «إنقاذ صبيان دفن الفقر مواهبهم ووأد الإعسار ذكاءهم» والثاني خدمة المشروع للعجزة وساكني الشوارع. في نفس النطاق والاتجاه يأتي تصوره بشأن التمويل القائم على إشراك كافة طبقات المجتمع: «ذكرًا أو أنثى، حرًا أو عبدًا، كبيرًا أو صغيرًا»، فللمجتمع (المدني كما نسميه الآن) دور كما للدوله. أما كون أن المقترح مدروس بدقة مستندًا على الإحصائيات من الناحية المالية وغيرها، ويتضمن خطة تفصيلية حول التنفيذ، بما في ذلك التزام اللجنة الرئيسية واللجان الفرعية بقانون وبضرورة شمولها لمختلف «الطبقات والهيئات»، فإنه دليل آخر على تميز عقليته بمقياس الاعتماد على التخطيط والدراسة، وبالمقدرة على ذلك. ويتجسد بعدٌ آخر لاهتمامه الاستثنائي بالموضوع في كثافة جهوده كتابة وخطابة واتصالات، التي أثمرت عن تكوين لجنة استشارية ضمّت في عضويتها مجموعة من الشخصيات الدينية– السياسية ورجال الأعمال، وأخرى تنفيذيه برئاسته. ولعل في توقف المشروع بوفاته المبكرة في 5 يونيو 1928 بعد فترة مرضية، إشارة أخرى إلى تجاوز تفكيره لأبناء جيله بحيث تعذر ظهور من يحل محله لاستكمال المشروع، مما يؤكد مستقبلية تفكيره الشخصي الذي تتعدد نماذجه، والمغزى التنويري العقلاني المتصل بذلك[1].

(1) حسن مبارك كركساوي:(ص 24) مقال بعنوان" ومضات في حياة حسين شريف، الدعوه الى تنمية الانسان "، استبان في انتاج حسين شريف ملامح تقترب كثيرا من مفاهيم حديثة مثل الاستناره والتنمية البشرية.

يتناغم هذا الاهتمام المبكر لحسين شريف بموضوع التعليم مع اهتمام سابق بتنظيم المتعلمين إذ أنه صاحب المبادرة بفكرة تنظيم الخريجين التي اتخذت شكلها الأوسع في «مؤتمر الخريجين» عام 1938م، ما يكشف عن الجدية البالغة لاهتمامه بأمر التعليم وعن جدية مماثلة فيما يتعلق بدورهم في الحياة العامة. طرح حسين شريف الموضوع في مقال بجريدة السودان بتاريخ 21 سبتمبر 1911، وهو بعدُ طالب في كلية غردون، وتابع الأمر بعد ذلك حتى تحول إلى واقع عام 1918، متأخرًا بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، ومن ذلك إقناع الإدارة البريطانية بتوسيع العضوية لتشمل جميع الخريجين فيما عدا الكتّاب (الأولية/الأساس حسب النظم اللاحقة) بدلا من خريجي كلية غردون فقط حسب الرغبة البريطانيه. انُتخب حسين شريف رئيسًا للجنة التمهيدية ثم رئيسًا للجنة التنفيذية لأربع دورات، برئاسة فخرية لمدير الكلية المستر سمبسون.

الدولة القومية / الوطنية (nation- state)

كذلك الأمر فيما يتعلق بهذا الموضوع وإيحاءات الفهم السليم له لدى حسين شريف فيما يتصل بالديموقراطية والتنوير، حيث التساوق بين نشوء مفهوم الدولة القومية تاريخيًاخلال الربع الأول للقرن العشرين متبلورًا في شكل قانوني (اتفاقية وستفاليا) وحركة الإصلاح الديني البروتستنتانية ذات العلاقة الوثيقة بعصر التنوير، البيئة التي استنبتت الديموقراطية كثقافة ونظام سياسي. على الوجه الآخر هناك الملاحظة الخاصة بالارتباط بين الأيديولوجيات والتوجهات ذات الطبيعة الشمولية القائمة عقائديًا على تجاوز الإطار الوطني (الإسلامي، القومي العربي، الماركسي)؛ بينما تدخل الأنظمة الديموقراطية في أشكال من الروابط فوق – الوطنية ولكن بناءً على فهم مستنير لمصالحها الوطنية بعيدًا عن أيِّ قوالب أيديولوجية جامدة، ووفق خيارات طوعية ديموقراطية للمواطنين تسمح باستعادة جميع السلطات التي تخلّت عنها الدولة القومية، كليًّا أو جزئيًّا إذا شاءت ذلك، كما نشاهد في انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

في فقرة (ص50) حول إنجازات العرب كأمة في الامتداد الجغرافي عبر العالم بعد توحدهم بواسطة الإسلام «الذي أطفأ العداوات بينهم»، يتحّفظ حسين شريف قائلا: «إنما أضوأ صفحة

وأوثق عروه (....) هي الوحدة التي لا يمتد ظلها إلى ما وراء الرقعة المستوطنها الشعب وهي التي تقويها الغرائز وتخدمها الحواس وتمتنها الأحوال والمشاهد وتدعو إليها الفضائل وتحث عليها شرائع الأرض وأديان السموات». وهي جزء من فقرة مسهبة استثناء (ص51) لتأكيد قوة روابط «الوحدة الوطنية» يستخدم في الجزء الأكبر منها لغة ذات منحى شعري، تفصيلاً لما يفيض به القطر: «من كتاب الطبيعة وعالم الأنفس المملوء بالعواطف والوجدان وما يدور به فلك الأيام من مسرات ومحزنات». وفي الفقرة الأخيرة من المقال يدعم رؤيته حول الدولة الوطنية استنادًا على معرفته بمقدمات ونتائج الحرب العالمية الأولى ومؤتمر فيرساي وعملية تفكيك الإمبراطوريات لصالح الدول القومية فـ«الخطأ الذي ارتكبته بعض الدول في أوروبا بتلوين رقعتها بأجناس مختلفة وأقوام متباينة هو أكبر سبب أوقع بالعالم نكبة الحرب».

وفي اختبار عملي صعب، يتصل بموضوع العلاقة مع مصر، نتحسس جانبًا آخر لعقلانية حسين شريف، ينسجم مع قناعته بأفضلية الدولة القومية/ الوطنية. موضوع العلاقة مع مصر كان عظمة صراع ساخن بين التيارين الاتحادي (مع مصر) والاستقلالي (مع بريطانيا)، تصاعد إلى القمة عام 1920، ملغومًا بشحنة كثيفة من الاستفزازي المصري، بسبب جولة مفاوضات بدأت في لندن بين عدلي يكن رئيس الوزراء المصري ونظيره البريطاني لويد جورج حول وضع السودان في العلاقة بين البلدين. مع ذلك معالجة حسين شريف للموضوع في أربع مقالات، أولها في أغسطس من نفس العام، لا تنم عن تأثر بتلك الشحنة. قوة الإحساس بالتجني من الجانب المصري، تبرز في النموذج التالي من المقال الأول والمعنون «السودان ومصر والمسألة السودانية» حول تفضيل العلاقة مع بريطانيا على العلاقة مع مصر (ص63): «مثلونا بأقبح صوره وأشنع حالة ورمونا بالمروق من الشرف والإسلام وتجنوا علينا بتهمة عدم الوطنية وبيع الأوطان ومزقوا صور كبرائنا ولطخوها بالبصاق وأنزلونا مقام الهمج والعبيد». فإذا أضفنا إلى ذلك الحساسية السودانية الزائدة أصلاً تجاه النظرة المصرية للسودان والسودانيين، حتى لو كانت مجردة فعلاً من شبهة الاستصغار في حالة أو أخرى، أدركنا المدى الاستثنائي لتحكم البرود العقلاني لدى حسين شريف في عرضه لوجهة نظره. الأسلوب هادئ والمعالجة منطقية وموضوعية في المقالات كافة، كما تتمثل في تغيير العنوان بالنسبة لبقية المقالات إلى «المنافع غير العواطف «في دلالة على المعيار المتبع لتفضيل العلاقة مع

بريطانيا إذا حتمت الظروف (ص69) فـ«الأمم ليست بقطعان من الأغنام (...) وإنما هي جماعات من البشر كان الأصل فيها أن تكون ولية أمرها ثم قضت عليها أحوالها ومحيطاتها أن تكون في درجة تحتاج فيها إلى إرشاد فيجب حينئذ أن يتولى ذلك عنها سلطة واحدة تحسن القيام بالمهمة».

المقال الثاني (ص64) عرض تاريخي لنشوء المسألة السودانية، ويتميز بالدقة والغنى المعلوماتي لوجهة نظره حول الموضوع. وفي المقال الثالث (ص68) مقارنة بين الخيارين المصري والإنجليزي توضح نزاهة دوافعه والتزامه مقتضيات العقل. مصر: «في طليعة الأمم الشرقية الطامحة للحرية والاستقلال والمتعلقة بأهداب الكمال (...) ولو كانت الدلائل تساعدنا على الوثوق بأن جيراننا يستطيعون الاحتفاظ بوديعتنا الوطنية لما فضلنا غيرهم». وبالنسبة لبريطانيا هي دولة فاتحة واستعمارية، ولكنها تتميز بالكفاءة الإدارية والسياسية، وكذلك بالقدرة على التوفيق بين منازع السيطرة ومبادئ العدل، بقدر ما تسمح الطاقة البشرية». هنا تأكيد للقناعة بأن تطبيق معيار الاختيار السليم القائم على المنفعة لا يتعارض مع التقييم الموضوعي سلبًا وإيجابًا للطرفين. مع ملاحظة أن التقييم الإيجابي لمصر والدعوة للاقتداء بها ترد في أكثر من موقع آخر سابق للمقالات (ص55 و77)، مما يعني أن تكرار ذلك في سياق المقارنة مع بريطانيا غير موظف قصدًا لتفضيل الأخيرة وإنما هي قناعة ثابتة. وفي هذا يرد وصف حسن نجيلة لموقع حسين شريف بين تيارات السياسة السودانية خلال تلك الفترة بأنه لا ينتمي إلى تيار معارضة الارتباط بمصر الذي يعمل لتحقيق أهداف السياسة الإنجليزية كما هو الحال مع تيار آخر يسير بنفس الاتجاه، ويصفه عموما بأنه «كان ملحوظ المكانة حتى بين أولئك الذين خالفوه الرأي وحاربوا اتجاهه مستلهمين ثورة مصر.[1]

على أن ما ترمي إليه هذه الدراسة الأولية هو توضيح مكانة حسين شريف في مضمار إغناء رصيد الاستنارة سودانيًا. وسواء نجحت في ذلك أم لا، فإنها، في الحد الأدنى، تركز الانتباه على أهمية الحفر الجدي في المواقع كافة التي تشير الاستكشافات الأولية إلى وجود ما يغني هذا الرصيد فيها. قضية الديموقراطية أضحت قضية حياة أو موت الوطن وشريان تغذيتها الوحيد هو استنارة عقل الإنسان بما يمكنه من ممارسة حرية الاختيار. ولو قُدِّر لإسهام حسين شريف، وغيره من أعلام

---

(1) حسن نجيلة : "ملامح من المجتمع السوداني (الدار السودانية للكتب،ط 4 ،1972، الخرطوم)، ص 26 مقال بعنوان "الصحافي الاول حسين شريف ".

التنوير السودانيين، في هذا المجال أن يصبح جزءًا من الثقافة العامة مبّكرًا، لما استشرى نفوذ الإسلام السلفي والسياسي الديماغوغي في الفضاء الفكري والسياسي حتى تمكن من استلام سلطة الدولة والبقاء المديد فيها، ليصبح تدمير كيان الوطن، بدءًا بالأطراف، موتًا فعليًا وليس مجازًا.

ما بين علي عبد اللطيف وحسين شريف نور وليس نار

يكون أمرًا مخالفًا للمنطق الجمع بين الاستنتاجات الممكنة حول مدى إسهام حسين شريف، كما يتجلى في النماذج العديدة لاستنارته العقلية، وما توحي به الرواية الرائجة عن نظرته للمُنبَتِّين قبَليًّا عمومًا وعلي عبد اللطيف خصوصًا، من نقيض كامل لها. الإشارة هنا إلى فقرة وردت في افتتاحية لجريدة حضارة السودان التي كان يرأس تحريرها: «البلاد أهينت لما تظاهر أصغر وأوضع رجالها دون أن يكون لهم «مركز» في المجتمع، وإن الزوبعة التي أثارها الدهماء قد أزعجت طبقة التجار ورجال المال، وإنها لأمة وضيعة تلك التي يقودها أمثال علي عبد اللطيف وذلك «أن الشعب ينقسم إلى قبائل وبطون وعشائر» ولكل منها رئيس أو زعيم أو شيخ وهؤلاء هم أصحاب الحق في الحديث عن البلاد، فمن هو علي عبد اللطيف الذي أصبح مشهورًا حديثًا وإلى أي قبيلة ينتسب؟»[1].

هناك مجموعة من الأسانيد التي تدعو للشك في صحة نسبة الافتتاحية إلى حسين شريف. أولا: الرواية القابلة للتصديق حول مجريات اللقاء بين الشخصيتين[2]. على لسان مدير تحرير الحضارة أحمد فهمي الريح. عند استقباله على عبد اللطيف لأول مرة بعد تسليم المقال للجريدة في غيابه، أفهمه حسين شريف «أن المقالة جيدة جدًا وموضوعها حي للغاية ولكن لم يحن بعد الحين الذي تنشر فيه. على إثر ذلك ثار الضابط ولم يرضَ بهذا الرأي». وبعد نقاش طويل في اجتماع لاحق بين حسين شريف وعلي عبد اللطيف حول بنود المقال (زيادة

(1) هذا المقطع شائع في المجال العام منسوبا الى حسين شريف. أنظر، علي سبيل المثال (أ) ، منصور خالد : شذرات من، وهوامش علي، سيرة ذاتية (دار رؤية ،2018، القاهرة) ج ث /ص 68 ،(2) غسان علي عثمان: الهوية السودانية..»تفكيك « المقولات الفاسدة (بدون دار نشر،2015، الخرطوم) ص 50.

(2) حسن نجيلة : مرجع سابق، ص 38 – 40.

التعليم، نزع احتكار السكر من الحكومة، مشروع الجزيرة، سودنة بعض الوظائف)»، انتهوا إلى أن الموضوع عظيم للغاية ووعد السيد حسين شريف بنشره عندما يحين الحين بعد أن أثنى على الموضوع ثناءً عاطرًا ووصفه بالوطنية».. بيد أن المقال صودر من قبل مدير المخابرات مستر وِلِس الذي اقتحم مكتب حسين شريف في غيابه» «وقُدم كل من علي عبد اللطيف وحسين شريف للمحاكمة وبعد سماع أقوالهما والشهود ودفاع رئيس التحرير عن المتهم قضت المحكمة بحبس علي عبد اللطيف سنتين (سنة، الكاتب) سجنًا وبراءة رئيس التحرير». حُسن استقبال حسين شريف لعلي عبد اللطيف وحرصه البالغ على تفهم وجهة نظره ليست تصرفات شخص يعتبره غير جدير بالاحترام، وإلى درجة الوضاعة كما جاء في فقرة الافتتاحية، بينما الدفاع عنه في المحكمة يؤكد ذلك. وهناك أسانيد أخرى.

أسلوب حسين شريف كما يظهر في مقالاته المنشورة في كتاب «فجر الصحوة الوطنية»، وعينات منها مستخدمة في هذه الدراسة، له خصائص مميزة لا تفلت حتى من الملاحظة العابرة وهي كثرة المترادفات المقرونة بالسجع أحيانًا، على فخامة وإطناب وهذه الخصائص مفقودة تمامًا في فقرة الافتتاحية، أيضا بما لا تخطئه حتى العين العابرة. من جهة أخرى اللهجة الهجومية الحادة التي تفيض بها الفقرة لا تشبه طريقة حسين شريف في التعامل مع الاختلاف مهما بلغ مداه كما يثبت نموذج العلاقة مع مصر حيث فشلت الحدة البالغة للاستفزازات في إخراجه من درب الهدوء والمحاججة العقلانية.

على أن قاطع الشك باليقين في انتفاء علاقة حسين شريف بالافتتاحية وحقيقة نظرته لعلي عبد اللطيف، فضلاً عن صحة دلالة الرواية حول احتفائه بالمقال وبصاحبه وصدق نيته في نشره، مقال مطول أعده لجريدة التايمز البريطانية بعنوان «رسالة إلى الشعب الإنجليزي الحر Appeal To The Free English People" في سبتمبر 1924.

في هذا المقال، الذي ترتفع فيه إيجابية موقف حسين شريف تجاه علي عبد اللطيف إلى درجة تأييد بعض المطالب الواردة في مقاله حول التعليم ومشروع الجزيرة، تقترب رؤيته كثيرًا من رؤية ومطالب حركة اللواء الأبيض. عمومًا من زاويتي الموقف إزاء الإدارة البريطانية ومن مطلب

الاتحاد مع مصر حيث يوجه مجموعة من الانتقادات للإدارة ويطرح فكرة اتحاد من نوع ما مع مصر، كما يظهر في التلخيص التالي للمقال: "مع التمسك بشعار السودان للسودانيين إلا أنه (حسين شريف في رسالته للتايمز) بدا أكثر نقدًا لإدارة السودان البريطانية وأكثر اعتدالاً في رؤيته لدور مصر في الحكم الثنائي وعلاقتها السياسية بالسودان. أبرز حسين شريف عدة أسباب لقيام حركة اللواء الأبيض من بينها الشك في نوايا بريطانيا المستقبلية وازدياد الوعي الوطني ومصادرة الحريات عقب الحرب والتطلعات الوطنية لدى كثير من السودانيين والخلاف بين مصر وبريطانيا بشأن السودان.. وانتقد حسين شريف في الرسالة لصحيفة التايمز تعامل حكومة السودان مع الإصلاحات التي طالب بها المتعلمون كإصلاح التعليم ومشروع الجزيرة ورفع القيود على حرية الصحافة والخطابة والاجتماع. وقال حسين شريف إنه إزاء تجاهل الحكومة للتطلعات الوطنية للمتعلمين والإصلاحات التي طالبوا بها فهم الناس (أن الإنجليز لم يقصدوا الخير بهذه البلاد وأنهم لن يشجعوا أي عمل لرفاهيتها إلا مع الأشخاص الذين يتبعونهم تبعية عمياء ولن يوافقوا على أي شيء ما لم يتفق مع سياسة سرية معينة لتحقيق أطماعهم الإمبريالية والاستعمارية). وذهب حسين شريف في رسالته للتايمز إلى أن مسألة السودان يجب أن تُسوَّى على أساس أن السودان للسودانيين وليس للإنجليز أو المصريين وطالب الحكومة بإصدار إعلان بهذا المعنى. وطالب كذلك بتحديد موقف بريطانيا وتعيين المصالح المشروعة لمصر.. وخلافاً لاقتراحه في أغسطس 1920 بإلغاء الحكم الثنائي وانفراد بريطانيا بالوصاية على السودان، يُلاحظ أن حسين شريف دعا في رسالته لصحيفة التايمز إلى أن يشارك المصريون الإنجليز في إرشاد وتعليم السودانيين. كما دعا إلى إقامة نوع من الاتحاد بين مصر والسودان للحفاظ على الروابط التاريخية للبلدين الشقيقين."[1]

لا يقلل من سلامة هذا التحليل توقيع حسين شريف على مذكرة انتقادية لثورة 24 مع عدد من قيادات التيار الاستقلالي، لأن دافعه الحصري كان الخلاف السياسي مع التيار الوحدوي، حتى إنه لا يخلو من الإشارة إلى إيجابيات للثورة، وذلك كما جاء على لسان السيد عبد الرحمن المهدي أبرز الشخصيات الموقعة على المذكرة: «كان للحوادث الجارية في مصر منذ بدئها عام 1919 صدى في السودان حرك الوعي السياسي عند الفئة القليلة

(1) فيصل عبد الرحمن علي طه كتاب "الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان" عن كتاب " فجر الصحوة " ، ص 183-184.

المتعلمة وسكان المدن. وأخذت الصحف المصرية تنادي بوحدة وادي النيل فانساق في تيار هذه الحركة أكثر المتعلمين وكان المظهر المادي لهذه النداءات قيام حركة 1924 (....) وإنني وإن كنت أُكبر صفات الرجولة والصبر التي امتاز بها أعضاء جمعية اللواء الأبيض، إلا أنني لا أعتبر حركة 1924 ممثلة للمطالب الحقيقية لشعب السودان». وهو نفس الموقف الذي عبر عنه السيد الصادق المهدي في مقدمته لكتاب «فجر الصحوة»: «لقد كانت تلك الثورة (ثورة 24) جزءًا من النضال الوطني ضد الاستعمار وانتظم فيها تيار جسور، ولكن يجب الاعتراف في ذات الآن بمشروعية موقف السيد حسين (شريف) والتيار الذي يمثله والذي حدد موقفه من ثورة 1924 في «مؤتمر العباسية» وكان يرى أن تلك الحركه صدى للحركة الوطنية في مصر وأنها بالتالي ليست السبيل الأجدى لاستنهاض الشعب السوداني».[1] ومن المعلومات ذات الصلة بموقف حسين شريف الإيجابي من الحركة وجمعية اللواء الأبيض أنه، في هذا الاجتماع الذي دعا له السيد عبد الرحمن في منزله (يونيو 1924) لتحديد موقف الاستقلاليين باختيار العلاقة مع إنجلترا؛ كانت وجهة نظره مختلفة نسبيًّا عن أغلبيتهم متمثلة في ضرورة تحديد ميعاد لنيل الاستقلال، وأكثر من ذلك، أن هذا الموقف كان ضمن مجموعة بعض أعضائها ينتمون إلى جمعية اللواء الأبيض[2].

على أية حال، حتى إذا افترضنا صحة نسبة الافتتاحية إلى حسين شريف، فإن إسهاماته الفكرية والسياسية في الاتجاه المعاكس لمضمونها، كما ناقشها الجزء الأول من هذه الدراسة، ترجح كثيرًا أثرها السلبي على قضية الوحدة الوطنية لأنها تؤسس لوعي جديد أعمق وأوسع تأثيرًا، كما

(1)فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركه السياسية والصراع البريطاني- المصري" فجر الصحوة «، مرجع سابق ، ص 9 و178.
(2)أنظر

أ –BASHIR,Mohamed Omer : Revolution and Nationalism، 79، مرجع سابق،

ضمت المجموعة حسين شريف، بابكر بدري ، علي ابو قصيصة،احمد السيد الفيل، ابراهيم إسرائيلي، حامد صالح، عبد الله خليل، حلمي ابو سن.

ب - حول العضوية في جمعية اللواء الابيض أنظر :

VEZZADINI,Elena: LOST NATIONALISM,Revolution..Memory..and Anti-colonialism Resistance in Sudan(James Currey,Britain,2015)PP 31-32

عبد الله خليل وابراهيم اسرائيلي(شقيق زوجة صالح عبد القادر، احد مؤسسي اللواء الابيض) وشخصية تدعي طه صالح، كانوا أعضاء في جمعية اللواء الابيض.

أنها المادة الوحيدة من نوعها المنسوبة إليه. وفي كل الأحوال، المناقشة الموضوعية حول الافتتاحية من الجوانب كافة مفيدة لتطوير معرفتنا بتاريخنا.

يظل مفيدًا أيضًا التساؤل عما إذا كان الإقرار بصحة المؤشرات الدالة على التكوين المستقبلي لعقلية حسين شريف، وتلك المتعلقة بموقفه من جمعية اللواء الأبيض وعلي عبد اللطيف شخصيًا، يعني أنه لم يكن عنصريًا وإنه كان متجرّدًا تمامًا من النظرة الدونية تجاهه وتجاه المُنبتِّين قبليًا عمومًا؟ العنصرية سواء كانت نشطة أو خامدة، حالة طبيعية في المجتمعات كافة التي بقيت أسيرة قيود التخلف التاريخي حيث تتراوح أوضاع قسم من مجموعاتها السكانية بين الاسترقاق المباشر وغير المباشر المتجسد في درجة عالية من عدم التكافؤ المؤسسي للفرص في الحياة. في الإطار السوداني العنصرية كانت، ومازالت إلى حد أقل، أكثر بروزًا لدى العرب، أو المنتسبين إليهم، بحكم كونهم الأكثر شعورًا بالتفوق نظرًا للانتشار الأوسع للمعرفة بالإرث الحضاري العربي— الإسلامي بالمقارنة للحضارات غير الأوروبية عمومًا والأفريقية بالذات. ومن المنطقي القول بأن تصاعد هذا الشعور تجاه بقية أهل البلاد كانت وراءه الحاجة لتعويض التفاوت الكبير في توازن القوى إزاء بريطانيا المحتلة، مما عزز التمسك بالهوية العربية – الإسلامية كأداة للصراع ضدها، ثم حصول المنتمين إليها على المراكز الأهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية السودانية بعد الاستقلال.

هناك في المادة المتوفرة ما يشير إلى أن حسين شريف لم يكن بعيدًا عن هذا الواقع لأن مصطلح «شعب عربي مسلم الذي يستخدمه ينطوي على هذا الشعور بالتفوق، إذ يقول واصفا السودانيين «شعب عربي مسلم له من مجد آبائه وهدي دينه معين من القوة لا ينضب[1] ص (44).

(1)انظر موقع هارونابـ، محمد ايوب فضل الله، تاريخ 8 اكتوبر 2010 http://wwwomdurmani9.blogspot. blog-post.html/10/com/2010 استرجاع 1 نوفمبر 2018

مجري النقاش حول عنصرية حسين شريف تجاه علي عبد اللطيف تثار فيه أيضا واقعة اعتراض الاخير علي وصف « شعب عربي كريم « الذي استخدمه سليمان كشه في مقدمة ديوان شعري، طالبا استبداله ب « شعب سوداني كريم « . الارجح ان استخدام المصطلح هنا، وكذلك المعلومة غيرالمؤكدة حول توقيع كشه علي العريضة ضد ثورة 24 ، شبيه في مغزاه بما صدر عن حسين شريف : عنصرية ملطفة. فبالرغم من أن سليمان كشه (1898 1968-) لم يكن منتميا للتيار الاستقلالي إلا أنه كان وثيق الصلة بحسين شريف حتي إنه تولي جمع مقالاته (ص 85)

بيد أن سجله من الإنتاج ذي المدلولات الفكرية عمومًا، وخاصة بعده الاجتماعي كما تم تأشيره في الجزء الخاص بالتعليم والمرأة باعتباره متعلقًا بالتهميش لمجموعات سكانية معينة، وكذلك الدولة الوطنية (مقابل فوق- القومية العربية أو الإسلامية)، وسلوكه العملي (نموذج تعامله مع علي عبد اللطيف)؛ يسوغ القول إن عنصريته كانت ملّطفة سواء كقناعة أو تمظهرات عملية، فهو متجاوز لها تمامًا بالإمكان مما كان لبقائه على قيد الحياة لفترة أطول أن يفصح عنه. ومن المؤكد، في كل الأحوال، أنه كان للتراث الذي تركه حسين شريف أن يشكل زادًا دسمًا لنجاح مسيرة البلاد بأجمعها نحو مجتمع خالٍ من العنصرية بعد الاستقلال، لو قدر لها التقدم نحو تأسيس نظام ديموقراطي مستدام، الشرطُ الذي لا غنى عنه للخروج من حالة التخلف.[1]

المعنى بذلك أن الركيزة التحتية لمثل هذا النظام، كما يستدل عليها من تجربة الأصل الأوروبي – الغربي، هي ارتفاع درجة انفلات ملكة الإنسان العقلية من القيود الموروثة عن القرون الوسطى. ورغم انتفاء مقومات الأصل، المتمثلة في الثورة الصناعية والإصلاح الديني وفكر التنوير في العالم الثالث؛ إلا أن تجارب أقطار عالمثالثية مثل أندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية في آسيا، وسيراليون، ليبريا وساحل العاج في أفريقيا، وبعض أقطار أمريكا الجنوبية، وأخرى مثل تونس، أثبتت إمكانية تأسيس أنظمة ديموقراطية. لقد أنجزت هذه الأقطار مهمة التأسيس وفقا لخصائص مختلفة من دولة لأخرى، ولكنّ هناك قاسمًا مشتركًا بينها هو الاستثمار الذكي لظروف العصر المواتية، رغم الصعود الحالي للشعبويات، بقيادة كتلة نخبوية نشأت مستفيدة من تجارب الماضي، وهو ما يُتيح للسودان التطلع نحو إنجاز مماثل وفق خصائصه

كما أن كثافة نشاطاته في الحقل الثقافي رافقته صلة بنفس المجال السياسي الذي برز فيه دور علي عبد اللطيف القيادي إذ تدل المعلومات المتوفرة عن سيرة كشه إنه كان عضوا في جمعيتي الاتحاد السوداني واللواء الابيض او همزة الوصل بينهما وإنه دعم الجمعية ماليا.

(1) [24]تنويرية حسين شريف تجد مايؤكدها ايضا في وجوه للتماثل مع علمي التنوير المصريين محمد عبده (1849-1905 ، فتح باب الاجتهاد بالتوفيق بين الدين والعلم) ولطفي السيد (1872 1963- ، أبو الليبرالية المصرية). مع فارق العمق التنويري انعكاسا للفرق في درجة التطور بين البلدين،سيرة هاتين الشخصيتين تميزت أيضا بعدم الانقطاع الحّدي مع الغرب ومع السلطة القائمة ، اهتمام خاص بالتعليم ،وبالصحافة والمرأة أيضا لدي لطفي السيد وكذلك شعار مصر للمصريين (السودان للسودانيين)، تراجعْ عبده عن تأييده للثورة العرابية (الموقف النقدي لحسين شريف تجاه ثورة 24).موضوع هام للدراسة في حد ذاته يؤمل ان يتمكن الكاتب من إنجازه.

التي ترشح مساري إصلاح النظام التعليمي وتنشيط المجتمع المدني كمدخل رئيسي. ويبقى أن البحث عن بؤر الاستنارة المحلية من أهم المصادر المساعدة في هذا الاتجاه [1] حيث يمكن، وفق هذه الدراسة الاستطلاعية، إفساح مكان لحسين شريف بجانب الشيخ بابكر بدري (التنويري الغريزي) ومعاوية محمد نور (التنويري الفلتة)، وغيرهما ممن لم تتوصل جهود الكاتب المحدودة في هذا المجال إلى الخصائص اللازمة لتصنيفهم ضمن هؤلاء.. عندها يصبح حسين شريف حليفًا موضوعيًا لعلي عبد اللطيف حتى إذا قبلنا التصوير الخاطئ لدوره الرائج حاليًا تحت تأثير أقوى التيارات الفكرية- السياسية، وربما الأكاديمية، كرمز للمناطق والمجموعات السكانية المهمشة في طرفيات معينة لأن البيئة التي تولد التهميش وتحتضنه حتى يصبح مع الزمن ظاهرة شاملة جغرافيا وطبقيا كما يحدث عندنا الآن، هي التي تفتقر إلى التنمية البشرية بقرينتها الضرورية: النظام السياسي المفتوح لجميع المواطنين. والشاهد أن علي عبد اللطيف، القائد الأبرز لثورة 24، ومجايليه من نخب المُنبَتِّين قبَليًا، كانوا من حيث خلفيتهم المهنية وثقافتهم العامة جزءًا من النخبة المدينية السودانية عمومًا مثلهم في ذلك مثل المنتمين قبليًّا ممن أتيحت لهم نفس الفرص في الحياة الحديثة، رغم حواجز العنصرية الملطفة والخشنة. من بين هذه الفئات خرجت الشخصيات التي تصدت لمسؤوليات في المجال العام، كل حسب إمكانياته، خدمة لمسيرة تطور السودان الذي فشلت الأجيال اللاحقة في استكماله نحو الديموقراطية، لأسباب موضوعية وذاتية، بيد أن تراثهم يظل قابلاً لتوظيفه باتجاه استدراك هذا النقص الخطير، بما يتضمنه ذلك من تجديد النظر فيه. العلاقة التحالفية موضوعيًّا بين علي عبد اللطيف وحسين شريف، نموذج لما يمكن لاثنين من المنتمين للنخب تقديمه في عملية صنع المستقبل الديموقراطي على قاعدة عضوية الصلة بين السياسة والاستنارة، وبالأحرى، لما يمكن لمجموعات من النخب تقديمه على نفس القاعدة، بين التيار الأكثر انفتاحًا في الحركة الاستقلالية، كما تتمثل ملامحه في الاستنارة العقلية لدى حسين شريف ومواقفه العملية

(1) قدم الكاتب شرحا تفصيليا لوجهة النظر هذه في " ثلاثية الديموقراطية " انظر :

عبد العزيز حسين الصاوي :الديموقراطية المستحيلة، معاً نحو عصر تنوير سوداني (دار عزه)، ديموقراطية بلا استناره؟ الجزء الاول (مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي)، ديموقراطية بلا إستنارة؟ الجزء الثاني (دار عزه)، تتضمن مايمكن اعتباره تصوراً متناسقاً حول أزمة الديموقراطية في السودان : جذور الازمة وتقييم نقدي للعمل المعارض ضد الدكتاتوريات الثلاثة علي ضوئها ثم الخطوط العريضة لكيفية انجاز تحول ديموقراطي.

سواء تجاه اللواء الأبيض وزعيمها أو تلك المتميزة نسبيا وسط الاستقلاليين، ودرجة الانفتاح العالية في "جمعية اللواء الأبيض"، كما نتعرَّف عليها بدقة عبر كتاب تتجاوز صفحاته الثلاثمائة حولها يعتمد على كل المواد الأرشيفية وغير الأرشيفية المتوفرة[1].

حول طبيعة الثورة: يلخص الكتاب طبيعة الثورة وإنجازاتها على النحو التالي: «1924 تمثل لحظة تنظيم للجماهير دون تدخل من أعيان ووجهاء المجتمع notables أو بالتعبئة الإثنية. حتى مسألة (مسيحية) البريطانيين كانت ذات قيمة متدنية في الكفاح السوداني. باختصار فإن جميع الميكانزمات التي توصف بأنها صالحة للاستخدام في السودان والسياسات الأفريقية عموما–القبلية والطائفية والزبائنية clientalism – غير مفيدة في فهم 1924. ولا يتعارض هذا مع الإقرار بأن السودان مازال غير حديث بعد، ومُتمرّغًا في الحروب والقبليات، مما يتعذّر معه القول بأنه كان أفضل حالاً قبل مائة عام، لأن التفسير الخطي linear للتطور من الظلام إلى الحضارة هو الذي يستبعد إمكانية أن يتم تسييس الجماهير عام 1924، ليس بالدين أو العلاقات الإثنية، وإنما بواسطة مفهوم حديث مثل صيغة اللواء الأبيض للوطنية، أي كفاح للتحرير الذاتي liberation–self ومن أجل حقوق الشعب". ينطبق هذا أيضًا على حقيقة أن اللواء الأبيض هدمت التراتيبة الاجتماعية، كما تعكسها بدقه الصورة الأولى الجامعة لمؤسسي اللواء الأبيض الخمسة.

حول قوى الثورة: يفند الكتاب وجهة النظر البريطانية الرسمية كما تمثلت في تقرير EWART ايوارت الصادر في أبريل 1925 من أن المصدرين الأساسيين للثورة هما النفوذ والتدخلات المصرية، وما يسميه دور المُنبَتّين وطنيًا denationalized، أي السودانيين ذوي الأصول المصرية، والمُنبَتّين قبليا detribalized سلالات الأرقاء السابقين، مقابل ما يسميه السودانيين الأصليين pure bred. في الاتجاه النقيض يقدم الكتاب تفصيلاً متعدد الوجوه لخلاصة حول تكوين جمعية اللواء الأبيض بأنه: "بعكس ما تصوره كافة الدراسات التاريخية من أنها مجموعة نخبوية صغيرة (أكثر من مائة عضو بقليل) من فئة الأفندية، متعلمون من موظفي الدوله، وأنها غير منظمة بالنظر لسهولة تفكيكها بعد شهر واحد من بداية المظاهرات،

(1) Vezzadini,Elena: Lost Nationalism مرجع سابق، ص 97،98،158،180،266،268،272

كانت منذ مرحلتها المبكرة انتفاضة النخب المتعلمة وبنفس القدر انتفاضة عمال السكة حديد والميناء وصغار التجار وغيرهم، كون تركيبتها متعددة المستويات وتعتمد أساليب نشاط مختلفة (المظاهرة، المنشور، التلغرافات الخ..الخ..) بما يفسر تجاوز قدرتها على تحريك الجمهور العام طاقة عضويتها الفعلية (ربما أكثرمن 200 عضو) بمراحل عديدة. على أن لهذا التكوين أهمية، على صعيد آخر، لأنها كحراك اجتماعي تفصح عن رسالة حول الهوية الأيديولوجية للحركة المتجاوزة للأصول الإثنية المتنوعة، شفهيا وعمليا.

حول مفهوم القومية/ الأمة لجمعية اللواء الأبيض: بعد دراسة البرقيات والمنشورات الصادرة عن الجمعية خلال تلك الفتره يخرج الكتاب بنتيجة: "هناك عنصر غائب عن الخطاب الوطني حول الأمة/ القومية مقارنًا بالصيغ الأخرى، بالذات تلك القائمة على مفهوم أن الأمم / القوميات تعبر عن شعب واحد. وبالرغم من التأكيد على وصف السودان بأنه أمة / قومية في هذه النصوص، فإن ما بقي غامضًا إلى حدما هو: ما الذي يجعله كذلك فعليًا حيث أن موضوع السودانيين كعرب ومسألة الأسلاف ancestry بالذات، بقي بارزًا بغيابه. مؤكدًا أن لذلك علاقة أيضًا بطبيعة هذه النصوص السياسية: وجود أمة سودانية شرط قَبْلي لازم لمطالب الوطنيين ولم يكن من الضروري ولا المناسب الاهتمام بما هي مكونات الأمة في هذه البرقيات. ولكن الغائب حتى من المصادر الخاصة بـ 1924، بما في ذلك السجلات الشفهية اللاحقة، أية أفكار حول جذور القومية/الأمة السودانية (...) حتى عند وصف الروابط بين مصر والسودان العناصر التي يتم التشديد عليها دائمًا هما وحدة اللغة والدين. ما يمكن تصوره أنه، بالنسبة لناشطي 1924م ربما بسبب تكوينهم المتنوع للغاية، جذور السودان لا ينبغي البحث عنها في الماضي بل في المستقبل (......) ما جعل السودان أمة هو المعركة الكبرى المستمرة ضد القوة الكولونيالية. الأمة تولد من خلال هذه المعركة التي كان يجري تصويرها بمصطلحات وتعبيرات ملحمية وعاطفية جدًا".

من حيث عمق تأثير جمعية اللواء الأبيض / ثورة 24 وتكوين قياداتها وقواعدها ومفهومها للقومية، يؤشر هذا المصدر الحديث والتفصيلي درجة تقاربها مع، وانفتاحها على، متميزي التيار الاستقلالي، بما يؤكد علاقة التناغم بين الطرفين على الطريق نحو التغيير النهضوي المستحيل

إذا لم يكن ديموقراطي الهدف والوسيلة. الشاهد أن أجيال السودانيين اللاحقة تعذر عليها قراءة علامات الطريق التي تركتها نخب النصف الأول للعشرينيات استئنافاً للمسيرة نحو الديموقراطية القابلة للحياة، مما أدى للأحوال الكارثية التي تعيشها البلاد ووصلت على أيدي الدكتاتورية الثالثة في تاريخنا المعاصر إلى حضيض فشل المجتمع بعد فشل الدولة[1].

---

(1) علي ضوء هذه الخلاصة يتطلب الامر دراسة تكميلية حول مايمكن وصفه ب" ظاهرة الانفصام بين السياسي والتنويري"الغائبة عن الجهد الفكري والاكاديمي السوداني ،علي أهميتها كأحد المفسرات الرئيسية للفشل في اجتراح طريق سوداني نحو الديموقراطية. رغم ماأشارت اليه الدراسة من إمكانية التلاحم/ التلاقح بين التيارين في العشرينات، يلاحظ غلبة السياسي والاهتمام بالقضية الاجتماعية علي تطور التوجه الوحدوي (مع مصر) والفكري- الثقافي (مجلة الفجر، عرفات والمحجوب الخ) علي التوجه الاستقلالي (مع بريطانيا). اختلاف درجة الانقطاع عن الغرب بين الطرفين مصدر رئيسي للتباين بين التوجهين، ولكن هناك نقاط متعددة اخري في تخطيط أولي للدراسة المطلوبة (التوصيف الدقيق للظاهرة وعوامل نشوئها، الاثار المترتبة عليها)،كما يؤمل ان تفلح هذه الدراسة في إثارة اهتمام من هو أقدر علي القيام بها.

إيقاف دوران حلقة الأزمة الشيطانية.. كيف؟

المخرج الثلاثي الأبعاد: سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج

استنادًا إلى ما تيسّر لكاتب هذا المقال من جهود عبر سنوات، توصل إلى قناعة بالاستعصاء الاستثنائي للديموقراطية في السودان كنظام قابل للحياة فيما أطلق عليه مصطلح «الديموستنارة»، كناية عن العلاقة العضوية بين الديموقراطية والاستنارة، يمكن اختصار إطارها الفكري على الوجه التالي: استدامة النظام الديموقراطي سودانيًا تتطلب توفير الشرط الجوهري الذي أنتجه أوروبيًا وهو تحرر عقل الإنسان وإرادته من القيود الثقافية والاجتماعية الموروثة من الماضي عبر الثورة الصناعية وحركات الإصلاح الديني في عصر التنوير. الطريق السوداني الخاص نحو توفير هذا الشرط الجوهري اعترضته في البدايه المحدودية الكمية والنوعية للقوى الحديثة الأمر الذي تفاقمت تأثيراته السلبية مع انجراف تعبيراتها السياسية الحزبية وغير الحزبيه بعيدًا عن الديموقراطية التزاما بتكييف اقتصادي – اجتماعي لمفهوم التحرير بواسطة اليسار ثم، في المرحلة اللاحقة، بتكييف ديني بواسطة الإسلام السياسي. وهذا مع الثقل الطائفي لدى القوى السياسية التقليدية، جرّد الوعي العام من الحصانة اللأزمة لمقاومة الميول السياسية والأيديولوجيات اللاديموقراطية ومن ثم للانقلابات. وعلى هذا الطريق الذي حددت اتجاهاته الأنظمة الشمولية المتتالية طوال فترة ما بعد الاستقلال تقريبًا، جرى تدمير إمكانية توفير الشرط الجوهري لتأسيس ديموقراطية مستدامة، أمضى أسلحته في واقع السودان غير الأوروبي هما النظام التعليمي، باعتباره المصدر الأساسي لتحديث العقلية وتوسيع آفاقها، والمجتمع المدني باعتباره المجال الرئيسي للتدريب العملي على السلوك الديموقراطي في غياب الأحزاب الديمقراطية التكوين[1]. من هنا لم يجد الكاتب أمامه سوى اللامفكر فيه مخرجًا من هذا المأزق الوجودي: إعلاء الصراع السياسي غير المباشر، أي المجتمعي المدني من أجل الإصلاح

(1)لتفاصيل هذه الرؤيه انظر/ عبد العزيز حسين الصاوي، (أ) ديموقراطية بلا أستناره؟ الجزء الاول (مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، امدرمان، طبعتان 2010، 2016). الجزء الثاني (دار عزه، الخرطوم،2016)

(ب) عبد العزيز حسين الصاوي : الديموقراطية المستحيلة، معا نحو عصر تنوير سوداني (دار عزه، الخرطوم، 2016) .

التعليمي أساسًا، على الصراع السياسي المباشر ما يقتضي إعادة النظر في هدف إسقاط النظام حد القبول بدور له في عملية الانتقال الديموقراطي[1]. ومن ناحية أخرى، إيلاء اهتمام بالبحث الأكاديمي والنظر الفكري في تجارب التحول الديموقراطي لدول أخرى، ومن بينها تجارب ثلاث من دول غرب أفريقيا خرجت من وضع مشابه وفق دراسة أولية أعدها الكاتب، بمعادلة ثلاثية الأبعاد تضافر فيها الطرف الوطني المحلي مع الإقليمي – الأممي وتعاونٍ من دولة الاستعمار السابق.

مقدمة

على غرار «السلام الروماني PAX ROMANA"، كان الأكاديمي الكيني الأصل علي ززروعي (1933 – 2014)، واحدًا من أهم 100 مثقف في العالم حسب مجلة - FORIGN A FAIRS، قد طرح مفهوم "السلام الأفريقي PAX AFRICANA" في ما يعتبر أهم مؤلفاته العديدة على الإطلاق: "نحو السلام الأفريقي: دراسة في الأيديولوجيا والطموح،TOWARDS PAX AFRICANA: A STUDY OF IDEOLOGY AND AMBITION الذي نشر عام 1967، وظل المؤلف يفرّع الفكرة ويطورها ويعيد طرحها حتى وفاته. ملخص الأطروحة أنه كما ارتبط الأصل الروماني بحقبة طويلة من الرخاء والاستقرار في أرجاء الإمبراطورية بعد فترة من الغزو واستخدام القوة، فإن أفريقيا ينبغي أن تتولى بنفسها إقرار السلم بين مكونات القارة تمهيدًا للأرض للتقدم والرفاه بعد رحيل الاستعمارين البريطاني والفرنسي ،PAX BRITTANICA PAX GALLICA بما يتضمن استخدام القوة والوصاية في الحالات التي تستدعي ذلك، مرشحًا في إحدى الصياغات الدول الأفريقيه الأكبر حجمًا: نيجيريا، جنوب أفريقيا، إثيوبيا الخ.. الخ.. للقيام بهذا الدور. أثارت الأطروحة مناقشات حامية في الأوساط الأكاديمية والفكرية والسياسية من أبرزها ما صدر عن الأكاديمي الجنوب الأفريقي مافيجي Mafeje عام 1995 متهمًا مزروعي

---

(1) في دراسة بعنوان: «المعارضة وقد وصلنا معها الي الخيار المر» اعدت أصلا لكتاب جماعي ووزعت علي مجموعة من المثقفين السودانيين بعد انتفاضة ديسمبر 2019 ثم نشرت في الفضاء الاسفيري، قدم الكاتب تحليلا لتطور العمل المعارض ضد الدكتاتوريات الثلاثة بمعيار إمكانية تأسيس نظام ديموقراطي مستدام وليس إسقاط النظام فقط ،انتهي الي استمرار رجحان الميزان ضد القوي الديموقراطية.بناء علي ذلك شرحت الدراسة كيفية تعديل استراتيجية المعارضة علي هذاالنحو..لتفاصيل إضافية أنظر دراسة «ملاحظات حول» نحو ميلاد ثاني الحركة الشعبية- شمال : تحاور نقدي» في هذاالكتاب.

بخدمة الإمبريالية والاستعمار والدعوة لإعادة الاستعمار COLONIZATION-RE مستندًا في ذلك على استخدام مزروعي لهذا المصطلح لوصف التدخل الضروري لإنقاذ أوضاع ما سُمِّيَ بالدول الفاشلة، فعاد الأخير لتوضيحها حينذاك مستخدمًا مصطلح "الاستعمار الذاتي / المحلي COLONIZATION -SELF"، بأن ما تعنيه هو إمكانية التدخل العسكري الأفريقي الحميد BENEVOLENT لـ "الحسم الذاتي للنزاعات PACIFICATION-SELF" بما يُبطل إمكانية التدخل الخبيث MALEVOLENT من قبل القوه الأوروبية الكولونيالية للقيام بهذه المهمة في حالة فشل الأفارقة. وكان مزروعي قد طرح بنفس المنطق، إثر نهاية حقبة الحرب الباردة في الثمانينيات، فكرة "الوصاية TRUSTEESHIP" من قبل الأمم المتحدة، التي كانت قائمة كمؤسسة باسم "مجلس الوصاية COUNCIL OF TRUSTEES" وفق ميثاق الأمم المتحدة وتم حلها فعليًا عام 1994 بعد اكتمال مهمتها في تصفية الاستعمار.

في الفترة الأخيرة، يُلاحظ أن موضوع عودة الاستعمار عاد ليفرض نفسه للنقاش على المستويين الأكاديمي – الثقافي والعام. من أبرز النماذج بهذا الخصوص الزوبعة التي ثارت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2017 إثر نشر اثنين من الأكاديميين الغربيين مادتين تتصلان بمراجعة التجربة الاستعمارية إيجابيًا وجوبِهَتا برد عنيف. الأولى دراسة بروفيسور BRUCE GILLEY التي نشرت في مجلة THIRD WORLD QURTERLY عدد سبتمبر 2017 بعنوان "THE CASE COLONIALISM FOR في الدفاع عن الاستعمار". ومما جاء فيها: "حظي الاستعمار الغربي على مدى المائة سنة الماضية بسوء السمعة.. وقد حان الوقت لتمحيص هذا المعتقد التقليدي: لقد كان الاستعمار الغربي، بشكل عام، مفيدًا موضوعيًا وشرعيًا في معظم الأماكن التي وُجِدَ فيها.. وكان أداء البلدان التي تبنت الإرث الاستعماري بشكل عام أفضل من أداء تلك التي رفضته". وبعد أن يورد عدة نقاط في تدعيم هذا الرأي يقترح ثلاثة طرق لعودة الاستعمار من بينها القبول الصريح بعودته من قبل الشعوب المعنية. اضطرت المجلة، التي تُعتبر أهم المجلات العلمية فيما يتعلق بدراسات العالم الثالث (من مؤسسيها الراحل ادوارد سعيد ومن أعضاء هيئة تحريرها شخصيات مثل نعوم شومسكي)، إلى سحب الدراسة بموافقة الكاتب بعد أن استقال 15 عضوًا من هيئة التحرير وتلقت، إلى جانب ردود موضوعية، سيلاً من الهجوم والاحتجاجات.

تصاعدت حدة الزوبعة عندما نشر بروفسور نايجل بيقار NIGEL BIGGAR مدير مشروع "الأخلاق والإمبراطورية" ETHICS AND THE EMPIRE في جامعة أوكسفورد تعليقا في جريدة التايمز اللندنية يوم 29 نوفمبر 2017 بعنوان "لا تخجل من تاريخنا الكولونياليDO NOT FEEL GUILTY ABOUT OUR COLONIAL HISTORY" واضح من العنوان تأييده لأطروحات بروس. بعد إعادة تلخيص آراء الأخير، اعتمد التعليق على آراء الروائي النيجيري الحائز على جائزة نوبل شينوا أشيبي CHINUA ACHEBE في مؤلفه الأخير قبل وفاته عام 2013 بعنوان "كان هناك بلد THERE WAS A COUNTRY" والذي افتتح حديثه فيه قائلاً: "هذه بعض هرطقة" ليشيد بعد ذلك، حسب تعليق بيقار/بيجار "بكفاءة الإداريين البريطانيين معتبرًا استتاب الأمن أكبر إنجازاتهم وواصفًا العدالة البريطانية بأنها كانت قاسية ولكنها نزيهة". في الجزء الأخير من التعليق يشرح بروفيسور بيقار أهمية إعادة النظر في تاريخ الإمبراطورية بتوازن بين السلبيات والإيجابيات بالنسبة لبريطانيا نفسها لكونها تمنع ركون البريطانيين إلى العزلة تحت وطأة الشعور بالذنب. وبينما وصفت بعض منظمات المجتمع المدني أفكار بيقار بالعنصرية والتضليل الجماعي، تصدى ما يتجاوز الخمسين بروفيسورًا ومحاضرًا وباحثاً برفض حاسم لها في رسالة مفتوحة واصفين إياها بالسذاجة السياسية وضعف الأساس الفكري، ودخلت شخصية بريطانية بارزة ذات أصل أفريقي ترفور فيليبس TREVOR PHILLIPS في الجدل من زاوية طريفة وفريدة قائلة إن الاضطهاد البشع الذي تعرض له أهله بسبب الكولونيالية لا يمنعه من القول بأنها تسببت أيضًا في التنوع الإثني للمجتمع البريطاني: "نحن وُجدنا هنا لأنكم كنتم هناك". جامعة اكسفورد وصفت المناظرة حول الموضوع بكونها طبيعية في بيئة تتعايش فيها تخصصات مختلفة وحيث تعتبر الحرية الأكاديمية مهمة للغاية.

لا يمكن القول بانطباق ذلك على الساحة السودانية إذ يتعذر وصف بعض الكتابات الجادة حول الموضوع بكونها تشكل تيارًا فكريًا أو أكاديميًّا ملموس الوزن[1]. الملموس حقًّا هو تصاعد نغمة

(1) «علي سبيل المثال:

أ -بروفسور مهدي امين التوم (مقال بعنوان « تجديد مطالب الامه السودانيه « سودانايل اول مايو 2017) دعا فيه الى وضع السودان تحت وصاية الامم المتحده لمدة عشر سنوات ويلاحظ في العنوان التطابق مع مذكرة علي عبد اللطيف « مطالب الامة السودانيه» في مايو 1922 تأكيدا لقناعة الكاتب بدوره بأنه يعبر عن راي عام

ب - قصي همرور «هل كان الاستعمار سيئا حقا؟ (مقال في مجلة الحداثة السودانيه،الخرطوم ،العدد الثالث،سبتمبر 2016) يناقش هذا التساؤل الذي يعتبره منتشرا لدي مختلف مكونات المجموع السوداني علي أساس التمييز

الحنين والنوستالجيا إلى الأيام البريطانية كما يعكسها التعبير الشائع "يا حليل زمن الإنجليز"، في ما يبدو تنفيسًا سايكولوجيًّا عن حالة القنوط من تحسن الأحوال أوتجليا للسينيكية أو التشاؤم الدائم. مرد المحدودية هو حساسية الموضوع في مجتمع حديث العهد نسبيًّا بالتجربة الاستعمارية وما تزال قضية السيادة الوطنية حية بدرجة ما في ذاكرته الجمعية لهذا السبب، وبسبب مساهمة التيارات الفكرية والسياسية الحديثة يمينًا ويسارًا ووسطًا في هذا الصدد ثم، بعد ذلك، الأنظمة الانقلابية التي ولدت من أحشائها. فالأولى شكلت سلبية الدور الغربي، موزعًا بين الاستعمار- الرأسمالية والاستكبار، وأصبحت محورًا مهمًّا في اختياراتها الأيديولوجية انعكاسًا لظروف نشأتها في الأربعينيات، بينما الثانية استخدمت هذا الدور سلاحًا تعبويًّا رئيسيًّا لصرف الأنظار عن إخفاقاتها. في خلفية هذا المشهد السوداني تكمن حقيقة أن خضوع البلاد وإنسانها، ونظامها التعليمي والاقتصادي - الاجتماعي، للأنظمة الشمولية عهودًا متطاولة تمخض عنها ضمور تقاليد الحوار والنقاش من حيث تعدد المواضيع وعمق تناولها حتى في دوائر المشتغلين بالفكر والثقافة لانغلاقهم الاضطراري عن بعضهم البعض وانقطاع صلتهم بالمجالات النظيرة إقليميًّا وعالميًّا، إلا في حدود ضيقة.

من ناحية أخرى، ولاستكمال كل جوانب الموضوع، هناك أطروحة "القابلية للاستعمار" لدى شعوب معينة التي تنشأ نتيجة تخلف استثنائي المدى عمقًا واتّساعًا أو خضوعها لعملية تشويه للشخصية المحلية تراثًا ولغةً بواسطة الطرف الاستعماري، بحيث تعجز عن التفكير خارج

في أثر السياسات الاستعمارية علي الاقطارالمعنية بين التغريب و التحديث westernization,modernization

ج - د.جمال برعي (مقال بعنوان « الوصاية الدولية مقابل السلام والتنمية والديموقراطيه، نداء لانقاذ البلاد «، موقع حريات، أول يونيو 2017). دراسة مسهبه تشرح بتفصيل مسوغات النتيجة التي تتوصل اليها وإمكانية تحقيقها : تكوين جبهة عابره للايديولوجيات من شخصيات ذات مصداقيه تقوم علي أساس الاقتناع بالعمق الاستثنائي للازمة وتاليا، ضرورة وضع السودان علي منصة إعادة التأسيس بتدخل خارجي. ومع أن العنصر الحاسم لنجاح هذا التوجه هو مدي نضوج الارادة الوطنية والتفافها حوله، فأن الحقائق الراهنة ترشح الاستعانة بالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، لتنفيذ برنامج معين خلال فترة زمنية محدده يؤدي لبناء حياة سياسية سليمة، تعبيرا عن إرادة المجتمع الدولي في تفادي خطورة تداعيات انهيار الوضع السوداني علي السلام الاقليمي والدولي

د - شاهين شاهين (رواية تنشر علي حلقات في موقع سودانيز اون لاين تدور حول اربع شخصيات نسائيه تبدأ اسماؤها ب «أحلام «. في الفصل المعنون «إغتيال احلام حسب الرسول،تاريخ 11 نوفمبر 2005 « تنتهي حياة إحداهن،الاستاذة الجامعية في التاريخ، بعد احتجازها في مصحة عقلية، نتيجة تمسكها بنظرية توصلت اليها من أن « أكبر خطأ هو نيلنا الاستقلال السياسي من الانجليز « . كان لهذا الفصل من الروايه صدي واسع في مواقع التواصل الاجتماعي يلفت النظر فيه، الى جانب ذلك، إن كثيرا من التعليقات تعاملت مع الامر علي أساس إنه واقعة حقيقية.

الأطر التي يفرضها، ويصبح التطلع نحو الدولة المستعمِرة كنموذج سائدًا. هذه الأطروحة ارتبطت باسم المفكر الجزائري مالك بن نبي (1905م – 1973م)، منبثقة عن خصوصية التجربة الجزائرية مع الاستعمار الفرنسي بطبيعته الاستيطانية وسياسة الفرنسة أو التمثل assimilation التي اتبعها خلال أكثر من 130 عامًا هي عمر احتلاله للجزائر. على أن قدرة النموذج الجزائري نفسه على توليد مقاومة مسلحة حققت الاستقلال عام 1962 شكك في إيحاء الديمومة الذي تنطوي عليه الأطروحة مما يجعل من الممكن الحديث عن "قابلية مؤقتة للاستعمار". بعد نصف قرن تقريبًا من الحكم الوطني الاستقلالي ولّد هذا النموذج نفسه حنينًا إلى الحقبة الاستعمارية بفعل تحول الحكم الوطني الاستقلالي إلى هيمنة متسلطة لم تَجِدْ معها آمال تحول دولة الاستقلال إلى دولة الرفاهية سبيلا للتحقق. وبنظرة بعدية لا يبدو مثيرًا للدهشة الآن، كما حدث وقتها، الاستقبال الجماهيري الحاشد، الملوِّح بطلب تسهيل تأشيرات الدخول لفرنسا، الذي وجده الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في مارس 2005 عند زيارته لـ"بلد المليون شهيد". ويبقى أن هذا الطور من القابلية الجزائرية أيضًا لا يمكن وصفه، هو الآخر، بقابلية دائمة للاستعمار لأنها قابلة للاندثار، نهائيًّا هذه المرة، مع إمكانية نشوء حالة مقاومة مختلفة ديموقراطية الهدف والوسيلة لـ (الاستعمار الوطني)، هي الضمان الحاسم لإنهاء علاقة التلقي دون العطاء مع النموذج الغربي.

حالة الـ"قابلية المؤقتة للاستعمار" هذه شائعة في كثير من دول العالم الثالث، نشأت عن التدهور الشامل والمزمن لأحوال البلاد الناجم عن النمط الاستبدادي لأنظمة الحكم الوطنية، في تزامن مع اكتساب الوعي الديموقراطي فيها أراضٍ مطردة الاتساع خلال العقود الثلاثة المنصرمة في خضم المعاناة من سياسات هذه الأنظمة، مع تحسّن سمعة الديموقراطية الليبرالية نتيجة تفسخ وانهيار الأنظمة الاشتراكية وتزايد استعداد أنظمة الاستعمار الغربي للقبول بالتحولات الديموقراطية في عدد من أقطار العالم الثالث. وبينما يمكن إدراج النماذج الأفريقية المطروحة في هذه الدراسه كنماذج للقابلية المؤقتة للاستعمار، فإن توفر شروط الاستعداد فيها للتعامل الإيجابي مع المصدر الغربي للديموقراطية الليبرالية بمعيار المصلحة الوطنية يعني أنها مرشحة للخروج من هذه الحالة بمعدل أسرع، للمفارقة، من النماذج العربية ذات الأوضاع المشابهة ولكن المعادية لهذا المصدر، وحتى لتدخل الأمم المتحدة في حالات التوافق الغربي مع روسيا والصين، والمعني بذلك نموذجا ليبيا وسوريا.

هنا، منطقة الإسلام العربي، حيث ينعدم شرط الاستعداد للتعامل الإيجابي مع المصدر الغربي حتى بمعيار الحاجة الإنقاذية للديموقراطية، مما جعل الاستعداد الظرفي لهذا التعامل اختيارًا اضطراريًّا للإمساك بلحظة التخلص من النظام الاستبدادي الغاشم التي أتاحتها فرجة الربيع العربي، لحمايتها من البطش الساحق لنظامي القذافي والأسد؛ ولكنه سيؤدي في المدى الأبعد إلى تعميق القابلية للاستعمار بأكثر مما حدث في النماذج الأفريقية. فالاستنكاف الأمريكي – الغربي عن الاستجابة بالتدخل العسكري في سوريا، ووقتيته في ليبيا، بغض النظر عن دوافعه سواء كان حساب مصالح أو نتيجة احتراق الأصابع في التدخل الأولى بليبيا، والعراق قبل ذلك، كشف النقاب عن مدى تغلغل نفوذ التدين الإسلامي التقليدي المعادي عشوائيًا وإطلاقيًا للغرب فيهما، سلمًا وعنفًا، وأهدر تاليًا فرصة توظيف التعامل الإيجابي معه كأحد المصادر الرئيسية لتعويض عجز المجتمع عن تنمية الوعي الديموقراطي ذاتيًّا[1]. والحال أن انعدام إمكانية تأسيس نظام ديموقراطي وصفة جاهزة لتوليد تأزم اجتماعي– اقتصادي – سياسي مديد يهدد البقاء المجرد للأوطان ككيان، وحياة الأفراد والجماعات، مما يسبغ على الطرف الغربي صفة المنقذ في المخيلة الجماعية فتتولد حالة الـ "قابلية للاستعمار" المديدة زمنًا وعمقًا، كما يفهم من المصطلح الذي أطلقه الفيلسوف الجزائري، لكونها مرشحة للانحدار إلى هوة الاستعداد للقبول غير المتبصر والطويل المدى بالنموذج الغربي.

الوضع عندنا مختلف بالمقارنة لمجموعة القابلية المؤقتة للاستعمار (سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج) وأقرب للمجموعة المرشحة لتنمية القابلية للاستعمار (ليبيا، سوريا)، فيما يتعلق بالاستعداد الشعبي والنخبوي للقبول بالتدخل الأجنبي لكونه منتميًا إليها من حيث الثقل الخاص للمكون العربي في ثقافته، لا سيما بعد استقلال الجنوب. فبصرف النظر عما إذا كان ذلك حقيقيًا أو متوهّمًا وفق الجدال المستعر حول الهوية عندنا إلا أن تفسير هذه المقدمة لضعف الاستعداد لقبول التدخل الأجنبي في هذه المجموعة يفسح مكانًا رئيسيًّا لحجة الثقل الخاص.

هناك في تقدير الجهد المحدود لهذا المقال ما يشير إلى اختلاف بين أقطار الأغلبية المسلمة ذات البعد القومي– الثقافي العربي وتلك المفتقدة إليه، بشأن إمكانيات التحول الديموقراطي.

(1) معظم كتابات صاحب الدراسة تدور حول هذا الموضوع وتداعياته. انظر علي سبيل المثال: عبد العزيز حسين الصاوي، ديموقراطية بلا أستنارة، الجزء الأول (مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي،امدرمان، طبعتان، 2010، 2017).

ففي أقطار آسيا المسلمة وغير المسلمة، فضلاً عن أمريكا اللاتينية، تمت عملية التحول الديموقراطي بسلاسة عمومًا. وكذلك الأمر في أفريقيا حيث سنلاحظ أن الأقطار التي شهدت ظاهرة مماثلة، بما يتضمنه ذلك من إدراك ضرورة وحدود التعامل الإيجابي مع التدخل الغربي والأممي، هي من بين تلك المفتقدة للبعد العربي، مسلمة كانت أو غير ذلك، بينما لا توجد سوى دولة عربية واحدة (تونس) ضمن هذه المجموعة. إلى جانب ذلك، فإن الأقطار الأفريقية التي تعطلت فيها عملية التحول، كما هو الحال في زيمبابوي، يوغندا، رواندا، الخ.. الخ.. بسبب انتهاك رؤسائها للحد الزمني الدستوري للرئاسة، لم تشهد عمومًا انهيارًا وتشظيًّا كما هو الحال في أقطار مثل اليمن وليبيا وسوريا. وسنلاحظ ما يؤكد الاستنتاج المشار إليه بدرجة ما في الوضع الجنوب سوداني حيث ترحب المعارضة بشقيها (رياك مشار وباقان أموم) بالتدخل العسكري الأممي المدعوم غربيا ويذهب الأخير إلى حد القبول بمقترح وضع الجنوب تحت "إدارة تنفيذية" مؤقتًا[1].

سبق لصاحب هذا المقال أن قدم تفسيرًا لهذه الظاهرة يتلخص في أن الشعور الجمعي بالماضي الذهبي لدى شعب ما يشكل أحيانًا عائقًا أمام الانفتاح نحو المستقبل إذ يصبح "النكوص العربي، والمسلم بالذات، إلى الماضي الذهبي تعويضًا عن خيبات الحاضر فيُضْحي ثقلاً انعزاليًا يّموه انعدام الثقة بالنفس بالمغالاة في التعالي والرفض للآخر الحضاري[2]. ويمكن أن نضيف هنا استنتاجًا من بعض الدراسات عن علاقة ذلك باختلاف طبيعة الإسلام بين البيئات الأفريقية المستعربة وغير المستعربة[3]. وبغض النظر عن صحة هذا التفسير بشقيه فإن تاريخ الانقطاع عن

(1) لتفاصيل المقترح انظر:

أ-Princeton Lyman(United States Institute of Peace), "To Save South Sudan Put it on a Life-Support ,20th July 2016 (Financial Times)

ليمان هو المبعوث الامريكي الخاص للبلدين (2011-2013) وبقي وثيق الصلة بشئون السودان وجنوب السودان ومن ذلك فكرة تكليف ثابو مبكي بمعالجة الصلة بين الحكومة والمعارضة في السودان، بالاضافة لمهمته الاصلية الخاصة بمعالجة المسائل المعلقة بين البلدين بعد استقلال الجنوب.وردت فكرة مشابهة في تقرير بروفسور ممداني للاتحاد الافريقي بتاريخ 20 اكتوبر 2014.

ب - تصريحات لباقان اموم في 26 اغسطس 2016 (جريدة الجريدة السودانية) يدعو فيها الي تشكيل حكومة كفاءات تدير البلاد لفترة انتقالية لانهاءالحرب الاهلية وإعدادها لانتخابات نزيهة، ضاربا المثل بنموذجي سيراليون وليبريا.

(2) عبد العزيز حسين الصاوي : في الفكر السياسي، ديموقراطية بلا استنارة؟ الجزء الثاني، (دار عزه، الخرطوم، 2016) ص. 183- 186 ، مقال بعنوان « ديموقراطياً، لماذا تأخر العرب وتقدمالافارقة »

(3) أنظر

J.S.Trimingham(1)*Islam in West Africa*,Oxford University Press,1959.PP.882)92-)

التفاعل الإيجابي مع التجربة الغربية عبر تاريخنا الحديث كفيل بالتفسير. فالتعبئة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني إذا ارتفعت إلى درجة المقاطعة الحّدية للجمعية التشريعية، "حتى لو جاءت مبّرأة من كل عيب" حسب تعبير الزعيم الأزهري، واعتبار البقاء ضمن الكومنويلث متناقضًا مع الوطنية، فإنها تصاعدت لاحقًا إلى مراقي التثبيت الأيديولوجي الاشتراكي الماركسي – الوطني – القومي العربي مع الموجة اليسارية خلال العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي، متغلغلاً في تكوين العقلية النخبوية. وعندما حل الإسلام السياسي محل اليسار في أوساط النخبة منذ السبعينيات مدعومًا بسلطة الدولة منذ ربع قرن ونيف، ارتفع الانقطاع عن التفاعل إلى ذرى جديدة بإضافة طبقة سميكة من التسويغ الديني، مشّكلاً الآن، ومنذ عقود، الرافعة الرئيسية ضد التدخل الأجنبي، لا سيما الغربي المصدر.

في سياق ضرورة استكشاف كل المخارج الممكنة لتفادي المآل الكارثي للإخفاق في تأسيس نظام ديموقراطي مستقر عندنا، سواء عبر نماذج غرب أفريقيا أو غيرها، يبقى من المهم التأكيد على ضرورة التعمق بالبحث التفصيلي في الحالات الثلاث التي تقدمها هذه الدراسه خاصة من حيث وزن الدور الذي مارسه التدخل الأممي والثنائي وطبيعته سلبًا و/ أو إيجابًا، لأنها ليست سوى جهد أوَّلي يروم لفت النظر لهذا الأمر الذي تتكافأ ضرورته مع الضرورة القصوى لتفكيك معضلة التطور الديموقراطي في السودان. ولعل المشتغلين بالبحث الأكاديمي هم الأفضل من غيرهم في التصدي لهذه المهمة قبل الانتقال بها إلى مجال النقاش الفكري والسياسي العام، نظرًا لكثافة الحساسيات التي تكتنفه. كما أن اشتغال الأكاديميين بهذا الموضوع يؤسس لبناء رصيد معرفة موثوقة بمنطقة من غرب أفريقيا يكاد الاهتمام العام والتخصصي بها ينعدم لدينا، بما يتضمنه ذلك من حافز السبق الأكاديمي.

4 فبراير 2018

---

*Influence of Islam Upon Africa,*Longman,London,2nd edition1980،PP.74-77

دراسات اثبتت ان الاسلام الصوفي مرتبط ب"الحاميين المستعربين (السودان، موريتانيا، المغرب)". انعدام اللغة العربية وثقافتها في افريقيا غير العربية يكمن في صلب تفسير هذه الظاهرة بما يجعل الاسلام الافريقي أكثر بساطة ومرونة، وبالتالي اكثر قابلية للتفاعل مع الاخر، الغربي في الحالات الثلاثة، حتي من الاسلام الصوفي، وبطبيعة الحال من الاسلام الفقهي- الكلاسيكي الذي تعرفه البيئات العربية والمستعربة. التشدد في بعض بيئات الاسلام الافريقي (بوكو حرام أبرز نماذجه) ظاهرة حديثة مستورده من بيئات الاسلام العربي حيث شكل الاسلام الكلاسيكي في صيغته السلفية حاضنته الاهموانتقل الى افريقيا اما مباشرة عن تلقي العلم الديني فيها أو عن طريق ثورة الاتصالات الانترنتيه.

(1) تجربة سيراليون: محاولة تعريف

جمهورية سيراليون (The Republic of Sierra Leone) إحدة دول غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي، عدد سكانها أكثر من 7 ملايين بقليل بنسبة أعلى للمسلمين، حوالي 70%، بالمقارنة للمسيحيين (حوالي20%). لغة التواصل (Lingua Franka)، عبر التعدد القبلي والانقسام الجغرافي-الإثني شمال-جنوب، هي الـ (krio)، إنجليزية مهجنة، بينما اللغة الرسمية هي الإنجليزية. سيراليون كانت نقطة انطلاق لتجارة العبيد من غرب أفريقيا وتأسست عاصمتها Free Town في القرن الثامن عشر كموطن لمجموعات بريطانية-كندية- أمريكية محررة منهم. تحقق استقلال سيراليون عن بريطانيا عام 1961، مع العضوية في رابطة دول الكومون ويلث، إثر عملية تدرج في إدخال المؤسسات والممارسات الديموقراطية استمرت لفترة 10 سنوات وشهدت البلاد فترة استقرار وتنمية، خاصة في مجال التعليم حيث اشتهرت كمركز للجودة التعليمية في المنطقة، وانتقالاً سلميًّا للسلطة بانتخابات جرت عام 1967 فاز فيها حزب المعارضة. [1]

سلسلة الانقلابات، المظهر الرئيسي لحالة التدهور العام التي انتهت إلى اندلاع الحرب الأهلية عام 91 وتفاقمها، بدأت بانقطاع فترة حكم المعارضة نتيجة انقلاب أطاح بها لمدة عام استعادت بعده السلطة إثر انقلاب آخر نفذته مجموعات من ضباط الصف والجنود. غير أن

(1) سير ملتون مارقايMilton Margai هو اهم زعيم سياسي في تاريخ سيراليون الحديث سواء إبان مرحلة الاستقلال الوطني عن بريطانيا أو بعدها، حتي وفاته عام 1964. بقيادته نجح عدد من الشخصيات في توحيد النخب الحديثة والتقليدية مما مكن سيراليون من إحباط خطة بريطانية لتقسيم البلاد عام 1924بين جنوبها الاكثر تطورا نسبيا حول العاصمة، والشمال.عام 51 جري، تحت إشراف مارقاي، صياغة دستور وحد المجلسين التشريعيين لشطري البلاد عبر التفاوض مع بريطانيا متضمنا خطة للتدرج نحو تصفية الاستعمار وتأسيس سيراليون كجمهورية برلمانية. بموجب هذا الدستور جري نقل سلطات وزارية لحكومة سيراليونية انتخب مارقاي علي اساسها " وزيرا أول " عام 1953 ثم أجريت عام 1957 انتخابات برلمانية فاز فيها حزبه (الشعب السيراليوني) بأغلبية ساحقة. وإثر مؤتمر دستوري عقد في لندن بعد ذلك بثلاث سنوات ومثل فيها سيراليون علي رأس وفد من 24 شخصا، أستكملت إجراءات الاستقلال عن بريطانيا. خلال فترة توليه رئاسة الوزراء قبل الاستقلال الرسمي وبعده حافظ مارقاي علي اسس نظام الديموقراطية البرلمانية الموروث عن بريطانيا ملتزما بمقوماته في حكم القانون وفصل السلطات كما حرص علي تمثيل كل المجموعات الاثنية والسياسية في كافة المجالات وحارب الفساد.وفاته المفاجئة بعد 4 اعوام من الاستقلال شكلت نقطة التحول في الاتجاه العكسي.المصدر ويكيبيديا

هذه الفترة اتسمت بسوء الإدارة الاقتصادية وتفشي الفساد وقمع المعارضين وصلت قمتها بفرض نظام الحزب الواحد عام 1978 في مواجهة اضطرابات قادها القطاع الطلابي، ثم تسليم السلطة إلى قائد الجيش في 1985. استمرار وتصاعد نفس الممارسات، على طريق الانحدار نحو نموذج الدولة الفاشلة، أدى إلى انفجار الأوضاع متخذة شكل بداية الحرب الأهلية بتحالف للمتمردين بين طرف أجنبي (من ليبريا المجاورة) وآخر محلي بقيادة عسكري سابق. فشلُ النظام العسكري في إخماد التمرد تسبب في وقوع الانقلاب الثالث عام 92 نتيجة التذمر الواسع في أوساط الجيش الحكومي من النقص المتعدد الوجوه في إعداده لمواجهة تحالف المتمردين الذي استمر يحقق نجاحات كبيرة من أهمها الاستيلاء على مناجم الماس الغنية الواقعة عند حدود البلدين. وعندما وقع الانقلاب الرابع عام 96 تصاعدت الحرب الأهلية إلى قمتها البشعة المتمثلة في استخدام المتمردين أسلوب بتر الأطراف والأنوف والشفاه لسكان المناطق والإثنيات الموالية للحكومة، مع التدمير الواسع النطاق للممتلكات والبنى التحتية. وانتهى هذا التصاعد إلى فوضى عارمة حين أصبح الجنود النظاميون وغيرهم شركاء في النهب والقتل والتدمير. وكانت مجموعة دول غرب أفريقيا الاقتصادية ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES/ECWAS قد تدخلت عسكريًّا سياسيًّا بواسطة "مجموعة المراقبة- ECONOMIC COMMUNITY OF WEST A RICAN STATES MONITORING GROUP/ECOMOG" التابعة لها بعد انقلاب وقع عام 98، وتمكنت من عقد مباحثات بين الحكومة والحركة المسلحة تمخضت عنها اتفاقيتان في أبوجا ولومي. وعلى الرغم من أن الأخيرة قامت على شراكة بين الطرفين ساهمت في إنجاحها ضغوط من الأمم المتحدة ودول الكومونويلث، إلا أن الهدوء النسبي الذي حققته لم يلبث أن تبدد نتيجة الانقسامات بين المتمردين أنفسهم مما أدى لاشتعال الحرب مرة أخرى بما في ذلك المواجهة مع قوات من ECOMOG ومراقبين من الأمم المتحدة. على أن الوضع اتجه نحو الاستقرار وانحسار الحرب بعد تدخل عسكري عام 2002 من قبل دولة المستعمر البريطاني السابق بطلب من رئيس لجمهورية المنتخب أحمد تجان Ahmad Tejan، وبقوة تعدادها 1000 جندي وعدد من الضباط تمكنت، بالتنسيق الوثيق مع بقايا الجيش الحكومي، من حسم التمرد وتحقيق المهمة التي فشل فيها التدخل الدولي والإقليمي بعد مقتل ما لا

يقل عن 50 ألف سيراليوني. منذ ذلك الحين جرى تداول موقع الرئاسة سلميًّا عبر انتخابات نزيهة سلم خلالها أحمد تجان السلطة لخلفهErnest Bai Koroma بعد نهاية دورتيه حسب نص الدستور وتمت الأخيرة، الثالثة منذ نهاية الحرب الأهلية، في نوفمبر 2012، لأول مرة، دون مساعدة من الأمم المتحدة بما يشهد على اكتمال عملية الانتقال الديموقراطي في سيراليون. وفي دلالة رسمية على اختتام المرحلة الأولى لإعادة البناء بعد نهاية الحرب ودخول مرحلة جديدة من التنمية، تمت تصفية أعمال "بعثة الأمم المتحدة لبناء السلام" - UN Int grated Peacebuilding Office in Sierra Leone/UNIPSIL في مايو 2014 التي كانت قد حلت مكان "بعثة الأمم المتحدة لسيراليون

"UNITED ADVANCED MISSION FOR SIERRA LEONE/UNAMIS".

على الصعيد الاقتصادي ورد في تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ أكتوبر 2017، أن اقتصاد سيراليون تمكن من تجاوز الأزمة المزدوجة لوباء الأيبولا وانهيار أسعار خام الحديد، حيث استأنف الاقتصاد نموه ويتوقع أن يستمر على المدى المتوسط نتيجة استثمارات في مجالات الزراعة والتعدين والأسماك، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. كذلك يتوقع أن يطرد ازدياد الدخل القومي الإجمالي بحيث يرتفع من — 20.6 إلى + 5.4% وإلى 6.5% بعد عامين، مع انخفاض في نسبة التضخم.

في دوافع التدخل البريطاني

سيراليون لم تكن لها أهمية خاصة بالنسبة بالنسبة لبريطانيا في نطاق استراتيجيتها الدولية أو الإقليمية ولكن مجيء حزب العمال (الجديد New Labour) بقياد توني بلير للسلطة عام 1997 أدخل عنصرًا جديدًا في المعادلة. ففي عالم ما بعد الحرب الباردة الخالي من المنافسة مع الاتحاد السوفيتي حتى ذلك الحين[1]وجد تراث الحزب الأكثر اهتمامًا بالطبقات

(1) اهم علامات تلك الفترة كان ارتفاع اسهم أطروحة "مسئولية الحماية "في مجال السياسة الدولية منذ أوائل القرن 21.مفاد هذه الاطروحة، التي تراجع الاهتمام بها مع استعادة القطب الروسي لحضوره الدوليبقيادة بوتين، التقليل من اهمية مبدأ السيادة الوطنية في حالات الفشل الاستثنائي لدولة معنية في حماية مواطنيها، ويشرعن لتدخل خارجي يتضمن التزاما دوليا بأعادة البناء الشامل.أنظر

الشعبية داخليًا وبالعالم الثالث خارجيا بالمقارنة مع الأحزاب البريطانية الأخرى، فرصة للتعبير عن نفسه بإدخال المكون الأخلاقي ETHICAL في موجهات السياسة الخارجية لبريطانيا. وبعبارة أخرى، عدم اعتماد المصالح البريطانية المباشرة وحدها كمقياس للخيارات في العلاقات الخارجية وذلك في إطار فلسفة "السلام الليبرالي LIBERAL PEACE" المعرّفة بكونها تحقيق السلام بتوسيع مساحة الديموقراطية المرتبطة باقتصاد السوق، ومن مقتضياته التركيز على هدف تخفيف الفقر وزيادة الميل إلى التدخل لحسم النزاعات. في هذا السياق ارتفعت أفريقيا إلى رأس قائمة اهتمامات بريطانيا حيث جرى إنشاء وكالة متخصصة للعون التنموي مستقلة عن وزارة الخارجية.

DEPARTMENT FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT/D F I D

تضع هذه السياسات موضع التنفيذ بالتنسيق مع الوزارت المختصة مثل الدفاع والخارجية. واستفادت سيراليون بشكل خاص من هذا التغيير الملموس الذي كان قد طرأ على سياسة العون التنموي البريطاني سواء من حيث فلسفته وأهدافه أو هيكله الإداري.[1]

الإطار العام لخطة التدخل البريطاني كان مفهوم بناء أو إعادة بناء الدولة بوجوهها المختلفة، وذلك على أساس أن التدخل القاصر عن هذا المستوى يظل مهددًا بالانتكاس نظرًا لاستمرار نفوذ الأطراف اللادولتية Non–state–actors (قبليات، ميليشيات الخ..الخ..) التي احتلت الفراغ المتروك بسبب حالة الدولة الفاشلة. إنفاذًا لهذه الاستراتيجية ضاعفت بريطانيا عونها المخصص لسيراليون ثلاث مرات من 9 ملايين الـ 30 مليون استرليني خلال الفترة من 1999– 2002، تاريخ إنهاء الحرب الأهلية الذي تضمن إعادة رئيس الجمهورية

Gareth Evans : The Responsibility to Protect, The Brookings Insitiution,Washington,2008

(1)David Harris. Sierra Leone; A Political History,2013,Hurst and Co.Uk,pp 109-11

يشير هذا المرجع الهام حول تاريخ سيراليون الي سبب خاص وراء اهتمام توني بلير بها وهو عمل والده كمدرس فيها سابقا. علي أن شواهد الاهتمام بسيراليون في الاطار الافريقي الاوسع موجودة في مقررات مجموعة الدول الغنيه (G 20) التي عقدت في بريطانيا بقيادة بلير عام 2005 مثل الغاء الديون علي الدول الفقيرة وتخصيص نسبة7% من الدخل القومي للعون التنموي،وفي تأسيسه ل "مبادرة الحوكمة الافريقيةAfrican Governance Initiative " بعد مغادرته السلطة (أنظر لاحقا)

المنتخب إلى السلطة من المنفى، خُصص لعمليات إعادة بناء موزعة بين المدين المتوسط والبعيد. على سبيل المثال: نزع السلاح، إعادة نشر القوات وإعادة الدمج (Disarmament،Demobilization،Reintegration/D D R)، دعم وإصلاح الأجهزة الأمنية، دعم مفوضية الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون المشكلة من قبل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مساعدات في مجال مؤسسات مكافحة الفساد وإصلاح القطاع العام.[1]

بطبيعة الحال رأس الحربة في تنفيذ الاستراتيجية كان الجانب الأمني المتعلق بالقوات النظامية.[2] ففيما يتعلق بالجيش عُيِّن ضابط بريطاني مستشارًا عسكريًّا لحكومة سيراليون ملحقًا بقيادة الجيش ويحضر اجتماعات مجلس الأمن القومي. المهمة الأساسية: كجزء من عملية بناء الدولة/الأمة، إعادة تكوين الجيش ليصبح أداة خاضعة للرقابة الديموقراطية ولاستعادة ثقة المواطنين فيه التي فقدت بسبب تدخله الانقلابي في السياسة والحكم. وفي التفاصيل: تنفيذ خطة للتدريب، التزويد بالأجهزة وإعادة الهيكلة الإدارية لمختلف فروع الجيش بواسطة مدربين متخصصين أو إلحاق العسكريين السيراليونيين بوحدات الجيش البريطاني، مواجهة المتمردين مباشرة أو من خلال مشرفين مرتبطين بوحدات الجيش السيراليوني، تأمين المرتبات من العون البريطاني. نفس هذه الخطة في خطوطها العريضة، بما في ذلك تأمين المرتبات المجزية ومكافحة للفساد، نُفِّذت في قطاع الشرطة ووزارة الدفاع بمساعدة مهمة من ضباط وخبراء أفارقة وآسيويين من دول مثل الهند وجنوب أفريقيا أعضاء في مجموعة الكومونويلث التي ينص ميثاقها على الالتزام بالديموقراطية وحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر هنا، أن جاهزية الجيش السيراليوني بلغت حد تلقي بعض وحداته تدريبًا خاصًّا أهَّله للمساهمة في عمليات حفظ السلام خارج حدوده، ومن ذلك المشاركة في عمليات الأمم المتحدة بدارفور عام 2009 (UNMIS).

---

(1) London School of Economics and Political Science, Paper by Jonathan Pickering (2009). Policy Coherence in International Responses to State Failure : The Role of The United Kingdom in Sierra Leone,pp30-31

(2) لمعلومات تفصيلية حول الجانب المتعلق بالقوات النظامية:

The UK in Sierra Leone: a Post –Conflict Operation Success, Paper by Major General P.Jonathan Riley,15th June,2006

الدور البريطاني

يمكن وصف حصيلة الدور البريطاني في سيراليون، الأبرز بمراحل من غيره الثنائي والأممي، بكونه انتقل بها من حالة الدولة الفاشلة FAILED إلى الدولة الرخوة، FRAGILE. وفق التعريفات المستخدمة في الفكر السياسي الحديث تعريف الدولة الفاشلة هو: الدولة التي تغدو عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية في حفظ الأمن والتنمية وتفتقر إلى السيطرة الفعلية على أراضيها وحدودها، بينما تُعرَّف الدولة الرخوة بكونها ذات دخل منخفض وقدرات دولتية ضعيفة تعاني أيضًا من و/أو مشكلة شرعية، مما يترك السكان مُعرَّضين للوقوع تحت تأثير مجموعة من الصدمات.

"A fragile state is a low-income country characterized by weak state capacity and/or weak state legitimacy leaving citizens vulnerable to a range of shocks"

على الصعيد الملموس للسيراليوني كفرد فإن إيجابية هذا الدور تنحصر، في غياب تحسن مباشر في حياته المعيشية حتى الآن، في ما تحقق له في مجال الاستقرار وإنقاذه من الويلات المترتبة على التفتت والانهيار الكامل، بإيقاف الحرب الأهلية. لدى النخب والقيادات السياسية. يضاف إلى ذلك دور التدخل البريطاني في وضع سيراليون على طريق التنمية الديموقراطية، الشرط الذي لا غنى عنه لنظام سياسي ديموقراطي قابل للحياة. فالاحتمال الأكيد للارتداد إلى الماضي، وهو بلا شك يكون أسوأ كثيرًا من الماضي السابق، لا يمكن تفاديه دون تأسيس نظام من هذا النوع هو بنفس الدرجة الضمان الوحيد للتقدم على طريق التنمية البشرية، المادية والمعنوية معًا.

على الرغم من المصاعب والمهام الكبيرة التي ماتزال تواجه تقدم سيراليون خروجًا من حالة الدولة الرخوة، فإن الطريق أمام إنجازها بنجاح في المدى الزمني المناسب غَدَا مفتوحًا لتوفيقها في توفير شرط الاستعادة المستدامة للنظام الديموقراطي، وذلك بمساعدة بريطانية أساسًا. وتتلخص هذه المهام ذات العمق البنيوي وفق وكالة التنمية الدولية البريطانية (D F I

D)، في الفساد، تدني القدرة الاستيعابية (LOW CAPACITY LEVELS)، ضعف آليات وممارسات حكم القانون (بعبارة أخرى عوامل تعزيز الديموقراطية)، وارتفاع مستوى التمييز والإقصاء الاجتماعي خاصة ضد النساء، بينما يتمثل استمرار الدور البريطاني خلال هذه المرحلة الثانية لمسيرة نهوض سيراليون من واقع الخراب والتخلف، في مستويين: الأول قيادته مفاوضات توقيع "الاتفاقية الإطارية للرقابة المتبادلة- MUTUAL ACCOUNTABI ITY FRAMEWORK " بين حكومة سيراليون والشركاء التنمويين الأمّيّين والثنائيّين الذين سيساهمون في العون التنموي مع بريطانيا، والتعامل مع سيراليون كشريك تنموي أول مع تخصيص مبلغ قدره 97،993،208 £ لبرنامج ميزانية 2015–2016. يعطي البرنامج الأولوية للتعليم (خاصة للبنات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فضلاً عن الفئات الأكثر تهميشًا)، دعم وإصلاح قطاع الكهرباء، دعم القطاع الخاص لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستخراجية، إصلاح الإدارة المالية الحكومية فيما يتعلق بالضرائب والرقابة، محاربة الفساد وفق برنامج "لا تدفع رشوة" المبتكر، تيسير وسائل الحصول على الحماية القانونية والأمنية (مثل إصدار قانون العون القانوني للفئات الفقيرة عام 2012)، ثم دعم المراجعة الدستورية والدورة الانتخابية. وعلى غرار ما حدث في القطاع العسكري، تولى خبراء بريطانيون تدريب الموظفين المحليين بوسيلتي الابتعاث إلى بريطانيا أو التدريب العمليThe (On) Job Training بالإضافة إلى التزويد بالأجهزة والمعدات.

هذا وتتلخص استراتيجية دولة سيراليون ذات النظام الرئاسي في خطة من مرحلتين (أجندة التغيير 2007–2012) و(أجندة الرفاهية 2013–2016) تهدف بصورة رئيسية لتنويع الاقتصاد، وتطوير التعليم والخدمات الصحية. هنا يمكن تحسس دور المكون غير الحكومي، أي المجتمع المدني، في العلاقة البريطانية مع سيراليون ممثلا في الدور الذي تلعبه "مبادرة الحوكمة الأفريقية T B African Governance Initiative" التي يشرف عليها رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، في تنفيذ الخطة. فإلى جانب العون الرسمي، ومن نماذجه تخصيص 20 مليون استرليني لقطاعات التعليم والزراعة والصحة لأعوام 2015–2018 و19.6 مليون لقطاعي الأمن والقانون لأعوام 2010 –2016، ألحقت المبادرة خبراء

بـ "وحدة الاستراتيجية والسياسات strategy and policy unit " وبـ "مكتب رئيس مساعدي رئيس الجمهورية Office of the President's Chief of Staff" لتعزيز أدوات متابعة التنفيذ الرئاسي للخطة ذات الشقَّيْن بهدف المحاسبة وتذليل العقبات: عقود الأداء الموقعة بين الرئاسة ومختلف الوحدات الحكومية كل في مجالها والمراجعة القطاعية للتنفيذ.. ومن المشاركة العالية في التنفيذ، بالإضافة للتدريب بدءًا من عام 2008، تراجع دور الخبراء بحيث أصبح الموظفون السيراليونيون يتحملون المسؤولية كاملة منذ 2014. وبينما ساهم ذلك في إنجاز عدد من مشاريع البنية التحتية في قطاعي الطاقة والطرق إلى جانب مشروع الرعاية الصحية المجانية [1]، فإنه ساعد أيضًا في المواجهة الناجعة لأكبر تحدٍّ واجهته سيراليون منذ استعادة الديموقراطية وهو وباء الأيبولا الذي ضرب المنطقة عام 2014- 2016 وكان قمينًا بتدمير كل ما أنجزته. وكانت وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية قد تولَّتا قيادة وتنسيق الحملة العالمية لدعم سيراليون في مكافحة الوباء الذي ترك آثارًا وخيمة تمثلت في قطع الطريق على توقعات بارتقاء سيراليون إلى مصاف دول الدخل المتوسط بناءً على معدلات النمو الاقتصادي السريع حتى ذلك الحين، مُتسبِّبًا في انكماش للدخل القومي بنسبة 24%.

ووفقًا لآخر تقارير البنك الدولي حول المؤشرات العامة (20 أبريل 2017) عند إعداد هذا المقال، أثبت الاقتصاد السيراليوني قدرته على الصمود في وجه التحدي المزدوج خلال 2015/2014: وباء الأيبولا وانخفاض خلال أسعار المواد الخام. استأنف الاقتصاد نموه، معززًا باستثمارات في قطاعات التعدين والأسماك والزراعة. وحسب صندوق النقد الدولي يُتوقَّع أن يستمر التعافي خلال المدى المتوسط فيرتفع الدخل القومي الإجمالي من – 20.6% إلى + 5.4% في عام 2017. الارتفاع الراهن في نسبة التضخم يتوقع، حسب الصندوق، أن ينخفض بنسبة 7.5% حتى عام 2020 مع ارتفاع في نسبة النمو الاقتصادي من 4.3% عام 2016الى 6.5% خلال نفس الفترة.

يساعد على هذا التحسن في الأوضاع الاقتصادية، رغم التحديات التنموية الكبيرة التي ماتزال تواجه سيراليون، وأهمها نسبة البطالة الشبابية المرتفعة، سير التطورات السياسية

(1)Delivery and Impact in Sierraleone, Web site A G I,17th January 2105

في الاتجاه المطلوب، فقد أجرت سيراليون ثلاثة انتخابات ديموقراطية نزيهة منذ نهاية الحرب الأهلية في 2012 التي استمرت10 سنوات مزهقة أرواح 50 ألف شخص، وستجري الانتخابات الرئاسية في مارس 2018 بعد نهاية الفترة الثانية والنهائية للرئيس ارنست باي كوروما. كما تم الاتفاق على مراجعة دستور عام 1991 بواسطة "لجنة مراجعة الدستور" حيث يقدم للبرلمان لإقراره ومن ثم يتم الاستفتاء عليه.

في المقارنة مع السودان

بالإضافة إلى الفشل في تأسيس ديموقراطية مستدامة، المصدر القاعدي لحالة التداعي الاستثنائية أيًا كان توصيفها العلمي بين الدولة الفاشلة والرخوة، هناك تشابهات عديدة بين السودان وسيراليون: وحدة دولة الاستعمار، التوزيع السكاني من حيث الديانة (قبل انفصال الجنوب)، محدودية التكاليف البشرية في معركة التحرير الحديثة، دور سياسي قيادي للقطاع الطلابي، تعدد الانقلابات بما في ذلك بعض التفاصيل مثل تسليم السلطة من مدني لعسكري (انقلاب الجنرال عبود 58–64)، انقلابات ناجحة جزئيًا أحدها من قبل صف الضباط (انقلاب حسن حسين عام 1975)، وآخر دام فترة قصيرة للغاية (انقلاب يوليو 71)، تأييد بعض الأحزاب للانقلابات. بيد أن هذه التشابهات وغيرها، ومهما كان عددها ومداها التفصيلي، لا تُلغي الفرق الرئيسي بين البلدين فيما يتعلق بالاستعداد الشعبي والنخبوي لقبول التدخل الأجنبي مدخلاً نحو تفكيك المصدر العميق للأزمة بداية بالحد من تداعياتها اليومية الخطيرة. الافتراض أن الأطراف المستفيدة من حالة الفوضى والاضطرابات في سيراليون، فضلاً عن تلك المستندة إلى أسباب موضوعية، اعترضت على الدور البريطاني العسكري والمدني، ولكن البدهيّ أن عجزها عن منع حدوثه ثم عن أداء مهمته المستمرة حتى الآن في شكل خصوصية للعلاقة الثنائية العادية بين البلدين، يعني أن الأغلبية الساحقة من الناشطين السياسيين والمجتمعيِّين، بما في ذلك الحزبان الرئيسيان، كانت وماتزال مؤيدة للتدخل بسند من بيئة شعبية وصل مستوى قبولها بالتدخل الغربي إلى درجة خلع لقب «الزعيم القبلي» على توني بلير.

يمكن تفسير قابلية النموذج السيراليوني لتوليد هذا التأييد بالرجوع إلى التكوين الثقافي- التعليمي الغالب وسط النخب القيادية. فعلى الرغم من الأكثرية النسبية للديانة الإسلامية، إلا أن تاريخ البلاد لم يشهد احتكاكات دينية المصدر مع الأقلية المسيحية الكبيرة، وبقي الانفتاح على الغرب راجحًا في الفضاء العام أيضًا بتأثيره، لا سيما الوزن الخاص لمجموعة الكريو السكانية (Krio = Creole) فيها، كما يدل التماثل بين اسم لغة التواصل واسم المجموعة. فهي لا تشكل سوى 4% تقريبًا من عدد السكان من الناحية الإثنية، إلا أن أصلها التاريخي من مجموعات العبيد المُحرَّرين من أمريكا وبريطانيا، جعلها مختلطةً عرقيًا وذات تكوين غربي ثقافيًا وقيميًا ومهيّأة للاستفادة من فرص الحياة التعليمية والاقتصادية والسياسية المتاحة إبان الحقبة الاستعمارية، أكثر حتى بالمقارنة لبقية المسيحيين. ومع أن هذا الامتياز كان أحد مغذيات الحرب الأهلية، بالذات لدى قطاع الشباب، إلا أنه فيما يبدو لم يفلح في تحييد تأثير التقارب مع الغرب في توليد قابلية التعامل الإيجابي مع التدخل البريطاني والأممي - الغربي عمومًا، بل والسعي لاستحضاره. ساعد على ذلك استمرار العلاقة مع بريطانيا ودول مثل الهند وجنوب أفريقيا من خلال العضوية في رابطة الكومونويلث وانتشار اللغة الإنجليزية، فضلاً عن القبول بالتدرج في الانتقال نحو الاستقلال عبر المؤسسات التشريعية والتنفيذية بالتوافق مع الإدارة الاستعمارية البريطانية، كما ورد في الهامش الأول. من الجلي في النموذج السيراليوني أن المبدأ المقرر في القانون الدولي منذ اتفاقيات وستفاليا في القرن السابع عشر ثم ميثاقي عصبة الأمم والأمم المتحدة بعدها حول السيادة الوطنية، اُعتبر غير متناقض مع التدخل الخارجي طالما تم برضا الأغلبية ولفترة مؤقتة تحت ضغط ضرورة ملجئة.

30 يوليو 2016

(2) تجربة ليبريا : تعريف أولي

تقع «جمهورية ليبريا»، المحدودة المساحه (43 ألف كم) وذات التاريخ الحديث الشديد الخصوصية ضمن دول القارة الأفريقية، على شاطئ أفريقيا الغربية، وتحد غربًا بسيراليون وشرقًا بساحل العاج وشمالاً بغينيا. عدد السكان 5.4 مليون 20% منهم مسلمون [1]. اللغة الرسمية الإنجليزية إلى جانب حوالي عشرين لغة محلية تتحدثها مجموعة القبائل التي تشكل 95% من مجموع السكان هم أهل البلاد الأصليون. البقية مجموعة سكانية من سلالة العبيد الأمريكان المُحرَّرين، أغلبيتهم الساحقة من الولايات المتحدة والبقية من جزر الكاريبي البريطانية عادوا في عشرينيات القرن التاسع عشر، بترتيبات إدارية ومالية من "جمعية الاستعمار الأمريكية American Colonization Society"، للاستيطان فيها إثر حملة شاركت فيها أطراف متناقضة الدوافع من البيض أهمها ملاك العبيد في الولايات المتحدة، بدافع الخشية من تأثير العبيد المُحرَّرين على عبيدهم، بينما تشكل الطرف الآخر من الداعمين لحقوق السود بالنظر لأن إساءة المعاملة كانت تشمل العبيد المُحرَّرين حتى في شمال أمريكا، غير أن الأغلبية العظمى كانت من دعاة حركة إلغاء الرق في أمريكا - AB LITIONISTS.

هذه المجموعات المستوطنة SETTLERS التي أُطلق عليها فيمابعد اسم- AMER LIBERIANS-CO تشربت الثقافة الأمريكية بخصائصها المميزة دينيًّا المسيحية البروتستانية والثقافية الجمهورية، بقيت منعزلة عن الأغلبية من أهل البلاد الأصليين حتى على مستوى التصاهر رغم وحدة الأصل السلالي، تمارس عليهم، رغم ذلك، نوعًا من الاستعمار الداخلي أشبه بنظام الفصل العنصري الجنوب الأفريقي حيث السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في يد المستوطنين، حتى الجنسية بالميلاد كانت محرمة عليهم إلى أوائل القرن الماضي. في هذا السياق تبنت ليبيريا علمًا ودستورًا مُصمَّمَيْن على غرار الدستور والعلم الأمريكيَّيْن، حتى اسم العاصمة مونروفيا اُشتقَّ من اسم الرئيس الأمريكي جيمس مونرو، وأصبحت

(1) حول الاسلام والمسلمين في ليبريا وغرب افريقيا عموما أنظر:
James Gow (edit),Militancy and Violence in West Africa,Routledge 2013 (pp 143 for the percentage)مع ملاحظة ان نسبة المسلمين ارتفعت كثيرا لاحقاً.

أول وأقدم جمهورية في أفريقيا عندما أعلنت الاستقلال في عام 1847[1] بعد انتخاب الأمريكي- الأفريقي جوزيف روبرتس رئيسًا للجمهورية. على أن الاستقلال كان شكليًا لدرجة بعيدة، إذ ظلت العلاقة مع الولايات المتحدة حتى السبعينيات من القرن الماضي وثيقة اقتصاديًّا وسياسيًّا متدرجة منذ أوائل القرن من علاقة أشبه بالوصاية الأمريكية - الغربية على ليبيريا (مثلا في مرحلة من المراحل فرض الرقابة على واردات النقد الأجنبي لليبيريا) والاستغلال الاقتصادي بالنشاط التعديني والمواد الخام الزراعية أهمها وأشهرها صناعة إطارات السيارات المعروفة فيرستون وفق امتياز بإنشاء أكبر مزرعة للمطاط في العالم عام 1926م. بنفس الدوافع التي تكرست بمجريات الحرب العالمية الثانية وحاجة الغرب وأمريكا خاصة للتسهيلات العسكرية، توفرت لليبيريا الحماية من التنافس الأوروبي إبان الموجة الثانية للتوسع الاستعماري في أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، كما من الموجة الأولى بعد مؤتمر برلين الشهير أواخر القرن التاسع عشر.

الاستقلال المبكر مكن ليبيريا من البروز على المسرح الدولي قبل أي دولة أخرى من دول القارة، بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي مع دول مثل بريطانيا، كما شاركت في تأسيس الأمم المتحدة عام 1945م وعصبة الأمم قبل ذلك في عام 1920م. على الصعيد الداخلي اعتماد الدستور ولد حياة سياسية متطورة بعض الشيء، ولكنها محصورة في الجيب الاستيطاني، بداية بتأسيس حزب THE TRUE WIG PARTY تقليدًا للحزب الأمريكي بنفسم الاسم خلال ثلاثينيات القرن 19 وحتى منتصف القرن العشرين بما في ذلك ضمان فوز مرشح الحزب بالرئاسة. وتعاقب على الرئاسة بالانتخاب في هذه الحدود الضيقة من حيث قاعدة الناخبين ومجال المنافسة الحزبية ما يتجاوز الـ15 رئيسًا للجمهورية حتى وقوع الانقلاب الأول عام 1980م. وفي نفس الإطار تمكنت ليبيريا من تحقيق بعض التحديث المبكر أفريقيًّا في البنى التحتية التي شملت الموانئ والمطار الدولي لا سيما إبان فترة الحرب العالمية الثانية،

(1) دراسة جيدة حول تاريخ عملية إعادة توطين الافارقهالمسترقين من:

Richard West, *Back to Africa, Jonathan Cape, London, 1970* (p.155)

« لم تكن ليبيريا أول دولة سوداء تنال استقلالها إذ سبقتها لذلك اثيوبيا التي عاشت قرونا محتمية بجبالها. علي أن ليبيريا كانت اول دولة سوداء تتبني أفكار الحكم الخاصة بالعالم الابيض : حكم القانون، الديموقراطية الانتخابية. ورغم انها لم تلتزم بهذه المبادئ إلا اتها حافظت علي شكل الحكومة الدستورية طوال 120عاما.»

بينما شجعت فترة رئاسة روبرت تبمان 1944- 1971 التي تميزت، رغم انحدارها نحو التسلط والدكتاتورية منذ منتصفها، بسياسات محفزة للتداخل بين المستوطنين والأهالي الأصليين وتشجيع الاستثمار الأجنبي بحيث تمتعت ليبريا بثاني أعلى معدل نمو اقتصادي في العالم خلال خمسينيات القرن الماضي.

يبدو أن هذه التطورات أكسبت ليبيريا ثقة متزايدة بالنفس انعكست في توجه نحو التخفيف من علاقة التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، تجلت في موقفها ضد نظام التفرقة العنصرية بجنوب أفريقيا، ودعمها لتوجهات التحرر الأفريقي والوحده الأفريقية PAN AFRICANISM من الاستعمار الغربي، والدعم النشط لمنظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك ماليًّا. وكان بعض التوتر قد طرأ على العلاقات مع الولايات المتحدة نتيجة اعتراف ليبيريا بالاتحاد السوفيتي أوائل السبعينيات غير أنها بقيت متينة في إطار الصراع بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة خلال عقد 70 – 80 حيث بقيت ليبيريا محطة رئيسية للـ C I A في أفريقيا ولإذاعة "صوت أمريكا"، وتلقّت دعمًا ماليًّا كبيرًا، استمر حتى خلال فترة الحكم العسكري التي بدأت عام 1980م، وتميزت بدكتاتورية تقارب البربرية، كما سيوضح لاحقًا. مع انحسار الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي بدأت سياسات الولايات المتحدة تجاه ليبيريا تتخذ منحى انتقاديًا مُتصاعدًا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان تحت ظل الأنظمة الانقلابية ارتفع إلى درجة قطع العون المالي والعسكري.

مرحلة الاضطرابات العنيفة في ليبيريا، متخذة شكل اندلاع الحرب الأهلية (1989-1997)، بدأت عام 1980 بانقلاب عسكري قاده MASTER SERGEANT الرقيب صامويل دو Doe من قبيلة KRAHN التي تشكل الأغلبية وسط السكان الأصليين، ضد الحكومة المنتخبة. تجمع الآراء على أن الانقلاب استقبل بتفاؤل كبير إذ تولد بصورة رئيسية عن مناخات الاضطهاد والإقصاء التي عاشها السكان الأصليون منذ تأسيس ليبيريا عام 1847م، ولكن أيضًا عن رد الفعل تجاه الاضطرابات السياسية التي سادت في البلاد وقتها، ويعود بعضها إلى التنافس الحزبي بعد ظهور حزب معارض لهيمنة الـWhig Party عام 1973م وإلى أن الإصلاحات السياسية- الدستورية (تحديد فترات رئاسة الجمهورية)

والاجتماعية (الانفتاح تجاه مكونات البلاد الأخرى) التي أدخلها رئيس الجمهورية تولبرت، وُوجهت بمعارضة من داخل مجموعة الـ الأمريكو – ليبيريا نفسها ومن المجموعات السكانية الأخرى: الأولى اعتبرتها مهددة لنفوذها والثانية اعتبرتها قليلة ومتأخرة.

تميز الانقلاب بعنف بالغ الضراوة وأصبح سمة للتطورات السياسية حتى استقرار البلاد على سكة التحول الديموقراطي منذ عام 2003م وخاصة 2006م. معركة الانقلاب انتهت بمقتل رئيس الجمهورية تولبرت و26 شخصًا من مؤيديه، تبعها إعدام 13 عضوًا من مجلس الوزراء علنًا إثر محاكمات صورية، بينما قُتِلَ الباقون في مجزرة إعدام جماعية بعد إرغامهم على السير في شوارع العاصمة مونروفيا عراة تمامًا، بينما هرب المئات من منتسبي الحكومة إلى الخارج وزج بمن بقي منهم في السجون.

كرت سلسلة الانقلابات بمحاولة انقلاب فاشلة عام 1985 كرد فعل لسياسات الإغراق في الفساد والقمع السياسي بإغلاق الصحف ومنع النشاط السياسي والتمييز القبلي ضد الأقليات الأصغر من قبيلة الـKRAHN، التي تشكل العلامة الفارقة لهذه النوعية من الأنظمة، مُثِّل فيها بجثة قائدها شريك صامويل دو في الانقلاب الأول المنتمي إلى إحدى هذه القبائل الأصغر، فيما أصبح تقليدًا مرعبًا يتصدر مشهد التدهور الليبيري نحو الحرب الأهلية بآثارها المدمرة على جوانب الحياة كافة.

اندلعت الحرب الأهلية الأولى عام 1989 بعد محاولة قادها عضو سابق في حكومة صامويل دو نفسه (شارلس تيلور)، قادمًا من جمهورية ساحل العاج المجاورة على رأس مجموعة مسلحة تحت اسم NATIONAL PATRIOTIC FRONT في سياق ما عُرِفَ بـ "الماس الدم BLOOD DIAMONDS" حيث يستخرج بصورة غير شرعية من منطقة المناجم المشتركة بين البلدين ويهرب للخارج لتمويل احتياجات الأطراف المتصارعة. خاض تيلور حرب عصابات استولى فيها على معظم أرجاء البلاد في البداية، اتسمت بالانقسام على خطوط إثنية بين الـKRAHN والمجموعات الأصغر وبالقتل الجماعي وسياسة الأرض المحروقة.

نتيجة تدخل من (ECWAS) ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES، وذراعها العسكري (ECOMOG) monitoring groupeco، الذي يضم دولاً من شرق أفريقيا أيضًا، بتمويل أمريكي أحيانًا. وبدعم من الأمم المتحدة (قرار من مجلس الأمن وتشكيل بعثة مراقبين عسكريين ومدنيين)، تم التوصل إلى اتفاقية لإيقاف إطلاق النار وتشكيل حكومة تمهد لإجراء انتخابات، بعد مباحثات ومفاوضات في عدد من أقطار المنطقة، اختتمت في العاصمة النيجيرية أبوجا عام 1996. وفي العام اللاحق 1997 أجريت انتخابات فاز فيها تايلور برئاسة الجمهورية، بتدخل إضافي من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي في مرحلة من المراحل.. خلال هذه الفترة، في عام 1990م، كان صامويل دو قد لقي حتفه، مُنهيًا بذلك فترة حكم استمرت عشر سنوات ن‌ن بينها خمس سنوات بعد انتخابات مزورة تحت مسمى "مجلس الإنقاذ الشعبي - PE PLE'S REDEMPTION COUNCIL"، عندما وقع في يد جناح منشق عن حركة تيلور، وذلك بطريقة ممعنة في البشاعة حيث عرض عاريًا في الشارع وبُتِرَتْ أصابعُ يديه وقدميه وأذناه ثم قُطِعَ عنقه وتم تصوير المشهد بالفيديو.

الحرب الأهلية الثانية 1999 - 2003

بعد أقل من عامين اندلعت الحرب مرة أخرى نتيجة بقاء هذا الجناح، متخذًا اسم L - berians United for Reconciliation and Democracy نشطًا في صراع مع حركة تيلور من ناحية الشمال الغربي مما عكر جو الهدوء النسبي الذي ساد بعد انتخابه، بمواصلة العمليات المسلحة في منطقة الماس وتميزت بإثارة الاضطرابات وامتدادها إلى الأقطار المجاورة: سيراليون، بوركينا فاسو، غينيا وخاصة سيرالون، والتجارة التهريبية في الماس لتمويلها ولرفاهية لوردات الحرب الذين أصبحوا رؤساء جمهوريات يحتل بينهم تايلور مكان الصدارة.. منذ عام 2000م تفاقم نفوذ الحركات المسلحة المناوئة لتيلور بعد أن شنت حركة أخرى LIBERIANS FOR DEMOCRACY عمليات من الجنوب الشرقي، حتى أوشكت على دخول العاصمة مونروفيا. أمكن تدارك الموقف عندها بتدخل آخر من اكواس / اكوموغ المكون أساسًا من قوات نيجيرية، مدعومًا بقوة من الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لمشروع قرار قدمته لمجلس الأمن بإنشاء قوة

متعددة الأطراف ثم أَرسَلت أيضًا قوة عسكرية محدودة واسطول بحري على الشاطئ لتعزيز موقف هذه القوات. هذا، مع دور نشط للمجتمع المدني الليبيري خاصة النسائي،[1] نجح في إقناع تيلور بقبول منفى في نيجيريا عام 2003م[2] وتسليم السلطة لنائبة، وفقًا لاتفاقية السلام الشامل Comprehensive Peace Agreement / C P A التي وقعت بين الأطراف المتحاربة والأحزاب السياسية في أكرا/ غانا بتاريخ 17 يونيو 2003. تنفيذًا لبنود الاتفاقية. أقيمت أيضًا حكومة انتقالية لمدة 3 سنوات انتهت عام 2006 بانتخابات فازت فيها الن جونسون سيرليف Ellen Johnson Sirleaf[3] كأول امرأة تنتخب رئيسة للجمهورية في أفريقيا، رغم أنها كانت مؤيدة لتايلور في مرحلة من المراحل مما أوجب إخضاعها لاستجواب واعترافات وفق نظام لجنة المصالحة والحقيقة التي كانت جزءًا من آليات الانتقال الديموقراطي، وسّلمت السلطة للرئيس المنتخب عام 2017 بعد استكمال الدورتين اللتين يسمح بهما الدستور بعد انتخابها لدورة ثانية، وذلك في أول انتقال سلمي للسلطة من رئيس منتخب لآخر في تاريخ ليبيريا منذ أكثر من سبعين عامًا. وفي إشارة أخرى إلى أن عمليات الانتقال الديموقراطي قد تتطلب في حالات معينة بقاء بعض مكونات النظام القديم كجزء منها، فإن نائب الرئيس المنتخب (جورج ويا لاعب كرة القدم العالمي سابقًا) هي زوجة شارلس تيلور السابقة. الجدير بالذكر أن الانتخابات تمت تحت إشراف أكواس والاتحاد الأوروبي ومركز كارتر وبتمويل من أمريكا وبرنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأدت المحكمة الدستورية دورًا مهمًّا في نتائجها بما يشير إلى ازدياد نفوذ المؤسسات الحامية للنظام الديموقراطي.

منذ ذلك الحين استقرت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوصية معينة

(1) حركة احتجاج سلمي لمجموعة من النساء المسيحيات والمسلمات لعبت دورا فعالا في إيقاف الحرب ومن بين وسائلها العديدة أشتهرت دعوتهاالنساء الى الاضراب عن المعاشرة الزوجية ، واعتبر نجاح الحركة احد العوامل الرئيسية وراء فوز سيرليف بمنصب الرئاسة كأول افريقية تصل الي هذا المنصب بالانتخاب.

(2) في عام 2012 سُلم تيلور الى محكمة جرائم حرب شكلت بقرار من مجلس الامن اصدرت عليه حكما بالسجن ل 50 عاما بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية.

(3) تنتمي عرقيا الى الاقليات أما وأبا بخليط الماني من ناحية الاب. أم لاربعة أطفال. مارست العمل السياسي وغادرت بعد الانقلاب الاول الى امريكا. درست في جامعة هارفارد وعملت في البنك الدولي للانشاء والتعمير وعينت أيضا كأول امرأة ترأس أكواس بعد مغادرتها منصب رئاسة الجمهورية.منحت جائزة نوبل للسلام (مشتركة مع اليمنية توكل كرمان).

"شريكًا رئيسيًّا"، حسب السفارة الأمريكية في ليبيريا، انعكست في اختيار إدارة أوباما لليبيريا عام 2013 ضمن قائمة دول التركيز الست تحت مسمى "مبادرة قوة أفريقيا" حيث، على سبيل المثال، بلغت قيمة المساعدات الثنائية منذ نهاية الحرب الأهلية 2003 حتى عام 2013 بليون دولار. وتقوم وكالة التنمية الأمريكية U S AID، الذراع الرئيسية للعون الأمريكي الخارجي، بتوزيع مخصصات هذه السنوات واللاحقة لها وغيرها، في مجالات متدرجة في طبيعتها من إعادة البناء إلى التنمية الطويلة المدى بتركيز خاص في المرحلة الانتقالية على مسائل مثل التعليم الأكاديمي، خاصة للاطفال والبنات، والمهني وتدريب المعلمين، وكذلك تدريب القانونيين والقضاه وتعزيز مؤسسات مكافحة الفساد والمصالحة الوطنية فضلاً عن المؤسسات التشريعية وهيئات المجتمع المدني وكذلك العون الفني والتسليحي للجيش والأمن[1] وتقوم «هيئة الاستثمار الخاص ما وراء البحار»Overseas Private Investment Corp. " بتنفيذ خطة للتشجيع على الاستثمار في ليبيريا وفق نظام للتأمين ضد المخاطر والتعريف بالفرص المتاحة، وإلى جانب ذلك كان للعون الأمريكي المالي والفني والغذائي دور كبير في القضاء على وباء الأيبولا الذي ضرب ليبيريا عام 2014م والدول المجاورة، مُهدّدًا بانهيار اقتصادي كامل.

الوضع الراهن (عند إعداد الدراسة)

انتخابات عام 2016 اعتبرت بداية انتقال ليبريا إلى مرحلة ما بعد النزاع conflict–post stage، وفق لغة الأمم المتحدة، بمرحلتيه اللتان قتل فيهما ما يقارب الـ250 ألف ليبيري، أي حوالي 8% من عدد السكان، ولجأ حوالي المليون إلى الدول المجاوره إضافة للنزوح الداخلي، وجرى تدمير البنية التحتية، وانكمش الاقتصاد بنسبة 90% كما تسببت الحرب الأهلية بليبيريا، في انتقالها إلى الأقطار المجاورة، في إيقاف عملية تحول الديموقراطي كانت تتقدم ببطء في المنطقة.

بعد عمليات تخفيض لبعثتها إلى ليبيريا (UNMIL) من 1240 إلى 434 فقط للشق العسكري وإلى 310 بالنسبة للشق البوليسي، قررت الأمم المتحدة في ديسمبر 2106 أن

(1) المعلومات من (1) ويكيبيديا و(2)

Morten Boas and kevin Dunn,*Politics of ORIGIN IN AFRICA*, Zed Books,2013, pp 34-39(3)U S Embassy in Liberia Blog ,25th Feb.2015

ليبيريا لم تعد في حاجة إلى البعثة وعليه تقرر إنهاء عملها بعد انقضاء فترة مد أخيرة تنتهي في 30 مارس 2018، مع توصية لحكومة ليبيريا بأَوْلَلَةِ المصالحة الوطنية والتعافي الاقتصادي. وأدت البعثة مهمتها في مجالات متعددة وفق الصلاحيات الممنوحة لها تحت الفصل السابع شاملة حماية المدنيين، تقديم المشورة لليبيريا حول العدل وإصلاح أجهزة الأمن، دعم وتطوير وحماية مراقبة حقوق الإنسان وكذلك جهود محاربة العنف الجندري والجنسي.

الملخص الاقتصادي

بعد الصدمتين المتلازمتين، وباء الأيبولا وانهيار أسعار المواد الأولية، يتوقع أن يتعافى الاقتصاد الليبيري من – 1.6% في 2016 إلى 2.6% في 2017. التباطؤ في النشاط الاقتصادي كان له أثر سلبي على العائد المالي، التضخم واستقرار سعر تبادل العملة ومعدل الفقر. إلى جانب ذلك تعيَّنَ على الدولة تحمل المسؤولية كاملة عن الأمن بعد التقلص الكبير لدور الامم المتحدة منذ يونيو 2016. على أن منظور المدى المتوسط أكثر إيجابية، رغم بقاء مخاطر مهمة. متانة انتعاش ليبيريا ستعتمد على التنويع الفعلي للاقتصاد، وتطوير مؤسسات فعالة وانتقال سياسي سلس.

على المدى المتوسط التوقعات تبقى إيجابية. الدخل القومي الحقيقي يتوقع أن يستعيد قدرته على النمو نتيجة تحسينات في الزراعة والخدمات وإلى حد ما التعدين (بالذات الذهب)، خلال النصف الثاني من 2017. يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى متوسط 3.6 % عام 2109 وسيتعزز الانتعاش بما يمكن أن ينجم عن فوائد محتملة نتيجة تطور البنية التحتية، وبالتحديد شبكة الطرق ومصادر أرخص للطاقة الكهربائية.[1]

المقارنة مع السودان:

رغم الاختلاف في المساحة والحجم السكاني والنسب بين المسلمين وغير المسلمين وتاريخ العلاقة مع الغرب، بما في ذلك كيفية نيل الاستقلال، يقع البلدان في إطار التشابه العريض بين معظم الأقطار المنتمية إلى العالم الثالث فيما يتعلق بإحباطات فترة ما بعد

(1) مترجمه عن موقع البنك الدولي للانشاء والتعمير اكتوبر 2017.

الاستقلال مما فتح الطريق في عدد منها نحو الحرب الأهلية، بدءًا بالتغيير اللاديموقراطي للسلطة، وما يترتب عليها من دمار لشروط الحياة اليومية في أبسط مستوياتها. ويلاحظ هنا التشابه الآخر المتصل بالانقلابات العسكرية في السودان وليبيريا والمتمثل في الترحيب بها المترواح بين الارتياح العام أو التأييد الظاهر في الفترة الأولى لوقوع الانقلابات، وفق ما يستعيده تاريخ الانقلابات السودانية من وقائع مواكب التأييد لانقلاب مايو 69 عند وقوعه، والانتفاء التام لرد الفعل تجاه انقلاب يونيو 89 رغم مواثيق الدفاع عن الديموقراطية التي أبرمت بين القوى السياسية والاتحادات خصيصا لمواجهة هذا الاحتمال. كذلك يستعيد هذا التاريخ التشابه في تعدد مواقع مفاوضات إنهاء الحرب الأهلية بعد اندلاعها وكون العاصمة النيجيرية أبوجا شكلت إحدى محطاتها الحاسمة بتوقيع الاتفاق مع حركة تحرير السودان (مناوي) في مايو 2006 واشترك بموجبها في السلطة لفترة 5 سنوات تقريبًا. وتجدر الإشارة هنا إلى تطابق اسم الاتفاقية التي أنهت الحرب الأهلية في ليبيريا (C P A) بتلك التي أنهت الحرب الأهلية في الجنوب بعد ذلك بعامين.

فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي لهذا المقال، الاختلاف الأكثر أهمية بين النموذجين، مع وحدة السبب الجوهري (فشل الديموقراطية)، هو أن الحرب الأهلية أفقيًّا ورأسيًّا، أي من حيث الشمول الجغرافي ومن حيث حدة العنف، سواء بين النخب المتصارعة أو بين الأهالي، ومستوى التخريب، كانت أكبر كثيرًا في ليبيريا. الشمول الجغرافي يمكن تفسيره بصغر حجم البلاد بينما العنف يبدو خصيصة ليبيريَّة مردها الأهم هو العلاقة مع المستوطنين: في ليبيريا الحرمان التنموي أكبر لارتباطه باضطهاد وإقصاء متعمدين بشكل شبه تام ولفترة زمنية طويلة (1847- 1944) في أقل التقديرات منذ الاستقلال حتى رئاسة تبمانTUBMAN(حوالي قرن كامل). على أن سؤال المستقبَل يظل قائمًا هنا. بالنسبة لدموية الانقلابات: إذا حسبنا التكلفة البشرية لقمع محاولات الانقلابات المضادة في السودان سنلاحظ أنها على خط بياني صاعد عند مقارنة انقلابي مايو 69 ويونيو 89، أي بين يوليو 71 و رمضان / أبريل 90. هل يعتبر هذا مؤشرًا لانزلاق نحو التشابه مع تجربة ليبيريا؟.. بالنسبة للحرب الأهلية: التطور ذو الصلة بالتشابه مع ليبيريا هو دخول عنصر التجييش الشعبي إلى جانب الجيش النظامي في

مواجهة العمل المسلح ضد الدولة وتصاعده إلى القمة ممثلاً في قوات "الدعم السريع" حاليًا. حتى إذا أجبناعلي هذين السؤالين بالنفي فإن في مستواهما الحالي ما يكفي لطرق مختلف الأبواب لإيقاف الحرب الأهلية ومنع تجددها مستقبلاً، ومن بينها دراسة تجربة ليبيريا وغيرها.

رغم صحة القول إن إحدى النتائج العرضية للعلاقة التاريخية بين ليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية هي توفر قدر من الثقافة الديموقراطية بدءًا بممارسات التقليد للنظام الأمريكي، والتي يُعد ظهور اتجاهات إصلاحية ديموقراطيًّا في هذه الأوساط في فترة لاحقة دلالة على ذلك، إلا أن انحصارها في الجيب الاستيطاني يعني أن الأغلبية الساحقة من السكان بقيت مفتقرة إلى هذا النوع من الثقافة. يومئ هذا إلى وجه شبه مع السودان حيث تسببت ظروف تاريخية ومعاصرة في وضع مشابه فيما يتعلق بالإرث الديموقراطي الذي رشح عن العلاقة الاستعمارية بين بريطانيا والسودان؛ بينما يشكل هذا الافتقار المصدر الرئيسي في الحالتين، وجميع الحالات المشابهة، للفشل في تأسيس أنظمة ديموقراطية حية ومتطورة، وحدها الكفيلة بتجفيف البيئة التي تنمو فيها نزوعات، ثم أفكار التغيير اللاديموقراطي للسلطة. بل إن التشابه مع ليبيريا يذهب أبعد من ذلك بمعنى أن المعوق الرئيسي لضيق رقعة الثقافة الديموقراطية في ليبيريا هو رد الفعل ضد المستوطنين في أوساط أغلبية الليبيريين بحيث نشأ حاجز سميك منع التفاعل حتى مع التطورات الإيجابية في الجيب الاستيطاني الآيلة لتمكينهم سياسيا واقتصاديا. سنلاحظ الشبيه السوداني لنشوء هذا العائق في تراجع تيارات التغيير في المناطق المحرومة تنمويًّا (المهمشة، حسب السائد) عن اندماجها مع رصيفاتها في الشمال النيلي/ الوسطي.. ففي وقت شرعت فيه هذه الأخيرة تدخل مرحلة تطور جديد منتبهة إلى مركزية قضية الديموقراطية، توجهت تيارات تغيير (الهامش) إلى أفق نضالي مسلح تهيمن عليه ثنائية مطلب السلطة والثروة ويصنف السلطة المركزية كممثل للشمالي.. الخ، رشحت عنه أيضًا جموحات هُويَّويَّة سلبية تجاه الهُويَّة العربية تصنف المنتمين إليها بما يقترب من تصنيف المستوطنين لدى الليبيريِّين الأصليين، وبلغ من قوته إنه تجاوز حيزه الطرفي إلى الدائرة الوسطية الخ.. نفسها.

السؤال – المفارقة هو: لماذا لم يمنع ارتفاع مستوى العنف الليبيري في طلب المواطنية

المتساوية بالاستيلاء الانقلابي على السلطة وحمامات الدم للمستوطنين، فضلاً عن ضراوة الحرب الأهلية، لماذا لم يمنع التوصل لحل حاسم بتأسيس ديموقراطية مستدامة؟ الإجابة موجودة في ثنايا مفارقة أخرى، وهي أن درجة الخصوصية في علاقة ليبيريا التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الارتفاع الكمي والنوعي في درجة السلبية (فرض المجموعة الاستيطانية على السكان الأصليين والاستمرار بدعم وجودها القائم على الاضطهاد المختلف الأنواع عليهم لفترة زمنية طويله، واستنزاف موارد ليبيريا الطبيعية لمصلحة الاقتصاد الأمريكي)، كل هذا لم يمنع القبول الليبيري بإفساح مجال كبير لها لأداء دور فاعل في إنهاء الحرب الأهلية والمساعدة في عدم تجددها بفتح مسار التطور الديموقراطي. وبينما يمكن تفسير قبول كتلة المستوطنين لهذا الدور بمفعولات التقارب عبر جسر الديانة والثقافة المشتركين مع أمريكا، فإن الأمر فيما يتعلق بالأغلبية السكانية حيث يضعف هذا الجسر كثيرًا رغم الارتفاع المطرد في نسبة المسيحيين بينهم (75% حسب إحصاء 2008)، شبيه بما حدث في النموذج السيراليوني كون هؤلاء، سواء كانوا الـ20% المسلمين أو البقية من المسيحيين وأصحاب الديانات المحلية، لم يتأثروا كثيرًا بالثقافة العربية التي، حسب التفسير الوارد في المقدمة، تشكل مصدًّا أمام التلاقح مع الثقافات الأخرى في ظروف الركود التاريخي التي يتعطل فيها نشاط العقل العام بحيث يصبح الإحساس بالماضي الذهبي قيدًا على الانفتاح بدلاً من أن يكون حافزًا تجاهه.

30 ديسمبر 2017

(3) تجربة ساحل العاج: تعريف أوَّلي

جمهورية ساحل العاج Ivory Coast / Cote d'avoire واحدة من قصص النجاح الأفريقي النادرة بعد الاستقلال دامت لفترة عشرين عامًا بمزيج من معدل نمو اقتصادي بمعدل 10% تقريبًا، واستقرار سياسي تفادى موجة الانقلابات التي ضربت أنظمة الاستقلال الوطني في العالم الثالث خلال خمسينيات- ستينيات القرن الماضي. على أن ساحل العاج شهدت بعد ذلك ظاهرة تدهور بمزيج من الإفرازات التدميرية لسياسات الأنظمة الدكتاتورية والحرب

الأهلية، بدرجة أقل نسبيًّا من بقية الدول الأفريقية، ولكنها مشابهة لها في عموميتها، بأول انقلاب عسكري عام 1999م ثم حروب أهلية دامت إحداها خمسة أعوام 2002- 2007م وتجددت لفترة عام بعد 2010م. وكما هو الحال مع النموذجين الآخرين (سيراليون وليبيريا) تمكنت من شق طريق الخروج نحو الديموقراطية المستدامة بمعادلة الوطني- الإقليمي/ الأممي- الاستعماري التي يتفاوت وزن كل من هذه المكونات فيها من بلد لآخر.

هي إحدى دول غرب أفريقيا (العاصمة السياسية ياموسوكرو Yamoussoukro والاقتصادية ابيدجان Abidjan)، تُجاوِر بوركينا فاسو وغانا وليبيريا ومالي وتبلغ مساحتها 322 ألف كم مربع وعدد سكانها 24 مليونًا 35% إلى 40% منهم مسلمون ومسيحيون بنسب متساوية تقريبًا، والبقية من ذوي ديانات قبلية. اللغة الرسمية هي الفرنسية ويتكلم السكان 78 لغة محلية بينما التكوينات الاثنيات- القبليه الأهم من حيث الحجم والدور السياسي، كما سنرى لاحقا، هي: Akan 42%،/VoltaiqueBourkina Fasso17%، North Mende 16 %، Korus11%. سقطت ساحل العاج فريسة الغزو الفرنسي أوائل القرن العشرين بعد القضاء على مقاومة قبلية الطابع، وبعكس نظام الحكم البريطاني للمستعمرات طبق الاستعمار الفرنسي نظامًا مركزيًّا للحكم المباشر مصحوبًا بسياسة الدمج فيما عرف بـ"فيدرالية غرب أفريقيا الفرنسية" التي تعتبر الأيفوريين وغيرهم من دول المنطقة فرنسيين ولكن دون حقوق سياسية وقانونية فعلية رغم تمثيلهم في الجمعية الوطنية الفرنسية. طرأ تطور جزئي على هذين الصعيدين بعد مشاركة أهل البلاد في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ومن ثم تأسيس "الاتحاد الفرنسي" عام 1946. وفي عام 1956 صدر ما سُمِّيَ بـ"قانون الكادر LOI CADRE" الذي مارست بموجبه نخب أيفورية منتخبة، كما في بقية دول المجموعة الفرنسية، بعض الصلاحيات التي كانت مقصورة على المركز الفرنسي. بعد ذلك بعامين صدر دستور الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديجول الذي خير دول المجموعة للفرنسية بين الاستقلال أو الارتباط الطوعي بفرنسا كجمهوريات مستقلة ذاتيًّا - FREE A SOCIATION OF AUTONOMOUS REPUBLICS وبقيت ساحل العاج ضمنه حتى عام 1960م. خلال هذه الفترة برز اسم Boigny–Houphouët هوفويه بواني المنتمي

لأحد مكونات أكبر المجموعات الإثنية) أكان (Akan)، أول رئيس جمهورية فيما بعد الذي ارتبط اسمه بقصة النجاح الاقتصادي والاستقرار السياسي، مع دخول الإيفوريين مجال النشاط الاقتصادي في زراعة محصولي البلاد الرئيسيين الكاكاو والبن على طريقة المزارع الكبيرة (Plantations). فبعد فترة صراع – مواجهة مع الإدارة الاستعمارية اجتمعت عليها كل دول المجموعة الفرنسية بسبب التمييز في المعاملة بين الفرنسيين وأهل البلاد في مجال النشاط الاقتصادي، اتخذ بوانيه منفردًا وجهة براجماتية متخلّيًا عن أسلوب المواجهة بعد تحسن في سياسات الإدارة الاستعمارية، فأسس حزب "ساحل العاج الديموقراطي" وأضحى واحدًا من أقرب الزعماء الأفارقة إلى فرنسا والغرب عمومًا خلال حقبة الحرب الباردة. تحت قيادته شهدت ساحل العاج فترة الازدهار الاقتصادي الطويلة التي شملت أيضًا تنويع التركيبة الاقتصادية بإدخال زراعة قصب السكر والقطن ثم، في مرحلة لاحقة، التصنيع الزراعي. على صعيد نظام الحكم تدرجت قيادة بوانيه نحو التخلي عن متطلبات دستور البلاد الديموقراطي القائم على الفصل بين السلطات إلى نوع من الحكم الأوتوقراطي عن طريق إعادة صياغة قانون الانتخابات والحد من صلاحيات المجلس التشريعي والاعتماد على كاريزما الفرد، فرغم تميُّز سياساته بالحرص على تمثيل كل مكونات ساحل العاج الإثنية- القبلية، مارس بوانيه نوعًا من حكم الحزب الواحد من الناحية العملية منذ عام 1960م، بما ضمن إعادة انتخابه كل مرة، حتى بعد القبول الاضطراري بإجراء انتخابات تعددية عام 1990م، حيث توفي عام 1993م رئيسًا.

منذ الثمانينيات بدأت تظهر سلبيات نظام حكم الحزب الواحد متفاقمة بسبب التراجع في أسعار محصولي الصادر الرئيسيين للبلاد، الكاكاو والبن. ومع انخفاض حجم الدخل القومي كان الاحتكار الدكتاتوري للسلطة يكشف بوضوح أكثر عن اختلال ميزان العدالة الاجتماعية متمثلاً في تركز الثروة القومية المتناقصة لدى أقلية النخب الحاكمة وذوي العلاقة بها ومن ثم شيوع مظاهر الاستهلاكية الفاحشة. تسبب ذلك في تهديد أسس الحكم المدني في ساحل العاج حيث ظهرت الإرهاصات الأولى في تململ واسع انفجر في شكل تظاهرات طلابية احتجاجًا على زيادة الضرائب وخفض الأجور وحكم الحزب

الواحد أوائل التسعينيات، ووقعت صدامات مع الشرطة في أبيدجان لم تلبث أن انتقلت إلى أوساط العسكريين والشرطة في شكل تمردات محدودة اضطر معها بوانيه للاستجابة لمطالبهم والتراجع عن الإجراءات التقشفية ورفع الحظر القانوني عن الأحزاب، وتنظيم أول انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب عام 1990م. عند وفاته حل محله في الرئاسة ربيبه هنري كونان بيدي BEDIE المنتمي لنفس إثنية الـ (أكان Akan)، وانتخب للمنصب رسميًّا عام 1995م. اتسمت سياسات بيديه بارتفاع درجة القمع السياسي للمعارضين وفتح مجال إثارة الانقسامات القبلية عندما أطلق في هذا السياق مفهوم الإيفوريه IVORITIE، أي الانتماء إلى IVORY COAST كأساس للمواطنة مقابل غير الإيفوري، بدوافع استهداف سياسي لـ Alassane Ouattara الاسان واتّارا. وهو رئيس وزراء سابق إبان رئاسة بوانيه ترك منصبه كنائب لرئيس صندوق النقد الدولي وعاد للعمل السياسي حيث انتخب رئيسا لحزب "تجمع الجمهوريين RALLY OF THE REPUBLICANS"، يعود من حيث أصول أبويه إلى بوركينا فاسو (الاسم القديم فولتا العليا Voltaique) التي يشكل النازحون منها إلى ساحل العاج أكثر من 50% من الـ26% من عدد سكان البلاد المستوطنين فيها نزوحًا من دول غرب أفريقيا إبان فترة الصعود الاقتصادي للعمل في المزارع. بذلك أُرسيت قواعد الحرب الأهلية بداية، كما هو الحال في النماذج كافة، بالانقلابات العسكرية.[1]

وقع الانقلاب الأول عام 1999م بقيادة مجموعة من الضباط اختاروا جنرالاً للرئاسة بيث عُقِدَتْ انتخابات عام 2000 بينه وبين السياسي المخضرم المعارض لوران باغبو - Bgago Laurent مؤسس حزب الجبهة الشعبية الإيفورية. ورغم سلمية الانتقال إلا أن بعض الاضطرابات الأمنية والعسكرية التي جرت خلالها تفاقمت بسرعة بعد ذلك في شكل انتفاضة قُتِلَ فيها 180 شخصًا أطاحت بالجنرال وحل باغبو مكانه. توسعت الاضطرابات لاحقًا بين أنصار باغبو المسيحي المنتمي لجنوب البلاد وأنصار الاسان (الحسن؟) واتّارا المسلم من شمال البلاد لتتخذ طابع الحرب الأهلية منذ أواخر عام 2002م خلف أهم رمزين سياسيين في تاريخ ساحل العاج بعد مرحلة بوانيي، منبثقة من رد الفعل لإصدار قانون يحرم

(1)Robert E. Handloff(ed) ,*Cote d'Ivoire, a Country Study*(Federal Research Division, Library of Congress, Third Edition 1991)

غير الإيفوريين من الحقوق السياسية. اندلعت الحرب بتمرد عسكري في أبيدجان واستيلاء ما سُمِّي "قوى ساحل العاج الوطنيه Patriotic Forces of Gote d'avoire " التي تحولت فيم بعد إلى "قوى ساحل العاج الجديدة" Forces Nouvelles de Côte d›IvoireNew Forces، "على عدة مدن شمالية بما يتطابق مع خط الانقسام العريض بين الشمال المسلم في اغلبيته والجنوب المسيحي في أغلبية نخبة.

عام2002م أرسلت فرنسا قوات تحت اسم (Operation Unicorn) لإرساء خط فصل بين الطرفين وطلبت تدخل الأمم المتحدة التي أصدرت القرار رقم 1572 بحظر إرسال الأسلحة للطرفين، بعد أن تجاهلت حكومة باغبو دعوتها للتصالح مع خصمه الرئيسي الاسان واتّارا. بعد ذلك، وفي إطار قوات الأمم المتحدة تحت اسم "قوات الأمم المتحدة لعملية ساحل العاج (UNOCI) the United Nations Operation in Côte d›Ivoire " أرسلت فرنسا خلال الفترة 2003 –2004 حوالي 8 آلاف جندي لتقوية فرص التوصل للسلام، وتحديدًا بهدف تسهيل تنفيذ الأطراف الإيفورية الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بينهما في يناير 2003"، مسنودة بقوات من اكواس ECWAS (Economic Community of West African States) التي تدخلت لحسم النزاعات في أكثر من دوله من دول المنطقة بواسطة ذراعها العسكرية ECOMOG.

تدخل الاتحاد الأفريقي في أزمة ساحل العاج جاء عبر وساطة قادها تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا السابق والمكلف حاليًّا بمهمة مشابهة عندنا، في أبريل 2005 اتفق خلالها ممثلو الطرفين على إيقاف العدائيات وبدأ المتمردون في التنفيذ الفعلي. بيد أن موافقة الأمم المتحدة بعد ذلك على مد فترة رئاسة باغبو عامًا آخر أثار اعتراضات من قبل المعارضة تكررت مع مد آخر لفترة عام مما ساهم في استمرار التوترات وحالة اللاسلم واللاحرب بخسائرها البشرية والاقتصادية من قبل القوات النظامية وغير النظامية حتى عام 2007 حين وقع الاتفاق النهائي في عاصمة بوركينا فاسو. والجدير بالتنويه هنا، دور فريق كرة القدم القومي في تهدئة التوترات العرقية والسياسة بمترتباتها العسكرية عندما تأهل لنهائيات كأس العالم عام 2006 ثم أدى مباراة في مدينة بواكيه الشمالية. شمل الاتفاق تقاسمًا للسلطات وإجراء انتخابات

رئاسية تم بموجبه تعيين زعيم "القوى الجديدة" رئيسًا للوزراء، ورغم صدامات محدودة بين حين وآخر، سحب الطرفان قواتهما من خط المواجهة ثم تخلَّى المتمردون عن سيطرتهم على الولايات الشمالية واستعيدت وحدة البلاد. غير أن الانتخابات لم تَجْرِ إلا في عام 2010 بالنظر لاستمرار الاضطرابات والعمليات المسلحة أو الاستعداد الدائم لها، تارة بسبب رفض قوى التمرد للقرارت بمد الفترة الرئاسية لباغبو، وأخرى بسبب تحايله لعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن حول إجراء الانتخابات بحجة مخالفتها للدستور.

بصورة عامة: أفلت زمام الأمور من الشخصيتين السياسيتين الرئيسيتين كما يبدو واضحًا من قصر عمر سلسلة المصالحات التي لا تلبث أن تنهار في جو عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين وانفجار الحزازات الإثنية والدينية.. إلى جانب ذلك كان تدخل مليشيات من الدول المجاورة بسبب إبهام الحدود القبلية، وخاصة من ليبيريا التي كانت مسرحًا لصراعات أهلية أحد مصادر تمويلها كان عبر الحدود في ساحل العاج لا سيما مناطق الألماس المجاورة بينما بعض التدخل كان دعمًا لباغبو. بتضافر جهود الأطراف الثلاثة الأممية والإقليمية (أكواس، الاتحاد الأفريقي) والفرنسية، أمكن إجراء الانتخابات في 2010 بمشاركة واتّارا الذي كان قد منع من المشاركة في انتخابات 2002 وفاز فيها باغبو، بينما انتخابات 2005 التي كان بإمكانه المشاركة فيها تأخرت حتى ذلك التاريخ.

بيد أن هذا الإنجاز أشعل لهيب ما سُمِّي "الحرب الأهلية الإيفورية الثانيه" التي دامت لمدة عام نتيجة إصرار باغبو على عدم الاعتراف بفوز واتّارا محتميًا بالجيش لكونه رسميًّا رئيس الجمهورية ثم بمليشيات شبابية، في وجه إجماع دولي على ذلك شمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة اكواس الإقليمية والولايات المتحدة وفرنسا. وبعد محاولات توسط ومفاوضات عديدة لإقناع باغبو بتغيير موقفه، أقدمت قوات واتّارا على احتلال معظم أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة السياسية ياموسوكرو، بمساعدة من قوات الأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 1975 الذي خول قواتها "اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذه" تحت الفصل السابع بعد قرار من قمة أكواس في مارس 2011 دعا الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء حاسم. بقي باغبو مُتمترسًا في العاصمة الاقتصادية أبيدجان ووقعت معارك عديدة قتل فيها الآلاف من قبل الطرفين وهُجر

أكثر من مليون في نزوح داخلي. تزايد الدعم الأممي – الفرنسي لقوات واتّارا مقابل تزايد تأثير الحصار الذي تعرضت له قوات باغبو اقتصاديًّا وعسكريًّا، رجح سير المعارك ضده ولم يلبث أن انشقَّ رئيس أركان الجيش وقائد الشرطة والآلاف من الجنود، بينما أصدر واتّارا بيانًا دعا فيه الأفراد لإلقاء السلاح واعدًا بضمان سلامة بابغو. غير أن الأخير بقي رافضًا الاستسلام فهاجمت قوات واتّارا مقر إقامته في أبريل 2011م، معززة بقصف جوي ومدفعي من قبل فرنسا والأمم المتحدة، على ما تبقّى من قوات الحرس الجمهوري حيث جرى اعتقال باغبو، مع زوجته وابنه، وتسليمه للأمم المتحدة حيث يمثل الآن أمام المحكمة الجنائية الدولية.

في هذا النموذج من دول المعادلة الثلاثية الأبعاد، مع سيراليون وليبيريا، كسرًا للحلقة المفرغة نحو الديموقراطية يبدو دور المكون الثالث الخاص بدولة الاستعمار السابق هو الأبرز، خاصة في حسم الحرب الأهلية الثانية، بالمقارنة لدور الأطراف المحلية الوطنية والإقليمية (أكواس والاتحاد الأفريقي) والأممية (الأمم المتحدة)، علمًا بأن القوات الفرنسية شكلت النسبة الأهم ضمن "قوات الأمم المتحدة لعملية ساحل العاج unoci" بينما أدت المنظمة دورًا حيويًّا تمثل في تقديم الإطار القانوني لشرعية تدخل الأطراف الأخرى ثم في إدارة الأزمة فيما يتعلق بالانتخابات، على عهد سكرتارية كوفي أنان. فعلى الرغم من أن طرفي الحرب الأهلية تبادلا الاتهام بانحياز فرنسا إلى الطرف الآخر كنوع من الاستثمار السياسي بالوطنية في الحرب الدعائية بينهما، إلا أن الثابت أن الدور الفرنسي انتقل من الحياد، بمعنى التركيز على منع نشوب الحرب الأهلية ثم محاولة إيقافها بعد ذلك، إلى الانحياز للسلطة المشرعنة انتخابيًا. ففي المرحلة الأولى تدخلت فرنسا لإجراء مصالحة بين الطرفين وأرسلت قوات للفصل بينهما ودعت الأمم المتحدة لفرض حظر على إرسال الأسلحة. وتدخلت مرة أخرى لمنع سقوط العاصمة الاقتصادية أبيدجان في أيدي المتمردين على سلطة الدولة المركزية التي كانت تحت رئاسة لوران بابغو، رغم الصدام بينها عام 2004م عندما قامت فرنسا بتدمير قسم كبير من سلاح الجو الإيفوري بعد مقتل عدد من الجنود الفرنسيين على يد قوات باغبو. وفي مناسبة أخرى، تدخلت فرنسا لحماية حدود البلاد الغربية من اختراقات أطراف الحرب الأهلية الليبيرية بالذات، وأخرى لتسهيل تنفيذ اتفاقيات إيقاف إطلاق النار إثر إحدى المصالحات.

غير أن الموقف الفرنسي مال تدريجيًّا لصالح واتّارا بعد أن بات واضحًا تعنُّت باغبو وتمسُّكه بالرئاسة تحايلاً في البداية ثم بالقوة، مراهنًا على استمرار ولاء الجيش الحكومي له.

يمكن تفسير حقيقة البروز الأكبر لدور الطرف الاستعماري السابق، فرنسا في هذه الحالة، بالمقارنة لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في النموذجين الآخرين حيث التعادل بين دور الأطراف الثلاثة أكثر توازنًا، إلى الصعوبات الخاصة بحالة ساحل العاج. أولاً من حيث الحجم الجغرافي والسكاني الذي يتجاوز كثيرًا حجمَي سيراليون وليبيريا (ثلاثة أضعاف الأولى وأكثر من خمسة أضعاف الثانية مساحة، وبنفس النسبة تقريبًا من حيث عدد السكان)؛ وثانياً لأن طلب التدخل في النموذجين الآخرين جاء من طرف سلطة شرعية بعكس الأمر في حالة ساحل العاج حيث اكتسب التدخل شرعيته من القانون الدولي دون أن يُخفِّف ذلك من الصعوبات لأنه لم يمنع بقاء الجيش الحكومي رسميًّا إلى جانب الطرف المعرقل لعملية السلام نظرًا لاستمرار باغبو رئيسًا للجمهورية لفترة طويلة. مع ذلك فإن قابلية الطرف الوطني المحلي للقبول بالدور الفرنسي لا تقل عنها بالمقارنة للنموذجين الآخرين، ويبدو ذلك واضحًا من أن توتر العلاقات مع بابغو لدرجة أنه طالب بسحب القوات الفرنسية والأممية في مرحلة من المراحل، لم يكن مرده رفض التدخل الفرنسي في حد ذاته ومن حيث المبدأ، وإنما لأنه جاء لصالح خصمه. فالقسم الأكبر من النخبة الإيفورية تكون ضمن سياسة الدمج الفرنسية في مستعمرات غرب أفريقيا التي لم تتخل عن طبيعتها الاستيطانية التي تتجاوز امتصاص الموارد الاقتصادية لصالح الاقتصاد الأقوى إلى محاولة طمس الهوية الثقافية والقومية المحلية، إلا بصعوبة تحت ضغوط محلية وإقليمية. ولعل الإيجابية الوحيدة لهذه السياسة ذات التدرج البطيء في نقل الصلاحيات إلى الوطنيِّين، أنها أكسبت قيادات هذه النخب خبرة بإدارة الدولة والمؤسسات التشريعية، وشكلت عاملاً مساعدًا في نجاح التجربة الديموقراطية بعد نهاية الحرب الأهلية، باعتبار أن العامل الرئيسي، كما شرحت مقدمة هذه التعريفات الأولية بالنماذج الثلاثة، هو إنعدام المكون اللغوي والثقافي العربي في الإسلام الأفريقي مما يجعله أكثر قابلية للتعاطي الإيجابي مع تجارب الحضارات الأخرى أخذًا وعطاءً.

الوضع عند إعداد الدراسة

تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير حول ساحل العاج بتاريخ 28 سبتمبر 2017م، يشير إلى خروجها من دوامة التداعي الاقتصادي- السياسي- الاجتماعي، بضمان عدم الانتكاس المتمثل في استقرار النظام الديموقراطي.

«منذ عام 2012 حقق اقتصاد ساحل العاج نموًا جيّدًا يتميز بزيادة سريعة في الدخل القومي الإجمالي مما أطلق بداية انخفاض في الفقر. تبنت الحكومة «خطة تنمية قومية» جديدة للفترة من 2016- 2020 تهدف لتحويل ساحل العاج إلى دولة دخل - متوسط مع نهاية الخطة وتخفيض مستوى الفقر بنسبة أكبر. في أبريل 2016 التزم المانحون بـ 15.4 بليون دولار من المنح والقروض لدعم الخطة. التزم البنك الدولي بمضاعفة دعمه خلال السنوات الأربع القادمة إلى 5 بلايين دولار تقريبًا.

السياق السياسي

استعيد الاستقرار السياسي بإعادة انتخاب الرئيس الاسان واتّارا لفترة خمس سنوات أخرى، وباستفتاء عقد في أكتوبر 2016 لتأسيس الجمهورية الثالثة. وفي ديسمبر 2016 انتخب الإيفوريون نواب المجلس الوطني في انتخابات سلمية، غير أن الحكومة اضطرت للدخول في مفاوضات مع اتحادات النقابات في أوائل 2017 نتيجة ازدياد المطالب الاجتماعية والتمردات. تستعد البلاد الآن لانتخابات رئيس الجمهورية المقرر لها عام 2020م، ويتهيأ للمشاركة فيها عدد من المرشحين. وكما هو الحال مع بقية دول المنطقة تعرضت ساحل العاج إلى أعمال إرهابية آخرها الهجوم على منتجع «قراند بسام « في مارس 2016.

تلخيص الوضع الاقتصادي

منذ عام 2016 حتى أوائل 2017 احتل نمو ساحل العاج الاقتصادي مركزًا ضمن أقوى اقتصاديات القارة الأفريقية، ولكن هناك إشارات إلى تباطؤ كما يبدو واضحًا في الانخفاض المستمر في أسعار الكاكاو في الأسواق الدولية. التمرد العسكري وإضراب بعض عمال

القطاع العام جعل الموقف أكثر غموضا. مع ذلك فإن التوقعات للفتره من 2 – 3 سنوات القادمة إيجابية بالنظر لعدة عومل بما في ذلك معدل نمو اقتصادي يتوقع أن يصل إلى حوالي 7%، المحافظة على تضخم معتدل والسيطرة على المالية العامة من خلال سياسات مالية ونقدية حكيمة، إضافة إلى المضي في إصلاح المناخ الاستثماري وتسهيل الاستخدام الكفء للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

10 مايو 2108

تحاور نقدي مع الحركة الشعبية - شمال (عقار - عرمان)

في الخلاف بين مجموعتي الحركة الشعبية – ش وجدت في الأسلوب الحكيم والمنضبط الذي عالجته به مجموعة (عقار– عرمان) ما يتجاوب مع سعيي المتواضع لإحلال العقلانية مكان الصدارة في تقدير الأمور، متحولاً من اليسار إلى الليبرالية. تكرس الميل نحو هذه المجموعة، الحركة الشعبية — ش فيما يلي، رغم اقتناعي بخصوصية قضايا المنطقتين المعنيتين في إطار ظاهرة الحرمان التنموي العامة سودانيا وتقديري لماضي قيادات وتضحيات مجموعة الحلو، وذلك لاقتناعي المصاحب والوطيد بأن المعالجة الناجعة لهذه القضايا غير ممكنة إلا في سياق نظام ديموقراطي مستدام. يعني هذا أن القول الرائج حول العلاقة العضوية بين قضايا الهامش والكل السوداني الشامل يبقى عديم المعنى، على صحته، إذا لم يتحقق في تكييفها الفكري واستراتيجيتها التطبيقية ما يُؤمِّن تجسيدها وذلك بإيلاء عملية تأسيس النظام الديموقراطي المركز الأول في أي نشاط عام. والمدخل الرئيسي لهذا التوجه هو الاستعداد لممارسة النقد الذاتي المفتوح النهايات من قبل جميع الأطراف وتأتي دراسة «نحو ميلاد ثانٍ لرؤية السودان الجديد» الصادرة في 20 سبتمبر 2017 كأحد نماذجه الرئيسية إذ تتوفر فيها دلائل كثيرة على الاهتداء بفقرتها القائلة: «علينا الاعتراف بأخطائنا وأن لا نتحجج بالأوضاع العامة والإطار الموضوعي دون الغوص في أسباب الإخفاقات التي أصابت تجربتنا وأن نبحث عن الضمانات لعدم تكرار أخطائنا في المستقبل»، لعل أهم الدلائل الشجاعة الأدبية المتمثلة في إعادة تقييم تجربة العمل المسلح لكونها تشكل، مع رؤية «السودان الجديد»، الركيزة الكبرى لتجربة الحركة الشعبية. النموذج الثاني هو الطرح المغاير للنظرة الشعبوية لموقع الهوية العربية –الإسلامية في التركيبة القومية للسودان، التي تنزلق نحو رد فعلي عدمي ضدها في بعض أوساط الحركة الشعبية.

تتميز الدراسة عمومًا بالشمول، بما في ذلك تقديم عرض تفصيلي وتحليلي لتطور العمل

السياسي الجنوبي في مراحله المختلفة ولتطور الخلاف بين المجموعتين، والذي يبدو لي أكثر فائدة لفهم ما جرى بالمقارنة للعرض المقدم من مجموعة الحلو لكونه ينحصر في الجوانب التنظيمية ويتمحور حول قضية تقرير المصير دون توضيح كافٍ للمسوغات الفكرية، بما فيها المتعلقة بما يجيب على الأسئلة التي أثارتها حتى في أذهان كثيرٍ من مؤيدي القضية، حول كيفية تلافي نتائج التطبيق الكارثية كما ظهرت في نموذجٍ دولة الجنوب. ومع الإقرار بإمكانية تفاوت التقديرات بشأن قيمة الدراسة، فإن الممكن في الحد الأدنى الاتفاق حول كونها تقدم رؤية متناسقة وأفكارًا مدروسة وناضجة قابلة للحوار وسط الناشطين الثقافيين — الفكريين والسياسيين. وهذا في حد ذاته مكسب ملموس لأنه يشكل حافزًا ذا وزن كبير لتصعيد مستوى التفاعل بين هؤلاء الناشطين بما يؤدي إلى تذويب الحواجز الشعورية وغير الشعورية التي ماتزال تعوق انفتاحهم الكامل على بعضهم البعض. وباعتبار أن الاستعداد لممارسة النقد الذاتي المفتوح يتضمن الانفتاح نحو النقد الصادر عن آخرين، فإن قوام هذه الملاحظات يندرج تحت هذه التصنيف.

تفكيري بالشأن العام عبر مجموعة كتابات، الذي لم يخضع حتى الآن لاختبار حقيقي في مناقشات بين ذوي الاهتمام بالشأن العام، يتلخص في فكرة مؤداها أن انقسامات الحركات الحديثة نتيجة طبيعية لحالة الاستنزاف الكلي للوزن النوعي للقوي الحديثة الذي يشكل مصدر نموها المطرد عبر مشكلات النمو والتراجعات المتوقعة. المصدر الحديث لهذا الاستنزاف هو عملية التجريف المريعة التي تعرضت لها أرضية ازدهار هذا النوع من القوى ناجمة عن توالي الأنظمة الشمولية بتفاقم متصاعد في درجة شموليتها. في الوقت نفسه عانيٍ التكوين الذاتي الأصلي للتعبيرات السياسية – الفكرية عن هذه القوى، يسارًا ويمينًا ووسطًا، خلال النصف الأول من القرن الماضي، من ضعف مصدره الانغلاق الأيديولوجي ضد الديموقراطية الليبرالية، كل لأسبابه واختياراته وتاريخه، ولكن على خلفية إرث ثقافي واجتماعي مشترك انتفت شروط تحوله إلى حاضنة طبيعية للانفتاح نحو توفير مقوماتها لعدم مروره بتجربة تنوير على النمط الأوروبي. تحويل ضارة الانقسامات إلى نافعة إعادة تأسيس، أو التحدي إلى فرصة، بالنسبة لهذا النوع من الحركات التي تعاني جميعها من هذه الظاهرة،

علنية كانت أو مكتومة، يتطلب التركيز الكلي تقريبًا على تهيئة الظروف التي تساعد على إعادة تكوين التعبيرات الموجودة حاليًّا، وضمان سلامة ما يستجد منها، عبر التصدي لمعضلة إحياء مناخها الحاضن، كما سيوضح لاحقًا.

الحركة الشعبية-ش لها خصوصياتها التي قد تجعل انطباق هذا الحكم ومتطلباته عليها، إذا صح أصلاً، موضع شك أعتقد أنه في غير محله بمعنى أن تميزها نسبي وليس نوعيًّا.

رؤية «السودان الجديد»، تنظيرًا وتطبيقًا، رغم الخبرات الثمينة والجديدة على المجال الفكري والسياسي السوداني التي تضيفها إليه من تجارب حركة البان أفريكانزم وحركات التحرير الأفريقية وما بعده (خاصة جنوب أفريقيا) لا تُخرِج أساسيات تكوينها من دائرة موقف الحركات الشمالية الحديثة فيما يتصل بموضوع الديموقراطية الليبرالية، رغم أن الانغلاق هنا ليس اختيارًا أيديولوجيًّا وإنما فرضه كون بؤرة تركيزها هي التحرير الوطني، والعمل المسلح أداتها الأساسية. فهو لا ينبع من اختيار أيديولوجي إسلامي –ماركسي- اشتراكي- قومي/ قومي عربي مسبق مازال يكبل خطى هذه الحركات باتجاه التخلي الكلي عنه رغم الإعلانات المعاكسة.

من ناحية أخرى، في الوقت الذي لا يمكن فيه الاختلاف مع تصوير الدراسة للتميز الاستثنائي لتكوين جون قرنق الثقافي - الفكري والأكاديمي - العسكري وكاريزماه الشخصية ودوره التاريخي وأهمية رؤية «السودان الجديد»، إلا أن من الضروري التنويه إلى أن الأفكار الجوهرية للرؤية (الجنوب في إطار السودان وإعلاء مصالح الطبقات الشعبيه وقضية العدل الاجتماعي ومفهوم الهوية المتنوعة)، ظلت مطروحة، بدرجات متفاوتة ومتطورة، في الفضاء السوداني العام منذ أمد بعيد بتأثير التيار اليساري بصورة عامة والشيوعي بصورة خاصة. تعود أهمية هذا التنويه، إلى ضرورة تركيز كافة الأطراف المعنية على تشخيص ومعالجة المعوقات المشتركة بينها جميعًا، وتسببت في تعطيل التقدم باتجاه نقل الأفكار إلى حيز الواقع. لا شك في أن الرؤية كانت فتحًا حقيقيًّا في الإطار الجنوبي، حيث ظل العقل النخبوي مُتصلّبًا في تصور جزئي (محلي/ انفصالي ومُعادٍ للمكون العربي- الإسلامي في هوية الشمال ومحافظ

فكريًّا) للقضية الجنوبية حتى لدى الأجيال الأحدث، وهو ما تشير إليه الدراسة في أكثر من موقع. ومع الإقرار بأن شق الرؤية المتعلق بالهوية العربية- الإسلامية ضمن المركب الهُويَّوي السوداني يشكل فتحًا يتجاوز الجنوب حيث انتقل التصور التبسيطي الذي يُهمِّشها حد النفي التام، من الجنوب إلى أوساط شمالية عدَّة، فإن القيمة الكبرى والباقية لرؤية السودان الجديد أنها شكلت بذلك جسرًا متينًا، ولأول مرة، مع التيارات الحديثة والتقدمية في الشمال.

يتكرَّر في السياق نفسه حديث الدراسة عن الاستقبال الحافل الذي وجده جون قرنق في الساحة الخضراء واستخلاص لمَغازٍ مستقبلية منه. حيث تقول: «جاء حشد الساحة الخضراء كنقلة نوعية، إذ لأول مرة انتقل قرنق من حروب الريف التي شكل عقلها السياسي وقاعدتها الاجتماعية القوميون الجنوبيين، إلى جماهير المدن التي تنتمي إلى كل أنحاء السودان وهي أشد مراسًا في التعامل مع مركز السلطة كما أنها الأقرب إليه من حبل الوريد».

مع التأمين على صحة القول بضخامة الاستقبال وفرادته بالمقارنة لغيره، ولكن هل يمكن، على سبيل التأكد من صحة الاستنتاجات عنه، التنبيه إلى الارتفاع الكبير لنسبة حضور أهل الهامش فيه دون تمازج حقيقي مع أهل بقية الشمال الجغرافي؟ هذا الحضور الذي عكس كثافة النزوح الجنوبي وغير الجنوبي إلى المدن نتيجة الحروب الأهلية والمجاعات يُقلِّلُ من أهمية الاستنتاجات فيما يتعلق بمغزاه الشامل سودانيًا لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة الانعزالات الشمالية / النيلية الوسطية نفسها عن بعضها البعض مثلاً في ظاهرة الارتداد إلى القبليات والتشدد الديني، ناهيك عن الجنوب والمناطق الأخرى الأقل تطورا. هذا ما يجعل الاستناد إلى كم الاستقبال وحده دون التدقيق في نوعيته لبناء استراتيجية مستقبل فيما يتعلق، وفق الدراسة، بتجديد الحركة وتغيير طبيعة سلطة المركز، وكلاهما ضروريان بطبيعة الحال، موضع شك خاصة أن عموده الفقري، وهو الحركة الشعبية، ثبتت قابليته للتصدع بمجرد دخوله تجربة السلطه. كما أن التوجه المناطقي – الإثني الملموس لقسم لا يستهان به من الحركة الشعبية – شمال بقيادة الحلو يؤكد نفس الشك، مسنودًا بالامتداد المعلن لتوجه مماثل في دارفور وحتى شرق السودان.

يجدر هنا طرح السؤال التالي: هل أن استمرار وجود قرنق بوزنه الاستثنائي كان كفيلاً بتقوية العمود الفقري وتحويل الكمي في الاستقبال إلى نوعي، بما في ذلك الاتصال بالكل السوداني؟ الإجابة الممكنة في نظر هذه الملاحظات أنه كان سيؤخر التطورات السلبية التي وقعت بعد انتقال الحركة إلى سدة السلطة، ولكنه لن يمنع وقوعها وذلك لأن هذه التطورات جاءت بمستوى من الضخامة شاملة الحرب الأهلية والتفتُّت القبلي ودكتاتورية متسلطة قمعًا وفسادًا، بما يوحي بأن ذلك الوزن بمفعولاته طوال مرحلة حرب التحرير (83– 2011) لم يكن كافيًا لتوفير شرط الحد الأدنى اللازم لتفاديها كلية. والأكثر دلالة بهذا الخصوص أنه لم يتوفر حتى بين شرائح المجتمع الأكثر قابلية لذلك وهم القسم الأكبر من النخب الجنوبية أو القوميين الجنوبيين الذين تشرح الدراسة نفسها الكيفية التي اضطرت معها قيادة قرنق للقبول بتقرير المصير للإبقاء على التحالف معهم، حيث مارسوا دورًا قياديًّا فعّالاً في مسيرة التداعي والانهيارات.

إذا استعدنا للأذهان أن جميع حركات التحرير الأفريقية المسلحة بالذات، وكذلك العربية في الجزائر وفلسطين، انتهت إلى نفس المصير بعد انتصارها الميداني، وعلى يد قيادات لا تقل أهلية بكثيرٍ عن قيادة جون قرنق، فإن الأمر بالنسبة للحركة الشعبية ليس عيبًا خاصًّا بها والأرجح أن مرده بالنسبة للجميع ظروف موضوعية لا قِبَلِ للقيادات، مهما كانت إمكانياتها، بتجنب مفعولاتها، وفق ما يمكن استنتاجه من الاستثناء الجنوب أفريقي. والمعني بذلك أن حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا بقدر ما دمَّر حياة السود وحرمهم من التطور الطبيعي، نقل إليها بحكم مصالحه واحتياجاته، ودون مشاركة منهم فيها، مُكوِّنَيْن مُهمَّيْن من مكونات التجربة الغربية: وهما النظام الديموقراطي، الذي استمر في جنوب أفريقيا دون انقطاع لمدة قرن، وتنمية قطاع قوى من الطبقة الوسطى. الأول كان من شأنه ترسيب ثقافة الديموقراطية وفاعلية مؤسساتها القضائية والإعلامية في أذهان العامة والخاصة من أهل البلاد بحكم احتكاكهم غير المباشر بها والثانية وفَّرت العمود الفقري للتنمية. وهما العاملان الرئيسيان في النضوج النسبي الأكبر كثيرًا لتجربة المؤتمر الوطني الأفريقي بالمقارنة مع التجارب الأخرى قبل وبعد السلطه، فاتحًا المجال لظهور واستثمار الإمكانيات الاستثنائية لقيادة نيلسون مانديلا.

المضي في هذه التحليل، المبتسر بالضرورة لضيق الحيز، مع إضافة نموذجَي شين فين الأيرلندي والحركات المسلحة في أمريكا اللاتينية كنماذج معاكسة للنماذج الأفريقية والعربية؛ يوحي بتوقع أن فرص الحركة الشعبية – جنوبًا في تجاوز عيوبها التكوينية، بهذا الاسم أو غيره، هي في الواقع، وبعكس ظواهر الأشياء الآن، أفضل من فرص الحركات الحديثة الشمالية المنبع لأن الواضح أن الصلة الثقافية، المسيحية خاصة، مع الحضارة الغربية هي الجسر الذي عبرت عليه حركات أيرلندا ودول أمريكا اللاتينية عمومًا، إلى النجاح، كما شكل عنصرًا مساعدًا في تجربة جنوب أفريقيا. هذه الميزة ستُعطي أُكلها كاملاً في دولة الجنوب على المدى البعيد نظرًا لانتفاء عوامل العداء والانغلاق على المصدر الغربي للديموقراطية والتنوير في الذهن العام رغم قلة نسبة المسيحيين، بعكس دولة السودان حيث يسود الانغلاق بقوة تأثير فهم متخلف للإسلام، مدعومًا ببقايا يسارية ديناصورية، يختصر الغرب في مسيحية - ضد الإسلام و/ أو غرب استعماري-إمبريالي. يعني هذا أن قابلية مناخ الحركة الشعبية- ش الأكثر تفاعلاً مع هذا المصدر بحكم علاقاته التاريخية مع الجنوب بالمقارنة مع بقية الحركات الشمالية المنبع، يعطيها ميزة نسبية فيما يتعلق بشق طريق التجديد على الرغم من انتمائها جميعًا إلى نفس الدائرة العامة.

إجمالاً، الطرفان الشمالي المنبع والجنوبي المنبع للحركات الحديثة، على الاختلاف النسبي في طبيعتهما، وكذلك المجال الحديث بمجمله مُنظمًا حزبيًا كان أو غير ذلك، تتوفر على عوامل إعادة تأسيس ودفع تجديدي، ولكن في مواجهة عقبة عصية على التذليل محورها، كما ورد في مطلع هذه الملاحظات، نضوب قوى التغيير في المجتمع بتضافر عوامل تاريخية (شح الرصيد الاستناري في البنى الثقافية- الاجتماعية الموروثة) وحديثه (الانغلاق لأسباب أيديولوجية وغير أيديولوجية على المصدر الغربي للديموقراطية الليبرالية من قبل الحركات والتيارات الحديثة). تنير الدراسة الطريق أمامنا نحو المسار العملي لما يعنيه هذا النضوب عندما تقدم وصفًا تفصيليًّا سليمًا لمردود سياسيات النظام (ص 15 في مطلع الجزء المعنون «الحركة الشعبية والمناخ الإقليمي والدولي) من النتائج التي ترتب عليها: «تدمير منهجي للنسيج الاجتماعي والوطني والسياسي» و»خلق واقع موضوعي للتشققات التي ضربت

بنية المجتمع السياسي والمدني، شملت الانقسامات كظاهرة أغلب مناحي المجتمع وبنيته السياسية والمدنية والاجتماعية». وفي أماكن أخرى ترد ملاحظات حول ترييف المدن وموت قلبها النابض بالطبقة الوسطى، وذلك في سياق الدعوة والتخطيط لإيجاد صلة بين الريف والمدن، وفق الخطة والمفاهيم التي تقترحها الدراسة. بيد أن السؤال يظل قائمًا: هل كان النظام قادرًا على إحداث هذا القدر الهائل من التخريب الذي وصل عظم المجتمع وركائز وجوده المجرد، لو كانت هناك أية حيوية في قوى التغيير؟ وما الذي تستطيع أي حركة مهما كان تاريخها ومنجزاتها في المرحلة السابقة، إنجازه دون أن تترافق مرحلتها الجديدة مع جهود مدروسة لتفكيك هذه المعضلة؟

انطلاقًا من الإقرار بهذا النضوب الذي يُفسِّر الميل الظاهر لميزان القوى بحدَّة لمصلحة نظام الإنقاذ كما يتجلَّى في طول عمره السلطوي رغم الأثر التخريبي لسياساته على الصعد كافة؛ فإن هذه الملاحظات تقترح تغييرًا جذريًا في استراتيجية المعارضة فكريًا وسياسيًا في المرحلة الراهنة باعتباره، فيما ترى، الوسيلة الوحيدة للشروع بالإحياء التدريجي للقوى الحديثة، وذلك على مستويين: الأول تخفيض مستوى الصراع السياسي مع النظام إلى أقصى درجة ممكنة، ورفعه إلى أقصى درجة ممكنة على المستوى غير المباشر.

المستوى المباشر (بعض التفاصيل الأولية): مع استمرار الضغط والمطالبة بالحريات، ضعف القدرة على الصراع - المواجهة، حتى بالقدر المتصور في خطط (نداء السودان) ومن باب أولى في خطط تجمعات المعارضة الأخرى، يتطلب إعادة صياغة شعار إسقاط النظام والتعامل الإيجابي مع كل الفرص المتاحة مهما كانت ضئيلة (الاشتراك في الانتخابات، الحوارات إلخ.. على علاتها) لأن الهدف الممكن الآن، والمفيد لاحقًا لرفع مستوى الصراع، هو إبطال مفعول نوعية (المعارضة) الحالية في تدعيم التفاف مؤيدي النظام حوله. فمحدودية الإنجاز في فك قبضة النظام تضعف الولاء للتيار العقلاني في المعارضة لدى الأوساط الشعبية المُعارِضة مما أدى لسيادة معارضة شعبوية تهييجية تفيض بالعنف اللفظي الانتقامي النبرة من كل من له علاقة بالنظام مهما كانت محدودة. من جهة أخرى، الهدف من التخفيض المؤقت لمستوى الصراع المباشر هو تقوية قاعدة التيار العقلاني في تلك الأوساط بزيادة فرص التوعية

بالتدريب العملي من خلال إشراك منسوبي المعارضة ومؤيديها في العمل العام باستغلال أي فرجة تتاح مهما كان ضيقها: (نموذج إلغاء النظام انتخابات اللجان الشعبية في الأحياء عندما شاركت فيها المعارضة)، ولهذا النهج أهمية إضافية فيما يتعلق بالتعديل المكمل لاستراتيجية المعارضة، وهو الاستثمار المنهجي والجدي في تقوية الجسور مع الإسلاميين ومؤيدي النظام الخارجين عنهما لمختلف الأسباب والتي يعرقلها المردود السلبي لأسلوب صراع – المواجهة.

الأهمية الكبرى الأخرى لتخفيض سقف المعارضة السياسية، كونه يسهم في تقوية مصادر الضغط الخارجية على النظام، تعويضًا عن ضعف المصدر الداخلي، خاصة من الصين ودول الخليج. الاستثمار المنهجي والجدي هنا أيضًا في تجسير علاقات المعارضة مع هذين الطرفين اللذين يشكلان أكبر داعمي النظام، وأقدرهما على التأثير عليه، للاستجابة لبعض مطالب المعارضة ممكن لأن من مصلحتهما استقرار الأوضاع بتحسن العلاقة بين الطرفين، حمايةً لاستثماراتها السياسية والاقتصادية. وكلما ازداد وزن المعارضة باتباع الاستراتيجية الصحيحة بجوانبها المختلفة، كلما ازدادت إمكانية إقناع هذين الطرفين وغيرهما.

غير المباشر: التركيز على تنشيط المجتمع المدني كهدف في حد ذاته وكوسيلة لانتزاع مكاسب من النظام أهمها في مجالي إصلاح قانون العمل التطوعي والنظام التعليمي. تنمية ثقافة الديموقراطية والاستنارة بالانفتاح العقلي والنفسي، العنصر الجوهري المعطل للنمو المطرد للقوي والتيارات الحديثة، مجال تعظيمهما الرئيسي المتاح حاليًّا هما المجتمع المدني والتعليم، كما أنهما يوسعان مساحة اجتذاب كل أنواع الخارجين، والمترددين في الخروج، على النظام والحركة الإسلامية. المطلوب والممكن هنا، تعلية سقف الصراع مع النظام للحد الأقصى شريطة الالتزام الصارم بالمحدد الرئيسي للمجتمع المدني، وهو عدم التسييس بمعنى القبول بالعضوية والمشاركة من الكافة بغض النظر عن الموقف أو حتى العلاقة مع النظام طالما التزم بلوائح ونظم هيئة المجتمع المدني المعينة. عندها يتسنى رفع مستوى الصراع، بدعم متزايد من المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، من الوقفات الاحتجاجية والمذكرات إلى التظاهرات الصاخبة والصدامات بمختلف مستوياتها السلمية والاستعداد للتضحية مهما بلغ مداها، فهي لن تذهب هباءً هنا، كما حدث ويحدث مع الصراع السياسي المباشر في ظروف الاختلال

الكبير الحالي لميزان القوى لمصلحته.

التأثير المتبادل بين مكونات هذه الحزمة من شأنه، ليس فقط تمكين المعارضة من رفع درجة الصراع السياسي مع النظام تدريجيًّا وإنما، والأهم، خلخلة العمق التحتي الذي يقوم عليه النظام، ومجمل الظاهرة الاستبدادية في السياسة السودانية، وهو الانحسار المريع في مستوى الاستنارة والوعي العام، ومن ثم ضمان نشوء نظام ديموقراطي غير قابل للانهيار لانتفاء هذا المسبب الرئيسي.

هذا التصور للتغييرات الجذرية الضرورية، قد يبدو مفارقًا كثيرًا لتوجهات الدراسة؛ ولكنني أعتقد أنه قابل، على الأقل، للنقاش الموضوعي المنتج في فضائها، بعكس ما عليه الحال في الفضاء السياسي العام حيث يهيمن نمط المعارضة التهييجية التعبوية في الفراغ الناجم عن انعدام مردود إيجابي للاستراتيجية المتبعة. الموجه الرئيس للدراسة المتمثل في النقد الذاتي المفتوح، مع ما يمكن استشفافه من بعض أجزائها، لا سيما التركيز على ممكنات وأهمية العمل السلمي مقابل العسكري الذي يميل بطبيعته إلى صراع - المواجهة، هو مصدر هذا التوقع. ففي ص 15 هناك الدعوة الصريحة لمراجعة تجربة العمل المسلح: «بعد مضى أكثر من ثلاثة عقود من الكفاح المسلح في ريف السودان حان الوقت لمراجعة التجربة على نحو نقدى صارم (...) فهي تجربة باهظة الثمن والكلفة الإنسانية. (....) لا نطالب أحدًا بأن يقذف بسلاحه إلى المجهول؛ بقدر ما نريد أن نُقيِّم كل الأسلحة النضالية المتوفرة لدينا الآن وأيهما أكثر مُضيًّا في تحقيق التغيير! ربما تكون هناك أكثر من وسيلة لذلك، فكيف لنا أن نُقيِّم هذه الوسائل في تكاملها أو أهمية كل منها والانتقال من وسيلة إلى أخرى في الوقت المناسب أو الجمع بين أكثر من واحدة في نفس الوقت؟ وفي ص 22 يأتي: «كما بات جليًا أن لتيار السودان الجديد سند جماهيرى يمكنه من الوصول لمنصة الحكم عبر صناديق الانتخابات وإن بإمكان الحركة أن تنتقل من العمل المسلح إلى العمل السلمي الجماهيري الديمقراطي المدني». رغم أن هذا التوجه يأتي في إطار تصور معين لوزن الحركة الموضوعي وطبيعة وزنها الجماهيري الذي سبق لهذه الملاحظات إثارة بعض التحفظات حوله، إلا أنه يبقى إشارة ذات مغزى على وجود تفكير يتميز بالنضوج في قيادتها حول توجهاتها المستقبلية لا سيما أن الدراسة تؤكد هذا

التوجه في سياق تفصيلها لاستراتيجية المفاوضات مع الحكومة حيث تشرح الضمانات التي تتمسك بها ريثما تتحول الحركة إلى العمل السياسي خلال عشر سنوات، مترافقًا مع التغيير المطلوب في طبيعة المركز. كما أن القسم المعنون «قضايا التنظيم والممارسة الديموقراطية» يطرح نقدًا ذاتيًّا يتعلق بتأثير الإعلاء من شأن العمل المسلح ويستهدف الدفع لإعطاء مساحة أكبر للديموقراطية الداخلية والاستفادة من طاقات المثقفين بشكل أفضل.

هذا التوجه نحو العمل السياسي السلمي المقرون بإجراءات وتوجهات الدمقرطة الداخلية للحركة والتمسك بالانتخابات كطريق للسلطة، مع التذكير هنا بأن خيار العمل المسلح فرض على الحركة من قبل النظام ولم يكن خيارًا ذاتيًّا، هو الذي يرشحها كمجال أقرب مستقبليًّا من غيره للتعاطي مع أفكار وتصورات خارجة عن الصندوق الحالي لاستراتيجية المعارضة، تجهد هذه الملاحظات لطرح بعضها.

هناك مرحلة أولى طبيعية في انقسامات الحركات الحديثة، تتمثل في أن محاولة التيار التقليدي الجامد إبقاء الجسور مفتوحة مع قواعد الحركة جميعها لا تستهدف سوى تكريس مفاهيمه وأساليب عمله البالية، وهي وصفة جاهزة لانحساره مهما بدا قويًّا في المرحلة الأولى للصراع باجتذابه لها لأنه يخاطب العواطف واعدًا بالحلول (السريعة). بعكس ذلك، حرصُ التيار التجديدي على إبقاء الجسور مفتوحة يعود لرغبته في إيصال رسالته التجديدية كاملة، ولدواعي تبيان موقفه من القضايا المباشرة التي يثيرها الطرف الآخر في المواجهة الإعلامية المفتوحة أمام الرأي العام، بينما تبقى أنظاره مركزة بحزم على المدى المستقبلي حيث المكسب الكمي والنوعي الحقيقي الذي يضمن له حياة زاهرة ومديدة بغض النظر عن أي خسارات قبل ذلك. وفي تجربة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ما يسند هذا التوقع فقد خاض نيلسون مانديلا ورفاقه صراعًا مع تيار شعبوي جامد في الحزب يتعلق بالموقف الصحيح من الأقلية البيضاء إبان حرب التحرير مما ساهم. من جهة أخرى، في ترسيخ التوجهات الديموقراطية والعقلانية فيها بحيث أضحى من الممكن لعضوية الحركة قبول إدخال زعيم حزب انكاتا، الحليف الرئيسي لنظام الفصل العنصري، في حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي وزيرًا للداخلية، لضمان نجاح عملية التحول الديموقراطي. وسنجد شبيهًا لموقف مانديلا، في استعداد قيادة الحركة –

ش، كما تظهر في الدراسة وتصريحات قياداتها للتعامل مع الإسلاميين الإصلاحيين، وفي الموقف المتوازن من الهوية العربية- الإسلامية، بينما توحي مواقف التيار التقليدي في الحركة بعكس ذلك كما يتجلى في رأي الحلو برفض التحالف مع القوى التقليدية في المعارضة وفي التركيز غير المدروس على تقرير المصير مما يفضي لظهور مواقف معادية لهوية سودانيين آخرين يُعتَبرون جزءًا من المركز في المناخ الحالي الموبوء بالتعصب وفوران العواطف.

ولعلني أقترح في ختام هذه الملاحظات الاهتمام بدراسة تجربة «حزب الشعوب الديموقراطية» في تركيا كونه نشأ عن توليفة بين تراث إنجازات حزب العمال الكردستاني بالعمل المسلح فارضًا الاعتراف بحقوق الأقليات الكردية، والانفتاح على الأغلبية التركية والأقليات الأخرى، في إطار سلمي وديموقراطي. حقق الحزب نجاحًا انتخابيًّا مرموقًا، ويعتبر استهدافه المركّز والاستثنائي من قبل قيادة أردوغان في سياق تحولها الانحرافي الراهن نحو الدكتاتورية، دليلاً آخر على مدى نجاحه[1].

20 أكتوبر 2017

---

(1)انظر: عبد العزيز حسين الصاوي: في الفكر السياسي ديموقراطية بلا استنارة، جزء أول، م.س. صفحة 175، 181،185 معالجات من اعوام 2005 و 2007 و2008 لتجربة الحركة الشعبية تطرح نفس التقييم بشكل أولي.

تجديد الحزب الشيوعي: ضروراته وصعوباته [1]

الثابت الوحيد في حياة المجتمعات هو التغيير، والتجديد يعني الاستجابة الناجزة له تطويرًا لحياة البشر. مدى جذرية التجديد بمعنى إعادة النظر في الجوهري من مكونات تركيبة الحزب كأداة لتفعيل مشاركة المواطنين في الشأن العام، تعتمد على عمق المتغيرات. وفي حالة الحزب الشيوعي، وكل الحركات والتيارات السياسية/الفكرية السودانية الحديثة[2]، تتعاظم الحاجة للتجديد ويرتفع منسوبه بالنظر لاجتماع عمق المتغيرات إلى تأخر مواجهتها. على المستوى العالمي المتغير الرئيسي هو الانهيار السريع والكامل للنموذج السوفيتي عام 1989م. فعلى الرغم من الاستقلالية النسبية التي حافظ عليها الشيوعيون السودانيون عن الاتحاد السوفيتي، إلا أن تداعياته فيما يتعلّق بصلب النظرية الماركسية كمشروع منافس للرأسمالية في توفير حاجات الإنسان المادية والمعنوية باتت موضع شك كبير. على المستوى المحلي المتغير الرئيسي هو دخول أزمة التطور الوطني مرحلة تصدع وحدة البلاد بانفصال الشطر الجنوبي واحتمالات اندلاع حرب أهلية نتيجة اهتراء نسيج العلاقات بين السودانية وتراكم المظالم التنموية، بينما يبدو هدف تأسيس نظام ديموقراطي مستدام، لا بديل غيره لتلافي هذا المصير، أبعد ممّا كان عليه في أي يوم من الأيام.

لا يصح الاستنتاج بناءً على هذه المقدمة، أن الحزب بقي عاجزًا كليًّا عن الاستجابة للمتغيرات أو أن أسباب القصور ذاتية بحتة. فعلى الصعيد النظري تخلّى الحزب عن مفاهيم

---

(1) : هل يمكن تجديد الحزب الشيوعي (تحرير) صديق الزيلعي، مركز آفاق جديدة للدراسات، بريطانيا، 2016، ص. 150- 163.

(2) لايتسع المجال هنا للدخول في مناقشة الفرق بين الحداثة والتحديث. الأولي تتعلق عموما بالتغيير في الثقافة والعقلية والثانية بالتغيير في الهياكل المادية ولاتؤدي أوتوماتيكيا للأولي. في الغرب الأوروبي تحققت الحداثة/الإستنارة عبر مخاض تاريخي شروطه معدومة لدينا مما يتطلب شق طريق مختلف اليها. ملاحظات حول الموضوع لاحقا في هذ المقال ولصاحبه كتابات أخري حوله.

ماركسية أساسية مثل دكتاتورية البروليتاريا والمرحلة الشيوعية هدفًا لتطور المجتمعات، وغدا، بصورة عامة، أكثر تسليمًا بأن هذا التطور يخضع أيضًا للإرادة البشرية وعوامل متعلِّقة بالبنية الفوقية أكثر من التحتية، مثل الثقافة، وليس فقط لحتميات وأنساق نظرية مشتقة من الماركسية الكلاسيكية بتفسيراتها اللينينية النظرية والتطبيقية، أو من الواقع الطبقي لمجتمعات أخرى. في هذا السياق نلاحظ ندرة الحديث حتى عن الاشتراكية في الأدب السياسي الشيوعي راهنًا رغم تكرار ظهورها في (مشروع التقرير السياسي المقدم للمؤتمر السادس)، واتساع رؤيته للتحالفات الجبهوية تجاه الأنظمة الدكتاتورية بمقياس الهدف المشترك مرحليًّا مجرّدًا عن تقييمات طبقية سلبية للأطراف الأخرى أو تاريخها، كما كان عليه الحال سابقًا.

مرحلتا الصعود والانحسار

السر وراء المستوى العالي لنجاح المرحلة التأسيسية للحزب الشيوعي بما تجلّي في استمرار تصاعدي لفعاليتها تجاوز عقدين من الزمان (1950– 1970م)، ينكشف من خلال كونه تمّ في ظروف ذاتية وموضوعية معاكسة رأسًا لهذا النجاح. أسلوب العمل (الانتقائية في العضوية والسرية) والماركسية كفكر (المادية الجدلية) ومصطلحات (الصراع الطبقي، البورجوازية..الخ) كانت مسائل مستجدة تمامًا على النشاط السياسي والفكري المحلي. وإلى قلة الخبرة لدى شباب حديثي السن، كانت هناك أيضًا حقيقة الضعف الكمي والنوعي للطبقة العاملة، عماد النظرية والعمل الشيوعيَّيْن وقتها، والفئات الاجتماعية والوسطية الحديثة، مجال انتشاره الطبيعي التي لم تكن تتجاوز [1]4.5%من مجموع السكان. لماذا إذن كانت البيئة السودانية قابلة لاحتضان هذا المخلوق (الغريب) ومدِّه بأسباب الحياة رغم انتفاء أو ضعف المقومات الموضوعية؟

عشية الاستقلال وغداته بدت الشيوعية/الاشتراكية الخيار الأوحد أمام نخبة عشرينيات العمر السودانية. ففائض تشوّقها للمشاركة في بناء دولة الاستقلال بحكم السن والتعليم المتميز لم يجد لدى نخبة جيل صناع الاستقلال الأكبر سنًّا ما يستوعبه، إذ كانت جاذبيته لهم تتضاءل وهو يعافر لتسيير حكم برلماني يفتقر إلى التأهيل اللازم لإدارته. من

(1) Tim Niblock, Class and Power in Sudan,the Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985(London, The Macmillan Press, 1987), PP 81-94.

هنا كانت الجاذبية المضاعفة للخيار الاشتراكي الذي داعب خواطرهم وتطلعاتهم بأصداء رنينه العالي من أرجاء المعمورة كافة[1]، واعدًا بمجتمع العدل والكفاية وتعزيز كفاح الشعوب الناهضة للتحرّر السياسي والاقتصادي، مقابل مجتمع الاستغلال الرأسمالي المناقض لكل هذه المعاني بقديمه البريطاني المتسلّط على بلادهم وحديثه الأمريكي القادم. التفاعل بين قوة التوق وجاذبية المناخ والنماذج الاشتراكية الطالعة بقوة حينذاك كانت كافية لتوليد قابلية لدى النخب الشبابية السودانية بالذات لاحتضان الوافد الجديد وتزويده بعناصر ذات مواهب قيادية فكريًّا وسياسيًّا وتنظيميًّا، شكّلت في حد ذاتها عاملاً إضافيا للنجاح، مما حقق تغلُّبًا حاسمًا على العوامل المعاكسة.

بخط غير سميك للغاية يمكن تقسيم تاريخ السودان الحديث إلى مرحلتي ما قبل وبعد الاستعمار البريطاني بمقياس الانتقال من البدوي/الريفي إلى المديني. التفاعل ذو المدخل الاضطراري للتركيبة المجتمعية القبلية مع عملية التحديث الموجهة بمصالح الإدارة البريطانية، خفّف من ثقل شبكة العلاقات القرابية على حرية الأفراد المنتمين إليها ممّا مكّن الفئات الواقعة في حقل عملية التحديث من تأسيس علاقات فوق قبَلَيَّة بينها سواء في المجال الخاص (علاقات دراسة وعمل وسكن، صداقات، زواج..الخ) أو العام (العمل النقابي والحزبي، المجتمع المدني). فيّما يتعلّق بالعمل السياسي، يمكن القول إن هذا التطوّر حقن جسم المجتمع السوداني بجرعة من الترياق المضاد لانتقال الشمولية الكامنة في الانتماءات القرابية إليه.

غير أن هذه الجرعة، كما ثبت لاحقًا، لم تكن كافية لتحصينه من العدوي فتبدّد تأثيرها بمرور الوقت. أولاً بفعل المقاومة الشعورية واللاشعورية لمصدر التطور لكونه الوجود الاستعماري، ممّا عرقل السريان الكامل لمفعول الجرعة في الجسم السياسي بداية، وثانيًا لأن الحزبية الطائفية واليسارية الناشئة عن عملية التحديث ساهمت في عرقلة مفعولها الترياقي كل بطريقتها، الأولى لكونها أوثق صلة بهياكل ما قبل التحديث الاقتصادية والاجتماعية، والثانية لكونها،

(1) من اكثر الحقائق دلالة علي قوة التيار الشيوعي الاشتراكي عالميا اناختراق الامن السوفيتي للامن البريطاني خلال الخمسينيات كان مدخلهالانحياز الايديولوجي للشيوعية (ماعرف بمجموعة الخمسة في بريطانيا كانوا شيوعيين، وأبرز اعضاء شبكة الجاسوسية هذه كان مسئول مكافحة التجسس السوفيتي) كذلك الزوجان روزنبيرغ في أمريكا (اسرار القنبلة الذرية الامريكية).

كما ورد سابقًا، كانت قد انشدّت نحو التجربة الاشتراكية/الشيوعية حيث الأولوية للعدل الاجتماعي وليس العدل السياسي الديموقراطي. وكانت النتيجة بالنسبة للحزب الشيوعي بالذات تحوّل إيجابيات خصائصه التكوينية (البطانة الفكرية للعمل السياسي، السرية والمواصفات النوعية للأعضاء)، كما شهد بها دوره القيادي ضد أول التجليّات الشمولية سلطويًّا في ثورة أكتوبر 1964م، إلى مصدر للسلبية. فتكرار الانقلابات الناتج أساسًا عن ضعف المناعة المجتمعية، مثل تغلغل عقيدة المستبد العادل في العقل الجماعي، يسمح بتسرُّب مفعولاتها إلى داخل الحزب لا سيما أن الديموقراطية الحديثة غريبة على خزيننا الثقافي وتجربتنا التاريخية. وفي ظروف تعاظم الطاقة القمعية للانقلابات مترافقة مع هامشية مكوِّن الديموقراطية في التثقيف النظري الشيوعي، يتحوّل الفكر الحي إلى أيديولوجيه محنّطة وتغلب المركزية على الديموقراطية في المعادلة بينهما. وإلى ذلك هناك اضمحلال الفعالية التحديثية للقوى الحديثة، القاعدة الاجتماعية للحزب، رغم الارتفاع النسبي لحجمها الكمي، نتيجة عملية الاستنزاف المكثّفة والطويلة المدى التي تعرّضت لها عبر الحقب المتتالية للأنظمة الانقلابية تحت تأثير الغياب المديد للحريات على التفاعل الداخلي ومع الخارج، وانسداد منفذ تغذيتها الرئيسي وهو النظام التعليمي المنفتح. وبينما تمظهرت إفرازات هذه التطورات في النمو السريع للإسلام السياسي (السياديني) منذ السبعينيات من القرن الماضي، أسّس التفاعلُ بين الذاتي والموضوعي وراءها دائرة مفرغة كان الحزب الشيوعي، وجميع الأطراف والتيارات الحديثة، ضحية لها مستكملة بذلك دائرة حصار قدرته التجديدية وتعطيل آلياتها. في هذا السياق نفهم تراجع شعبية الحزب كما دلت عليها نتائج انتخابات عام 1986م حيث حصل الحزب على 67937 صوتًا في الدوائر الجغرافية مقابل 726021 للإسلاميين[1]، وانحسار نفوذه في الحركة النقابية وفي الحياة السياسية والأدبية والثقافية عمومًا. ومن الملاحظات الدّالة هنا أن معظم المشتغلين بالنشاط الأدبي والإبداعي الذي شكّل تاريخيًّا أحد أبرز علامات اندياح تأثير الحزب الفكري والتحديثي في الفضاء العام، ابتعدوا عنه قليلاً أو كثيرًا، كما نتحسّس إحدى علاماته في فقر مواد جريدته الميدان؛ بينما يُعتبر أحد أسباب عجز الحزب عن عقد

(1) لتفاصيل أوفي حول هذه الفقرةانظر:عبد العزيز حسين الصاوى "اليسار السودانى وثورة أكتوبر"، فى حيدر إبراهيم على (محرر)، 50 عاما على ثورة أكتوبر، ط أ، 2014، مركز الدراسات السودانية.

مؤتمره العام السادس في موعده انعكاسًا لتقلّص نفوذه العام لكون نقص التمويل أحد أسبابه.

ملاحظات حول التطور المستقبلي

العقبات

إذا صح هذا التصور، تغدو الخطوط الرئيسية على طريق كسر هذه الحلقة المفرغة واستعادة الوزن الريادي للحزب الشيوعي واضحة: إعادة النظر الجذرية في الأساس الفكري، وتاليًا في فلسفة التنظيم وهياكله ثمّ في توجهات العمل السياسي. كما أن التساؤل حول إمكانية التجديد يغدو غير ذي موضوع، إلا إذا قبلنا موضوعة نهاية وجود الحزب. والمقصود بذلك الوجود الحي والنامي وليس الشكلي المستمد من تاريخ يبهت بقاؤه في الذاكرة الجماعية منتهيًا به إلى مادة للدراسات الأكاديمية.

استجابة مؤسسي الحزب لنداء عصر مرحلة الأربعينيات - الستينيات الاشتراكي سودانيًّا وعالم ثالثيًّا بكفاءة كرّستهم نموذجًا للتجديد، بمعنى شق طرق جديد في السياسة السودانية بمقاييس تلك الحقبة، لا يقلل منه عدم إدراكهم حينذاك لإمكانية انسداد هذا الطريق مستقبليًّا. إذ بينما انفرد الحزب بافتراع تجربة سياسية تجاوز أفقها التحديثي السياسة إلى الحياة الاجتماعية والفنون والآداب، فإن أطراف السياسة السودانية كافة المنظمة وغير المنظمة الأخرى كانت شريكة للشيوعي في ذلك القصور الذي يمكن تلخيصه بعدم اكتشافها جميعًا للمعضلة البنيوية في إقامة نظام ديموقراطي في السياق التاريخي والاجتماعي غير الغربي، ولاسيما العربي/الإسلامي، لافتقاره إلى مرحلة التنوير/الحداثة التي تمخّض عنها، ومن ثم ابتداع الاستراتيجيات وخطوط العمل اليومي اللازمة لاستزراعه في البيئة المحلية. وليس صحيحًا ما يتبادر للأذهان ويقال أحيانًا من أن الذين مالوا لخيار عدم التحول إلى حزب شيوعي بقيادة سكرتير الحزب وقتها عوض عبد الرازق، كانوا الأقرب لاكتشاف تلك الإمكانية وللخيار الديموقراطي وبذلك الأحق بصفة التجديديين، لأن منطلقاتهم النظرية لم تكن في واقع الأمر مختلفة عن تلك التي عطّلت انتقال الحزب الشيوعي السلس إلى تبني الخيار الديموقراطي عندما حان أوانه، ومؤداها اعتبار الديموقراطية مرحلة نحو الاشتراكية تنتفي

ضرورتها بتحقيق الشروط اللازمة للانتقال بتحالف مع البورجوازية ينتهي بدوره عندما ينجز مهمته في توليد القوى الاجتماعية المؤهلة لبناء الاشتراكية عبر التصنيع والزراعة المتطورة.

الآن، ومنذ فترة، غدا نداء العصر هو الخيار الديموقراطي، أفضل صيغة توصّلت إليه الخبرة الإنسانية حتى إشعار آخر لتفعيل حرية الأفراد والجماعات بشكل بناء، بعد أن انتهى تأثير ظروف مرحلة الأربعينيات - الخمسينيات وأنتجت محاولات شق طريق يجمع بينه والعدالة الاجتماعية دون الحرية بعضا من أبشع أنظمة الاضطهاد والاستغلال سياسيًّا وطبقيًّا في عراق/صدام وسوريا/الأسد وليبيا/القذافي وغيرهما. لذلك فإن الاستئناف الحقيقي لدور الحزب الشيوعي الرائد والتجديدي هو إعادة تأهيل نفسه لتجسيد هذا النداء حتى لو انتهى الأمر بمجددي القرن الـ 21 إلى العمل تحت اسم أو صيغة مختلفة، سنلاحظ توًّا أن ابتداعها سيكون الأسهل في سلسلة المصاعب التي سيواجهونها لنيل ذلك الاستحقاق، بينما سيكون مصير من يتمسكون بالصيغة القديمة دون تغيير بالمستوى المواكب للمتغيرات، من قبيل مصير الحارث في البحر ومجرِّب المجرَّب، حتى لو احتفظوا بالاسم.

هذه المصاعب أمر طبيعي لأسباب متعلّقة بكون الشيوعي حزبًا حديثًا، بمعنى أنه حزب غير طائفي. وهذا ينطبق أيضًا على جميع التيارات والحركات السياسية/الفكرية غير الطائفية أي الكبيرة نوعيًّا، بعكس الأحزاب الكبيرة انتخابيًّا حيث حدود ومحدّدات الكيان التنظيمي أقل وضوحا وسطوة الزعيم أكثر حسمًا بينما القاعدة أقل تأهيلاً لمساءلته والانفضاض عنه وعن الحزب.

هناك أسباب خاصة بكل حزب، ولكن السبب المشترك بينها الذي تتضاءل دون وجوده فاعلية الأسباب الخاصة في تعقيد مهمة التجديد، يقع خارجها وهو عدم وجود مناخ عام تسوده قابلية التفاعل النخبوي والشعبي مع الرؤى الجديدة وأساليب الحياة المتطوِّرة عمومًا، كما كان الحال عليه عند نشوء الحزب. وبعبارة متداولة، سيادة روحية القطيع العائدة في بنيتها التحتية إلى وقوع الإنسان تحت تأثير عصبية الانساق الاجتماعية ما قبل المدينية وأعراف الطاعة للهرمية الوراثية. العودة الراهنة والسائدة منذ أكثر من ربع قرن من الزمان إلى الإسلام التقليدي والبنى القبلية/الإثنية/الجهوية دليل واضح ويومي على ذلك بما تختصره

عبارة المفكر السعودي المتمرد عبد الله القصيمي (1907–1996م): «كل الشعوب تلد أجيالاً جديدة إلا نحن نلد آباءنا».

المدى الخانق لكثافة حالة التراجع والركود بما ينصِّبها معوِّقًا رئيسيًّا للحركة في الاتجاه المضاد، تكشف عنه حقيقة تضاعف حجم الطبقة العاملة والقوى (الحديثة) عمومًا، التي يُفترض كونها دليلاً على العكس، عدة مرات بالمقارنة للمرحلة التأسيسية. أيضًا بالمقارنة للماضي، حالة الركود باتت إيجابية في الدفاع عن قيمها وأسلوب حياتها برأس رمح قوى يتمثّل في مروحة عريضة من التدين السياسي والمجتمعي مسنودة بإسلاميي السلطة وأدوات الدولة الإعلامية والأمنية ولا تزال مسنودة بدعم مالي ولوجستي عربي/إسلامي رغم تناقصه.

المصدر الآخر للصعوبات التي تعترض طريق التجديديين، هو العقبات التي تكتنف توحيد أطروحاتهم ورؤيتهم. فالظروف التي أدّت إلى تأخير الشروع في عملية التجديد بناء على مراجعة نقدية جذرية لمسيرة الحزب، راكمت مسبباته ودواعيه بمستوى يجعل طرحهم المختلف عن السائد في المسائل الفكرية والعملية يبدو وكأنه خروج على هوية الحزب وكل ما يمثله لدى قسم كبير من أعضائه. وبما أن الحزب يعيش حالة حصار وتهديد من قبل السلطة، ممّا يرسِّخ أيضًا تأثير التربية الحزبية القائمة على الانضباط التنظيمي والفكري، فإن وحدة الحزب كتنظيم تغدو أمرًا شبه مقدس. وهذا، مع انتفاء تقاليد النقاش المفتوح داخل الأحزاب الحديثة، يجعل بلورة آراء وخطط عمل التجديديين صعبًا، إذ يسهل وصمه بتهمة التكتل ومخالفة اللوائح، كما يجعل الأعضاء غير مهيئين لقبول التجديدات، أو على الأقل، قبولها إلى درجة تدفعهم للاصطفاف مع أصحابها عندما تحين ساعة الحسم بالخروج على هذه اللوائح. أو بالأحرى الخروج على تفسير اللوائح من قبل الطرف الآخر الذي يتكوّن عادة من قيادات لها وزن تاريخي، والأخير هو في حد ذاته عامل إضافي في البلبلة. تنشأ عن هذه العوامل في صفوف التجديديِّين تبايناتٌ في الرأي حول توقيت الانخراط في معركة علنية مع التقليديين رغم أنه، في حالة الحزب الشيوعي، يبدو مفروضًا من الطرف الآخر كما يشير ما ورد في التقارير الصحفية المتطابقة حول مداولات اللجنة المركزية في فبراير 2016م، بشأن تقرير اللجنة التي شكلت للتحقيق مع بعض قياديي الحزب المحسوبين على التيار التجديدي،

من إصرار على الإدانة.

على أنه رغم المبالغة في القول الرائج بأن الشيوعيين خارج الحزب أكثر من الذين بداخله، فإنه يجد بذرته في ما يترتب على هذه التباينات بمصدريها الذاتي والموضوعي من تباينات موازية في تحديد الموقف من البقاء في الحزب أو المغادرة، كما يشير لحقيقة أن المتعاطفين والميالين لتيار التجديد لدى الناشطين السياسيين والثقافيين من جميع المشارب والاتجاهات أضعاف الميالين إلى الطرف الآخر. وقد تصح، بالمناسبة، في هذا الخصوص فكرة طرحها صاحب المقال سابقًا من أن رصيد الحركة الشيوعية في أوساط الفنانين والأدباء، منتجين ومتذوقين، وهو قطاع كبير لانسداد مسالك التعبير والعمل السياسي المباشر لأزمان مديدة، يشكّلون سندًا ذا أهمية خاصة للتجديديين، لأن اشتغال هذه الأوساط بأدوات تفكير غير تقليدية متحررة نسبيًّا من قيود الواقع وأميل للانطلاق الحر للعقل والخيال، يجعلها أكثر مرونة وقابلية للتجاوب مع الأفكار الجديدة.

إن الحاجة للقوى الحديثة وتجسيداتها السياسية/الفكرية[1] وفق متطلبات عصر الديموقراطية أقوى بكثير الآن مّما كانت عليه صبيحة الاستقلال؛ لأنها أصبحت قضية حياة أو موت للوطن وبينهما مسافة تتكدّس فيها جثث بالآلاف ويتشرد الملايين. الحزب الشيوعي جسّد أميز الاستجابات لهذه الحاجة مما يطرح أمام تجديدي الحزب نموذجًا ملهمًا في طليعيته ورهانه الصائب على المستقبل ضد المعارضة الداخلية والمعوّقات الخارجية. الآن لم يعد لا اليسار ولا اليمين أو الوسط (بالمعاني المعروفة لهذه المصطلحات أفكارًا وأشخاصًا وأحزابًا) نموذجًا للاستجابة المطلوبة، بدرجات متفاوتة، لأن القاسم المشترك بينها هو الافتقار للتأهيل اللازم لتفكيك عقدة استزراع الديموقراطية من منشأها الأوروبي في البيئة السودانية وفق مواصفاتها الشديدة الخصوصية. وفي ظاهرة التشقّق المستشرية في جميع التكوينات الحزبية

(1) بمعياري القاعدة الاجتماعية والعلاقة بين الفكر والسياسة تعتبر الحركة الاسلامية من نمط الاحزاب الحديثة. ارتباط مرحلة تأسيسها الحقيقيةتحت قيادة حسن الترابي بطور التدهور النوعي للقوي الحديثة خلال السبعيناتوازدياد نفوذ الرأسمالية الطفيلية ، الى جانب تحالفها مع دكتاتورية مايو ثم قفزها هي السريع الي سدة دكتاتورية احتكارية، جعل سلبيات مسيرتها اضعافا مضاعفة بالمقارنة للحركات الحديثة الاخري خاصة وان لسلاح أدلجة الدينتأثيرا حاسما في المجتمع السوداني.

القديمة والجديدة، الدليل القاطع على الافتقار لكونها تعبيرًا عن التخبّط في تفسير عقم الجهود المبذولة لزيادة العضوية، رغم أن الشباب يشكّلون ثلثي عدد السكان، ولمعالجة الضعف البالغ في مردود الصراع مع النظام بحيث أضحى هو في موقع الهجوم الدعائي والأيديولوجي عليها وقادرًا على التلاعب بدواخلها بعد أن أصبحت قابلة للاختراق أمنيًّا.

على الصعيد الفكري

وبينما تتعدد المقاربات الممكنة لتجاوز هذا القاسم المشترك نحو إعادة التكوين الفكري والتنظيمي والسياسي اللازم لتأسيس ديموقراطية مستدامة بتعدد الخلفيات التاريخية والفكرية للأطراف المعنية، فإن تجديديِّي الحزب الشيوعي لديهم نقطة البداية المتمثّلة في أن الماركسية كفلسفة ونظرية وخطوط عمل، قبل دخول مرحلتها اللينينية والسوفيتية، نشأت كجزء من حركة التنوير الأوروبية التي كانت الديموقراطية الليبرالية ثمرتها الأهم. وما حجب هذه العلاقة وثمرتها عن وعي مثقفي سودان الأربعينيات من القرن الماضي، أن احتكاكهم بالتجربة الأوروبية في إطار الانفتاح على العالم أوائل القرن الماضي جاء من زاوية المنتج الاستعماري لمرحلة النهضة الأوروبية الذي كابده السودان لما يقارب الستين عاما. وتجذّر هذا الانقطاع عن كلية التجربة الأوروبية ومكوِّنها التنويري والديموقراطي إثر نشوب الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية وانحياز معظم مثقفي العالم الثالث إلى المعسكر السوفيتي بدافع من أولوية أهداف التحرّر الوطني كما أملاها عليهم واقع أقطارهم عهد ذاك.

على أن ضرورة استرجاع لحظة الانقطاع هذه نقديًّا وإعادة تكييف العلاقة مع النموذج الغربي، التي تطرح نفسها الآن بالدافع المُلح لأولوية إحداث اختراق في المأزق المصيري الذي تعيشه البلاد نتيجة العجز عن تأسيس نظام ديموقراطي، لها خصوصية معّينة بالنسبة للحزب الشيوعي بحكم أن الصفقة التي فرضها علينا الاستعمار كانت قد وفّرت أحد عوامل نجاح مرحلته التأسيسية: مقابل مصادرة إرادتنا الوطنية واستثمار ثرواتنا الطبيعية لمصلحة اقتصاده ترك لنا الحكم البريطاني بعض متعلقات إرث ليبرالي ديموقراطي مثل التعليم العصري والتدريب على إدارة دولاب دولة حديثة بشقيها المدني والعسكري واستقلال القضاء.

صحيح أنه فعل ذلك خدمة لمصلحته أيضا، ولكنه ملّكنا بذلك أدوات ساعدت على تصفيته باستنبات قوى اجتماعية/سياسية حديثة، كما حدّت من استعداده لممارسة قمع شامل، يعود أيضا لكون الإدارة الاستعمارية المحلية كانت امتدادًا لحكومات تخضع لكوابح النظام الديموقراطي من المعارضة البريطانية والرأي العام وصحافته الحرة. اقتصار القمع الاستعماري على الناعم والجزئي منه هيّأ ظروفًا أفضل لنمو الحركات السياسية ومن بينها تمكين الحزب الشيوعي من غرس جذوره التأسيسية بحيث صعب اقتلاعها بعد ذلك. ونجد في ما عُرِف بـ «قضية الشيوعية الكبرى» في يونيو عام 1959م على سبيل المثال، نموذجًا لامتداد الأثر الإيجابي لبعض مكوِّنات التركة البريطانية لفترة حتى بعد الاستقلال. فعلى الرغم من وجود المادة 4 (قانون الجمعيات غير المشروعة) والمادة 105 (قانون النشاط الهدام) ضمن التركة الاستعمارية، الموجّهة ضد النشاط الشيوعي بصورة خاصة، إلا أن تطبيقها العملي بقي محاطًا بضمانات قانونية للمتهمين سمحت لعبد الخالق محجوب بالإدلاء بمرافعة سياسية فكرية مسهبة ومدروسة في تلك القضية. وباستمرار هذا النشاط، ومن ضمنه حملة متصاعدة قادها الحزب لإلغائها، حقّقت هدفها كأحد ثمرات دوره المتميّز في ثورة أكتوبر 1964م.

وعلى الوجه الآخر، سنلاحظ التزامن بين تآكل التقاليد الليبرالية والديموقراطية التي استوردتها الإدارة الاستعمارية وتفاقم مستوى الضغوط على مسيرة الحزب، إذ حلّ التصاعد في مستوى مكونات الشمولية في الفراغ المتوسّع مع تزايد معدل التآكل من نظام دكتاتوري إلى خليفته مرتفعًا إلى قمته مع الدكتاتورية الثالثة في تاريخ البلاد. هنا تحوَّل الاستبداد الدولتي، أي المقتصر على القمع المادي والمعنوي الناعم والخشن، إلى الاستبداد المجتمعي الناتج عن استسلام المجتمع لسطوة إسلام ماضوي نتيجة تطاول عملية الانهاك الذهني والنفسي، وحتى الفيزيقي/الصحي، بفعل أزمان غياب الديموقراطية وحرياتها وأثرها الإيجابي على التنمية إنتاجًا وتوزيعًا. أضحى المجتمع بيئة مولِّدة للامبالاة تجاه سياسات نظام الإنقاذ وفي بعض الأحيان مطواعًا لجرّه إلى تأييدها بما يمكن تسميته الانتقال من حالة الدولة الفاشلة إلى حالة المجتمع الفاشل. وهو تطور لا يمكن التقليل من دوره في تأزيم الحركات السياسية السودانية وكان للحزب الشيوعي نصيبه الأكبر منه لحيويته وتعاظم خطورته على

مواقع التقليديين. لقد تمكّن الحزب من تجاوز المرحلة الأولى من الضغوط الدولتية كما تمّثلت في حلّه قانونيًا عام 1965م في أخطر اعتداء على مخلّفات الاستعمار الديموقراطية حتى ذلك الحين، فبقي فاعلًا في الحياة العامة لفترة بعدها، إلا أن اشتداد وطاة الشمولية بإحلال نظم قانونية مختلفة نصًّا وروحًا عن سابقتها، مع ازدياد وهن قوام المجتمع، ترافق مع تناقص تلك الفعالية بحيث أضحى الممكن هو الحفاظ على وجود الحزب.

على جسامة هذه الخسائر فإن تعويضها تطبيقا لمقولة «ما لا يقتلني يقويني» كان ممكنًا لو أن الحزب كان مهيئًا لتحييد الآثار السلبية لاضطراره التشديد على إجراءات التأمين في وجه الهجوم الضاري للإسلام السياسي وسلطته مع انحسار نطاق الحماية المجتمعية لكوادره، وأخطرها ما تمثل في تضييق مجال التفاعل الفكري داخله. من هنا تعذّر حدوث تجديد في الإطار النظري إلا بشكل محدود، وغالبًا تحت ضغط الضرورات السياسية اللحظية وليس نتيجة نقاش ناضج ومستوفٍ تشارك فيه مستويات التنظيم كافة حسب القدرات المتفاوتة، في أدناها بالفهم والاستيعاب بذهن متفتح. لا شك أن فتح المناقشة على صفحات مجلة الشيوعي بعد عام 1989م، ولفترة طويلة، كانت له فائدته الملموسة فيما يتعلق بتطوير مفهوم الديموقراطية المركزية مثلاً، ولكنها بقيت قاصرة لأنها تمّت خارج حياة الحزب اليومية المباشرة في الداخل وفي ظروف غير مواتية في أصعب أطوار القمع الإنقاذي، فضلاً عن أن التحولات الفكرية تستغرق بطبيعتها وقتًا طويلاً لتبلورها حتى في الظروف العادية. والشاهد، لهذه الأسباب، أن التحاور الجدّي مع السؤال الذي بات مطروحًا على الحركة الشيوعية والاشتراكية منذ ثمانينيات القرن الماضي لم يحدث: هل بقي لهذا الخيار من مستقبل والعالم الثالث كله تقريبًا يتحوَّل باتجاه الخيار الرأسمالي، بما في ذلك البعيد والقريب من السودان ثقافيًا ودينيًا وإثنيًّا؟ أمريكا اللاتينية، آسيا (أندونيسيا، ماليزيا، تركيا) ثم كوريا الجنوبية، فضلاً عن الهند وسنغافورة، وأفريقيا (سيراليون وليبيريا وساحل العاج وغانا وغيرها). هذا السؤال المفصلي لم يكن بوسع الفكر السوداني الحديث بمجمله، وليس الشيوعي وحده، الإجابة عليه أو البحث الجدّي فيه بالنظر لامتناع التلاقح بين منتجيه بسبب الانغلاق المديد للفضاء العام مع تعاظم درجة إحكامه. هكذا بقي الحزب مترددًا في أفضل الأحوال، حتى إزاء السؤال عمّا إذا كان

لانهيار الاتحاد السوفيتي علاقة بقصور الماركسية كنظرية وبقي متمسكًا بها كمنهج، بينما يفيض التقرير المقترح للمؤتمر السادس بمخلّفات عصر التفسير اللينيني خاصة فيما يتعلق بما يسمّيه «الثورة/المرحلة الوطنية الديموقراطية» ذات الدلالات الإقصائية، كما أشير سابقًا. وهناك أيضًا، على سبيل المثال، مقولة أزمة الرأسمالية نتيجة التناقض بين الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وطابعه الاجتماعي التي تبدو سليمة وهناك ما يؤيدها في الشواهد الفعلية مثل أزمة القطاعات المصرفية التي هزّت الكيانات الاقتصادية الرأسمالية بكاملها أواخر العقد الأول من هذا القرن، ولكن الوجه الآخر لها هو القدرة على تجاوز الأزمات. وعندما تثار في وجه هذا الاستخلاص حقيقة الثمن الذي تدفعه الطبقات الشعبية للتجاوز يبقى أن التجاوز في الأنظمة الاشتراكية ظل مستحيلاً سواء بهذا الثمن أو بدونه. حقًّا الرأسمالية ليست نهاية التاريخ ولكن ارتباطها بالديموقراطية يجعله مفتوحة لاستمرار مسيرته نحو نظام أفضل.

الاسترجاع النقدي للحظة الانقطاع عن التجربة الغربية، الشرط الشارط للتحاور الجدي مع السؤال المفصلي، لم يكن بمقدوره فقط تمكين الحزب من الشروع المبكر في تفحص إيجابيات وسلبيات النموذج الرأسمالي وإعادة تكييف الموقف منه على هذا الأساس وإنما أيضًا، وهو الأهم، اكتشاف حقيقة أن الرأسمالية تدين بكثير من إنجازاتها للماركسية وللحركة الاشتراكية عموما. فالمصدر الأساسي لنقد الرأسمالية فلسفيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا هو ماركسية ماركس/أنجلز وما بُنِي عليها في القرن العشرين وحتى الآن إلى حد ما على ضوء تدابير اتخذتها بعض الدول الرأسمالية للتدخل في إدارة الاقتصاد خلال الأزمة. وعلى المستوى التطبيقي كان انتزاع نصيب العمال والفلاحين وغيرهم من الثروة القومية المتعاظمة بفعل كفاءة النمط الرأسمالي الإنتاجية والضيق النسبي لهامش الفساد فيه، في شكل أنظمة للضمان الاجتماعي والصّحي ومجانية التعليم العام وغيرها، محروسة دومًا بمقاومة يقظة إزاء أي محاولة للمس بها من قبل الحكومات تتعدى ذلك إلى مطالبات بتحسينها. كل ذلك كان مستحيلاً دون قيام الحركات المطلبية والنقابية بتأثير ذلك التراث النقدي ونشوء الحركات والتيارات الاشتراكية التي تغذّت منه متحوِّلة من المثالية إلى العلمية. على أن هذا الإسهام الماركسي الاشتراكي الجوهري في إنجازات الرأسمالية، الذي لا يجد مكانًا له في

ما يوحي به الاسم في الاستخدام الرائج، تمَّ في مناخ حريات ديموقراطية تفسح مكاناً للفرد والفردية فلسفيًّا وفكريًّا وتطبيقيًّا هو الذي يربط في الأذهان بين الديموقراطية والرأسمالية. هذا هو ما يجعل الرأسمالية «أسوأ الأنظمة فيما عدا جميع الأنظمة الأخرى»؛ كما جاء في مقال سابق، بتحوير لمقولة ونستون شيرشل الشهيرة حول الديموقراطية من أنها «أسوا الأنظمة في ماعدا الأنظمة الأخرى». ولعل كل الناقدين والمعترضين على تبني النظام (الرأسمالي) تحت عناوين الإمبريالية وتوحُّش «النيوليبراليزم» وغيرها يتفقون بأنها، على الأقل، لا تغلق الأفق على الجهد الإنساني الذي لم ولن يفتر للتوصُّل إلى نظام بديل خالٍ من هذه العيوب. بيد أن فرصتنا للمشاركة في هذا الجهد معرّضة للإهدار إذا بقينا متجمدين أو مترددين عند مفاهيم وأطروحات تجاوزتها الحركات والأنظمة حتى في المجتمعات التي تتشابه وظروفنا، علمًا بأن محاولات ابتداع طريق ثالث مستمرة وإن بقيت حتى الآن مجرد تحسين على وتعديلات تجميلية متعلّقة، مثلاً، بحدود تدخُّل الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي، فيما استخدم بعضها مثل مفهوم (الرأسمالية الاجتماعية) من قبل أنظمة مثل البعث السوري لمواصلة هيمنته على السلطة ثم تدمير المجتمع والبلد حماية لها.

على الصعيد السياسي

ولهذا الأمر، بعد ذلك، علاقة وثيقة أيضا بتحسين أداء الحزب السياسي في المعارضة الذي يرتدي هو الآخر طابع إلحاح مصيري، لأن الانفتاح على ميزات النظام (الرأسمالي) يقود إلى الكشف عن ضرورة إعطاء الوزن اللازم في استراتيجية النضال من أجل الديموقراطية للشرط الذي يؤمّن نجاحها وهو تحرّر عقل الفرد وإرادته من أسر روابط الانتماءات الموروثة اجتماعية كانت أو ثقافية/فكرية بالدرجة الكافية، وهو جوهر ما تحقّق في التجربة الغربية عبر ما سمّي «عصر التنوير». غياب هذا الشرط عندنا هو الذي يجعل نفس الفئات الشعبية والنخبوية التي تدفع الثمن الباهظ لسياسات الأنظمة اللاديموقراطية من معاناتها اليومية ثم من تضحياتها لإسقاطها، تفقد ثقتها في أنظمة ما بعد الدكتاتوريات ممّهدة الطريق لنظام انقلابي آخر.

التباطؤ إلى حد التوقف في التجديد الفكري جعل دور الحزب الشيوعي الرّيادي المعهود سابقًا

في حركة المعارضة ضد الدكتاتوريات أسيرًا لمكوّنها الشعبوي ضد دكتاتورية الإنقاذ الذي يفرغ ردود الفعل المشروعة ضد سياساتها من المحتوى البنّاء بإغراقه في التهييج العاطفي والشعاراتي، مفسحًا المجال أمام المزايدين لتصدُّر المعارضة. يقوم هذا المكوِّن على افتراض ثبت خطؤه مرتين مفاده العملي أن ذهاب النظام يؤدي أوتوماتيكيا إلى نقيض ديموقراطي، بينما الشاهد أن ما تحقّق في أكتوبر 1964م وأبريل 1985م هو نظام للحريات منفلت عن الضوابط الديموقراطية الطوعية لم يدم سوى ساعات بمقياس المهام الجسيمة المطروحة عليه. فالنُّظم الديموقراطية لا تديمها الجيوش أو أجهزة الأمن وإنما تغلغل الوعي بميزاتها الغالبة على عيوبها لدى الجمهور العام. لذلك نلاحظ أن تكرار التغافل عن إعادة صياغة استراتيجية المعارضة بما يجعل هدف توفير عوامل تنمية الديموقراطية في الوعي العام جزءًا أساسيًا منها في المرتين السابقتين، أدّى في كل مرة إلى مجيء انقلاب أكثر شمولية من سابقه لأن الفراغ المتروك في الوعي العام لا يبقى كذلك وإنما يجتذب إليه وعيًا مضادًا يسمح بوقوع الانقلابات واستمرار أنظمتها لفترات متطاولة زمنيًّا، اتخذ بمرور الوقت مضمونًا دينيًّا غيبيًّا يتفاقم تأثيره في مجتمع تتضاعف حاجته إلى السكينة بمعدلات هندسية. وبينما نلاحظ الآن تحسّنًا في أداء بعض الأطراف المعارضة يتمثل في إعداد برامج تفصيلية لما بعد الإسقاط، فإن العيب الأساسي يظل قائمًا لأنها تفترض أن إسقاط النظام سيخلّفه نظام ديموقراطي ثابت الأركان بما يسمح بتطبيق هذه البرامج، وهو أمر كذّبته التجارب التاريخية.

لا يود صاحب هذا المقال تكرار مجادلاته المنشورة في بعض الإصدارات بهذا الخصوص مكتفيًا باختصارها على النحو التالي: من الممكن دمج مطالب واحتياجات وسياسات توفير عوامل تنمية الوعي الديموقراطي في استراتيجية العمل المعارض، إذا أدركنا أن ضبط درجة حدّة المعارضة السياسية وفق متطلبات الدمج هو الذي سيؤمِّن إمكانية رفعها في ال مدى الزمني المناسب، بما يحقق فتح الطريق نحو نظام حريات عامة يتوفر فيه عنصر الاستدامة مُسبِغًا عليه صفة (ديموقراطي) بمعناها الصحيح والمنتج وليس الرائج حاليًّا لدينا. فالدّمج يتطلّب التركيز على تنمية قدرات المجتمع المدني اللاسياسي بتشديد خاص على دوره في إصلاح النظام التعليمي، وذلك باعتبار أن الأول هو المجال الوحيد المفتوح الآن للتدريب العملي على الممارسة الديموقراطية، والثاني هو الوسيلة الأساسية المتاحة في ظروفنا التاريخية والراهنة لتنمية ملكة النقد واستقلالية الرأي والحد،

بذلك، من ثقل قيود الموروثات المتنوعة على الاختيارات الشخصية وغير الشخصية. بطبيعة الحال العقبات في وجه مثل هذا التصوّر لا تُعَدُّ ولا تُحصى في ظل النظام الحالي، ولكن قدرته على العرقلة هنا أقل كثيرًا من قدرته على عرقلة العمل السياسي المباشر، لكون الأخير يعاني هزالاً مردّه تأثره الأعمق بالتدهور المريع في الوعي العام الناجم عن حالة المجتمع الفاشل التي تسببت فيها سياسات النظام. من ناحية أخرى، نحن في الحقيقة مواجهون بخيارين أحلاهما مر: أحدهما قد يكون شحيح الثمرات بمقاييس عقلية وشعارات الأسلوب الشعبوي الحالي للمعارضة ولكنه قابل للنمو والتعاظم، والآخر هو الاستمرار بالطريق الحالي الذي تتبعثر على جوانبه جثث المحاولات الفاشلة لإقامة كيان معارض موحد كل صباح وتنتّفخ فيه ادعاءات النظام بالانتصار عليها، وهو ينزلق بالبلاد مفتوح العينين نحو انفصالات جديدة دامية الحدود.

يتحدث كاتب المقال بصيغة الجمع رغم عدم انتمائه للحزب الشيوعي، بل ومشاركته في الطور المبكر من حياته العامة السابقة كناشط بعثي[1] في الحطّ من أهمية دوره، لإدراكه اللاحق بأنّ كل الحركات والتيارات السياسية الحديثة مدينة للحزب الشيوعي بما يجعلها تستحقُّ هذه الصفة على الأصعدة كافة، على إنه يتمنى لو كان تصوره لكيفية تجديد الحزب الشيوعي أقل تعقيدًا وصعوبة.

(1) عبد العزيز حسين الصاوي " من القومي الى الديموقراطي" ، 2010 ، دار الطليعة، بيروت (طبعة ثانية، 2017،دارالمصورات، الخرطوم)

يقدم الكتاب خلفية وافية عن الموضوع.المؤلف ساهم باقصي مايستطيع في محاولة لتجديد حزب البعث العربي الاشتراكي المنتمي لنفس المنظومة التي ينتمي اليها البعث العراقي،تأسس علي إثرها " حزب البعث السوداني " في أواخر تسعينات القرن الماضي. في تقديره ، مع الاحترام لكافة زملائه، ان هذه المحاولة لم تنجح لصعوبة كبيرة خاصة بالبعث وهي الكثافة الاستثنائية لمناخ الشعبوية في التيار القومي العربي المشرقي عموما تاريخيا بسبب الموقع المركزي للقضية الفلسطينية في تكوينه، وتصاعدها بعد انزلاق نموذجهم العراقي نحو أسلمة الدولة والمجتمع وأيضا سقوطه بواسطة الغزو الامريكي. بحكم عضوية العلاقة بين اطراف المنظومة البعثية جميعا والوزن الاستثنائي للطرف العراقي، وصدام حسين بالذات، فيها تعذرت محاولة الانفكاك الكلي عن نواحي القصور. هذا مايفسر بالمناسبة، الفرقالكبير في الحضور السياسي والاعلامي بين حزب البعث السوداني (جادين/ الحسين/ وداعه) بالمقارنة مع حزب البعثالاصل (علي الريح، محمد ضياء الدين) الذي حافظ عليعلاقته بالنموذج العراقي، بالنظر لغلبة المكون الشعبوي علي العمل المعارض حاليا.

سؤال الحداثة السودانية : التصوُّف مقابل الفقه نموذجًا [1]

في تكوين السودان المعاصر وطنيًّا، يعتبر حدث الثورة المهدية مفصليًّا. حركة الاستقلال السياسي ضد الاحتلال البريطاني قامت ونجحت في تحقيقه مستلهمة الثورة المهدية نموذجًا للتحرير والتوحيد الوطنيين. بذلك أضحت الثورة أيقونة بنفس مستوى أيقونية الاستقلال نفسه يصعب المسُّ بها، في مجتمع يرفع المواقف والأشخاص المرتبطين بها في مثل هذه الحالات إلى مرتبة القداسة لأنه لا يعرف سوى هذه الوسيلة للدفاع عنها بسبب ضعف تقاليد النظر العقلاني. وكما مسلّمات كثيرة أخرى، أُنزِلت الثورة المهدية من عليائها عندما فقد الاستقلال نفسه أيقونيته بعد أن تدّنت قيمته العملية لدى الجميع بفعل تخريب الدكتاتوريات بالدرجة الأساس. بيد أن ذلك حدث في خضم حالة من الاضطراب يمر بها المجتمع السوداني بفعل ذلك التخريب، انخفض معها منسوب العقلانية فيما يحاكي استدارة كاملة للخلف بعد مغادرة للماضي لم تستمر طويلاً، بحيث باتت استعادة الثورة المهدية تقييميًّا محاطة بمحاذير كثيرة.

مرمى هذا المقال، أو ادعاؤه، هو فتح طريق لإعادة النظر في الثورة المهدية من منظور الحداثة (modernity) معتمدًا التمييز المقبول عمومًا حاليًا بينها وبين مفهوم التحديث (modernization). فبينما يُعتبر الأخير موازيًا للتغيير في البنى المادية وما يتصل بها، مثل التطبيقات التقنية، يدور مفهوم الحداثة حول التغيير في العقلية أو الثقافة وأسلوب الحياة، مثل الاستخدام المنتج للوقت والمال ويمكن ترجمته سودانيًّا ليغدو: انحسار تأثير البنية الاجتماعية/الثقافية التقليدية على سلوك الفرد بحضور أكبر في حياته للانتماءات وخيارات الرأي الآيلة لتغليب الفردية مقابل الجماعية أو الطوعية على الموروثة في مختلف مجالات الحياة. إعادة النظر في الثورة المهدية وفق هذا المنظور يحفظ قيمتها إيجابيًّا إذ يضعها في خدمة التاريخ النابض بالحياة المستقبلية من خلال التقييم البارد الموضوعي. بغير ذلك، أي استمرار

(1) من مجلة : الحداثة السودانيه، الخرطوم، العدد الاول ، مارس 2016، ص. 20-24

التناول الرائج المتراوح بين الانحياز المكيّف وطنيًّا لها أو محاكمتها بمقاييس اليوم، ستتحوَّل الثورة المهدية إلى عبء على المستقبل وتصبح موضع رفض وإدانة عشوائية بإسقاط نزاعات وحزازات قبلية راهنة عليها و/أو بناء على أحكام متعسفة لا تاريخية خاصة فيما يتعلّق بمرحلة الدولة في عهد الخليفة. وفي أحسن الأحوال، أي عندما لا تنتزع من إطارها التاريخي أو تصبح ضحية صراعات قبلية، تبقى قيمة الثورة مجمّدة دون استخلاص حقيقي لمغزاها وتسييلها بذلك في القنوات السليمة لصنع المستقبل التي ظلَّت مدفونة تحت ركام التفسيرات القاصرة لمكمن الأزمة السودانية في الديموقراطية، كونها لا تدرك الصلة بينها وبين الحداثة/الاستنارة. والحال، إنه حتى لو ثبت عدم صحة هذا المنظور فإن ما يمكن أن يترتّب على الاشتغال به من تحريك للاهتمام الفكري والبحثي السوداني بقضية الاستنارة والحداثة عمومًا، وفي السياق المحلي، يبقى مفيدًا في حد ذاته.

لقد قيل عن المهدي إنه أنجب تلاميذ الصوفية السودانية، وهو بالتأكيد أنجب تلاميذ مدرستها القيادية، الطريقة السمانية لمؤسسها أحمد الطيب البشير في القرن الثامن عشر. فهو تكوّن في هذه المدرسة تحت إشراف الخليفة الثاني محمد شريف نور الدايم (1841 – 1908م) قبل أن يشق طريقه الخاص موغلاً في التصوُّف، ومن ثم منافحًا عن الإسلام الحق كما رآه، سلمًا وعنفًا. فالمعروف أن خلاف المهدي مع أستاذه محمد شريف، ومن ثم مغادرته الطريقة رغم قوة ولائه لشيخه، كان تعبيرًا بالغ الوضوح عن تشدُّده التصوفي لكونه نتج عمّا اعتبره مظاهر دنيوية لدى الشيخ في مناسبة ختان وغيرها. ويمكن التعرُّف على نوعية الإسلام الصوفي الذي تشرَّبه المهدي من الملامح التي ترسمها له أهم وثيقة بشأنه في (كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان – محمد النور بن ضيف الله) خلال حقبة السلطنة الزرقاء أو مملكة الفونج (1500– 1822م). فبينما الإسلام الفقهي (المدرسي، الكلاسيكي) هو علم الظاهر في الشريعة والمصنفات الفقهية المتاحة وقتها، يعتبر التصوّف علم الباطن القائم على المصدر اللدني للمعرفة والحضرات القدسية والكشفية وعلم الغيب والحرف والاسم، وفق المصطلحات الصوفية، هو المميّز للإسلام الصوفي (الشعبي، التقليدي) كما يعرِّفه المهدي في منشور "حياة الدين الكبرى" الذي جمع فيه خلاصة

أفكاره وأهدافه وغاياته وفق أبو سليم: "للدين أغوار وبواطن لا يصلح الظاهر منها إلا بإصلاح تلك البواطن (.... بواسطة) أهل التحقيق الآخذين من رسول الله".[1] وتحتشد سيرة شيوخ وأولياء التصوّف بالكرامات والبركات والخوارق التي تصل حد السير على البحر والطيران بفروة الصلاة وعدم الاحتراق بالجمر.[2]

انطلاقًا من هذه المنصة المتينة في نمط الثقافة الدينية الإسلامية السودانية خلال القرن التاسع عشر، خاض المهدي صراعه الفكري الديني/السياسي/العسكري المنتصر ضد الحكم التركي، يهمّنا منه لأغراض هذه الدراسة مغزى الانتصار في البعد الفكري للجدال مع المؤيدين أو المرتبطين بالإدارة التركية الذي يمثّل في جوهره انتصار الإسلام الصوفي على الإسلام الفقهي. فعلى الرغم من أن بعض المنتمين إلى الجبهة الفكرية/السياسية المناوئة للمهدي كانوا من المتصوفة ومن بينهم أستاذه محمد شريف نور الدايم، إلا أن الأغلبية الساحقة كانت من فقهاء السنة انعكاسًا لتباينات الخصائص بين الإسلامَيْن الصوفي والفقهي، بينما مارست السياسة التركية دورًا حاسمًا في هذا الشأن بالضغط والتحريض، ولكن أيضًا بزيادة عدد الفقهاء. ذلك أن تبني الخلافة العثمانية للنهج السني مقابل الشيعي الذي تجلّى بوضوح في تغيير مقررات الدراسة في الأزهر التي كانت متأثرة بالحكام الفاطميين لمصر، كان طبيعيًا أن يمتد إلى سياساتها في السودان. فجرى تأسيس الرواق السناري في الأزهر وتشجيع السودانيين للالتحاق به بتأمين تكاليف الدراسة والمعيشة مع ضمان فرص العمل في إطار التحديثات التي أدخلها الحكم التركي على نظام الحكم والإدارة بالسودان، ومن بينها النظام القضائي على الصعيدين المركزي والإقليمي. وشكّل هذا في حد ذاته عاملًا مهمًّا في ترجيح نسبة الفقهاء إلى المتصوفة بين الدارسين في الداخل لكونه يوفر مصدرًا ثابتًا ومجزيًا للدخل إلى جانب المكانة الاجتماعية، بالمقارنة مع المتصوِّفة الذين عرفوا بالزهد وجاء اقتحام الدولة للمجال الديني على هذا النحو ليهزّ مكانتهم كأصحاب نفوذ في قضاء الحاجات لدى الحكام.

المدى الاستثنائي لاستجابة الكيان السوداني المحلي إلى الدعوة المهدية، وبالتالي

(1) محمد ابراهيم ابو سليم ،منشورات المهدية (بيروت ،دار الجيل ،1979 ، ص 47).

(2) الحارث ادريس الحارث، فنومنولوجيا الثورة المهدية (المقال رقم 17) ، مجلة سودانايل الالكترونية، 28 اكتوبر 2015: تفاصيل وافية عن هذاالجانب فيما يتعلق بالطريقة السمانية.

ضخامة حجم الانتصار الذي حققته الثورة المهدية، تكشف عنه حقيقة أن السياسات القمعية والانتهابية والتعبوية، والأخيرة يظهر فيها دور الإسلام الفقهي، بلغ من وطأتها، كونها ألغت مفعول الرابطة الدينية المشتركة بين الحكام والكيان المحلي، لا سيما وأنها انطوت أيضًا على بعد قومي/ثقافي بالمكوِّن المصري في الطرف التركي. هذه الصورة الرائجة والمقبولة إيجابًا في الوعي العام بالنظر للمحمولات الوطنية في الظفر المهدوي الكبير، تغدو أكثر تعقيدًا إذا صحّ افتراض هذه الدراسة بأن المواجهة كانت أيضًا بين إسلام فقهي أكثر قابلية للتحفيز على تنشيط عقل الإنسان، وتاليًا تفجير طاقاته البناءة، وفق منطق الحداثة، وآخر ذي أثر معاكس هو الصوفي الذي يُعتبر الانحياز السوداني التلقائي للثورة المهدية مصدرًا إضافيًّا لتقوية مفعولاته على الجمهور العام والنخب.

تساعدنا في توضيح هذه الفكرة المقارنة بعصر التنوير الأوروبي حيث شكّل الإصلاح الديني تحت تأثير البروتستنتانية، أحد محرّكاته الرئيسية الثلاثة، مع الثورة الصناعية وفكر وفلسفة التنوير. مع ظهور أول ترجمة للإنجيل من اللاتينية وذلك إلى اللغة الألمانية بواسطة لوثر في القرن السادس عشر، شرعت الديانة المسيحية في الخروج من عالم الغموض والسحر إلى عالم الإدراك العقلي، من احتكار تفسير النصوص بواسطة الكهنوت الكاثوليكي وتسخيره لمصلحة الملكية المطلقة الصلاحيات وحاشيتها وحلفائها الإقطاعيين، إلى تعدّد مصادر التفسير، سواء بتعدد الشخصيات أو الكنائس واقترابها من العامة، وكذلك التخفيف من تركيز السلطة السياسية والاقتصادية لدى القوى القديمة.

فوفقًا لدراسات عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر (1864–1920م) حول العلاقة بين البروتستنتانية ونشوء الرأسمالية المعنونة «الأخلاق البروتستنتانية وروح الرأسمالية»، أن العنصر الفعّال فيها هو نقض انحصار الكاثوليكية في ملكوت السماء وفق مقولة «الإنسان يعمل ليعيش»، بنيل الرضا الإلهي ومكافأة الأتقياء بالجنة، معتبرة تدوير المال بالإقراض وتوفيره خطيئة، والفقراء أقرب للجنة من الأغنياء، مع الترغيب بحياة الرهبنة والتنسك. البروتستنتانية، وفق المقولة العكسية «الإنسان يعيش ليعمل»، حضّت على العمل والكدح باعتباره فضيلة دينية وسبيلًا للخلاص الروحي، وعلى الكسب والتوفير وليس الازورار عن

الدنيا. كذلك من بين التعاليم الرئيسية للبروتستنتانية، كان الحثّ على الاطلاع الفردي على الإنجيل بعد توفير الوسيلة لذلك بترجمته، ممّا شجع على القراءة ومحو الأمية الأبجدية والثقافية ثم الطباعة، ولاحقًا على تطوّر العلوم الطبيعية والإنسانية، أي تنمية رأس المال البشري والمادي. (1)

جليٌّ من هذا العرض المقارن بين الكاثوليكية والبروتستنتانية التماثل الكبير بين الأولى والتصوّف السوداني، بالزخم الترسيخي في الذهنية السودانية الذي تلقّاه من التصوف المهدوي موازيًا لخصوصية موقع الثورة في التاريخ والوجدان السودانيين. فمنشور «حياة الدين الكبرى» ذو الأهمية الخاصة في توضيح البعد الفكري للثورة، كما أشير سابقًا، حضّ ببلاغة عرّف بها أسلوب المهدي وبتفصيل مستند إلى تفسير للآيات والأحاديث والمرويات الدينية، على الانصراف عن الدنيا والمال إلى الروحانيات، فـ»النعمة في الآخرة والدنيا ضرتها» و»الدين قد بدا غريبًا وما أصلحه إلا الرجال الذين تجرّدوا عن أموالهم ورضوا بالفقر والجوع».(2) ووفق أبو سليم أيضًا، فإن المهدي لم يصدر منشورات تتعلّق بالدنيا إلا بعد أن فرض عليه انتصار الثورة ذلك.

كذلك درجة التماهي العالية مع الكاثوليكية فيما يتعلّق بالمنبع المقدس للتعاليم. فالمهدي «أعطى لنفسه الحرية في التشريع وأجاز لنفسه العمل بمعزل عن محصول التراث الذي تركه المسلمون، ما عدا القرآن والحديث، لأنه يحمل في نظره مؤهلاً لم يحمله أحدٌ من المسلمين، وهو التلقي المباشر عن الرسول، وفي حالات عن الله سبحانه وتعالى، وبالإلهام الذي يجعله يصل إلى الحكم الذي كان يضعه الرسول نفسه لو كان في مكانه». نفس المصدر يصف المهدي بأنه ظل صوفيًّا حتى بعد إلغائه الطرق الصوفية، ما يشير إلى مظهر آخر من مظاهر تفرّده بالفتوى وتفسير المادة القرآنية والحديثية وفق تصوراته «حيث إنه مجدّد لما اندرس من السنة وتفسير القرآن».(3) وفي نفس السياق يندرج إلغاء المعارف وعلوم

(1)Niall Ferguson,CIVILIZATION, The West and The Rest(Allen Lane,England,2011,pp261-264)

(2) منشورات المهدي، مصدر سابق.

(3) محمد ابراهيم ابو سليم،الحركة الفكرية في المهدية (الخرطوم، قسم التأليف والنشر، ط أولي، 1970، ص-45،50 51) 5

الدين المتاحة حينذاك وإلزام أتباعه بذلك. بذلك ترتفع درجة ابتعاد التعاليم الصوفية عن متناول إمكانية التفكير أو حتى مجرّد الحفز على ذلك، أي التفكير في التفكير فيها، إلى درجة قصوى تتجاوز كثيرًا نسبته للتعاليم إلى رؤيته المباشرة للنبي والحديث معه، فهي تغدو حينئذ بنفس مقام الصدور عن الذات الإلهية في الخيال الشعبي الجامح وتتلاشى قيمته كمحفِّز للنظر العقلي المستقل تمامًا. وليس هذا غريبًا في مسيرة الإسلام التاريخي عبر الزمن متوقّفًا عند قفل باب الاجتهاد في القرن الثالث عشر. ففي دراسة تفصيلية يظهر فقيه قيادي وهو الإمام الشافعي، مؤسس أحد المذهب الأربعة، واضعًا لأسس تعطيل العقل المسلم عن إعادة النظر في المصادر الإسلامية الرئيسية والفرعية وفق احتياجات التطور وتراكم المعارف البشرية، وذلك بإضفاء طابع تقديسي على المادة الحديثية برفعها إلى مقام القرآن، وبالتبعية رفع النبي نفسه إلى مقام الإله،[1] وهو ما ساعدت عليه وأدّت إليه ظاهرة التضخم الكمي في الأحاديث المنحولة والضعيفة المجمع عليها. في كل هذا يبدو التصوف المهدوي مُتماهيًا مع طبيعة التصوف السوداني عمومًا كمدخل انتشار إسلامي وصل السودان في طور اضمحلال الحضارة العربية/الإسلامية، مفتقرةً إلى ما يجعلها حاضنة لتصوف فلسفي الطابع كما هو الحال مع إنتاج شخصيات مثل محيي الدين ابن عربي والإمام الغزالي.

في التراث المهدوي ما يمكن الاستناد إليه لدحض هذه الرؤية، وسبق لمعدّ هذه الدراسة أن فعل ذلك،[2] ولكنها لا تلغي صحة استنتاجاته المغايرة الآن. أهم الأمثلة هنا المقولات التي وردت في بعض منشوراته وأهمها منشور «مشاكل الخلق والمال» مثل: «هم رجال ونحن رجال ولو أدركونا لاتّبعونا» و«لا تعرضوا لي بنصوصكم وعلومكم، فلكل وقت ومقام حال ولكل زمان أوان ورجال (...) وتعلمون إن كنتم من أهل العلم، الخلاف في كون القرآن ينسخ بالقرآن وبالحديث ينسخ القرآن».[3] الشاهد أن المهدي في هذا المنشور لا يحاجج علماء آخرين أو يشرح فهمه للدين، وإنما هي جملة وردت في منشور مسهب مخصص لمعاتبة عماله وأمرائه ويحثهم

(1) جورج طرابيشي، من إسلام القران إلى إسلام الحديث، (دار الساقي،بيروت، ط3، ص 173-260).

(2) عبدالعزيز حسين الصاوي (تحرير)، الثورة المهدية مشروع رؤية جديدة، (الخرطوم، دارالفارابي، 1990، ط2،الابعاد العربية للثورة المهدية: الجذور البعيدة والقريبة ، عبدالعزيز حسين الصاوي، ص 15-97).

(3) منشورات المهدي،مصدر سابق ، ص 227-228.

فيه على التقشُّف. وهو ما ينسجم فيما يتصل بانعدام أي معنى لتأويل منفتح للنصوص، مع إلغائه الطرق الصوفية عندما أصبحت له اليد العليا معادلاً لإلغاء وجهات النظر الأخرى، وكذلك مع إحراقه للكتب التي كان قد اعتمد عليها في المحاججة إبان مرحلة الدعوة. فإذا استعدنا للأذهان، إلى جانب ذلك، أن المهدي عاش فترة في مؤسسة فقهية متأثرة بالأزهر في قرية (كُترانج)، واطّلع على مؤلفات رئيسية في الفقه السني مثل «إحياء علوم الدين» للغزالي و»تفسير الجلالين» للسيوطي، أدركنا مدى تجذُّر تكوينه الصوفي إذ لا يعود انحيازه إليه عن جهل بالخيار الآخر.

إلى حد نسبي للغاية، أي بالمقارنة مع الإسلام الصوفي، الإسلام الفقهي (المدرسي، الكلاسيكي)، أقرب إلى البروتستنتانية منه إلى الكاثوليكية في خصائصه وآثاره العامة. فالإسلام الصوفي (الشعبي/ التقليدي) يقوم على خصوصية التجربة الروحية الفردية أساسًا وعلى الكشف والحدس والذوق الصوفي كمصدر للمعرفة، إلى درجة أن بعض الآراء ترد سيادة الشفاهية في المجال السوداني حتى الآن إلى تأثير الصوفية. ويتجسّد هذا النمط من التدّين في فرد واحد يرتفع مقامه عند تابعيه من الناحية الفعلية إلى ما يتجاوز الشرفة النبوية إلى الالهية. أما الإسلام الفقهي فيقوم على النصوص حاثًا من ثمّ على تعلُّم القراءة، وعلى المحاججة المنطقية وعلى مصدر معرفة متعدد. وهو بذلك أدعي للتدريب على الجدل والنقاش، وبالتالي إلى الإدراك البشري والفعالية في تشغيل عقل الإنسان وتوسيع آفاقه، كما يلتقي مع البروتستنتانية في عدم الانصراف عن المطالب الدنيوية إلى الزهد الكامل، وإن كان لا يرتقي بالطبع إلى مستوى علاقتها بعصر التنوير الأوروبي باعتبارها مدخل أحد مرتكزاته وهو الإصلاح الديني.

ففي المواجهة الفكرية بين المهدي ومعارضيه من شيوخ الإسلام الفقهي من خريجي الأزهر والتعليم المدرسي المحلي، يبدو واضحًا اعتماد هؤلاء على النصوص من القرآن والحديث في دحضهم لحجج المهدي، وهم يستجيبون طواعية أو جبرًا لفتوى من الخلافة العثمانية ولطلب وكلائها في السودان وعلى رأسهم الجنرال غردون. تصدّى هؤلاء بالتفنيد لركائز الدعوة المهدية من جميع النواحي من بينها الشكلي (ملامح الوجه واللون) والجغرافي

(موقع ظهور المهدي)، وللقضية الأهم حول وجوب الطاعة للحاكم حسب السّرديات السنية. من الناحية الأخرى، وانطلاقاً من تغلغل الإسلام الصوفي في وجدان السودانيين وفضائهم المعرفي، ومن ضمنه فكرة المهدي المنتظر نفسها المستعارة من التراث الشيعي، يعتمد الرد المهدوي أساسًا على أن مصدر المعرفة بالمهدي خارج عن الإدراك الإنساني العادي، مستخدمًا المصداقية التي تحوز عليها فكرة الحضرة النبوية التي يجتمع فيها النبي مع أقطاب الصوفية لتوكيد مهديته، ومعزّزا ذلك باستدعاء جميع رؤساء الطرق الصوفية السودانية إليها في وصفه لما يحدث فيها. أما فيما يتعلق بالرد على النصوص التي يستخدمها علماء السنة فإن المهدي يكتفي بالقول إن الأحاديث فيها الضعيف وأنها هي والآيات تنسخ بعضها بعضًا.[1]

صحيح أن الإسلام الفقهي كان تقليديًا بطريقته حتى في مصادره المصرية الأصلية، حيث لم تحقّق محاولات الشيخ محمد عبده الإصلاحية للأزهر، حوالي منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر تقدُّمًا يُذكر. ناهيك عن كون النظير السوداني، ممثلاً أساسًا في مجموعة من خريجي التعليم الأزهري مباشرة أو بشكل غير مباشر، كان يتحرّك في بيئة سودانية على درجة تحضُّر عام أقل كثيرًا من الرصيف المصري، وتضخّمَ تأثير مكونها الصوفي بنجاح المهدي في ربط نقيضه الفقهي في الأذهان بالحكم الأجنبي، مرسّخًا بذلك هويته المعادية للدين (السوداني) ولمصالح الناس، فضلاً عن استخدامه لمعارفه في الإسلام السني للحطّ من قيمة المادة الفقهية النصوصية في السجالات الفكرية عمومًا، كما ورد سابقًا.

في الاتجاه المضاد، كانت طبيعة الإسلام الفقهي الأصلية الجانحة إلى تقليدية أقل من الإسلام الصوفي تجد ما يغذّي هذا الجنوح فيما يمكن أن يكون قد رشح في المناخ السوداني العام عن الوجه الآخر لسياسات الحكم التركي - المصري خلال عقوده الستة، وذلك في إطار ما يُنسَب إليها في الأكاديميات من تأسيس الدولة السودانية: توطيد الأمن، النظام القضائي، التقسيم الإداري للمديريات، الاتصالات التلغرافية (الخرطوم، الأبيض، سواكن، كسلا، فازوغلي)، تطوير الزراعة بمحاصيل جديدة ونظم للري. على أن الأهم من كل ذلك من منظور هذه الدراسة، لا سيما أن التحديثات التركية شملت أيضًا إنشاء المطبعة، كان

(1) عبد الله علي ابراهيم، الصراع بين المهدي والعلماء (ط ث، 1994 ،المناظرة الفكرية، ص 33– 55).

تأسيس التعليم النظامي الحديث مقارنًا بتعليم الخلوة من حيث المنهج والتراتبية بفتح مدارس ابتدائية في المدن الرئيسية (الخرطوم، بربر، دنقلا، كردفان، كسلا، سواكن، سنار) تدرِّس المنهج المصري باللغة العربية بدلاً من التركية، وتشجيع السودانيين للدراسة في مصر بما في ذلك إنشاء الرواق السناري في الأزهر، إضافة إلى معهدين للتدريب الفني على التلغراف، وأخرى أقل رتبة لتدريب عمال مهرة لسد احتياجات السكة الحديد، وكذلك فرق تدريبية في أعمال الطب والصيدلة تطوّرت لاحقًا إلى مدرسة للطب والصيدلة. كذلك أفسح الحكم التركي المجال أمام التّعليم الكنسي الأوروبي وأبرزه مدارس الكمبوني بما في ذلك المهني في كلٍ من الخرطوم، الأبيض، سواكن، بربر، مع تشجيع السودانيين للتعليم والتدريب في مصر.[1] إلى جانب ذلك هناك التأثير المحتمل الناجم عن احتكاك السودانيين بالوجود المصري المدني والعسكري المتزايد أفرادًا ومؤسسات بحكم العمل وغيره، إذ لم يكن يخلو من تفاعل تطويري بالنظر لقدوم هؤلاء من بيئة حضارية متقدمة نسبيًّا لا سيما أنها كانت تعيش حالة نهوض بقيادة «مؤسس مصر الحديثة» محمد على باشا أوائل القرن التاسع عشر. ويرمز لاحتمالات التفاعل التطويري مع هذا العهد حضور شخصية قيادية نهضويًا كانت نتاجًا له، مثل رفاعة الطهطاوي (1801–1873م)، في السودان ناظرًا لمدرسة الخرطوم الابتدائية. نفس الشيء يمكن أن يقال عن المرحلة النهضوية اللاحقة في تاريخ مصر، أواخر القرن 19 وأوائل القرن العشرين، التي يبرز فيها اسم محمد عبده. هذه نلمس الأثر التطويري للتفاعل السوداني مع المجال المصري فيها، استنادًا إلى أن تجاوز الدراسة الدينية لطور الخلاوي والحلقات الدراسية المنزلية إلى طور المؤسسة النظامية من حيث المقررات والسلم التعليمي في «المعهد العلمي»، جاء على غرار نموذج الأزهر من خلال العلاقة مع

(1) أ/محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان-1898 1956 (بيروت ، دار الثقافة، 1970) ص -46 54.

(ب) الجزء الثاني « تنتمي مسألة الاثر التطويري للحكم التركي الى مناقشة راهنة وصلت أصداؤها الى السودان حول ماإذا كانت قلة الاستعمار او انعدامه سببا في التخلف الاستثنائي لبعض الاقطار مثل اليمن وافغانستان ومن ثم ماإذا كانت (عودته) فاتحة مخرج من التخلف. حسب مقال لصاحب هذه المساهمة (مقال الاستقلال في هذالكتاب) إن المحدد الحاسم هو أسلوب التعامل مع الاستعمار مميزا بين مايسميه الصراع الانقطاعي والصراع التفاعلي معه الذي يشترط استبعاد العنف. معظم حروب التحرير انتهت الى إقامة أنظمة شمولية او ، الاسوأ، حروب أهلية هددت الوجود المجرد للاوطان نفسه. يطرح المقال الشيخ بابكر بدري نموذجا لاسلوب الصراع التفاعلي مع الاستعمار المنتج نهضويا وديموقراطيا. »

محمد عبده الذي زار السودان عام 1905م، وتلاميذه من بعده[1].

يمكن التصوُّر بأن إفرازات هذه التحديثات خلقت بؤرًا آيلة إلى زيادة الممكنات (الحداثية) للإسلام الفقهي فيما يتعلّق بتوسيع أفق نظرة الإنسان وفرديته بالمقارنة لعدم وجودها، لا سيما أنه كانت هناك مجموعة من الفقهاء، أساسًا من خريجي الأزهر مثل إسماعيل الولي والأمين الضرير ومحمد خوجلي، بمثابة خميرة لهذه الممكنات. هذه المجموعة هي التي خاضت، بمعونة من بعض الفقهاء المصريين الذين قدِموا مع الحكم التركي، المعركة الفكرية ضد الإمام المهدي والمهدية. مع العلم بأن علاقة قيادة الإسلام الفقهي مع الحكم الأجنبي لم تكن في حد ذاتها معادلة، بالضرورة، لإبطال أثره التحديثي وإن كانت ستعرقل انتشاره، لأن الأثر أمر متعلق بطبيعته أيضًا وليس بمن يحملونه فقط. كما أن هناك ما يدل على أن بعض هذه القيادات كانت ستقطع صلتها بالسلطة التركية – المصرية، كما فعل الشيوخ أمثال محمد خوجلي والفكي الأمين البشير وأستاذ المهدي محمد الخير (بربر) والشيخ مضوي (الأبيض)، لأن من الصعب الجزم بما إذا كان تحيُّزهم لموقف السلطة الحاكمة عن قناعة أم تحت الضغط، وبعضه جاء مباشرًا، من غردون مثلاً، وهناك آخرون كانوا مع المهدي أصلاً مثل الأزهريين شاكر الغزي وحسين الزهرا.

يساعد في اكتشاف أي قيمة حقيقية ينطوي عليها هذا التحليل استبعاد فكرة التناقض الحتمي بين وقوع التأثير الإيجابي وسلبية محركاته، دوافعَ ووسائل. فالصراع مع العدو تفاعليًّا كان أو انقطاعيًّا يترك أثره في المجتمع/الضحية، وكلّما كان الطرف الآخر أكثر تطورًا تعاظم هذا الأثر، وشاهد ذلك في التجربة مع الاستعمار البريطاني واضح. وباعتبار أن الاستعمار التركي توفّر فيه، بعكس البريطاني، جسر تداخل مزدوج مع الكيان المحلي، إسلامي وثقافي/لغوي مصري، فإن الأثر المعني قد يكون أقوى، رغم العوامل المعاكسة القائمة في التجربة مع الحكم التركي، وهما الجانب المظلم في سياساته وكونه أقل تطوُّرًا من الرصيف البريطاني، علمًا بأن طول الفترة الزمنية لاستعمارهما متساوية تقريبا. أيضًا سجل التاريخ القديم والأقدم

(1) معتصم احمد الحاج،المعهد العلمي بامدرمان : تاريخه وتطوره 1912-1965 (امدرمان، مركز محمد عمر بشير ، جامعة امدرمان الاهليه ، 2007)ص 71-89.

يقدم نماذج عدَّة لاختلاط السلبي بالإيجابي: محمد علي كان واليًا مستبدًّا بدأ حكمه بمجزرة المماليك المعروفة، رغم أنه أُختير حاكما بواسطة الأزهر ووجهاء مصر. وفي روسيا شهدت فترة الربع الأخير من القرن السابع عشر والأول من الثامن عشر، تجربة التحديث التي قادها بطرس الأكبر وتميّزت بقدر كبير من الإجبار والقهر.

كما هو الحال مع محاكمة الثورة المهدية عمومًا وتقدير قيمتها في تاريخ البلاد سلبًا وإيجابًا، فإن محاكمة دورها في ما يتعلّق بانتصار الإسلام الصوفي (التقليدي، الشعبي) على الفقهي (المدرسي، الكلاسيكي) وتعميق أثر الأول السلبي، يتم على ضوء التالي:

أولاً: إن عدم وقوع حدث الثورة نفسه كان مستحيلاً لكونه رد فعل طبيعي غريزي إنساني للكيان المحلي ضد غزو كيان غريب. وعلى الرغم من الخصائص القيادية الاستثنائية الذاتية، الكاريزما والملكة القيادية، والمكتسبة من المهنة [1] التي توفّرت للإمام المهدي، فقد كان مستحيلاً أيضًا أن تنفلت هذه القيادة كليّةً من قيود الزمان والمكان بأكثر ممّا أنجزته: تفعيل الرابطة الدينية المشتركة بمستوى وحّد الشتات القبلي/الإثني السوداني سياسيًّا وعسكريًّا ضد الكيان الدخيل، وشكّلت بذلك خطوة حاسمة على طريق رسم الحدود الجغرافية للسودان المعاصر، وإلى حدٍّ أقل، تنمية أواصر الانتماء إليه، بينما استثمر جيل ما بعد الاستعمار البريطاني تراثها لتعميق روح المواطنية السودانية إلى أقصى درجة بلغتها في تاريخ البلاد بمستوى أضحى معه تأسيس حركة الاستقلال السياسي الوطني مُمكنًا.

ولعلَّ من الضروري الإشارة هنا إلى أن الفصل في مجال تقييم الثورة المهدية بين مرحلتَي المهدي والخليفة ينطوي على خطأ منهجي. أولاً، لأن الأخيرة كانت وليدًا شرعيًّا للأولى من حيث أيديولوجيتها وأدوات إدارتها للشأن العام، وثانيًا، لأن مهماتها جمعت بين الاستمرار برسالة التحرير المهدوية العابرة للحدود وبناء الدولة، وكانت بذلك مختلفة نوعيًا وأكثر تعقيدًا بكثير من المرحلة الأولى.

---

(1) محمد سعيد القدال،الامام المهدي لوحة لثائر سوداني (مطبعة جامعة الخرطوم،1985 ص 28-31): يشرح التأثير التكويني الايجابي علي شخصية المهدي من حرفة عائلته وانتقالها للسكن في المدينة.

ثانيًا: فيما يتعلق بموضوع الحداثة تحديدًا، فإن مسؤولية السلبية التي تخلّفت عن التعاطي المهدوي مع الإسلام الفقهي مشتركة مع القوى المدينية الحديثة. فهذه القوى عجزت عن الاستفادة من إسهام الثورة المهدية في توفير القوة الدافعة التي مكّنتها من تدشين مرحلة متقدمة من التطور الوطني تتوفر بطبيعتها على ظروف أفضل كثيرًا من ظروف المرحلة المهدوية، لمعالجة هذا النقص.

ثالثًا: يمكن من ملاحظة المآل الذي انتهى إليه الإسلام الفقهي نفسه في هذه المرحلة، مادة تسميم للعقول ومصدرًا لخراب لم تعرفه المجتمعات المسلمة طوال تاريخها الحديث، الاستدلال على أن العوامل الرئيسية وراء عدم بروز قيمته الاحيائية للعقل بالمقارنة للصوفية عوامل مستجدة، بما يجعل دور المرحلة المهدوية ثانويًا للغاية. ميراث المرحلة المهدوية في هذا المجال وغيره كان جزءًا من حالة تخلف تاريخي سوداني أهم مظاهرها أن الإرث الحضاري القديم في المنطقة التي عُرِفت باسم السودان لاحقًا، لم تعد له قيمة في حياتنا المعاصرة حتى الآن. هذا يعكس ضخامة حجم الفجوة الحضارية. وفي رأي هذه المساهمة أن العجز السوداني عن الخروج من هذه الحالة حتى الآن يعود إلى العجز عن تحقيق اختراق يضع البلاد على مسار ديموقراطي صاعد بتفكيك جذرها في أزمة الاستنارة/الحداثة. على مدى صحة هذا الاستخلاص يعتمد ما إذا كان لهذه المساهمة في تسليط الضوء على أحد مصادر شح الرصيد الاستناري السوداني، حتى لو كان ثانويًا، قيمة في دفع الموضوع نفسه إلى رأس قائمة اهتمامات المثقفين السودانيين.



الجزء الثاني

متابعات إرشيفية للمقدمات



إشارة تقديم

تحت عنوان «تفكير مسموع» نشر الكاتب عددًا من المقالات القصيرة خلال أعوام 1998 – 1999م في جريدة «الفجر» (يحيى العوض وصديق محيسي/لندن). بعد ذلك بحوالي عشرة أعوام استبدل الكاتب مقالات منتظمة كان ينشرها في جريدة «الأحداث» (عادل الباز/الخرطوم) بتعليقات قصيرة على عدة مواضيع تحت عنوان «العافية الديموقراطية درجات»، يجمع بينها كونها عبارة عن ملاحقة خبرية وتحليلية لمسائل على علاقة بالتطورات الديموقراطية. وهي صيغة فرضها تكاثر هذه التطورات وقتذاك وتسارعها، مع ضيق الوقت المتاح لتغطيتها جميعا بإسهاب، مقرونا بقناعة راسخة لدى الكاتب بأن التغذية بهذا النوع من المادة بالذات هي إحدى أهم وسائل انتشال الحياة السودانية العامة من مشارف الموت.

مجموعة المواد التي اختيرت لهذا الكتاب حول موضوعه من جريدتي الفجر (تاريخ اليوم بالتقريب) والأحداث، تهدف لإعطاء القارئ فكرة عن الإرهاصات الأولية للدراسات المعمّقة، إلى حد أو آخر، التي تبلورت لاحقًا والمنشورة تحت الجزء المعنون (في الفكر والرؤيه).

(1) من العسكري - العسكري إلى العسكري- المدني

(جريدة الفجر 16 يناير 1998)

هذا اقتراح بطريقة جديدة لتوصيف تطور تاريخ السودان الحديث من زاوية تدهوره نحو لاديموقراطية أنظمة الحكم، نابع من النظر في مسار العلاقه بين (المدني) و(العسكري) في هذا النوع من الأنظمة منذ انقلاب نوفمبر عام 1958، بما في ذلك مشاريع الانقلابات التي لم تنجح في مهمة الاستيلاء على السلطة من حكومة منتخبة أو غير منتخبة.

تاريخ اللاديموقراطية السودانية هو في الواقع تاريخ ارتفاع نسبة الحضور المدني في الدور العسكري حتى وصل مرحلة الذوبان الكلي للحدود بينهما.. في النموذج النوفمبري هنالك ملمح خادع حول ظاهرة تداخل المدني في العسكري هذه لأن استيلاده من عملية التسليم والتسلم بين عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة وإبراهيم عبود قائد الجيش، يوحي بأن الظاهرة بدأت من نقطة أعلى بالمقارنة مع النموذجين المايوي عام 69 واليونيوي عام 89 حيث لا يبدو الحضور المدني فيهما بهذا الوضوح.. والحقيقة هي على العكس تمامًا إذا استخدمنا المعيار الصحيح وهو درجة التسييس للطرف العسكري التي تخرجه من دائرة الحيادية المهنية متخلّيًا بهذا الفعل عن صفته العسكرية إلى حد أو آخر، مقابل اقتراب المدني المسيس من دائرة الانتماء للعسكرية بنفس المقدار.

الفريق عبود لم تخطر على باله فكرة الانقلاب، على الأرجح، حتى عرضها عليه زميل السلاح القديم عبد الله خليل فهو كان وظل عسكريًّا محترفًا professional لم يتحرك نحو السلطة إلا بما يشبه إطاعة الأوامر الصادرة عن مصدر الشرعية وهو السلطة المنتخبة، بينما شيمة الانقلابي الحقيقي هي عصيان هذه السلطة والإطاحة بها. وهذا يشترط التخطيط المسبق وقبل ذلك الاستعداد الذهني والنفسي الذي تصنعه الأفكار والممارسات والعلاقات

ذات الطابع غير الشخصي الخالص مع القطاع المدني. حقيقة الأمر هي أن ظاهرة تسييس الجيش كانت وقتها قيد التخليق في أوساط الكوادر الصغيرة من الضباط بتأثير الأفكار والحركات الحديثه الإسلامية والقومية والماركسية، وليس في أوساط الكوادر العليا والأحزاب التقليدية. الأخيرة يناسبها عادة الأمر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الواقع، لذلك فإن أرضيتها غير ملائمة لنمو أفكار التغيير الجذري واختصار المراحل التي لا تفرق في انتشارها كثيرًا بين المدنيين والعسكريين طالما كانوا من المتعلمين، وتفتح باب التفكير لإدخال الجيش في السياسة كمبادرات من بعض المدنيين يستجيب لها بعض الضباط أو يكونون جزءًا منها، لا سيما أن ضرورة تحديث الجيوش مع الزمن استدعت رفد تكوين الضباط بهامش واسع من العلوم غير العسكرية أرسى جسورًا قوية بينهم وبين القطاع المدني.

الانقلابية النميرية كانت قفزة أعلى للحضور المدني في العسكرية أو للتداخل المدني- العسكري. ويتمثل هذا في أن الشلة المايوية كانت في معظمها منتمية إلى تشكيلة "الضباط الأحرار" الفضفاضة لكونها خليطًا من الاتجاهات والميول الفكرية التي لا يربطها إلا ناظم واحد هو رفض الأحزاب التقليدية، ولكن التشكيلة كانت بالتأكيد أقرب إلى التنظيم السياسي مقارنة بالطبيعة المهنية - أساسًا - للعلاقة التي كانت تجمّعًا بين أعضاء (المجلس العسكري العالي) في الانقلاب السابق. وانفراد جناح معين من "الضباط الأحرار" بتنفيذ الانقلاب صبيحة يوم 25 مايو 69 كشف تلك الخاصية السياسية ولكن غير المتماسكة للتنظيم لأنه، فيما عدا فاروق حمد الله المستقل وهاشم العطا وبابكر النور الشيوعيَّيْن، كان البقية ضمن ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية السودانية "القوميون العرب" وهم في الواقع ذوو ارتباطات ناصرية مجازًا لأن واحدًا منهم فقط كان على صلة ببدايات عمل سياسي ناصري سوداني بينما البقية لم يكن لهم من الناصرية إلا الإعجاب العام بثورة 23 يوليو مدعومًا في بعض الحالات بعلاقة مع الأجهزة المصرية الرسمية. ويبقى بعد ذلك أن الرمز المحسوس لمدى عمق درجة تسييس العسكريين في الصيغة الانقلابية المايوية من ناحيتَي الشكل والمضمون بالمقارنة مع الصيغة النوفمبرية، هو اختيار مدني (بابكر عوض الله) كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة.. هذه مرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة العسكري المُسيَّس التي مهدت لمرحلة

العسكري العقائدي في انقلاب يونيو 89.

العلاقة مع السياسة والمدنيين في هذه الصيغة ليست هشة لأنها تستند إلى قاعدة أيديولوجية صلبة مسورة بإطار تنظيمي محكم مما يصل بالعلاقة إلى درجة تقمص المدني لبعض الخصائص العسكرية، كما يظهر في اشتراك مجموعة من أعضاء حزب الإسلاميين في تنفيذ الانقلاب وحماية النظام فيما بعد. العسكري هنا، كما المدني، عضو ملتزم تنظيميًّا وفكريًّا في الحزب أولاً وقبل أيٍّ من هاتين الصفتين. وهو مستوى من الالتزام كان يمكن أن يتحقق في نموذجي العقائديتين الشيوعية والبعثية ولكن بدرجة أقل نسبيًّا تعكس الفرق بين العقائديات الدينية والعلمانية. والسؤال في ختام هذه الملاحظات هو: هل وصلنا، أو تدحرجنا، إلى نهاية طريق التدهور اللاديموقراطي بعد هذا النموذج اليونيوي، قمة الشمولية حتى الآن، أم أن الأقدار تخبئ لنا ما هو أعظم؟

(2) التعليم.. ثم التعليم.. ثم التعليم

(جريدة الفجر 6 أغسطس 1998)

لانعقاد مؤتمر رابطة الأكاديميين السودانيين حول واقع ومستقبل التعليم العالي (القاهرة، أول أغسطس) أكثر من مغزى إيجابي أهمه، في تقدير هذا الباب، كونه أول خطوة محسوسة في الاتجاه الصحيح.. اتجاه إعادة تعريف مصطلحي المعارضة والعمل السياسي عمومًا. ربما تحت تأثير الحقب الدكتاتورية المتتالية التي تفرض بطبيعتها المواجهة المباشرة كأسلوب للعمل السياسي ولا تترك مجالاً كبيرًا للتفكير الهادئ والمتزن بضجتها التعبوية وهوسها الأمني، تجذر في وعينا وسلوكنا فهم ضيق لهذين المصطلحين يحصرهما في إسقاط الحكومة القائمة، منتقلاً حتى إلى ممارساتنا إبان الفسحات الديموقراطية القصيرة. ساد بالتالي أسلوب في المعارضة أميل إلى المناوأة بالشعارات والبرامج المعممة مما ولد بدوره في المخيلة الجماعية ميلاً إلى سيناريو الانقلاب المضاد أو الانتفاضة القصيرة كمخرج من وطأة الأنظمة الدكتاتورية بدلاً عن سيناريو السقوط بالتآكل. هذا الأخير ينبثق من فهم أعمق للنظام الدكتاتوري المعين كتعبير عن ظاهرة وليس نبتًا شيطانيًا، وقد لا يستبعد الضربة القاضية والسريعة ولكنه لا يعتبرها قطب الرحي في استراتيجيته. هنا يكتسب العمل السياسي المعارض مضمون المسؤولية العامة بمعناها المزدوج: شموله لجميع مجالات الحياة، والفرصة التي يتيحها بذلك لكل المؤمنين بالديموقراطية مهما كانت لونيتهم الحزبية، أو انعدامها، ومواهبهم ومؤهلاتهم للاشتراك فيه. هو باختصار ممارسة للحكم من خارج السلطة يفترض جاهزية الطرف المعارض ببرامج مفصلة قدر الإمكان في الصحة والفنون كما في الحرب الأهلية والسياسة الخارجية، مما يفترض أولاً رسوخ العقلية والقناعات الديموقراطية لديه. فما الدكتاتورية في الحقيقة والجوهر إلا الشعارات المعممة والأيديولوجيات القائمة على التنظير المجرد لأنها معدومة القابلية للاختبار باحتياجات الناس المعنوية والمادية الملموسة وللتفاعل مع وجهات النظر والتصورات الأخرى.

يتميز مؤتمر التعليم عما سبقه من نشاطات تخترق الفهم التقليدي للسياسة والمعارضة، مثل ندوتي مركز الدراسات السودانية حول الجيش والسياسة والطفل والاغتراب، بأن التخطيط له كمؤتمر ونوعية القائمين على ذلك والمشاركين فيه، تضمن له مستوى عاليًا من الإعداد والتنفيذ يجعله أداة اختراق فعلي وفعال. أما الميزة الأهم بما لا يُقاس فهي موضوع المؤتمر لأن الحلقة الرئيسية في ديناميكية التوليد الذاتي للتدهور السوداني هي التداعي النوعي للنظام التعليمي مصحوبًا بتضخمه الكمي. في مجتمع تتسع فيه الفجوة بين الريف والمدينة من حيث درجة الاستنارة وترتفع فيه تاليًا أهمية الدور القيادي للقطاع السكاني الحضري (ومعظمه ريف متمدين ولكن في ظروف طبيعية)، ترتفع بنفس النسبة أهمية النظام التعليمي باعتباره بؤرة الإشعاع الأولى والأهم لهذا القطاع. وهي أهمية تزداد ولا تنقص مع الزمن السوداني منذ حوالي عشرين عامًا، بعكس ما عليه الحال في مجتمعات التطور الاعتيادي، ومن بينها سودان زمان، التي تتولى فيها عمليات توسع القطاع الاقتصادي الحديث والاحتكاك التفاعلي مع العالم تدريجيًّا القسم الأكبر من مسؤولية تضييق الفجوة بين الريف والمدينة. ما يحدث عندنا، نتيجة توقف فعل تلك العمليات، تطور عكسي تتقلص فيه هذه الفجوة، ولكن لمصلحة اقتراب المدينة من الريف في جوهر العقلية والسلوك، كما هو الحال في التعامل مع الدين على سبيل المثال الأوضح من غيره، بينما يشهد الريف عملية تحديث تشويهية يفقد فيها قيمه التقليدية الإيجابية مقابل مظاهر وقشور للسلوك العصري. في هذا السياق تتضاعف المسؤولية الملقاة على عاتق النظام التعليمي في استعادة المجتمع السوداني لوتيرة ووجهة تطوره الاعتيادية فيما يشبه تاريخية الدور الذي قام به الرعيل الأول من المتعلمين أوائل هذا القرن، ويصبح بالفعل أولوية الأولويات في أي عمل سياسي معارض جاد يستحق هذه الصفة.

المعضلة طبعًا أن إعادة تأسيس جذرية بهذا المستوى للنظام التعليمي تحتاج إلى سلطة دولة داعمة للبرنامج المطلوب بكل ما تملك من إمكانيات لاقتناعها بضرورته، وهما شرطان مفقودان سودانيًّا تمامًا الآن ولفترة ستطول، ولكن المخرج موجود دائمًا أمام التصميم القوى والعقل المبدع. فلو كان لحركة الاغتراب الواسع، بما في ذلك المؤهلات العلمية ورؤوس

الأموال، وانسحاب دولة الإسلاميين عن مسؤولياتها الاجتماعية والخدمية (متفرغة للجهاد الأكبر!!!) من فائدة، فهي أنه يفتح المجال فسيحًا أمام تقدم دور المواطن الفرد والمواطن - الجماعة. فكرة جامعة المغتربين التي بحثت في المؤتمر نموذجًا لذلك واستكمالها لتصبح مشروع منظومة تعليمية تبدأ من أول السلم يجعلها أكثر خدمة للمستهدف جوهريًّا منها، وهو إعداد العقل السوداني الشاب المتفتح والمسؤول. وربما كان الاستخدام الأمثل للإمكانيات المحدودة حكمًا وراء مشاريع من هذا النوع هو البدء بمؤسسة لتدريب المعلمين والمعلمات لكل المراحل التعليمية وخاصة الروضة ومرحلة الأساس. المبررات بدهيَّة، ويمكن بعد ذلك الاستفادة من هؤلاء في تربية النشء السوداني المغترب استكمالاً لما يتلقونه في المؤسسات التعليمية للدول المضيفة.. وكذلك تشجيعهم على العودة إلى السودان بدعم مرتباتهم مثلاً. ومع الحرص على عدم تسييس هذه العملية، التي يمكن أن تشمل كل الكوادر التعليمية المهاجرة، حسب الإمكانيات، لأن مستقبل الأجيال القادمة لا ينبغي أن يكون موضوعًا لتوجيه من أي نوع مهما نبلت أهدافه، فإن أي تفكير جدي ومنهجي في كيفية خدمة هذا الغرض الأسمى داخل السودان في ظل السلطة الحالية سيجد أكثر من مدخل بالغة ما بلغت شموليتها.

(3) من آسيا المسلمة إلى السودان

(جريدة الفجر 26 سبتمبر 1998)

«سودان ما بعد النميرية هو سودان ضمور الطبقة الوسطى والإنهاك البالغ لطاقة القطاع السياسي والنقابي الحديث التغييرية نظرًا لتقلص قاعدته الاجتماعية ومصادره في النظام التعليمي ثم الانتشار الكبير للتدين الأيديولجي الأعمى أو الخام الغيبي في المجتمع. والأخير تعبير صارخ عن مدى التضعضع في هيكل المجتمع وأساسياته تحت وطأة الانهيار الاقتصادي المزمن والمريع والحرب الأهلية المتصاعدة، مضافًا إليهما هجرة الريف إلى المدينة وهجرة المدينة إلى الخارج. بكلمة واحدة سودان اليوم غير قادر على إنتاج تيار نهضوي فكريًّا وسياسيًّا بمستوى من الحيوية والقوة يُمكِّنه من فرض نفسه على مجرى الأحداث، لذلك سيظل إسلام الأفق الضيق والتجارة والسلطة المجردة والأحلام الطوباوية مهيمنًا وقادرًا بمزيج التحايل والقمع، على تطويل المسافة بين الليبرالية الاقتصادية والسياسية. أما المخرج فيبدأ من إدراك عمق الورطة السودانية على هذا النحو والسعي النخبوي الجاد والمكثف لخلق شروط ذاتية تعوض عن ضعف الشروط الموضوعية لانتصار الديموقراطية».

كانت هذه الفقرة قد وردت ضمن مناقشة وتقييم لإمكانيات الإصلاح الديموقراطي في كل من ماليزيا وإيران مقارنة بالسودان. وفي تفصيل للتصور الذي تحتويه يضاف هنا إلى قائمة تعقيدات المعضلة السودانية تحول قضية التعايش الشمالي مع الجنوب، غير المسلم والعربي عمومًا، إلى وقود لتغذية نفوذ الإسلاميين في أوساط الشماليين بعد تأزمها الموروثة عناصره ومسبباته، وتشابكاته مع بعض الأطراف الغربية أيضًا، من العهود السابقة. صرخة (وا إسلاماه) و(وا وطناه) و(واعروبتاه) الاستنجادية تجد أذانًا شمالية صاغية في مثل هذه الظروف كنوع من رد الفعل الغريزي الدفاعي عن الذات، حتى لو كانت محض استجلاب لكسب سياسي رخيص. واستمرار ذلك النفوذ وتعمقه خلال فترة طويلة نسبيا في أوساط المتعلمين

يضيف عنصرًا آخر إلى القائمة، اذ يعني ذلك أن قطاعًا مهمًّا من النخبة السودانية أضحى يشكل العمود الفقري للحركة الإسلامية. وهذا يوفر لها أدوات فعالة في حقول الإعلام والأمن وإدارة شؤونها السلطوية وغير السلطوية عمومًا، كان مفقودًا تمامًا بالنسبة لدكتاتورية عبود، وإلى حد كبير بالنسبة لدكتاتورية نميري لافتقارها إلى التكوين الحزبي الملتزم عقائديًّا قبل السلطه بحكم أن صلتها ببعض الأحزاب اليسارية كانت هامشية منسوبة إلى أجوائها العامة أكثر من عضويتها الملتزمة.

أما قائمة مؤكدات ضيق المخرج من مأزق التعقيدات هذا، فتضاف إليها وعود وتصريحات جازمة قبل عام ونصف تقريبًا من الزمان، لا شك أن كثيرًا من قياداتنا السياسية المعارضة يتمنى لو أنها تسقط من الذاكرة، لأنها كانت تدور حول حلول عام 1998م والإسلاميون خارج السلطة، وذلك في أجواء التفاؤل عند بداية العمل المسلح. ويعاد للذاكرة هنا أنه مع استمرار العمل المسلح وتوسع نطاقه دون أن تقترب هذه النبوءة من التحقيق، تحور التصور المطروح للعلاقة بينهما من دور الأول في إطلاق الانتفاضة الشعبية المأمولة إلى دوره في تحرير المدينة من الريف.

لا شك أن التضحيات النبيلة لحاملي السلاح هزت سلطة الإسلاميين لأنها أربكت استراتيجيتهم القائمة على حقيقة احتكارهم للعنف السياسي منذ كان شيوخهم القياديون الحاليون طلابًا في المرحلة الثانوية؛ ولكن الشاهد أنها اجتازت أكثر من عاصفة عاتية بعد انكسار هذا الاحتكار دون أن تسقط. هذه السلطة التي تهيمن على مقاليد الحكم، ولكنها لا تحكم، بمعنى أنها لا تقوم بأبسط واجبات الحاكم تجاه المحكومين بمزيج من عدم الاهتمام وضعف الكفاءة، تبدو قادرة على ارتكاب أفظع الأخطاء فعلاً وتركًا، بينما يبقى رد الفعل الشعبي والنخبوي المعارض تجاهها أقل حتى مما هو أقل من الحد الأدنى. لنتذكر أن زيادة قرش واحد فقط في سعر رطل السكر عام 1974م كادت أن تودي بالحكم النميري حتى اضطر (صاحبنا هذا) إلى إعلان استقالته - المناورة، وأنه قياسًا على ذلك يفترض أن يكون (أصحابنا هؤلاء) قد أصبحوا في خبر كان منذ زمان بعيد.

عكس القول الرائج، فإن المشكلة ليست في ضعف المعارضة المنظمة، إذ إنها، برغم عيوبها المعروفة، أكثر شمولاً ووحدة ووضوح برامج من كل المعارضات ضد العهدين الانقلابيَّيْن السابقَيْن، وكذلك استعدادًا للتضحية كما يثبت العمل المسلح نفسه. المشكلة الحقيقية هي ضعف الاستجابة للخطاب النهضوي، حاضنة المشروع الديموقراطي الجديد، العائد إلى هشاشة الأرضية الموضوعية التي يستند إليها العمل المعارض متجسدة في حالة أهل السودان الذهنية والنفسية، وخاصة قطاعهم الحضري القائد لحركة المجتمع، كما وردت خلفيتها في المقطع الافتتاحي. التربة في سودان الواقع الراهن غير ملاءمة لنمو فكر النهضة بالنظر لطبيعته المتنوعة وتعقيده النسبي اللذين لا يقدمان حلولاً سريعة أو سحرية، وإنما لازدهار فكر المقولات والحلول الدينية الناجزة إن لم يكن في الدنيا فبوعود الآخرة، ونقيضه الظاهري التبسيطي فكر الحلول الإثنية والجهوية الذي ينتشر من أوساط النوبيين في حلفا حتى الجنوبيين في نيمولي زائدًا الطين بلة أمام التيار النهضوي فكريًّا وسياسيًّا لأنه محسوب عليه، بل إنه يشكل جزءًا منه ويفرض أحيانًا رؤاه وأجندته عليه مثقلاً خطاه وحركته.

(4) من آسيا المسلمة إلى السودان

(جريدة الفجر 1 أكتوبر 1998)

إن المخرج من المأزق الاستثنائي للعمل المعارض في السودان، مقارنة بماليزيا وإيران وأندونيسيا، يكمن في الاقتناع الكامل للنخب القيادية النهضوية بالديموقراطية. هذا ليس متوفرًا وإنما يبدو كذلك فقط لأن رد الفعل تجاه شمولية حكم الإسلاميين الشاملة تمامًا وإفلاسه الإنجازي المتكامل خلَقَا مناخًا عامًّا من التمسك بالديموقراطية، ولكن من باب الأسف على فقدانها والحنين إلى أيامها بصورة رئيسية مما لا يعادل الاقتناع الكامل بها لأن هذا يستمد أسبابه من قيمتها الذاتية، ومع إدراك السلبيات التي تصاحب تطبيقها في واقع مأزوم، كما يستمد مقاييس توفره من مجالات تتعدّى جانبها السياسي.

حرية التعبير وحكم القانون والآليتان البرلمانية والحزبية وغيرها من مقومات النظام الديموقراطي، تأتي ومعها البطء في اتخاذ القرارات والتفلّت الأمني وفوضى الإضرابات بمسبباتها الأكثر فاعلية التي يخلقها النظام الدكتاتوري السابق مُبقيًا مظاهرها الخارجية مكبوتة تحت يده الثقيلة حتى تنفجر في وجهه كجزء من الانتفاضة التي تطيح به. على أن الأعراض والمظاهر لا تزول معه بل تبقي وتتضخم مولدة بالتدريج حنينًا إلى فردوس هدوء الشمولية المفقود، ولكن السطحي والوقتي مهما طال. وإذا قُدِّر للسودان الخروج من قبضة نظام الشمولية الدينية وهو (حتة واحدة)، فيمكننا أن نتوقع في التجربة الديموقراطية الرابعة انفجارًا حادًا للجهويات الإثنية الشمالية إضافة إلى تعمق وتوسع المظاهر الخارجية الأخرى للأزمات وتنوعها. من هنا مشروعية التساؤل حول مدى قابلية القناعات الديموقراطية لدى النخب الحديثة للصمود ومقاومة سلبيات النظام الديموقراطي التي تُشكِّل جزءًا لا يتجزَّأ من مرحلته الأولى.

ليس فينا – نحن جيل الكهول والشيوخ – من يمكنه القسم صادقًا بأن عقله الباطن خالٍ تمامًا من آثار الأيدولوجيات اليسارية الشمولية بحيث يمكنه الالتزام بضرورة ضبط المطالب النقابية، أو من آثار فكرة الثقل الانتخابي الموروث تاريخيًّا بحيث لا يعتبر حزبه، الأمة أو الاتحادي الديموقراطي، حزب الحكم الطبيعي. وعلى الصعيد غير السياسي، فإن فشلنا في امتحان التأهيل الديموقراطي الأبسط والأهم من غيره مضمون لأن محوره هو مدى انفتاح أسلوب النقاش والتعامل مع الأسرة وغير ذلك من التصرفات والسلوكيات الشخصية للتفاعل مع الآخرين. فاقد الديموقراطية في نفسه لا يُعطيها لغيره. أما جيل النكبة الذي نشأ تربيةً وتعليمًا في أحضان النميرية وإفرازات مرحلتها التشويهية لكل جوانب الحياة، فإن لاديموقراطية التكوين الشعوري والذهني كانت قدره التعيس إلا من رحم ربك.

إن الممارسة المثابرة – وليس المواقف الكبيرة – هي وحدها التي ستعيد تكويننا ديموقراطيًّا شيبًا وشبابًا. وأثناء ذلك ستتأسس ديناميكية تطور في الوعي العام ذات معدلات متصاعدة ودوائر منداحة تختصر الزمن في المعركة ضد الشمولية الحاكمة وغير الحاكمة لأنها تستثمره بفهم صحيح لجذر المعضلة، خلافًا لما يحدث الآن.. هي ممارسة من البسيط إلى المعقد في مجالات التصور والتخطيط والعمل الميداني التطبيقي تمتد على جبهة واسعة ومتنوعة لا يُشكِّل السياسي منها إلا الجزء الأصغر، مع أنها الضامن الوحيد لنجاعته، متيحة بذلك أيضًا، لكل سوداني / ة مهما قل شأنه واستعداده، دورًا يولد من خلاله مرة أخرى مواطنًا مسؤولاً عن، وحريصًا على، واجباته وحقوقه. يوم نطرح على أنفسنا أفرادًا وجماعات سؤالاً من نوع: ما الذي يمكن أن نفعله للتخفيف من تأثير عملية التسميم العقلي التي يخضع لها تلاميذ السودان؟ ونشرع في التخطيط لمجهود مُضاد، نكون قد وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح الذي يقود إلى إعطاء الفعل النضالي السياسي منشورًا كان أو رصاصة وقعه ومفعوله التوعوي والتعبوي الكامل والتراكمي نحو الانتفاضة الشعبية. الجهد البسيط المطلوب في هذا المجال هو، مثلاً، الاهتمام الفردي للأب والأم بالمتابعة اليومية لحصيلة أطفالهم الدراسية من زاوية توسيع مداركهم حتى لا يقعوا أسرى الفهم الضيق للجرعات الدينية الكبيرة في المنهج الدراسي الرسمي ثم التلاعب السياسي والتعبوي للإسلاميين وسلطتهم بها وبهم.

وفي خطوة أوسع يمكن لهذا الاهتمام أن يصبح موضوع تفاكر وتعاون مع الجيران والأصدقاء. كما أنه ليس من شطحات الخيال أن يُفضي تركيز منظم على هذا المجال الحساس إلى توفير مواد تعليمية تساعد على تناول مستنير للموضوع الديني مناسبة للفئات العمرية الصغيرة بالحصول عليها من الخارج أو تحضيرها محليًّا، وترتيب كيفية استيعابهم له (فرديًا، في مجموعات صغيرة، في الإجازات أو كلها معًا). أما بالنسبة للفئات العمرية الأكبر، فإن مقاومة التأثيرات التكوينية السلبية عليهم سواء من البيئة العامة أو التعمد السلطوي، أسهل نسبيًّا بسبب ارتفاع قدرتهم الاستيعابية بحيث يمكن مثلاً تنظيم عمليات للتثقيف الذاتي وإيلاء اهتمام جدِّي بالاحتكاك معهم في النشاطات الرياضية والفنية.

معظم هذه الضروب من النشاطات غير سياسي في طبيعته أصلاً، وكلما جرى التشديد على هذا الطابع، حتى لو شاركت فيه بمستوى قيادي عناصر منظمة سياسيًّا في اتجاه معارض، توسع نطاقه. وهو في نهاية المطاف بمثابة تسميد للتربة السودانية العقيمة منذ زمن بحيث تصبح صالحة لاستنبات زهرات ماوتسي تونج المائة بدلاً عن حسكنيت التطرف وشوك التعصب الديني وغير الديني.

(5) الأزهري وأسئلة التاريخ الصريح

(جريدة الفجر 30 يناير 1998)

إذا أمكن تلخيص مرحلة كاملة في رجل واحد، لقلنا إن حركة الاستقلال الوطني هي إسماعيل الأزهري. كان أبرز شخصياتها وهي بعد مشروع حركة سياسية، وفي طور ولادتها كحزب ونموها. ثم أضحى أول رئيس وزراء سوداني وظل خلال العهدين الديموقراطيَّيْن الأول والثاني المؤثر الأكثر فاعلية في مصير الحزب الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديموقراطي خاصة والبلاد عمومًا، سواء كان في السلطة أو خارجها. وإذا كنا هذه الأيام نستعيد ذكرى بداية المرحلة الاستقلالية في ظروف جعلت الترحم الصادق على العهد الاستعماري واردًا لدى الكثيرين، لا يمكن لهذه الاستعادة إلا أن تكون ناقدة إلى أقصى درجة. كل ما ومن له علاقة بما آلت إليه المرحلة الاستقلالية يجب أن يخضع لمراجعة جذرية لأنها مصدر الضوء الوحيد نحو المخرج من نفق الأزمة السودانية الطاحنة. هذا هدف تضاءل إزاء الإجماع الوطني على أهميته كل الاعتبارات بحيث تصبح الدعوة إلى تجاوز الكتابة التاريخية السردية والوصفية لسيرة شخصية مثل الزعيم الأزهري إلى الكتابة الموضوعية والتقييمية، والشاملة بالضرورة، مطلوبة وملحة.

لو قُدِّرَ للإنسان أن يختار ميقات رحيله عن الدنيا، لكانت وفاة الأزهري في أوائل الحقبة الانقلابية النميرية الاختيار الأفضل من وجهة نظر مقامه في تاريخ السودان. لقد كان انقلاب مايو 1969 بشعاراته وبرامجه وشخصياته صناعة يسارية محلية، وإلى حد ما عربية، ولكن وقوعه كان وثيق الصلة أيضًا بتفاقم أزمة حزب حركة الاستقلال السياسي.. تحت القيادة الأزهرية كان هذا الحزب يتحول تدريجيًّا إلى بيئة طاردة لكثير مما كان يحفظ قيمة إنجازاته الاستقلالية ويُنمِّيها، مُتراجعًا عن الوعود التي أوحى بها دوره الريادي ضد الاحتلال البريطاني في التحرير الاقتصادي والاجتماعي. بجرة قلم من الزعيم الأزهري تترك وراءها

الجملة الشهيرة «إلى من يهمهم الأمر سلام»، كانت الأفكار والشخصيات الاتحادية المتواصلة مع أصول حزب الوسط الوطني الديموقراطي كإطار لتيارات النهضه الأدبية والفكرية التي أرهصت لميلاده منذ العشرينيات، تجد نفسها خارج الحزب.. وبدلاً عن التفاعل مع أطروحات التنمية والعدل الاجتماعي التي كانت تجتاح العالم الثالث خلال الستينيات، انكمشت الحركة الاتحادية على نفسها حارمة اليسار الماركسي والقومي من الخبرة الديموقراطية المفقودة في أيديولوجيته ودافعة إياه نحو المخرج الانقلابي بتضييق الخناق اليميني عليه متحالفة مع حزب الأمة والإخوان المسلمين. هنا يكمن نصيب القيادة الأزهرية في مسؤولية إدخال السودان عهد الظلام النميري، بامتداده الراهن، كجزء من علامة استفهام سلبية كبيرة حول توجهاتها بعد (ثورة) أكتوبر 1964م. خلف حرمة الموت والرمزية الإيجابية الكامنتين في وفاة إسماعيل الأزهري تحت القبضة الدكتاتورية، تبقى تلك العلامة قائمة ومطروحة كتحدٍّ مازال ينتظر الإجابة من باحثينا ومفكرينا.

إن الشخصيات التاريخية، مهما كانت عظمتها، بما في ذلك قدرتها على أن تصنع نفسها بنفسها إلى حدٍّ أو آخر، هي ابنة ظروفها المكانية والزمانيه. ما هي، على هذا الأساس، الظروف التي شكلت خصائص الزعامة الأزهرية؟ بل ما هي هذه الخصائص نفسها أولاً؟ هل يمكن تلخيصها بأنها كاريزما تقليدية قائمة على عبقرية تحقيق إجماع شعبي ونخبوي، ولكن بمعايير غير دينيه طائفيه موروثة؟ إن التركيبة الذاتية لهذا الرجل التاريخي مثيرة للفضول البحثي بثرائها وتعقيدها فضلاً عن القيمة الأكيدة لضرورة فهمها بالنسبة لتاريخ السودان ومستقبله. فعلى الرغم من البساطة الظاهرية التي كانت تطبع تصرفات الأزهري أحيانًا، إلا أن شخصيته كانت عميقة الغور إذ تتسع لتناقض بين تكوين تعليمي راقٍ من حيث تخصصه (رياضيات) ومصدره (جامعة بيروت الأمريكية)، ومقدرة فائقة على التعاطي مع واقع العلاقات الاجتماعية المدينية والريفيه القائم كما هو تقريبًا. وهو ما يتّسق أيضًا مع صعوبة تصور أن صاحب كتاب (الطريق إلى البرلمان) الذي يعتبر إرساء لقواعد المؤسسية في اتخاذ القرار كان يدير الحزب والدولة بوسائل بلدية وتقليدية صرفة خالية تمامًا من أيٍّ عناصر حديثة. من الجلي أن فرادة التركيبة الذاتية لإسماعيل الأزهري هي التي طرحته كمرشح وحيد ممكن لقيادة عملية

الوصول بالتيارات والفرق الاتحادية إلى وحدتها كخطوة حاسمة نحو اتفاقية الحكم الذاتي.

أما من حيث الظروف التاريخية فهناك التساؤلات التالية: هل كانت وسطية الأزهري الزعامية، بإيجابياتها وسلبياتها، اختيارًا واعيًا أم استجابة مفروضة بعيوب تركيبية في مجمل حركة الاستقلال الوطني نفسها أم مزيجًا من الاثنين؟ فمن المنطقي القول إن سقف إنجازات القيادة الأزهرية كان محددًا بعوامل خارجة عن إرادة رأسها، ربما كان الأكثر أهمية، من بينها أن الجناح المتطور في هذه الحركة قبل أن تصبح حزبًا مُوحّدًا لم يشكل عمودها الفقري بعد ذلك. والمعني بذلك أن تاريخ الحركة الاتحادية شهد ظاهرة تفاوت كبير بين الوزن الاستناري والنهضوي لمدرسة أبو روف حول مسائل جوهرية هي علاقة التلاحم – التمايزي مع طائفة الختمية والقضيَّتَيْن الاجتماعية والقومية، وبين تأثيرها على مسار الحركة بعد أن أصبحت حزبًا، مما يفسر الضعف اللاحق للديناميكية التطورية فيه وبالتالي ميل الوسطية الأزهرية إلى الجانب الآخر في بنيته الداخلية. هذا بينما تشير حقيقة إلى أن اثنين على الأقل من قياديّي مدرسة أبو روف، هما خضر حمد وحماد توفيق، احتلا مراكز مُهمَّة في الحزب والسلطة، إلى أن هذا التفاوت قد يُعزى إلى أن نسبية الوزن الاستناري العائدة إلى هشاشة قاعدته الحضريه لم تكن كافية بدرجة تمكنه من فرض نفسه كعقلية وسياسات بالمستوى المطلوب.

إن الاستقلال، بداهة، ليس ملكية قاصرة على الحركة الاتحادية وحدها على الرغم من أنها كانت القوة الدافعة الرئيسية خلف تحقيقه. كذلك فإن الأزهري ودوره ينتميان إلى السودان وتاريخه بأوسع معانيهما. وبينما يتعين على النقد الموضوعي، على صرامته المطلوبة بإلحاح، أن يحفظ للرجل مكانته التاريخية حقًّا يبقى أن رؤيتنا السليمة للماضي ومن ثم البناء المستقبلي عليه تظل مستحيلة دون كتابة سيرة متكاملة لحياته.

(6) العافية الديموقراطية درجات (3 مواضيع)

الخطأ والصواب في شعار «تحرير لا تعمير»، ومُغنّي البوب مُرشّحًا رئاسيًّا

(جريدة الأحداث 26 أغسطس 2009)

الاتحاديون

هناك خصوصية معينة في ظاهرة التشرذم الحزبي السوداني كما نلمسها عند الاتحاديين تتمثل في التساوي في قامة الرموز التي يتمحور حولها كل قسم ما يعقد مهمة الترميم، وفي قول آخر إعادة التأسيس، بأكثر مما هي عليه عند الأحزاب الأخرى. ومع أن القيام بهذه المهمة هو من مسؤولية الاتحاديين أنفسهم، فإن في طبيعة الحركة الاتحادية ما يكاد يجعل ذلك واجبا وطنيًّا لا سيما بالنسبة لأولئك الذين ولّدوا في بيئة ختمية - اتحادية شأن غالبية أهل شمال الشمال. هؤلاء وغيرهم، حتى إذا لم يكونوا منتمين للحركة الاتحادية، فهم بالتأكيد مدينون لها بتفتح بواكير وعيهم للحياة العامة باعتبار الحركة الاتحادية في منشأها هي أولى صيغ مشروع التحديث السياسي السوداني كما يبدو جليًّا من حقيقة أنها كانت حاضنة الحركات السياسية اليسارية والإسلامية التي جاءت بعدها، فضلاً عن الحركة النقابية. استجابة لدواعي من هذا النوع تخطر على البال هذه التأملات حول شعار «تحرير لا تعمير».

بصرف النظر عن الظروف التي رفعت فيه قيادة الحركة الاتحادية هذا الشعار فقد أضحى مدخلاً مطروقًا باستمرار لنقد الحركة الاتحادية من قبل الأكاديميين والمفكرين السياسيين كافة، يحمل الأزهري ورفاقه مسؤولية تفريغ الاستقلال والديموقراطية من المحتوى الاقتصادي - الاجتماعي مافتح الطريق للانقلابات العسكرية. على أن هناك مجالاً لتشكيك القوى في صحة هذا النقد بإنعام النظر في حركة التعمير الكبيرة الجارية أمام أعيننا هذه الأيام. على ضوء كهرباء التوربينات الأربع الهادرة الآن في سد مروي

وعابرين على الجسور العديدة، نصل إلى سؤال جوهري حول معنى مصطلح التعمير: هل يمكن الفصل بين التعمير المادي والمعنوي، بين تأمين غذاء الإنسان وكسائه ومأواه وتعليمه وصحته، وتأمين حقه الطبيعي في الحرية؟ يقوم هذا السؤال على افتراض صلة عضوية بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية بمعنى أن استدامة الأولى مشروطة تمامًا بتوفر الثانية. فالمصنع، مثلاً، لا يبقى دائرًا إذا لم تجد سلعة من يشتريها، لذلك فإن التوزيع العادل للدخل القومي كمصدر وحيد لتوليد القوة الشرائية الكافيه جزء لا يتجزأ من ديمومة دوران عجلة التنمية. ولكن التوزيع العادل للدخل القومي يبقى مستحيلاً إذا لم يكن الإنسان حرًّا وقادرًا بذلك على انتزاع نصيبه من هذا الدخل وحراسته بالتنظيم النقابي والحزبي في إطار نظام سياسي يرفع يد السلطة التنفيذية عن القضاء والإعلام والمجالس التشريعية. وتاريخ الصراع بين الغرب والشرق حتى وقت قريب يقول لنا إن الأنظمة التي توفر فيها هذا الشرط هي التي ظهر فيها من يقول بنهاية التاريخ عند نموذجها الليبرالي، مأخوذًا بسكرة ظفرها الحاسم على الأنظمة التي انعدم فيها هذا الشرط.

الترويج المكثف والمستمر منذ الاستقلال، انطلاقًا من نقد الشعار المنسوب للحركة الاتحادية، لمفهوم التعمير الخاطئ الذي يحصره في الجانب المادي، ترتب عليه تكييف نظرة ووعي النخب وغير النخب بحيث أصبحت الشواخص المادية الملموسة هي المقياس الوحيد للتعمير. بذلك انفتح أحد أوسع الدروب لدخول الأنظمة الدكتاتورية المتتابعة لكونها الأقدر على اجتراح هذا النوع من (التعمير) بحكم مركزية القرار فيها واستطالة أعمارها المتزايدة من واحدة للأخرى. والأخطر من ذلك أن المواطن العادي أضحى هو نفسه الصانع الأكبر لهذه الأنظمة بعد أن تشكل إدراكه لحقوقه ومطالبه محبوسًا في هذا المعنى الجزئي لمفهوم التعمير معزولاً عن العلاقة مع حقوقه السياسية كشرط لازم لتنمية حقيقية متصاعدة. وهكذا فلا تكاد الديموقراطية تحضر بعد انتفاضة حتى يدفع الانشغال بالبحث فيها عن شواخص التعمير المادي العاجلة إلى نفض اليد عنها بالبرم واللامبالاة موجّهًا بذلك دعوة مفتوحة للانقلاب التالي.

الضحية الأخرى لانتشار هذا المفهوم القاصر لمعنى التعمير كانت إمكانية تطور الحركة

الاتحادية. فمنشؤها كحركة تحديث مرتبطة بطبقة وسطى فتية وحية وقتها، كان معناه الصحيح أنها حركة تعمير سياسي وأنها حققت إنجازات في هذا الحقل منذ تكوينها في الأربعينيات بدورها القيادي في تأهيل العقل المديني النخبوي للتعامل مع الديموقراطية فكرًا وتطبيقًا، وكانت بذلك المرشح الوحيد للمضي بالجمع بين الشقين المعنوي والمادي للتعمير بعد الاستقلال. غير أن الحركة الاتحادية لم تنتبه لهذه الحقيقة وبقيت مهووسة بإنجاز «رفع العلم»، مما أضعف اهتمامها بإرثها الأهم في التنمية الديموقراطية، الوجه الآخر للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية، وهذا ما غلب نفوذ التيار التقليدي في تطورها اللاحق وتسبب في خصوصية متاعبها الحالية. وهو أمر ليس فيه عجب إذا ظل غير الاتحاديين من أهل العلم والثقافة والسياسة على نفس الدرجة من عدم الانتباه، موجهين نيران نقدهم للمنطقة الخطأ في التاريخ الاتحادي فكانت النتيجة أن ما زرعه هؤلاء من غفلة جماعية عن المفهوم السليم للتعمير حصده أهل الإنقاذ هنيئًا مريئًا.

أفغانستان

العلاقة بين المعنوي والمادي في مفهوم التعمير هو ما تطرحه علينا أيضًا الانتخابات الأفغانية التي جرت منذ أيام قليلة. هنا، كما كان عليه الحال في العراق وما سيكون عليه في الصومال مع شريف شيخ أحمد، تأتي الديموقراطية محمولة على الدبابة والطائرة والمدافع الأمريكية والغربية عمومًا، والملمح المكمل أن ذلك يحدث في مواجهة شرسة مع مقاومة محلية من أهدافها المعلنة تخريب العملية الانتخابية. أي أن الأمر لا يقتصر فقط على أن حامل المشروع الديموقراطي أجنبي مسلح وراءه أجندة هيمنة عالمية، وإنما الحامل المحلي للمشروع المضاد لا يتوقف عند البعد التحريري، ففي كل هذه الحالات يتعدى رفض وجود الأجنبي إلى فرض مشروع بديل لحمته وسداه فكر ديني قادم من أقصى كهوف التاريخ. هل كُتِبَ علينا خيار أبدي بين الاستعصاء الديموقراطي الذي يجعل شعوبنا ومستقبل أجيالنا أسير أنظمة خالدة الاستبداد، والغزو الأجنبي كمخرج وحيد من هذا الأسر؟ تطالبنا هذه الأنظمة بالتنازل عن حريتنا كأفراد مقابل وعد مغلظ بالتنمية واستقلال الإرادة الوطنية، بينما يطالبنا التدخل الأجنبي بأن نتنازل عن حريتنا كأوطان مقابل تأمين حريتنا كأفراد يَنتخبون ويُنتخبون، فأين المفر بين الرمضاء والنار؟

الانتخابات الرئاسية

في السودان كنا تفاءلنا عند توقيع اتفاقية نيفاشا بأن باب الخروج من حالة الاستعصاء الديموقراطي قد فتح، حتى ولو مواربة. ولكن الأمل ظل يشحب مع انتقال تنفيذ الاتفاقية من أزمة لأخرى ما استدعي تدخل جراح أجنبي اسمه سكوت قريشن، لإنقاذ المريض. وبينما كانت أحد الأفكار التي طُرِحَتْ لإنقاذ الوحدة الوطنية ترشيح السيد سلفا كير لرئاسة الجمهورية، فإن الاقتراح المطروح هنا هو ترشيح شخصية جنوبية أخرى اسمها «إمانويل جال». كثيرون قد يكونون سمعوا بهذا الشاب واستمعوا إلى موسيقاه وأغانيه، ولكن الذين شاهدوه مُتحدّثًا على المسرح أخذتهم قدرته المدهشة أيضًا على الحكي، وعلى رسم الأجواء بالكلمات ولغة الجسد وتعبيرات الوجه مع ذكاء سياسي المغزى في إحساسه، وليس نظرته العقلانية فقط تجاه العرب والمسلمين. بهذه الخصائص يمكن لهذا المغني الشاب تخطي الحواجز التي تقف أمام ترشيح سلفا كير النابعة من حقيقة أن السوداني- السوداني بات فصيلة منقرضة بعد أن حل محله السوداني- (القبلي- الإثني- الجهوي). ومن يقول بغير ذلك عليه أن يفسر لنا من أين جاء ويجيء المئات من هؤلاء المتعلمين الذين يشكلون وقودًا وقيادات للحركات والتيارات الإثنية - الجهوية السياسية القوية، وفي كل مكان وليس الجنوب ودارفور والشرق فقط.

إمانويل جال هو النموذج السوداني لمُغنِّي البوب (pop singers) الذين يشعلون خيال شباب الدنيا كلها عبر جميع الحواجز حتى الأيديولوجية الإسلامية. وهذا مع وسائل الاتصال الانترنتية والموبايلية (رسائل نصية، فيس بوك، يوتيوب وتويتر.. الخ) التي خدمت الصعود الاوبامي، يمكن أن يطلق حملة واسعة تدعو لترشيحه أو تدعوه للترشيح وذلك من باب إضفاء الحيوية على المسار الانتخابي ذي الاتجاه المؤتمري الوطني الواحد. والأهم من ذلك أن هذه الحملة فرصة لإطلاق حركة مجتمع مدني تجتذب آلاف الشباب الجنوبي والشمالي إلى ساحة العمل العام، وحتى إلى مشارفها السياسية، التي عافوها طويلاً.

(7) فلننظر إلى النصف الممتلئ من الكأس

(الفجر 20 مارس 1998)

لماذا يجدر الحرص سودانيًّا على التمييز بين الغنوشي والترابي، بين الإسلامية الديموقراطية المنحي نسبيًّا، ونقيضها؟ هذا هو السؤال المطروح في ختام الحلقة الماضية والإجابة جزء من قضية أوسع كثيرًا، مؤداها أن الإصلاح هو طريقنا إلى الثورة أو السودان الجديد، حسب المصطلحين السائدين سابقًا والآن. الإصلاح بمعنى البناء التراكمي ومسيرة الخطوة خطوة الذي يستتبعه حتميًّا القبول بالآلية الديموقراطية كوسيلة لتنظيم الحياة السياسية وتداول السلطة. والحاجة لهذا النوع من الممارسة التدرُّجية أكثر إلحاحًا للمعارضة المغصوبة على اتباع أساليب قطْعية مثل رفض الحوار مع السلطة إلى حد مواجهتها في ميادين القتال، لأنها تساعد على إبقاء ذاكرتها والتزاماتها الديموقراطية حية وفاعلة في ظروف غير مواتية لذلك.

على هذا الأساس يجدر بالعقل السياسي السوداني الديموقراطي عدم الاستهانة بالإيجابيات التي يمكن أن تترتب على التمييز بين إسلامية سياسية، وأخرى مهما كانت قليلة هي، في حالة الغنوشي مثلاً، أحد المداخل العديدة نحو توسيع قاعدة التفهم العربي لخصوصيات اللحظة السودانية منذ عام 1998م. فتحت ضغوط الإحباط العام والعنجهية الإسرائيلية المدعومة أمريكا يميل الرأي العام العربي، حتى العلماني منه، إلى عدم إعطاء قضية استعادة الديموقراطية الأولوية السودانية التي تستحقها، والإصغاء إلى تبجحات النظام بشأن مواجهاته للغرب والخطر الصهيوني. وفي الحد الأدنى فإن سقوط استنارة وديموقراطية الإسلامية التونسية في اختبار حقيقي، أي ثبوت عدم تميزها عن السودانية، لن يتهيأ إلا بمحاولة جادة ومعلنة من قبل الديموقراطيين السودانيين لإقامة جسور معها. هذه خدمة يسدونها للسودان والوطن العربي.

إن هذا النموذج للتدرج ليس مقصودًا لذاته، ولكنه وسيلة للقول بضرورة تطبيق قاعدة التطور والتطوير الكمي على نظرتنا للحياة الحزبية السودانية، وعدم مطالبتها بأكثر مما تطيقه، والاستهانة بمظاهر للتقدم في تركيبتها وممارساتها في عدم إدراك لقيمتها على المدى البعيد. في هذا النطاق يأتي مثلاً دخول السيد محمد عثمان الميرغني دائرة العمل السياسي مباشرة منذ الانقلاب باستلام القيادة الفعلية للحزب الاتحادي الديموقراطي. للمرة الأولى تجتمع زعامة الطائفة والحزب في شخصية واحدة بالنسبة للأسرة الميرغنية وهو تطور مفيد للحياة السياسية عمومًا وللحزب نفسه. فعملية الجمع هي في الواقع نزع جزئي للقداسة الدينية عن الزعامة السياسية وخطوة نحو إدخال عنصر الديموقراطية والمساءلة في شرعية القياده. وعلى الرغم من أن هذا التطور قد تكون وراءه الظروف الاستثنائية الراهنة، إلا أنه لن يفقد تأثيره إذ تصعب السيطرة على تفاعلاته. فمما لا شك فيه أن تيار الإصلاح الشبابي الذي لمسه المقيمون بلندن عبر نشاط لجنة الحزب الجديدة في بريطانيا، والارتفاع النسبي لمستوى الصحافة الحزبية الاتحادية بالمقارنة لماضيها، ليسا مقطوعي الصلة بهذا التقنين للدور السياسي لزعامة الطائفة حزبيا ومغزاه واحتمالاته.

إن تحرير الأحزاب السياسية (التقليدية) من القيود الطائفية والوراثية هدف مشروع وحيوي لا غنى عنه لاكتمال نضج الديموقراطية ولكن الوصول إليه لن يتم بقفزة واحدة وإنما عبر عملية معقدة وبطيئة لأنها رهينة بارتقاء الوعي الشعبي العام. وبينما يظل النقد اليساري والليبرالي لهذه الأحزاب عنصرًا مهمًّا على هذا الطريق، إلا أن جذريته لا تعادل الإدانات المطلقة والاعتباطية التي تصدر من بعض هذه الأوساط. فمهما كانت الحاجة إلى الإصلاح الحزبي ماسة يبقى أن معدله ليس خاضعًا للرغبة الذاتية للقيادات المعنيه وحدها بل هو ناتج تفاعل مع اعتبارات موضوعية.

بيد أن ضرورات، ولحسن الحظ علامات، تطوير البنية الحزبية السودانيه ليست وقفًا على الوسط وإنما تشمل اليسار أيضًا. وفي هذا الخصوص نلمس ما يدلُّ على أن الحزب الشيوعي يدخل طور التحرر من قيود الأيديولوجيات الشمولية ممثلاً في المناقشات الحية التي تعكسها مجلته «قضايا سودانية». هذه ظاهرة يجدر الاحتفاء بها باستقصاء معناها الإيجابي

دون مبالغة، ولكن أيضًا دون تقليل يحبسها في حدود دوافعها الأولى المشكوك في كونها إجراء احتوائيًّا للتمرّدات. فمن الواضح أن المادة المنشورة طالت أساسيات النظرية الماركسية وتاريخ الحزب وممارساته الداخلية، كما أن الخروج بالمناقشة إلى حيز العلنية يعتبر ضربًا من النقد الذاتي العلني وهو مدعاة لاحترام إضافي في أوساط المثقفين السودانيين، مما يجعل من الحزب الشيوعي مثالاً يُحتذى من قبل بقية الأحزاب اليسارية القديمة والمستجدة طالما أتيح لهذا التطور الاكتمال حتى غايته.

إن النقطة الأساسية التي تحاول هذه الملاحظات طرحها هي أننا في سودان اليوم لا نملك ترف التغاضي عن أي علامات إيجابية، ليس فقط لأن ذلك من مقتضيات الموضوعية والعقلية الديموقراطية، بل لأن حالة التدهور العامة عميقة الجذور ومعقدة التركيب إلى حد لا يسمح بغير التقدم الدرجي الجزئي. على ذلك، فإن قياس معدل الارتقاء والإصلاح الحزبي بمقياس الممكن والمطلوب في الظروف الطبيعية تجاهل خطر للواقع لأنه يؤدي لإهدار الممكن في هذه الظروف غير الطبيعية. نحن باختصار في حاجة إلى نتعلم رؤية الجزء الممتلئ من الكأس وليس الفارغ فقط.

(8) بين إسلاميي تونس والسودان

(جريدة الفجر 25 مارس 1998)

يسجل للسيد راشد الغنوشي أحد قيادات الحركة الإسلامية العربية وزعيم حركة النهضة التونسية، أنه انتقد تركيز الإسلاميين السودانيين الأحادي الجانب على قضية التشريع القانوني في برنامجهم السياسي والجو الاحتفالي التهييجي المانع للمناقشات الحقيقية في مؤتمرهم بعد الانتفاضة الديموقراطية عام 1985م. بعد ذلك بسنوات عدَّة (بالتحديد يوم 1 /3 الماضي) تحدث الغنوشي، الذي يقيم في المنفى البريطاني منذ فترة، في ندوة عقدها «مركز العودة الفلسطيني» بمناسبة الذكرى الخمسين لاحتلال فلسطين عن مصدر شرعية السلطة باعتباره الشعب أو الأمة، بحضور السيد يس عمر الإمام ومجموعة من الإسلاميين السودانيين. وفي مقابلة مع صحيفة (الوطن) الكويتية أكد أنه مع التعددية السياسية في السودان وخارجه، معتبرًا أن كل وقت يمضيه شعب خارج التعددية مضيعة للوقت وأنه عاجلاً أو آجلاً لن يظل بلد من البلدان بمنأى عن هذه الحركة التاريخية الكونية. واختتم إجابته بأن الحياة الديموقراطية التعدديه قادمة للسودان «إما أن ينجزها الإسلاميون أو تُنجز على حسابهم».

على أن الوجه الآخر في موقف السيد الغنوشي تجاه الإسلاميين السودانيين يبرز من خلال ما هو معروف عن قوة علاقته بزعيمها حسن الترابي وفي تبنيه لبعض المقولات التخفيفية، فيما يتصل باعتدائهم الثابت يوميًّا وعمليًّا منذ عشر سنوات تقريبًا على الديموقراطية. ففي نفس المقابلة الصحفيه يقدم راشد الغنوشي صورة تفصيليه عن عيوب التجارب الديموقراطية في السودان تاريخًا وأحزابًا هي حرفًا بحرف المبررات التي يسوقها الانقلابيون العسكريون والمدنيون الإسلاميون، مضيفًا لمسة تخفيفية أخيرة حول أن «إسلاميي السودان المعروفين ببراغماتيتهم وانفتاحيتهم التي ستقودهم إلى الديموقراطية».

تجيء اليوم (الخميس 19 / 3 / 98) الأنباء العجيبة عن تظاهرات الإسلاميين السودانيين ضد التعددية. وإذا كانت التظاهرة منقولة تلفزيونيًّا، مقابل التعتيم بالهراوات والغازات المسيلة للدموع والرصاص أحيانًا على التظاهرات غير الرسمية، وخوطبت من قبل الترابي نفسه، فإن جميع المنافذ تبدو مغلقة أمام احتفاظ السيد الغنوشي برأيه حول انفتاحية الإسلاميين السودانيين وآماله في تحولات ديموقراطية على أيديهم. مع ذلك يميل المرء للاعتقاد بأن الغنوشي سيصاب بخيبة أمل حقيقية إزاء هذه الأنباء لأن تفسير تناقضاته في الجمع بين الاستنارة الديموقراطية والاعتذارية تجاه الإسلاميين السودانيين بالازدواجية والكيل بمكيالين، قد يكون تبسيطًا مُخلاً. بالتأكيد تكمن وراء هذه التناقضات القوة الجاذبة لخليط الأخوة الأيديولوجية والعلاقات الشخصية الحميمية مع إسلاميِّي السودان، ولكن هناك عمقًا آخر للموضوع هو الفرق بين البيئتَيْن التونسية والسودانية. تونس قُطْرٌ صغير الحجم ومتجانس دينيًّا ومذهبيًّا كما أنه تعرض لموجة من التحديث العشوائي بسبب قربه الجغرافي من أوروبا والانفتاح عليها خلال عقود العهد البورقيبي، تميزت بالاستقرار السياسي والاقتصادي إلى درجة معقوله. البيئة السودانية ذات خصائص معاكسة تمامًا. حتى عملية التحديث للذهنية والنفسية الحضرية التي كانت أكثر رصانة وسلامة من النموذج التونسي، تراجعت منذ سنوات تحت ضغط الخلل بين الريف والمدينة وانهيار النظام التعليمي وشروط المعيشة اليومية. لذلك فإن ما يجمع بين الإسلاميين السودانيين والتونسيين في المنطلقات العامة يجد ما يفرقه ويخفف منه في البرنامج وأسلوب العمل؛ فالتفسيرات التطبيقية للإسلام تضيق وتتسع حسب طاقة العقلية التي ينميها المناخ المعين. مع العلم بأن تونس شهدت أيضًا تحولاً ديموقراطيًّا ناقصًا ومُجمَّدًا منذ عام 1987م، ولكنه موجود، بعكس التحول العكسي في السودان بفضل الإسلاميِّين وتغلغل النزوع العنفي في تكوينهم. وهذه إحدى العلامات الفارقة الأخرى مع الإسلاميين التونسيين تحت القيادة الغنوشية حيث خاض صراعًا في الحركة ضد استخدام العنف، في وقت كانت فيه دواعي القمع السلطوي تعمل لمصلحة هذا النوع من من ردود الفعل. ولعل المفسر الأساسي للافتراق مع إسلاميي السودان حول هذه النقطة الحيوية يعود إلى أن عنصرًا مهمًّا في إعادة البناء التصاعدي لحركة هؤلاء تحت قيادة الترابي شمل التركيز على النشاط المالي والتجاري خلال مرحلة سادت فيها أساليب النهب

الطفيلي وثراء السوق الأسود والمضاربات غير المنتجه على القطاع الاقتصادي، فهذا مزلق مؤكد نحو عقلية الاحتكار السلطوي ومقدماتها وتوابعها العنفية.

هناك إذن مجموعة من العوامل الأصلية والفرعية تجعل من مراهنة الغنوشي على تحول ديموقراطي ذاتي في الحركة الإسلامية السودانية أمرًا غير واقعي. وهو بالتأكيد ليس في حاجة لنصائح العلمانيين ليدرك أن مصداقية تيار التحديث والعصرنة الذي يقوده هو وبعض الإسلاميين الآخرين، تظل معلقة في الهواء إذا لم يقطعوا بوضوح ما يربطهم بالتطبيقات العملية للإسلاميين السودانيين، حتى لو كان مجرد شعرة. هذا من الناحية الموضوعية؛ أما من منظور الآلام السودانية، اقتصادًا ووحدةً وطنيةً وحقوقَ إنسان؛ فإن هذه الشعرة تتضخم لتصبح حبل سرة مانح للحياة والنماء بحيث يغدو من المستحيل التمييز بين الغنوشي وحسن الترابي، بين الإسلام المستنير البناء ديموقراطيًّا مع الآخرين ونقيضه. مع ذلك فإن مثل هذا التمييز ليس أكاديميًّا حتى بالنسبة للسودان والسودانيين. وهذا موضوع الحديث القادم.

(9) الإسلاميون ومعضلات الإصلاح لديهم

(الفجر 28 فبراير 1999)

الإصلاح الحزبي أو إصلاح الأحزاب فكرًا وسياسة وتنظيمًا وممارسة، هو مفتاح المستقبل الديموقراطي. وبينما يشهد الطيف السياسي السوداني بمختلف مكوناته تحركات في هذا الاتجاه آخرها المرحلة الجديدة في بعث السودان التي يقودها الراحل الأستاذ محمد علي جادين، تبقى للحركة الإسلامية معضلات خاصة في هذا الصدد. في مجتمع تسوده عقلية الأجاويد وتطييب الخواطر من جهة وينحصر مفهوم الممارسة الديموقراطية فيه ضمن الصيغ القبلية التقليدية، تعتبر مهمة الإصلاح الحزبي مهمة شاقة للغاية لأن وسيلتها الرئيسية، وهي الحوار العقلاني، لا تعمل بكفاءة في هذا النوع من المجتمعات. وعندما ترتبط العقيدة السياسية بالعقيدة الدينية كما هو شأن الحركة الإسلامية تزداد الأمور تعقيدًا أمام تيارات وحركة الإصلاح فيها. من بين تجليات ذلك، كما يبدو، أن تطور قيادات هذه الحركة يغدو أشبه بالقفز من النقيض إلى النقيض بالنظر للحدة والتطرف اللذان يطبعان مواقفها في المرحلة السابقة تحت تأثير البعد الديني.

قبل أن ننتقل إلى إيران، أكثر مواقع حركات الإصلاح في الإسلام السياسي إثارة للانتباه هذه الأيام، نضرب مثلا لذلك بالسودان. ففي يونيو عام 95 حين كان نظام الإسلاميين السودانيين يمر بإحدى لحظاته الصعبة كتب الأستاذ حسن مكي في جريدة المستقلة اللندنية (العدد 59) تحليلاً لتاريخ السودان السياسي خلاصته، بالحرف الواحد، هي: «أن وصول الحركة الإسلامية للسلطة في السودان كان أمرًا متوقعًا بل هو نتيجة لمسار طويل، بل يمكن القول بأن الحركة الإسلامية أحق القوى السودانية بحكم السودان». من الصعب الاقتناع بأن نفس الكاتب هو الذي يوجه نقدًا مرًا وصميميًّا للحركة الإسلامية السودانية وشيخها القائد منذ مدة، ولكن هذا ما يحدث أمام أعيننا فعلاً والضمائر علمها عند الله.

في النموذج الإيراني يحفل تاريخ الرئيس محمد خاتمي قائد حركة الإصلاح ومنظرها حول محوري المجتمع المدني والديموقراطية، والمصطدم يوميًّا ودمويًّا أحيانًا مع التيار المحافظ والمتحجر، بمحطات تشير إلى توجه غير إصلاحي تمامًا. ففي بداية العهد الخميني بعد الثورة الإيرانية ضد الشاه كان خاتمي عضوًا بارزًا في جماعة «خط الإمام» العاملة تحت رايات تصدير الثورة خارجيًّا ومحاربة التجديد داخليًّا بتهمة محاكاة الغرب كل ذلك كجزء من أيديولوجية «ولاية الفقيه» التي تجعل الخميني أو من يحل محله بمثابة ظل الله في الأرض. وعندما كوفئ على ولائه بتعيينه مسؤولاً عن أهم الصحف الإيرانية (كايهان) مُفتتحًا صعوده السريع في هذا المجال حتى وصل منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، جاء وفي صحبته مقولات من نوع أن «الفيديو أخطر على الثورة الإسلامية من المخدرات. وبصفتي مسؤولاً عن الفنون والثقافة أعلن أن الموسيقى مسموح بها في هذه البلاد ولكن الموسيقى غير الملائمة ممنوعة.. غناء النساء الفردي في المجالات العامة غير مسموح به» وأن «الأطباق اللاقطة فجوة تتسلل منها الثقافات الغريبة إلى مجتمعاتنا». على هذا لم يكن غريبًا أن تتميز فترته الوزارية بعملية نزوح واسعة إلى المنافي شملت المئات من الكتاب والموسيقين والمُغنِّين والشعراء والنحَّاتين والمُفكِّرين.. كما تميزت فترة عضويته فيما يسمى «المجلس الأعلى للثورة الثقافية» بعملية تطهير للجامعات والمعاهد العليا من العناصر غير المأمونة بمقاييس أيديولوجية النظام وسياساته. كذلك أدت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي تحت قيادته دورها المشهور، حتى سودانيًّا، في تصدير الثورة (والنقاب والمذهب الشيعي وما خفي من الأعظم) عبر إنشاء المراكز الثقافية في السفارات الإيرانية. وفي هذا قال خاتمي مجيبًا عن سؤال: ما الذي يمكننا أن نفعله لدخول المسرح العالمي؟ «نحن في حاجة إلى قوة لا يمتلكها العدو، قوة متفوقة على التكنولوجيا والسلاح. إذا أُحيطت الجمهورية الإسلامية بتأييد قوة من هذا النوع، نوع القوة الموجودة في الجزائر، فإنها ستعامل بنفس الجدية التي يعامل بها السودان».

نفس الرجل الذي قال وتصرف على هذا النحو المتناقض مع أبسط مقتضيات وتوجهات التجديد والإصلاح هو الذي يخوض منذ صعوده إلى سدة الرئاسة في مايو 97، معركة لا يمكنه كسبها إلا بمعاونة الفئات التي استعداها تشريدًا وتكميمًا خلال مرحلته

السابقة. ما هو تفسير ذلك؟ هل هي انتهازية سياسية تميل مع الموجة حيث تميل؟ أم هو استيقاظ متأخر للوعي والضمير؟ أم أن الأمر لا يتعدى كونه محاولةً مدروسةً ومسيطرًا عليها لإنقاذ النظام؟ أغلب الظن أن المسألة هي أن الأنظمة الدكتاتورية، خاصة الدينية الطابع منها حيث يبلغ القمع المعنوي والمادي قمة لا تعرفها الدكتاتوريات العلمانية، لا تنجب مصلحيها إلا عبر هذه الوسيلة فهي لا تترك براحًا لنمو وعي بالحاجة إلى الإصلاح إلا متأخرًا بسبب كثافة الغشاوة التي تسدلها على عقول منتسبيها، وعندما يتبلور هذا الوعي لا تترك لأصحابه مجالاً للوصول إلى المراكز المؤثرة بما يمكنهم من أداء مهمة الإصلاح إلا عبر الآليات والمنافذ التي يصوغها ويفرضها النظام.

(10) ومعظم النار من مستصغر الشرر

(الفجر 31 أغسطس 1998)

بدأنا بالاستعمار البريطاني على أيام آباء الاستقلال وانتهينا بالجبهة الإسلامية القومية أيام أحفادهم، مرورًا بالرجعية والإمبريالية الأمريكية أيام أبنائهم. كل هذه الوحدات التحليلية الكبيرة (MACRO على رأي أهل الاقتصاد المستعار من قبل العلوم الإنسانية الأخرى، أشبعناها تقليبًا وتشريحًا، ومقاومة أيضًا، بحثًا عن مصدر التراجع المضطرد في الحياة السودانيه واقتلاعًا له ولم ننجح حتى الآن فيما يبدو، وإلا لماذا يستمر التراجع ويضطرد؟

قد يعود ذلك إلى إهمالنا لوحدات التحليل الصغيرة (MICRO). على سبيل المثال: هل يمكن لمجتمع لا يقيم وزنًا للوقت أن يكون منتجًا اقتصاديًّا؟ أهلنا في الريف غير معنيين بهذا التساؤل. لديهم تقسيم مختلف للزمن بالفصول وليس الساعة أو اليوم يرتبط بنمط معيشتهم الزراعية والبدوية لا يفرطون فيه وإلا ما كانت البلاد تأكل وتلبس وتصدر مما يزرعون ويرعون، هذا طبعا قبل أن ننحدر إلى زمن (نأكل مما نزرع) الشعاراتي في أعوام الرماده تحت قيادة أهل المدن عبر السنوات النميرية.

ما أيسر علينا نحن أهل المدن الاستهانة بالمواعيد الرسمية وغير الرسميه وإهدار الوقت وكأنه ليس ذلك الذي تعلمنا منذ نعومة الأظفار أنه كالسيف إن لم تقطعه قطعك. ولكن ما حيلة التطبع مع الطبع الذي يجعل نظام الحياة نفسها والقيم التي تحكمها مبنيًا على هذا الهدر. فإذا التزمت بميعاد ما وجدت نفسك في المكان المحدد قبله بساعة أو ساعتين حسب التوقيت السوداني الشهير حتى تتعلم أن الانضباط هو مضيعة للوقت وليس العكس. والويل لك كل الويل إذا تراخيت عن مأتم فلم تبق فيه بالأيام تاركًا مسؤولياتك تجاه عملك والمصلحة العامة ومعايش أهلك، فأنت عندئذ هدف ملامة وتعييب يمكن، إذا تكرر هذا السلوك، أن يتحول إلى

تأطير لك في ذهن الناس أجنبيًا متعاليًا تمهيدًا لمعاملتك كالبعير الأجرب. أما بالنسبة للنساء، فإن أي محاولة للخروج من هذا القالب الحديدي هي الانتحار الاجتماعي بعينه، ويتحملن فوق ذلك تعنيف الرجال على الإسراف والمبالغة في المواجبات.

هل يمكن لمجتمع يرفع من شأن الكرم كقيمة إلى درجة تدخل الجود حتى بغير الموجود في خانته وتقلب التوفير تقتيرًا وبخلاً جالبًا للمسبة والعار، أن يقيم وزنًا حقيقيًّا لمفاهيم هي من صميم نظام الإدارة الاقتصادية الكفؤة مثل الميزانية والتخطيط والادخار، ولا يمكن أن تكون مفقودة في إدارة شؤون الأسرة ومتوفرة في تصريف المسؤوليات الحكومية وغير الحكومية، ليس هناك حائط صيني بين المكتب والبيت. أحد أسرار الانهيار الاقتصادي مقطوع العلاقة أكيدًا بخطل السياسات الاقتصادية للحكومات الدكتاتورية أو الديموقراطية وبعدم الاستقرار السياسي، ووثيقها بهذه العقلية التي لا تعترف بفضيلة الصرف في حدود الإمكانيات. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن روح وممارسات المجاملة المنفلتة بغير حدود، فهي – إذ لا تفرق بين الخاص والعام تحت ضغط المجتمع والأعراف والتقاليد على المسؤولين – مدخل مفتوح للفساد والمحسوبية اللذين لا يرعيان حرمة المال العام أو نظم العمل، حتى يعتادوا على ذلك وتصبح المسألة شطارة ومباهاة.

على أن خطورة الأمر لا تتوقف عند هذا الحد. منذ خمسة عشر عامًا وأكثر، نحن نعيش حالة خداع جماعي للنفس أي منذ أصبح واضحًا لكل ذي عينين، وأعمى وأصم أيضًا، أن قيم الكرم وتقاليد المجاملة والشجاعة والكرامة الفردية والعائلية وغيرها تآكلت فعليًّا في حياتنا وعلاقاتنا تحت وطأة طاحونة الفقر المادي والقهر السياسي، ولم يبق منها إلا المظاهر والأشكال والادعاءات التي تخفي الشعور بالخوف وعدم الإحساس بالأمان وتوابعها من الأنانية والفردية. في السابق كان الانتقال بقيم الريف إلى المدينة حتى دون تشذيب وتحوير يحفظ جوهرها ويضعها في خدمة الحياة العصرية، تمسكًا أصيلاً بها ولكن الأمر لم يعد منذ زمن سوى وهم تاريخي كبير. ولنأخذ نماذج الجلادين الصغار في بيوت الأشباح الذين بلغ من قدرتهم على البذاءات اللفظية المتناقضة مع أبسط الأعراف مثل احترام الكبير، والأقسى من ممارسات البطش الجسدي، دون أن يرف لهم جفن، إن أنكرنا نسبتهم إلينا واعتبرناهم

حثالات وأجانب وهم ليسوا كذلك وإنما النتاج الطبيعي لتحولات عميقة في مجتمعنا نتهرب من الاعتراف بها لاشعوريًّا. إن البيئة العائلية صورة مصغرة عن المجتمع فلا نتوهمن أن شبابًا من هذا النوع هم نتاج ماكينة غسل الروح والمخ التي برع الإسلاميون في نصبها وتشغيلها وإنما هم أيضًا دليل فاجع على عمق الخراب الاجتماعي تحت السطح. يتحدث المرء عن ظاهرة التحلل الأخلاقي لدى الأولاد والبنات مثلاً كما يتحدث عن الموت والسرطان الذي لا يصيب إلا الآخرين، بينما هو موجود بكثرة ولكن عين الوعي والإدراك لا تريد أن تراه استفظاعًا لمرآه.

(11) انتفاضتنا وانتفاضتهم

(الفجر 22 مايو 1998)

نرجو للانتفاضة الأندونيسية مصيرًا أفضل من مصير انتفاضتنا العتيدة. ذهب سوهارتو وبقيت مؤسسته بأكثر مما بقيت المؤسسة المايوية بعد ذهاب نميري: سوار الدهب وعمر محمد الطيب الأندونيسيين (الجنرال ورنتو رئيس الأركان ووزير الدفاع، وبشارة يوسف حبيبي نائب الرئيس) مازالا في السلطة وكذلك عدد من الوزراء الرئيسيين، كما أن الإسلاميين (حركة المحمديين بقيادة أمين رايس) لهم وجود ظاهر في صورة الأحداث. مع ذلك، ومع أن فترة الأسبوع التي ستنقضي قبل وصول هذه الكلمات للقارئ طويلة للغاية بمقياس التطورات الأندونيسية المتسارعة؛ إلا أنه ليس من قبيل المجازفة التنبؤ بأن الانتفاضة الأندونيسية حية لم تمت بل إنها ستحقق أكثر مما أفلحنا فيه بكثير.

السودان عندما انتفض كان في قبضة انهيار اقتصادي وصل حد المجاعة وحرب أهلية وصلت حد التفتيت في الشمال نفسه. الشعور العام ضد العهد النميري كان موحدًا ولكن أداته السياسية كانت مبعثرة، ليس فقط تنظيميًّا من حيث تلاحم أطرافها، وإنما في مؤهلاتهم الديموقراطية: اليسار وحليفه النقابي كانا حديثي عهد بتطوير قناعاتهما في هذا الاتجاه، والوسط كان قديم عهد في قلة الكفاءة الديموقراطية بينما ظهر الإسلام السياسي بكفاءة لاديموقراطية عالية أيديولوجيًّا وتنظيميًّا.

لا نعرف كثيرًا عن الحركة السياسية الأندونيسية سوى أن العهد الدكتاتوري حرمها، كما هو الحال تحت هذا النوع من العهود، من عوامل النمو الطبيعي فخرجت ضامرة مما يترك عادة فراغًا عريضًا تزدهر فيه تيارات المعارضة العدمية العمياء. إن الدكتاتور هنا كان عميلاً أمريكيًّا. وهذا ليس سبابًا مستعارًا من ترسانتنا اليسارية البالية وإنما هو المصطلح المعبر

عن حقيقة الأمر. فقد جاء سوهارتو إلى السلطة بانقلاب ضد حكم رئيسه الوطني، ولكن الأخرق، سوكارنو، خائضًا محيطًا من الدم (نصف مليون قتيل) بدعم أمريكي مكشوف وقوي قوة حاجة الولايات المتحدة للدفاع عن مواقعها المهددة وقتها بالمد الثوري العظيم الذي كانت قد أطلقته المقاومة الفيتنامية البطولية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك بعض الأوساط الأمريكية نفسها. غير أن سوهارتو أثبت أنه صنيعة ذات إرادة، فقد استثمر الكم الهائل لأخطاء العهد الأسبق وحلفائه الشيوعيين الصينيين ليخلع على نفسه مشروعية القضاء على الفوضى، كما استثمر الدعم الغربي السياسي والاقتصادي ليبني تجربة تنموية رأسمالية أضحت، نتيجة ذوبان تجارب التنمية الاشتراكية فيما بعد، نموذجًا يُحتذى. وبعد اثنين وثلاثين عامًا، هي بالمناسبة عمر كثير من الأنظمة العربية الانقلابية، تراكمت عوامل الانتفاضة ضد الدكتاتورية تحت تأثير نفس مصادر نشوئها ونجاحاتها. فمع نهاية الحرب الباردة وزوال خطر الشيوعية والأنظمة الوطنية أضحى الانفتاح الديموقراطي أحد وسائل حماية المصالح الغربية مُلتقّيًا مع توجه النخب العالمثالثية نحو هذا الخيار بدوافعها وأهدافها الخاصة. والتنمية الرأسمالية ترفع الدخل القومي كثيرًا ولكنها تُسيء توزيعه بالفساد وبضعف بعدها الاجتماعي، كما أنها ترهن سياسات البلاد الاقتصادية وغير الاقتصادية لتقلبات السوق والمؤسسات المالية الدولية جارحةً للكرامة الوطنية. ويقال إن شرارة الانتفاضة الأندونيسية قدحت عندما شوهد سوهارتو (أبو الشعب، نصف الإله) وهو ينحني لتوقيع اتفاقية الإنقاذ مع صندوق النقد الدولي أمام مديره الفرنسي، كما أن هذا النوع من الهيبة الذي تغرسه الأنظمة الدكتاتورية في أذهان الناس بالدعاية والقمع لا يتحمل مثل هذا المنظر.

خلاصة هذه المقارنة السريعة بين الوضعين السوداني والأندونيسي، هي أن الأخير أكثر قابلية لإنجاح التجربة الديموقراطية، حتى لو بدا الآن أنها توقفت قبل أن تبدأ، لأن هذا هو المفقود الأساسي فيه فعلاً إذ إن المفقود في الاقتصاد والوعي العام يمكن توفيره بإجراءات تصحيحية فقط تتمثل في تعديل المسار التوزيعي للثروة القومية وإتاحة الفرصة لنمو الحركة السياسية والنقابية. أما في الوضع السوداني فقد كان انعدام الديموقراطية مصحوبًا بانعدام عوامل ترسيخها نظرًا للانهيار الاقتصادي وانفلات الحرب الأهلية وانتشار فكر الشطط

والتبسيطات في حلقة مفرغة راح كل منها يغذي الآخر حتى استهلكت روح الانتفاضة وقواها.

ونختتم بملاحظتين تأكيديتين: الأولى هي أن الحركة الإسلامية الأندونيسية أقرب للنموذج الماليزي المنتج العاقل المنفتح منها إلى السوداني لأن حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي النسبية غير مواتية لتقوية الجناح المتعصب واللاديموقراطي فيها. الملاحظة الثانية هي أن هذه الحالة نفسها ومترتباتها ستضمن مخرجًا سلميًّا من مشكلة أندونيسية خطيرة اسمها تيمور الشرقية. وكان نظام سوهارتو الدكتاتوري قد غزا جارته الصغيرة الغنية بالنفط والموقع الاستراتيجي هذه عام 75 وضمَّها إلى أندونيسيا وظل يسكت مقاومتها الباسلة بمجازر دورية وحشية مستفيدا من التواطئ الغربي معه. مع الانفتاح الديموقراطي ستظهر المشكلة ولكن، بعكس ما حدث عندنا، لن يكون ظهورًا انفجاريًّا لأن المساحة المتروكة لازدهار قوى التصعيد والتصعيد المضاد لدى الطرفين الأندونيسي والتيموري ضيقة ومحدودة. فتفاقم قضية الوحدة الوطنية لدينا لم يكن مصدره تعقيدها الذاتي وإنما اتساع هذه المساحة نتيجة التداخل مع الجوانب الأخرى للأزمة السودانية.

(12) الديموقراطية والسلام: من أيرلندا إلى سريلانكا

(الفجر 13 أبريل 1998)

في مثل هذه الأيام من كل عام يُحيِّي فريق من الأيرلنديين الشماليين الذكرى السنوية لثورتهم ضد إنجلترا، وقد سبق لذلك أن حدث بعد يومين فقط من توقيع ممثليهم في الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي اتفاقية سلام تنص على قبولهم بالطرق السلمية للوصول إلى هدفهم وهو الانفصال والوحدة مع الجمهورية الأيرلندية. وفي الاحتفال الجماهيري بالذكرى حّيا زعيم الجناح السياسي للحركة جناحها العسكري لدوره في إحراز هذا التقدم المهم بالكفاح المسلح ثم بالكف عنه في الوقت المناسب، ملخّصًا بذلك الجوهر المفيد في العلاقة بين الديموقراطية والسلام لكل الشعوب التي تعاني من معضلة مشابهة.

على خطوط الانقسام الطائفي بين الكاثوليك، وهم الأقلية الساعية للانفصال، والبروتستانت شهدت أيرلندا الشمالية حربًا أهلية استمرت خمسة وعشرين عامًا، وامتدَّت أكثر من مرَّة إلى عدد من المدن الإنجليزية الرئيسية في أعمال عنف ضد قلب الدولة نفسها حيث أوشكت على النجاح في اغتيال رؤوسها وتدمير سمعة لندن كأهم مركز مالي دولي، بينما خلقت عمليات القتل الفردي والجماعي المتبادل على الهوية الطائفية طبقات من الأحقاد والكراهية، إضافة للموروث من الصراعات القديمة. مع ذلك، فإن موقعي اتفاقية السلام راهنوا قبل عامين بثقة على أن المرحلتين الباقيتين حتى تطبيقها، وهما موافقة الأجهزة الحزبية المختصة للفرقاء الأيرلنديين ثم الاستفتاء الشعبي، ستمران بسلام. فعلى الرغم من أن بعض عناصر الجيش الجمهوري الأيرلندي، وكذلك من مسلحي الحركة الوحدوية، رفضت الاتفاق إلا أن قدرتها على نسفه كانت في حكم العدم لأن العنف في هذا النموذج الأيرلندي كان قد أضحى منذ فترة طويلة مسّيسًا في اتجاه القبول بالخيار الديموقراطي والركون إليه كواسطة لتحقيق الأهداف على المدى البعيد. في أحيان كثيرة خلال هذا الصراع الدامي بدا وكأن

الآلية الديموقراطية غير قادرة على احتوائه وتصفيته، لكن رسوخها في العقلية والسلوك البريطانيَّيْن شعبًا وقيادة أثبت جدواه في نهاية المطاف. بمزيج الصلابة والمرونة التي تتميز بها هذه الآلية أتيح للتيار العقلاني الرشيد في الجيش الجمهوري الأيرلندي أن يوسع نفوذه تدريجيًّا مستنبتًا قياداته الكفؤة ومحل الثقة لدى القاعدة الكاثوليكية إلى درجة أن المرء لا يصدق أن السيدين أدامز وماكقينس، أبرز هذه القيادات، كانا في يوم من الأيام من ممارسي العنف ومخططيه، عندما يراقب فاعليتهما البالغة في العمل السياسي الديموقراطي.

في هذا وغيره من تفاصيل النموذج الأيرلندي التي لا يتسع لها المجال، تتضح العلاقة العضوية بين الديموقراطية والسلام حيث الأولى شرط للثاني. لقد كان من الممكن لهذا الصراع أن ينتهي في غمضة عين تقريبًا تحت ظل نظام غير ديموقراطي كما حدث سودانيًّا في العهد النميري الأسود باتفاقية أديس أبابا، ولكننا نعرف ماذا حدث عام 83 عندما انهارت اتفاقية السلام إلى حضيض أعمق مما سبقها، لأنها لم تنم في أحضان القبول النخبوي والشعبي الديموقراطي البطيء ولكن الثابت المفعول. على أن ذلك يطرح سؤالاً استشكاليًّا لا يمكن تجاهله: ماذا عن الفرق بين بريطانيا أم الديموقراطية والبرلمانات، والسودان الذي لم يعرف الديموقراطية الحديثة إلا لمامًا؟ كيف يتسنى لنا تأمين استمرارية النظام الديموقراطي إزاء ركود الأحزاب الكبيرة وانفلات ديناميكية الأحزاب الحديثة وغلبة الإثنية ضد- الشمالية اللاعقلانية على العنف الجنوبي؟ والإجابة القصيرة قد نجدها في سريلانكا، فالله يضع سره في أضعف خلقه، وليس العالم الأول وحده مصدر النماذج المفيدة.

هذه الجزيرة تستحق منا اهتمامًا يوسع معرفتنا بها إلى أبعد من كونها «سرنديب» التي زارها السندباد البحري في إحدى مغامراته ونُفِيَ إليها أحمد عرابي وكونها الآن مصدر الخادمات للأسر الخليجية وغير الخليجية؛ فهي منذ سنوات عدة تتمخض عن تجربة فريدة في العالم الثالث تتعايش فيها الديموقراطية مع الحرب الأهلية: حرب «نمور التاميل» ضد الدولة المركزية مدفوعين بخليط الإحساس المشروع وغير المشروع بالغبن واختلافات الانتماء الديني بحثًا عن جنة الانفصال الموعودة لدى بعض قياداتهم. وهذا ليس وجه الشبه الوحيد بين سريلانكا والسودان، فهي أيضًا كانت مستعمرة بريطانية ونالت استقلالها، في دفعته النهائية

منذ خمسين عامًا، نتيجة انسحاب بريطانيا من شبه القارة الهندية وليس نتيجة ارتفاع ضغط الحركة الوطنية. ويبدو أن الفرق الجوهري هو أن النخبة السريلانكية التقليدية والحديثة وسواء من ثقافة الأغلبية أو الأقلية، متمسكة بالخيار الديموقراطي بعكس ما كان عليه الأمر عندنا حتى وقت قريب حين أَدْخَلَنا الإسلاميُّون تجربةً دكتاتورية الدكتاتوريات التي تختلط فيها المناورة بالعنف المعنوي والمادي.

الأمر في حاجة إلى بحث أعمق لإدراك المسببات وراء استمرار التزام قيادات الحياة العامة في سريلانكا بالميكانيزم الديموقراطي، وبالتالي وجود إمكانية لتأمين استمرارها في العالم الثالث أيضًا، لكن المؤكد أن طرفي التزاع في الحرب الأهلية سيخرجان منتصرين منها عبر تنازلات متبادلة، فلا أحد يخسر من استتباب السلام والأمن والانصراف إلى مهمات بناء الثقة والتفاهم. والانفصال، إذا كان بالفعل حلاً، يظلُّ ملحوقًا بعد ذلك بالتراضي والسلم والعقل.

(13) تيمور الشرقية وفوات الأوان السوداني

(الفجر 8 سبتمبر 1999)

عام 1994 وصف وزير خارجية اندونيسيا على العطاس تيمور الشرقية إحدى الجزر (الأندونيسية)، بأنها أصبحت «مثل حصاة مدببة في أحذيتنا»، في إشارة إلى المتاعب التي تسببها للسلطة المركزية. المزدوجان يشيران في الواقع إلى أن الجزيرة المعنية أندونيسية بالقوة وليس الاختيار فقد كانت مستعمرة برتغالية ولكنها احتلت من قبل أندونيسيا عام 1975 غداة انتهاء الاحتلال، على جثة 60000 قتيل خلال بضعة شهور يشكلون نفس نسبة خسائر الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع حجم الجزيرة السكاني.

حدث هذا بموافقة وتشجيع غربيَّيْن يعكسان حقائق السياسة الدولية التي نكاد ننساها الآن في عصر ما بعد الحرب الباردة. وهذه عينة من مبررات الدعم الذي وجده هذا الغزو الصريح والدموي مدفوعًا بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية، فالجزيرة غنية بالنفط من جهة وتقع على ممر مائي عميق مناسب للغواصات الذرية، فضلاً عن أن المحتل، وهو نظام سوهارتو، كان قد وصل إلى السلطة قبل ذلك بعشر سنوات خائضًا في بحر من دم الشيوعيين الأندونيسيين بينما كانت مقاومة الشعب الفيتنامي لأمريكا في أوجها. السفارة البريطانية في جاكرتا كتبت تقول: «الوضع كما يبدو من موقعنا هو أن مصلحة بريطانيا تقتضي قيام أندونيسيا بالاستيلاء على المنطقة في أسرع وقت ممكن وبأقل ضجة ممكنة». أما سفارة استراليا، جارة أندونيسيا، فقد نصحت حكومتها: «باتخاذ موقف ذرائعي وليس مبدئيًّا» فيما يتعلق بالغزو. ووجه كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي وقتها سفيره: «بتجنب قضية تيمور الشرقية وتقليص الاهتمام بها تاركًا الأحداث تأخذ مجراها وأنه في حالة غزو أندونيسيا لتيمور الشرقية أن تفعل ذلك بكفاءة وسرعة ولا تستخدم أسلحتنا»، وأكد ذلك فيما بعد مندوب أمريكا الدائم في الأمم المتحدة في مذكراته بقوله: «كانت وزارة الخارجية ترغب في عجز كامل

لأي قرارات تتخذها الأمم المتحدة وقد أوكل إلى هذا العمل الذي قمت به بغير قليل من النجاح». وفي مناقشة لاحقة حول مدى أخلاقية مبيعات السلاح الغربية لأندونيسيا التي كانت تستخدمها في قمع التيموريين، لخص الوزير البريطاني المسؤول عن الإمدادات الحربية خلال حكومة ثاتشر، والمشهور بصراحته اللاذعة، الموقف الغربي أبشع وأدق تلخيص عندما قال: «إني لا أشغل ذهني بما تفعله مجموعة من الأجانب بأخرى عندما تلوح فرصة للكسب عن طريق مبيعات السلاح».

تحت هذا الغطاء الغربي الكثيف كان طبيعيًّا أن تبقى قضية تيمور الشرقية وكفاح شعبها الصغير العنيد بعيدة عن الأضواء.. حتى عملية الكويت العراقية عام 1990 بردود الفعل الغربية البالغة الشدة إزاءها، لم تفلح في رفعه. وحدها إرادة شعب أندونيسيا وحركة الإصلاح اللتين أودتا بقيادة سوهارتو، أنصفت شعب تيمور الشرقية عندما اضطرت القيادة الجديدة إلى الاعتراف بوجود القضية أصلاً واقتراح الحكم الذاتي كحل لها. كذلك فإن زوال خطر الشيوعية (والديموقراطية في العالم الثالث أيضًا) على المصالح الاستراتيجية الغربية، ساهم في إزالة التعتيم عن القضية من هذا المصدر مما رفع درجة الضغط على الحكومة الأندونيسية حد قبولها بفكرة الاستقلال التي ظلت ترفضها رفضًا باتًّا. ففي تصريح لوزير الإعلام مؤخرًّا (26 / 1 / 99) أن الجمعية التأسيسية التي ستنتخب بموجب الدستور الجديد يمكن أن تناقش الاستفتاء، ثم تبعه وزير الخارجية الدائم، فهو نفس وزير خارجية سوهارتو، قائلا: «إذا رغب التيموريون في الاستقلال فيمكنهم الحصول عليه.. ولكن عليهم أن يفعلوا ذلك بسرعة». هذا التطور كان مفاجئًا إلى حد أثار استغراب الأمم المتحدة التي كانت تشرف على مفاوضات حول القضية، لذلك فقد يخفي وراءه أملاً أو خطة أندونيسية قائمة على أن إلغاء الفترة التحضيريه قد يؤدي لفشل تجربة تيمور الشرقية الاستقلالية.

تيمور الشرقية غدًا وكوسوفو الألبانية بعد غد، وهذا هو الوجه الآخر للموضوع. حلقتان أخريان في سلسلة تقريرات المصير الاستقلالية التي شهدها الاتحاد السوفيتي والبلقان (يوغسلافيا) وأوروبا الشرقيه (تشيكوسلوفاكيا) وأفريقيا (أريتريا). المسبحة ماتزال تكر ويقفز السؤال هل ستتوقف عند السودان؟ الجميع يأملون، على الأقل علنا، أن تكون الإجابة بنعم،

ولكن المأزق الحقيقي لدينا هو أن غياب الديموقراطية يقوي الديناميكية الانفصالية، وكذلك عودتها، كل لأسبابه. في الحالة الأولى يعطي الإسلاميون الأولوية لاستمرارهم في السلطه على الوحدة الوطنية مما يؤدي إلى تفاقم الدفع الانفصالي. وفي الحالة الثانية الديموقراطية أكيدة المفعول ولكنها بطيئته في نفس الوقت، بل إنها أكيدة لأنها بطيئة تعمل بالإنجازات التراكمية الصغيرة وبناء الاجماع لذلك فإن روادعها أيضًا بطيئة لأنها عادلة ومحكومة بالقانون. كل هذا يغري أصحاب الدوافع المشبوهة والمتطرفين والباحثين عن الانفصال كحل سهل وليس كشر لا بد منه، بالاندفاع على طريقة. ثم من يضمن إلا تجيء الديموقراطية بعد فوات الأوان؟

(14) العراق وسلاحه الديموقراطي الغائب

(الفجر 19 ديسمبر 1998)

سينشر هذا الحديث بعد أسبوعين من إعداده يوم السبت 19 / 12 / 98 وسط أنباء القصف الأمريكي – البريطاني للعراق التي تتدفق علينا عبر الشاشة البللورية مصفّاة من كل ما يُعكِّر صفو راحتنا النفسية من أشلاء العراق وأهله لأنه يتم بواسطة أحدث أنواع القنابل الذكية. مع ذلك فإن الأمر، لا يحتاج إلى بللورة سحرية للتنبؤ بأنه عندما ينقشع غبار المعركة سيتضح أن العاملين الرئيسيين وراءها بقيا دون تغيير بما يشكل وصفة جاهزة لتكرارها. هذان العاملان هما المصالح والمؤثرات التي تحكم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية والكيفية التي تتعامل بها القيادة العراقية معها.

إن المتغير الأهم الذي كشفت عنه هذه الجولة من الصراع بين الطرفين، هو الإعلان الواضح لأول مرة على مستوى الرئيس الأمريكي نفسه في الخطاب الذي أعلن فيه بدء الغارات، عن القناعة بأن الحل النهائي لن يتحقق بدون تغيير نظام الحكم في العراق. أقول: «الإعلان عن القناعة»، وليس وجودها المسبق بتأثيره في الكيفية التي تعالج بها الإدارة الأمريكية (والبريطانية) مسألة العراق، مما يعني أن هذا المتغير ليس جديدًا بمعنى الكلمة. فقد كانت التحليلات السائدة، حتى في بعض الأوساط المؤيدة للقيادة العراقية، مجمعة على أن هناك مصلحة أمريكية في بقاء النظام العراقي ولكن ضعيفًا بمستوى لا يجعله صالحًا إلا كأداة للتلويح بخطره على الجيران. وهي تحليلات كان لها ما يبررها ممثلة في حقيقة كانت ومازالت عصية على التفسير: كيف يمكن لنظام عالمثالثي مهما بلغت كفاءة قيادته وغني موارده الطبيعة، أن يبقى قائمًا بعد مضي ثماني سنوات على خروجه من مواجهة ضد «سيناريو الحرب العالمية الثالثة» ومخنوقًا بحصار اقتصادي شامل وعزلة دولية وإقليمية. إن نقطة ضعف هذه التحليلات كانت، على ما يبدو، في أنها لا تعطي الاعتبار

الكافي لأهمية العلاقة الإسرائيلية بالموضوع.

بعد أن انتهت عملية الكويت وجرى تدمير البنية التحتية المدنية والعسكرية العراقية بالعمليات الحربية والحصار وفرق التفتيش ومناطق الحظر في الشمال والجنوب ثم تكبيل النظام بما يبقيه تحت السيطرة من خلال ما يتجاوز الاثني عشر قرارًا حول التعويضات والرقابة الدائمة، بعد كل هذا لم يبق من القيادة العراقية وخطرها إلا ما أدركته العقلية الصهيونية، وهو السابقة التي ارتبطت بها هذه القيادة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني. مجموعة الصواريخ التي أطلقها العراق على إسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية وحيازته لقنبلة الفقراء الذرية (السلاح الكيماوي المزدوج) استنتجت منها العقلية الصهيونية التي تستشعر الخطر على بعد آلاف الأميال بالخبرة التاريخية، وتخترعه أو تضخمه عندما لا يكون قائمًا استجلابًا لدعم غربي إضافي، المغزى التالي: حتى لو كانت الصواريخ بدائية وقليلة العدد والسلاح الكيماوي غير قابل للاستعمال الفعال بسبب ضيق رقعة المشرق العربي الجغرافية والتهديد الأمريكي بمسح العراق ذريًّا، فإن هذا التطور قد يكون فاتحة وضع لم تعهده إسرائيل من قبل وهو توسع مفهوم دول المواجهة / الطوق ليشمل كل الدول العربية وليس المحاذية جغرافيًّا لها فقط. من المنظور الإسرائيلي بدا الأمر وكأن صراع الوجود الذي حسبت أنها كسبته نهائيًّا عندما هزمت العرب حربًا وسلمًا تحت ظل هذا المفهوم مازال قائمًا كاحتمال لا قبل لها به إذا ستضحي ساحته الوطن العربي بكامله. على هذا الأساس كان من الضروري بالنسبة لإسرائيل محو مثل هذه السابقة من الوجود حتى لو كان مستقبليًّا وحتى لو كان مصدرها مجردا من أي عوامل قوة.. حتى لو كان «قطعة خشب»، عراقية كانت أو غير عراقية، بعثية كانت أو غير بعثيه، صّدامية كانت أو غير صداميه، لا بد من العمل على تفتيتها. على ذلك يمكن تصور أن النفوذ الصهيوني في المجتمع والاقتصاد والثقافة السياسية الأمريكية استنفر أقصى طاقاته لرفع التداخل العضوي بين الاستراتيجيَّتَيْن الأمريكية والإسرائيلية درجة إضافية تقتضي هدم الكيان العراقي نفسه وليس مجرد القضاء على سلطته السياسية الراهنة فقط. يعني هذا أن الاستراتيجية الأمريكية ظلت محكومة بهذا الهدف أيضًا منذ البدايه وكل ما في الأمر أنه أصبح معلنا أثناء آخر جولات الصدام مع الطرف العراقي. وهذا هو كعب

أخيل الأمريكي، لأن التكفل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية شيء وتجاوزها لتنفيذ اجندة تتناقض معها لأنها خاصة بالمنفذ، مثل تغيير الحكومات وإذلال الشعوب والأوطان، شيء آخر يستجلب الخلاف مع قوى دولية وإقليمية مهمة والأهم من ذلك يثير على الولايات المتحدة غضبًا أهوجَ لا يبقي ولا يذر يستولد لها بعبعًا من أسمائه أسامة بن لادن.

كعب أخيل الأمريكي هذا هو أحد ثابتين ضمن ثوابت الاستراتيجية الأمريكية ولكن الاستراتيجية العراقية أيضًا بها كعب أخيل هو غياب دور سلاح الديموقراطية عنها. يثور أمام هذا التصور السؤال المنطقي: ديموقراطية تحت الحصار؟ والإجابة بنعم نحاول شرحها الأسبوع القادم.

(15) العراق وسلاحه الديموقراطي الغائب

(الفجر 20 ديسمبر 1998)

وجوه انتقاد استراتيجية القيادة العراقية في المعركة القابلة للتجدد التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أوضح هذا الباب في الحلقة السابقة، تتعدد وتتنوع بتعدد وتنوع مصادر النقد ودوافعه، بل إن بعضها يتناول مرحلة سابقة لنشوب المعركة نفسها متصلاً بمسؤولية هذه القياده عن توقيت النشوب في أغسطس عام 1990. وهذه بضع ملاحظات حول السؤال الذي طرح في سياق الحلقة السابقة حول مكان الديموقراطية في الاستراتيجية العراقية ومع حالة الحصار.

من موقع مختلف عن، بل ومعاد، لمعظم أطراف المعارضة العراقية ومتشدد كلية ضد الحصار والاستراتيجية الأمريكية، يطرح الكاتب والناشط العراقي عبد الأمير الركابي المقيم في فرنسا راهنًا، المسألة على النحو التالي: «ما يقال عن استحالة الديموقراطية في ظل الظروف الحالية يجب أن يرد عليه بأن الخروج من الأوضاع الحالية غير ممكن على الإطلاق دون مبادرة لإعادة ترتيب الوضع الداخلي تعزز الوحدة الوطنية والدينية وتطلق القدرات والطاقات الوطنية. وهذا ما تؤكده أصلاً العديد من تصريحات المسؤولين العراقيين. وفي الآونة الأخيرة وبعد انتهاء الأزمة الأخيرة (مع أمريكا، في نوفمبر 1997) نشرت القدس العربي تقريرًا عن اجتماعات عقدتها قيادة السلطة العراقية وأقرت بموجبها مقايضة الديموقراطية برفع الحصار بحيث تقدم السلطة على خطوة باتجاه التعددية وتحسين سجل حقوق الإنسان مقابل كل خطوة باتجاه رفع الحصار، ونحن نقول إن المبادرة الذاتية بهذا الخصوص أفضل بكثير فلماذا لا نحقق الديموقراطية الوطنية ونضع زخمها ومعناها في خدمة عملنا الوطني بمواجهة العدوان والحصار». في هذا النموذج من المقالات العديدة لهذا الكاتب المتخصص في موضوع ضرورة وكيفية (دمقرطة) التجربة العراقية، يستشف موقفه الإيجابي تجاه البعث الحاكم وقيادته من

حرصه على إضاءة ما يمكنه أن ينسب هذا التوجه إلى أوساطها ومن اللهجة الودية لخطابه.

صحيح أن أعرق الديموقراطيات تنكمش مساحة ممارساتها الديموقراطية أثناء الحروب، ولكن ما يجب ملاحظته أن ذلك محكوم بالآلية الديموقراطية نفسها فرضًا ورفعًا، لذلك فإن الوحدة الوطنية ورحابة القاعدة السياسية للنظام والحكومة القائمة تظل محفوظة. في النموذج العراقي ونظائره الوضع مختلف لذلك لأوجه للمقارنة، بمعنى أن المطلوب فيها هو البدء بتوسيع القاعدة السياسية والشعبية استجابة للظروف الاستثنائية وتأسيس الآلية التي تضمن اطِّراد هذا التوسع مع انخفاض ثقل الضغوط. هذا ما يثبته تاريخ النموذج نفسه، إذ إن أولى تطبيقات الانفتاح السياسي في العراق بدأت إثر نهاية الحرب مع إيران عام 1988 بينما كانت المناقشات الحزبية القيادية الداخلية حوله قد دارت قبل ذلك ببضع سنوات. وتكرر ذلك بعد إيقاف إطلاق النار إثر الحرب الثانية عام 1990م، مباشرة عندما شرع قانون الأحزاب وصدرت تصريحات علنية في اتجاه الانفتاح، ولكن الأمور توقفت عند هذا الحد ولحد الآن، مما يؤشر الافتقار إلى ميكانيزم الانفتاح الديموقراطي. هو انفتاح تدريجي بالتأكيد لأنه يُراعي ضغوط الحصار والتهديدات العسكرية الأمريكية من جهه وحقيقة انعدام التقاليد الديموقراطية في العراق الذي لم يعرف الحياة البرلمانية إلا لمامًا وقبل أربعين عامًا من جهة أخرى، ولكنه ممارسة ممكنة ومجربة. في سريلانكا، كمثال واحد، نجد نظامًا ديموقراطيًّا كامل الأركان في دولة تخوض حربًا أهلية عنيفة تصل إلى العاصمة وحياة كبار مسؤولي الدولة والأحزاب السياسية.

نتيجة أوضاع العراق هذه، أنه إذا دققنا النظر في الأطراف والشخصيات المؤيدة له أكثر من غيرها، سنلاحظ بروزًا ظاهرًا لعناصر يعتبر عداؤها غنيمة. على الصعيد الدولي هناك مثلاً القومي الروسي المتعصب والمهرج فلاديمير جيرونوفسكي والحركة العنصرية الفرنسية بقيادة لو بن، وعلى الصعيدين الإسلامي والعربي حركة العنصرية الأمريكية المضادة بقيادة لويس فرخان وحركات الإسلاميين التي بلغ من تطرفها وعدميتها أن أضحى يتبرأ منها حتى بعض إخوانهم في المسيرة والعقيدة. إن تقلص القاعدة السياسية في الداخل يترتب عليه حتمًا تقلصها في الخارج حتى في المحيط القومي والديني العربي الأقرب إلى التجربة المعنية. مرجع

هذا أن قيادات الرأي العام العربي من المثقفين والناشطين المنوط بها تحريك الشارع وممارسة الضغوط المستمرة والفعالة على الحكومات العربية والأجنبية، باتت لا تقبل إلا دعوات التأييد المفتوحة. في زمن المد الديموقراطي هذا أصبح من المُتعيِّن على أي قضية مهما كانت أهميتها أن تقدم نفسها للآخرين في إطار يقبل حق الاختلاف والنقد، لذلك فإن غياب أمارات وجوده في مصدر الدعوة يجعل الاستجابة لها محدودة كمًّا وكيفًا بحيث يتغلب وزن مصادر التأييد التي تعتاش على الديماغوغية وتهييج الغرائز والانفعالات مُؤدِّيًا إلى توفير عنصر تنفير إضافي من القضية. مصداق ذلك نجده في تجربتنا السودانية حيث تطغى أولوية الشرط الديموقراطي على ما عداها كثيرًا لدى النخب القيادية غير الإسلامية وهي الأغلبية، ولا يساعد على التخفيف من أثر ذلك على موقفها من كل ما يتصل بالعراق أن يقود الدكتور الشيخ مواكب تأييده.

(16) قطر: العافية الديموقراطية درجات

(الفجر 26 نوفمبر 1998)

بمقياس التطور نحو الديموقراطية يمكن القول دون تردد أن الأمور انقلبت رأسًا على عقب فيما يتعلق بتوصيفات الدول العربية التي راجت زمنا على يد، أو أفواه اليساريين، بين التقليدية والحداثة. بعد خطاب أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني يوم الاثنين 16 /11 / 98 حول مشروعات تطوير التجربة القطرية، أصبحت الأغلبية الساحقة من بين الدول العربية القليلة التي لم تخض بعد غمار تجربة التحول الديموقراطي هي للدول الموصوفة بالتقدمية والحداثة (ليبيا، سوريا، العراق).. التي لا يشرفها أبدًا أن يتصدر قائمتها نظام (حداثة) الإسلاميين السودانيين الأكثر شمولية من كل الشموليات، والمجرد قطعًا من كل المبررات إذ جاء هادمًا لنظام ديموقراطي وفي عصر التحولات العالمية والإقليمية الديموقراطية. هذا وحده يصلح كحافز للقيادات الحزبية والرسمية في الدول المعنية للشروع في الانفلات من هذه القائمة.

لقد تعرض موضوع الصلة بين التركيبة الاجتماعية والسياسية التقليدية لدول الخليج والثروة النفطية لكثير من الدراسات العلمية والأكاديمية التي يبدو أنها لم تعط الاهتمام اللازم لتأثير المحددات الخارجية في استكناه ماهية البعد التحديثي للاستثمارات الاقتصادية والبشرية للثروة البترولية. كيفما كان استغلال هذه الثروة، وعشوائيته في بعض الأحيان، فإن هناك ما يدعو للاعتقاد بأنها أنشأت بنية تحتية من العقليات والسلوكيات المنتمية إلى دائرة الحداثة تتسرب بأثرها إلى مختلف نواحي الحياة، ولكن فيما يشبه أثر المياه الجوفية التي قد نلمس خضرتها ونمائها دون أن نلمس مصدرها. ففيما يتعلق بأكبر بلدان المنطقة بشريًّا وجغرافيًّا واقتصاديًّا وهو المملكة العربية السعوديه، يجدر الانتباه، على سبيل المثال، إلى المغزى الكامن في ظهور الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد باللباس الأفرنجي في صور

نشرتها صحف رسمية أثناء جولته العالمية في أكتوبر الماضي. هذه ليست مسألة شكلية وإنما إعلان عن تطورات دستورية مقبلة ظلت عناصرها تتخمر منذ فترة.

من قناة الجزيرة إلى بعض جوانب السياسة الخارجية، أثارت التجربة القطرية منذ حلول الأمير حمد محل والده في يونيو 1995، كثيرًا من الاهتمام والنقاش بل واللغط أحيانًا. ولكن خطط التطور الديموقراطي المعلنة مؤخرًا تبقى الأجدر بالاهتمام والأدعى إلى الإجماع والإشادة باعتبارها الأكثر جرأة ومستقبلية. تتمثل هذه الخطط في «تشكيل لجنة من أهل الكفاءة والاختصاص لوضع دستور دائم في البلاد يكون من بنوده الأساسية تشكيل برلمان منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر». وفي الحيثيات جاء أن هذه الخطط «تتويج للسعي نحو تكريس المشاركة الشعبية كأساس للحكم وتطوير للنظام الدستوري وتعزيز المشاركة الشعبية وتنشيط دورها في رسم سياسات الدولة». والمعروف أن قطر ستشهد خلال فبراير القادم انتخابات للمجالس البلدية تتميز بحضور المرأة فيها تصويتًا وترشيحًا، رغم معارضة بعض الأوساط المحافظة مما ينبئ بأن التجربة البرلمانية القطرية ستتجاوز التجربة الكويتية التي يغيب عنها البعد النسوي. وعلى الرغم من أن خطاب الأمير لم يحدد موعدًا لتطبيق هذه الخطط إلا أن الأوساط العليمة تحدد لها العام المقبل وهو ما يؤكده ما ورد في الخطاب من انها على رأس الأولويات، وما نعرفه بالتجربة حول معدلات التغيير تحت القيادة القطرية الجديدة.

إن الترحيب بمثل هذا التطور الإيجابي لا ينبغي أن ينبع من تناقضه مع الصورة العامة للأوضاع العربية التي تحفل ببقع الظلام والتدهور لأن هذا يقلل من المدى الحقيقي لإيجابيته وبالتالي من التفاؤل الموضوعي الذي يستدعيه والدعم الذي يستحقه. فالانفتاح الديموقراطي في مجتمع حديث عهد بالتعليم والإدارة وغيرها من مقومات التحديث، يدل على بعد نظر وثقة في النفس والمواطنين بدرجة تتجاوز ما يعكسه انفتاح مماثل في مجتمعات سبقت على طريق هذه المقومات. والدعم النابع من الشعور بالمسؤولية تجاه ضرورة التفاعل مع هذا التطور لضمان اكتماله، يقوم على إدراك واقعي لما يمكن تحقيقه في هذا المجال في واقع بلداننا العربية المتخلف بأكثر من معنى، فالشعار الذي نهتدي به هنا هو «أن العافية الديموقراطية في بلداننا العربية درجات». وتجاوب السودانيين مع التطورات القطرية مناقشةً وتقييمًا وتعزيزًا يجعل

من هذا البلد الصغير مصدر خبرة مفيدة لنا في أهم ما يحتاجه سودان اليوم وهو التنمية الديموقراطية. مقابل الخبرات المتنوعة من الدبلوماسيين وحتى القضاة والمعلمين التي يقدمها السودان لقطر يعتبر استيراد هذا النوع من الخبرات التنموية منها أكثر أهمية بمراحل من احتضانها لهذه الكفاءات التي بعثرتها ضغوط المعيشة والاختناق السياسي، وما يترتب على ذلك من دعم مالي للسودان كأسر واقتصاد.

يشار هنا بالمناسبة إلى بعض الآراء التي كان قد أثارها المشروع التمهيدي لهذه الإجراءات الديموقراطية وهو انتخابات المجالس البلدية، ذاهبة إلى أنه لا يستحق الضجة التي رافقته لأن مجال صلاحياتها لا يتعدى المتنزهات والطرق المحلية.. الخ. غاب عن هذه الآراء وقتها أن نطاق الصلاحيات ليس هو جوهر الموضوع وإنما توفر شرط الحرية الذي يسمح للمواطن العادي بتطوير وعيه من خلال الممارسة الفعلية للشأن العام صغر أم كبر.

(17) العافية الديموقراطية درجات (3 مواضيع)

(الأحداث 18 نوفمبر 2009)

لا ديموقراطية بلا قُرَّاء

القول السائر هو «لا ديموقراطية بلا ديموقراطيين» وفي ظروف السودان التاريخية حيث الديموقراطية غريبة الوجه واليد اللسان لكونها في الأصل مخلوق أوروبي تمخض عن ما يسمى عصر التنوير، يضاف أيضًا بـ «لا عقلانيين » والتعريف البسيط لهذا النوع من البشر هو أن رد فعلهم التلقائي أمام أي فكرة أو تصرف يتعين عليهم قبوله أو رفضه هو اختبار مدى تماشيه مع المعقول وليس المنقول مهما كان مصدره. إعمال الفرد لعقله وليس تركه لآخر كما قال فيلسوف التنوير الألماني «إمانويل كانط». أحد شروط تنمية اونمو هذ الخاصية هو انتشار عادة القراءة لأن الأغلبية الساحقة من البشر ليسوا منتجي فكر أو فلسفة وإنما مستهلكون لها ترتقي قدرتهم على التمييز والاختيار العقلاني بقدر ما تتأصل لديهم عادة الاطلاع على إنتاج آخرين. على هذا فإنه ما من تفسير للتناقض بينما تقوله أرفف المكتبات والصفحات الثقافية في السودان من التزايد الكبير لعدد الكتب المنشورة، وتراجع العقلانية إلى درجة اختراق خطاب التكفير لأرقى مؤسساتنا العلمية (جامعة الخرطوم)، سوى أنه تزايد في الكم سببه على الأرجح أن معظم المنشور صادر عن جهات رسمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أضف إلى ذلك أن (ثورتي) التعليم المايوية 69 واليونيوية 89، اللتين قضمتا ما يقارب الأربعين عامًا من عمر حريتنا، نَقَلَتَا مشكلة ضعف الإقبال على الكتاب من صعيد انتشار الأمية الأبجدية إلى انتشار الأمية الثقافية حتى أضحى مُمكنًا التساؤل بكل جدية ما إذا كانت الأمية الموروثة أفضل من المكتسبة، على الأقل الأولى تُبقي الإنسان خامة قابلة لاكتساب المعرفة التنويرية السليمة متى توفرت سبلها، بينما في الثانية المهمة أصعب لأنها تقتضي إزالة

التشويه أولاً.. ثم إن الإنسان الجاهل أبجديًّا ليس بالضرورة جاهلٌ ثقافيًّا، بمعنى انفتاحه على الإيجابي من الظواهر حوله ومساهمته فيها، لا سيما في بيئة سياسية وفكرية صحية، والدليل على ذلك أنه لا يمكن تفسير حيوية الحياة الحزبية والنقابية السودانية التي تجلت بأعظم صوره في ثورة أكتوبر 1964، أي قبل أن تحل علينا بركات ثورات مايو ويونيو التعليمية وغير التعليمية، دون دور رئيسي لهذه النوعية من الجهلة -المثقفين كما لا يمكن تفسير هزال الحياة السودانية العامة كما تتجلى في استمرار نظام مايو مضروبًا في مائة ضعف متنكّرًا في شكل نظام يونيو، دون دور رئيسي لتكاثر نوعية المتعلم غير المثقف.

السعودية

في 23 سبتمبر الماضي افتتح العاهل السعودي «جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا» التي تعرف اختصارًا بكلمة «كاوست» المكونة من الحروف الأولى للاسم باللغة الإنجليزية. تعتبر الجامعة نسيج وحدها في المنظومة التعليمية السعودية سواء من حيث تخصصها أو في الحرية المتاحة لها في الإدارة الداخلية أو العلاقة مع الخارج ووضع المناهج، ولكن أيضًا في رفع القيود عن المرأة فيما يتعلق بالحجاب وقيادة السيارات. ولم يضيع العاهل السعودي وقتًا في إثبات مدى استعداده لمنازلة المؤسسات التقليدية عندما أقال الشيخ عبد العزيز الشتري لاعتراضه على هذا الجانب أوائل أكتوبر الماضي. وفي هذا تأكيد لما يمكن ملاحظته من أن مشروع الجامعة يندرج في سياق توجه إصلاحي متعدد الوجوه ابتدره الملك عبد الله منذ بضعة أعوام، وبلغ قمته في القرارت التي أصدرها في فبراير الماضي حيث طالت قلب المؤسسة الدينية المتخشبة بشقيها في القضاء وجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

هذه التطورات السعودية تطرح قضية تحديث المجتمعات التقليدية من زاوية مثيرة للتأمل الخصب عند مقارنتها مع نماذج التحديث الاشتراكي و(الإسلامي). ما يمكن قوله باختصار تفرضه طبيعة هذه الملاحقه، إن النموذجين يبدآن من نقطتين مختلفتين وهي حقيقة أوضح ما تكون فيما يتعلق بالتحديث السياسي الذي لا يمكن أن يكون إلا ديموقراطيًّا. النموذج السعودي يبدأ من حد العدم تقريبًّا في هذا المجال بينما النموذجان الآخران يبدآن من نقطة أعلى كثيرًا رغم أنها تتضمن الحد من الحريات الموجودة مع التزام معلن بالعودة عن

هذا الحد مستقبلاً. التجربة الفعلية في العالم الاشتراكي الأول والثالث (ومعها الإسلامي كما نشهد في السودان) أثبتت أن التركيز على التحديث الاقتصادي - الاجتماعي طريق مسدود نحو التحديث السياسي، فهل ينجح نموذج التحديث السعودي؟ بصرف النظر عن تصورات ودوافع ونوايا القيادة السعودية، فإن الإصلاحات التي أقدم عليها العهد الحالي لا سيما في المجال التعليمي ترسب بنية تحتية أكثر ملاءمة للتحديث السياسي لكونها عملية تحرير لعقلية الفرد السعودي من قيود التفكير والتصرف الديني والاجتماعي الموروث غابرًا. فالأمر إذن رهين بمدى استمرار وتعمق هذه الإصلاحات التي ستولد بمرور الوقت تيارات ضاغطة ومتنامية القوة باتجاه الممارسة الديموقراطية بمؤسساتها المعروفة. هل نحن هنا أمام عد تصاعدي للتحديث السياسي مقابل العد التنازلي في التجارب الأخرى؟ في الحد الأدنى يستحق النموذج السعودي متابعة جادة ومنصفة.

غينيا بيساو.. وغينيا

غينيا بيساو خامس أفقر دولة في العالم ومن أصغرها حجمًا محشورةً بين غينيا والسنغال، عدد سكانها لا يتجاوزون المليون ونصف ومساحتها 14 ألف ميل مربع، ولكن التطورات الأخيرة فيها مهمة لأنها تشير إلى ما يكاد يشبه قانونًا أفريقيًّا لمخرج غير أفريقي من أزمة الديموقراطية.

رغم أنها حققت استقلالها من الاستعمار البرتغالي عام 1974 على يد واحدة من أنجح حركات التحرير الأفريقية بقيادة الشخصية المعروفه اميلكار كابرال، إلا أن الحياة السياسية في غينيا بيساو تميزت بالتقلب المستمر بين الأنظمة العسكرية والمدنية تتخللتها حرب أهلية ومعها تقليد اغتيالات سياسية للقيادات العسكرية والمدنية. آخر هذه الاغتيالات هو الذي أطلق سلسلة التطورات الأخيرة التي وضعت اسم غينيا بيساو في صدارة الأنباء بدءًا باغتيال قائد الجيش في أول مارس 2009 تبعه اغتيال رئيس الجمهورية في اليوم التالي. على أن الأسباب التي أدت لتصنيف غينيا بيساو ضمن الدول الفاشلة مستدعية نداءات داخلية وخارجية لتدخل دولي من قبل الأمم المتحدة لإنقاذ البلاد ليست كلها صناعة محلية. فمنذ سنوات عدَّة تحولت منطقة غرب أفريقيا عمومًا وغينيا بيساو بصورة خاصة إلى مركز لتهريب المخدرات

الكولومبية إلى أوروبا حيث القوة الشرائية الأعظم، نظرًا لقرب المسافة النسبي عبر المحيط الأطلسي مع أمريكا الجنوبية بعد أن أصبحت الطرق الأخرى غير سالكة. بذلك اقتحمت الحياة الغينية العامة المعطوبة أصلاً قوة تخريب إضافية هائلة متمثلة في الثروات الطائلة التي تهبط على السياسيين والتنفيذيين المدنيين والعسكريين من التعاون مع بارونات المخدرات. وبذلك أيضًا تتلقّى نداءات التدخل الدولي قوة دفع إضافية، إذ استعدنا للأذهان أن المنطق الذي دعا للتدخل الغربي في أفغانستان له شق متعلق بكونها دولة-مزرعة للمخدرات.

المؤكد أن مطابخ التمهيد لصنع القرارات السياسية في الأجهزة المدنية والعسكرية الغربية منهمكة الآن في تجميع وتحليل المعلومات واقتراح البدائل الممكنة لإطفاء مصدر الخطر الغيني. وحسب السوابق، فإن تحريك الأمم المتحدة ودول الجوار الأفريقي سيكون الخيار الأول مع الاستعداد لاحتمال التدخل العسكري المباشر. والأخير بديل تعترض طريقه ضغوط الرأي العام الغربي المتيقظ دومًا ضد التورطات الغربية الحالية في أفغانستان والعراق، ولكن حسابات النجاح السريع وغير المكلف تظل قائمة كما حدث في أقطار أفريقية أخرى مثل سيراليون وليبيريا وساحل العاج حيث توفرت مثل هذه الإمكانية نتيجة توافق بين الأطراف السياسية الداخلية المعنية على مثل هذا التدخل.

هل يتوفر مثل هذا التوافق في جارتها، غينيا أحمد سيكوتوري أحد أبرز قادة أنظمة العالم الثالث المتحررة في النصف الأول من القرن الماضي؟ هذه وقع فيها انقلاب عسكري في ديسمبر 2008 إثر وفاة رئيس معّمِر من النوع المعروف عربيًّا وأفريقيًّا، بقي قابضًا على السلطة ربع قرن من الزمان. نكث قائد الانقلاب بوعدٍ قطعه وأعلن ترشيح نفسه للرئاسة، وعندما احتشدت جماهير المعارضة في استاد العاصمة للاحتجاج حصدت نيران جنوده أكثر من مائة منهم، مما أثار عاصفة إدانة دولية وإقليمية. تتبلور العاصفة الآن في اتجاه لعزل النظام ابتدره الاتحاد الأفريقي على أن يدعم الاتحاد الأوروبي وأمريكا خطة لتدخل عسكري من قبل قوات تابعة لدول رابطة غرب أفريقيا الاقتصادية ECWAS، إذا تمادى قائد الانقلاب في دفع البلاد باتجاه الفوضى والحرب الأهلية.

(18) هل من ديموقراطية دون رأسمالية؟

(الفجر 25 سبتمبر 1998)

مايزال لمنطق الديالكتيك القائل بأن كل ظاهرة تحمل بذور نقيضها في جوفها صحة ما. ظفرُ اقتصاد السوق على اقتصاد التخطيط الاشتراكي يمكن تفسيره، ويجري تفسيره فعلاً، بأنه ظفر النظام السياسي الغربي الديموقراطي، إلى درجة المبالغة بأنه ظفر عالمي لأسلوب الحياة الغربية وقيمها بمجمله. وكما أنه ليس من حق ثقافة ما أن تعتبر ثقافة أخرى بدائية أو أقل قيمة منها، ترفض هذه الخواطر بداية المساواة بين رفض (عولمة) الثقافة الغربية، واعتبارها رجسًا من عمل الشيطان لا ينبغي التعامل معه. تمضي الخواطر من هنا للقول إن الإيجابية الرئيسية في الظفر السياسي الغربي هي أنه جعل الديموقراطية تبدو أقل غربيةً، كما هي حقيقة الأمر فعلاً. لم يعد مطلب المشاركة السياسية المواطنية جزءًا من ترسانة الأسلحة الغربية الرأسمالية في صراعها مع الاشتراكية الشيوعية بعد نهاية هذا الصراع، مستعيدًا بذلك جوهره الإنساني ليس فقط كحق مجرد للإنسان من حيث هو إنسان وإنما أيضًا كآلية لا غنى عنها لتمكينه من التعبير الحر عن شخصيته القومية وتراثه الثقافي وتفجير إمكانياته لمصلحة محيطه الوطني المباشر ومن خلاله للإنسانية جمعاء. لقد حرر الانتصار التكنولوجي – الاقتصادي الغربي على المعسكر الاشتراكي الديموقراطية السياسية مما بدا لوقت طويل وكأنه علاقة عضوية بينها وبين الأنظمة الاستعمارية والاستغلالية، نتيجة عاملين هما: ارتباطها بهذا النوع من الأنظمة في المرحلة الأخيرة لتطورها في التراث الإنساني والتجارب البشرية لكل حضارات العالم.. والثاني هو ما بدا أنه علاقة عضوية بين الدكتاتورية، وقضية تصفية الاستعمار وإقامة مجتمعات العدل الاجتماعي بعد ظهور الأنظمة والتجارب الشيوعية والاشتراكية. هذه المعادلة بشقيها سقطت بسقوط حائط برلين وتتويج الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي أوحد لدرجة أثارت أوهام بعض القيادات الفكرية الغربية حول التجربة الحضارية الرأسمالية كنموذج

أوحد صالح للاحتذاء دون تساؤلات. وما يمكن الرد به على هذه الأطروحة هو، في الحد الأدنى، أن الوقت مازال مبكرًا للغاية لأخذها جديًّا، فأمام هذه الحضارة يبقي امتحان عسير لكي تثبت انتفاء التناقض بين مصالح أنظمتها السياسية والاقتصادية القومية واستراتيجياتها الدولية، وقضية الديموقراطية وهو ما يسمى في الأدب السياسي الراهن قدرتها على التعامل غير الانتقائي معها. هذا امتحان عسير فعلاً، ويمكن التنبؤ دون تعسف بتعذر نجاحها فيه ببساطة لأن عالم اليوم يقوم على توزيع غير عادل للثروة مظهره الأساسي تركيزها في حفنة أقطار موزعة بين قارّتَي أمريكا وأوروبا بحيث يستحيل على الدول المعنية الدفاع عن الوضع الراهن دون اللجوء إلى تعويق المسار الديموقراطي في قطر أو آخر ذي حساسية خاصة بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية، يؤدي فيه هذا المسار إلى تهديدها. صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو فرنسا لن تتدخل بصورة فظة ومباشرة لإيقاف التحولات الديموقراطية في قطر من الأقطار، كما حدث أمريكيًّا في شيلي عام 1972م إبان الحرب الباردة؛ ولكن أنظمة الرأسمالية الغربية ستضطر بوسيلة أو أخرى وفي نموذج أو آخر للتنصل عن التزاماتها بدعم تلك التحولات وحتى التدخل الناعم والملتوي لإيقافها.

هذا أمر لا ينبغي لنا تقييمه بمعايير أخلاقية بحتة مثل الانتهازية والنفاق والكيل بمكيالين، لأننا بذلك نفوت على أنفسنا فرصة التركيز على جوهر الموضوع وهو أن تفكير قيادات هذه الدول تتحكم فيه رؤيتها لكيفية الحفاظ على مصالحها، كما أن القرارات التي تُتَّخذ في هذا الشأن مصدرها مؤسسات خاضعة لضوابط قانونية وضغوط من الرأي العام. والمعرفة المترتبة على هذا التركيز المطلوب ضرورية كأساس لتحديد الاستراتيجية الصحيحة في التعامل مع القرارات والسياسات المعنية على صعيد مصادرها التخطيطية والتنفيدية، بما يؤدي لإبطال أثرها الضار علينا. سنلاحظ مصداق ذلك في أن الحركات والأنظمة العربية والإسلامية التي لا تنظر للمسألة على هذا النحو حاصرة نفسها في الأوصاف التجريدية والمعممة للأنظمة الغربية مثل الشيطان الأكبر، تُغطِّي فشلها في تفادي هذا الأثر، بل وتعميقه أحيانًا، بالشعارات التعبوية المضخمة والاستعراضية.

بقدر ما ينفك العقل السياسي العالم ثالثي من إسار هذه النظرة وقواها بقدر ما ترتفع

قدرته على تعرية التناقضات الممكنة للسياسات الغربية وإثبات عدم وجود علاقة ضرورية بين الحضارة الغربية الرأسمالية والديمقراطية وأن المدافع الحقيقي عنها، دون تحفظات واحتمالات تناقض مصلحي، هم شعوب العالم الثالث ونخبه القيادية. ويعني ذلك، على صعيد آخر، تأسيس الصلة العضوية التي كانت مفقودة في مرحلة الحرب الباردة بين الديموقراطية وقضية العدل الاجتماعي في توزيع الثروة وطنيًّا وعالميًّا، بين الطبقات والدول ... صلة سليمة يتحقق فيها هذا الهدف بمجموع الجهد الشعبي واختيارته الحرة وليس بالثورة المفروضة من فوق. على هذا الطريق وبالتدريج يومًا بعد يوم تصبح الديموقراطية مطلبًا نخبويًّا وشعبيًّا في العوالم الأفريقية والأمريكية اللاتينية والآسيوية يقيم مؤسساته وينجب قياداته ويدير صراعاته لمصلحة تجارب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تعتبر النمط الرأسمالي سدرة المنتهي وإنما إحدى التجارب التي يمكن التفاعل معها دون عقد نقص أو تشنج.

(19) على هامش مشروع المركز، حول التحديث

(الفجر 26 أبريل 1999)

«السودان نهاية قرن وبداية ألفية»، هو عنوان المشروع الذي يخطط مركز الدراسات السودانية بالقاهرة لتنفيذه خلال ما تبقى من هذا العام وهو باختصار توثيق ودراسة للمتغيرات التي طرأت على السودان خلال القرن الماضي واستشراف للمستقبل القادم مع القرن والألفية الجديدين. على هذا الأساس، فإن المشروع هو أول عمل من نوعه ويعكس بذلك رؤية وطموحًا يَليقان بمن يتصدون لدور تاريخي الأبعاد لا سبيل غيره لتفادي مصير التداعي الكامل للبلاد، مُتيحًا بذلك لأفراد النخبة السودانية فرصة نيل شرف الإسهام بهذا الدور مهما كانت إمكانياتهم ونوعيتها.

سواء في صميمه أو على حوافِّه يطرح المشروع أسئلة ويثير تأملات أولها التساؤل الممض القائل: وهل مررنا، كسودان وبعض أقطار العالم الثالث الأخرى، بالقرن العشرين نفسه حتى نتطلع إلى الحادي والعشرين مستشرفين معه الألفية التي ستهل علينا بعد ثمانية أشهر؟ القرن ليس تراكمًا مُجرَّدًا للزمن وإنما هو تراكم لإنجازات العقل البشري في الفنون والفلسفة، كما في التكنولوجيا. وبهذا المعنى لا يغدو للقول إن السودان وبريطانيا مثلاً ينتميان إلى القرن العشرين أساسٌ من الصحة. ونجاح مشروع المركز أحد الضمانات الرئيسية لكي لا يجد أحفاد أحفادنا أنفسهم أمام نفس التساؤل بإجابته الواضحة.

أما النموذج الآخر للتساؤلات والتأملات التي يثيرها المشروع، فمستمد من الفقرة الثانية في مذكرته حيث يجري الحديث عن التحديث باعتباره إدخال التعليم الغربي ونظام حكم وإدارة جديدَيْن وبعض مشروعات الاقتصاد النقدي المرتبطة بتصدير المواد الخام بالإضافة إلى تحسين وسائل المواصلات والاتصالات. ميزة هذا التعريف أنه يبتعد عن

المماحكات النظرية الفلسفية والتاريخية التي تغلف هذا المفهوم عادة جاعلة الخلاف حوله وماهية إيجابياته وسلبياته، معركة في غير معترك بين الأكاديميين والمفكرين. ويتمشى التعريف مع حقيقة أن التحديث لا بد أن يكون في البداية بفعل محفز خارجي يمارس تأثيرًا كبيرًا في الطور الأول من العملية. صحيحٌ أن التحديث لا بد له من خميرة داخل المجتمع المعني هي الشعور بالحاجة إليه لدى شرائح اجتماعية معينة وتأهيلها النسبي للمساهمة فيه، ولكنها تظل مجرد خميرة قادرة على التفاعل مع مقومات العملية التحديثية في مختلف جوانب الحياة، ولكنها غير قادرة على تحديد ملامحها وتوجهاتها الأساسية أو التحكم فيها إلا بعد فترة معينة تتوسع فيها قدراتها بفعل عملية التفاعل هذه نفسها. الأقوى علميًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وثقافيًّا (الثقافة العالمة وليست الشعبية)، يمارس التأثير على الأضعف إلى فترة تطول أو تقصر اعتمادًا على مدى استفادة الأخير من هذا التفاعل باستيعاب بعض عناصرها لإطلاق الديناميكية في شخصيته التقليدية.

وفي وقت يكثر فيه الحديث عن التأصيل وعن العولمة وأخطارها لا بد من الانتباه إلى أنه لا تأصيل دون تفاعل مع مصادر التحديث الخارجية وإلا أصبح صنوًا للانكماش على الذات التقليدية بما ينحدر بها إلى مستوى التخلف والقابلية للانقراض. أما العولمة، فإنها ليست ظاهرة مستجدة إلا لفظًا ومصطلحًا لأنها ليست سوى تسارع إيقاع التداخل بين أصقاع العالم الجغرافية والثقافية والاقتصادية المختلفة بعد ذوبان القطب الدولي الشيوعي وطفرات التقدم التكنولوجي. وهي بذلك نعمة أو نقمة علينا بقدر ما نحسن فهمها بما يعطينا الثقة اللازمة بالنفس وبقدر ما نشخص مواضع ضعفنا وقوتنا تشخيصًا سليمًا.. وهما الشرطان اللازمان للانفتاح الإيجابي على العولمة تنمية لإمكانياتنا تدريجيًّا بما يجعلنا أكثر ندية لقيادتها الحالية، بدلاً عن العويل أو النفخة الكاذبة. شئنا أم أبينا هذه القيادة غربية في المرحلة الراهنة. وهذه ليست مصادفة، ولكنها أيضًا ليست قدرًا لا رادَّ له أو تغيير، لأنها حاصل التفاعل بين منجزات الإنسان عبر القرون والظروف التاريخية التي جعلت الغرب يستفيد منها أكثر من غيره. ولكن هنا أيضًا هناك حاجة للابتعاد عن التعميمات والمفاهيم الخاطئة فيما يتعلق بكيفية حماية مصالحنا. فالأخطار الناتجة عن وضع الهيمنة الغربية هذا، مرتبطة بغرب محدد

هو المصالح الاستراتيجية لحكوماته، وليس مجموع الكيان الغربي وحضارته على إطلاقهما. قد تتداخل مع هذه المصالحِ رواسب تاريخية وتحيُّزات ثقافية، ولكنها تُبقي مجال التأثير الرئيسي عليه من قبلنا ضغطًا أو تفاهمًا حماية لمصالحنا وترجيحًا لكفتنا في الصراع. أما التشنُّجات الفارغة التي تتعامل مع الغرب في كليته باعتباره امبراطورية شر، فهي إما افتعال تستر به بعض الأنظمة عجزها أو سذاجة، تودي بأصحابها والقضية التي يدافعون عنها إلى التهلكة.

الناحية الأخرى، هي ضرورة التمييز بين أن تكون نتائج التحديث سلبيه وأن تكون غير متمشية مع قيم وتقاليد مجتمعنا، لأن هذه ليست معطىً ثابتًا ولا ينبغي أن تكون كذلك، وإلا لما كانت هناك ضرورة أو حاجة للتحديث. على ذلك، فإن هذا المعيار وحده غير صالح إذا لم يكن جزءًا من إطار عام هو التطور المادي والمعنوي.

هذه بعض التداعيات التي يثيرها الانشغال بمشروع المركز، وهي مجرد لمحة سريعة عن التفاعلات الإيجابية المتوقعة منه حتى قبل دخوله حيز التنفيذ الكامل.

(20) أسئلة كردفان المسيحية

(الفجر 25 مايو 1998)

ربما يكون بعضنا قد سمع أو قرأ طرفًا من قصة أسرة عبد الله شاع الدين الكردفانية الهوارية، ولكن المسيحية، وهذه هي الخطوط العريضة من أول تاريخ تفصيلي لها تمت سياغتها بحثيًّا من رواية العميد الحالي للأسرة (انظر كتاب - SEEKING AN OPEN S CIETY) الصادر عام 1997). يعود أصل القبيلة إلى اليمن ومصر وليبيا منذ أيام الديانة اليهودية، وافدة إلى السودان في القرن السادس عشر في شخص شاع الدين الذي استقر في قرية (قرض) القريبة من مدينة أم روابة. في العشرينيات من هذا القرن بدأت بوادر تحول الأسرة إلى المسيحية من الإسلام، بقيادة حفيده عبد الله الذي شرع ينتقد الممارسات الدينية السائدة والتبشير بخليط من عناصر الديانات الكتابية الثلاثة مُتنقّلاً بين قرض وأم روابة وواد مدني والخرطوم حتى استقر في بداية الستينيات على أن الإسلام لم يجبّ المسيحية، ورغم عدم تعارضهما، فإنها هي الديانة النهائية للبشرية. وفي سبتمبر 63 تعرض عبد الله لأول مُساءلة قضائية حين وجه رئيس القضاء، بموافقة المفتي، قاضي أم روابة باستتابته لمدة ثلاثة أيام ثم إحضاره للحكم، إذا لم يفعل ذلك. غير أن تعليمات صدرت من الرئيس عبود صبيحة اليوم الثالث لم تَقْضِ فقط بإطلاق سراحه، بل وبتوفير الحماية له. ومنذ ذلك التاريخ لم يغادر عبد الله منزله الذي تغيَّر مقرُّه أكثر من مرَّة إلا نادرًا حيث زار د.الترابي عميد كلية القانون عام 1963 وشرح له الكيفية التي يؤيد بها القرآن صحة الإنجيل وكون المسيحية هي الدين الحق. وحسب رواية أبونا عبد الله، كما يدعوه أتباعه، بقي الترابي صامتًا(!!).

حتى عام 1970م، لم يكن لعبد الله وأسرته أية صلة بالمسيحيين، بل ولم يكونوا قد رأوا الإنجيل، إذ كانت مسيحيتهم مبنية على تقاليد ورثوها من أصولهم ورواياتهم القبلية الشفهية والرؤى والأحلام التي يحدثهم بها عبد الله. في ذلك العام اتصلت بهم الكنيسة الكاثوليكية

السودانية، وفي فبراير عام 74 جرى تعميد الأسرة التي كانت تُعَدُّ بـ100 فرد في كنيسة واد مدني، بعد أن تم الحصول على موافقة الرئيس نميري بواسطة السيد جوزيف لاقو. ويُعتقد أن أتباع أبونا عبد الله الذي يعيش في الجريف الآن، يصلون إلى 50 أسرة يتجاوز عدد أفرادها الـ300، غير مجموعة أخرى في منطقة أم روابة لا تُصرِّح بعقيدتها المسيحية.

تعرَّضت هذه العائلة المسيحية السودانية إلى مصاعب متزايدة خلال ربع القرن الأخير، حيث اضطرت إلى تغيير مسكنها 8 مرَّات خلال فترة 70 – 82 بطلب من المُلّاك عندما يكتشفون أنها مسيحية. وبعد عام 1974م، عندما أصبح أمر تمسّح الأسرة معروفًا على نطاق واسع، ومؤكد جرى تطليق 6 من نسائها واضطرت الأسرة إلى الانتقال للخرطوم عام 1994م، عندما تعرَّضت لأصعب تجاربها مع السلطة حتى الآن. فقد اعتقل رجال الأمن كلاً من عبد الله، مهنا، حسن، يوحنا، حنا، يعقوب، يوسف وأحمد، وقدموا بعد يومين إلى محاكمة تحت طائلة المادة 126 من قانون العقوبات التي تقضي بإعدام المرتد ثم أُعيدوا إلى السجن. وبعد فشل عدة محاولات لإقناعهم بالتوبة، نُفِّذَ حكمٌ بالجلد على الاثنين الأكبر سِنًّا منهم، وهما عبد الله ومهنا حتى أُغمي عليهما. جراء ذلك قررت الأسرة الانتقال إلى الخرطوم على أساس أن الوجود الأجنبي الأكثر كثافة فيها، يُشكِّل حمايةً أفضل لها ومن ذلك الحين لم تتعرَّض الأسرة التي يمتهن أفرادها أعمالاً بسيطة، لأي اضطهاد أو مضايقات من السلطة مع استمرار المراقبة عليها.

تحفل القصة في تفاصيلها بعناصر تشويق درامي، مصدرها الأول كاريزمية شخصية عميدها عبد الله، بيد أن أهمية الموضوع تعود إلى أن هذا هو النموذج الوحيد لمسيحية سودانية عربية ريفية. السودان يعرف المسيحية القبطية وهي عربية، ولكنها مدينية، ويعرف المسيحية الجنوبية غير العربية، ويعرف حالات فردية للتحول من الإسلام إلى المسيحية، وليس تحول مجموعة عائلية بكاملها. والأعجب أن التمسّح هنا ذو منبع محلي صرف، نشأ في بيئة معزولة عن العالم ولا تتميَّز في أي شيء آخر عن بيئة بقية القبائل العربية السودانية من حيث تاريخ ودروب هجرتها وأسلوب حياتها ووسائل كسب العيش.

في الغرب السوداني الأقصى قليلاً هناك انتشار الأسماء اليهودية: اسحق وهارون ويعقوب وموسى، ما علاقة ذلك بالصلة الوثيقة بين الديانتَيْن المسيحية واليهودية، خاصة أن بعض تقاليد قبيلة الهوارة، مثل عدم أكل لحم الأرنب والجمل واحترام يوم السبت، تشي بتأثيرات يهودية وإن لها فرعًا في دارفور؟! في الشمال السوداني الأقصى هناك أثرٌ مسيحيٌّ باهتٌ مازال باقيًا في عادات الولادة والزواج لدى النوبيِّين، فهل في قصة أُسرة شاع الدين تأكيد للنظرية القائلة إن هناك صلةً تاريخيةً قديمةً بين الغرب والشمال؟ ودون محاولة واعية لإقحام الانحيازات السياسية ضد حكم الإسلاميين، وإنما قياسًا بما أدى إليه من انتشار المسيحية في الجنوب كنوع من رد الفعل، هل توسعت هذه البؤرة المسيحية الشمالية تحت تأثير نفس العامل؟

تعريف بالمؤلف

■ عبد العزيز حسين الصاوي (إسم كتابي لـ محمد بشير أحمد)، 1964 جامعة الخرطوم

■ دبلوماسي سابق له اهتمام بشئون الفكر والثقافه

■ في إطار التركيز علي أزمة الديموقراطية في السودان (الجذور البعيده والقريبه، تقييم الاداء المعارض ضد الانظمة الشموليه، المخرج) صدرت للمؤلف الكتب التاليه :

(1) في الفكر السياسي، ديموقراطية بلا إ ستنارة (جزء اول، طبعتان)، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2010 ، 2016

(2) الديموقراطية المستحيلة، معا نحو عصر تنوير سوداني، دار عزه،2012 .

(3) في الفكر السياسي، ديموقراطية بلا إستناره (الجزء الثاني)، دار عزه، 2016

■ ومن الاصدارات ذات الصله :

(أ) من القومي الي الديموقراطي (من حزب البعث الى الديموستناره، الديموقراطية – الاستناره) دارالمصورات، 2017

(ب) دراسة نظرية وتطبيقية في تاريخ السودان الحديث(من تراث الحركة السياسية السودانية، حزب البعث) ، دار عزه ، 2016

(ج) الحواراليساري المبتور (من تراث الحركة السياسية السودانية، الشيوعي– البعث)، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي،2017

لندن 5 اغسطس 2019